


# مسار اللغة الأمازيغية

## الرهانات والاستراتيجيات

أحمد بوكوس

# مسار اللغة الأمازيغية

## الرهانات والاستراتيجيات

# مسار اللغة الأمازيغية

## الرهانات والاستراتيجيات

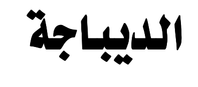
أحمد بوكوس

2013

**منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية**

**سلسلة الترجمة رقم : 23**

الكتاب : مسار اللغة الأمازيغية: الرهانات والاستراتيجيات
المؤلف : احمد بوكوس
التعريب : فؤاد ساعة
المراجعة : الحسين المجاهد والوافي النوحي
التتبع التقني : نادية قيدي وفاطمة أگناو
الايداع القانوني : 2012 MO 1668
ردمك : 978-9954-28-122-2
المطبعة : طوب بريس – الرباط


الديباجة

# اللغات المُهَدَّدَة بين النكوص وسيرورة الصحوة

## 1. اللغات المهدَّدة

لقد أصبح الحقل اللغويّ سوقا مندمجة على المستوى الكوني في سياق عولمة المبادلات. وتقوم قوانينُ اشتغال هذه السوق على تمتين اللغات القويّة والتقليل من شأن اللغات المستضعفة، ممّا يُفْضي قسراً إلى نكوص هذه الأخيرة وانقراضها، وبالتالي إلى الحدّ من التنوّع اللغوي عبر العالم. ومن ثم فإن ما يطول التنوّع اللغويّ من تهديد ومخاطر يسترعي اهتمام المجموعات البشرية المعنيّة والهيئات المهتمة بحقوق الإنسان من منظّمات دولية ومؤسّسات وطنية ومنظّمات غير حكوميّة. وفي هذا المضمار، افادت منظّمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بخلاصة مفادها أن تنوّع تراث الإنسانية اللغوي مهدّد بفعل انقراض اللغات المستضعفة، و يتجلّى ذلك من المعطيات الآتية :

(1) من بين 6.809 لغة التي تم إحصاؤها عبر العالم، توجد من بينها 32% بآسيا، و 30%بإفريقيا، و 19%بالمحيط الهادي، و 15% بأمريكا، و 3% بأوروبا؛

(2) 50% من بين هذه اللغات مهدّدة بالانقراض؛

(3) 450 لغة منها في طريق الانقراض، من بينها 161 بأمريكا، و 175 بالمحيط الهادي، و 55 بآسيا، و 37 بإفريقيا و 7 بأوروبا.

انطلاقا من المسلّمة التي مفادها أن لغات العالم جزء من البيئة الكونيّة، قامت منظمة اليونسكو بإعمال برنامج لفائدة اللغات المهدّدة يندرج في إطار إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوّع الثقافي (2003). يركّز هذا البرنامج مخطط عمله على المجالات ذات الأولويات الآتية :التحسيس بإشكالية انقراض اللغات وبضرورة صيانة التنوّع اللغويّ؛ تعزيز القدرات المحلّيّة والنهوض بالسياسات اللغوية المناسبة؛ وتعبئة التعاون الدوليّ في مجال النهوض بالتنوع الثقافي واللغوي عبر العالم.

وقد أولى علماء اللسانيات بدورهم اهتماما بما يطبع الوضعيات السوسيولغوية من دينامية، وبما يترتب من صراعات عن تعريض اللغات لخطر الانقراض. ومن أبرز المواضيع التي استاثرت بانشغال الباحثين، اتصال اللغات والبيئة اللغوية ووضعية تعريض اللغات للانقراض، وموت اللغات,والحفاظ على اللغات و اللغوية وعلاقة اللغة بالإثنية والسياسة اللغوية والتهيئة اللغوية، والتغيرات البنيوية، والعولمة وتعريض اللغات للخطر وغيرها من الإشكالات. والحال أن مسألة عُرضة اللغات للخطر تشكّل موضوعاً للبحث العلميّ، وأن الإحاطة بها تكتسي شرعيتها بالمعرفة أكثر مما تكتسبها بالإيديولوجيا (انظر المراجع).

## 2. تعدّد أبعاد اللغة

إن الاهتمام الذي يوليه اللسانيون لمسألة تعرّض لغات العالم للخطر، فضلا عن الانشغال الأكاديمي، يصدر عن الإنصاف والحسّ الأخلاقي. وبدون شك، فحيث تثير اللغة في ذواتنا أشياء من صميم حميمية كيان المرء واجتماعيته، تُنسج بشأنها خطابات متناقضة، وخاصّة منها خطاب الحسّ المشترك والخطاب الوضعيّ. ولما كان الخطاب الأول مركّزاً حول الوظيفة الوجوديّة (الأونطولوجيّة)، فإن الخطاب الثاني يتمحور حول بنية اللغة ويسعى جاهدا لوضعَنتها باختزالها في منظومة

مجرّدة تحكمها مبادئ كونيّة. وأكيدٌ أن مصدْرَ مّا تُفْضي إليه اختزاليَةُ هاتيْن المقارَبتين يكمن في الجهل بالطبيعة المعقدة لواقع اللغة وتعاظُل استعمالاتها ووظائفها وتمثّلاتها.

وقد يؤدّي تركيز الاهتمام على أوَّليّة الاستعمالات الاجتماعية للغة، و على وظيفتها التواصليّة حصرياّ، إلى تبنّي تصوّر وَسائليّ للغة. والحال أنه إذا كان هذا التصوّر يليق باللغات ذات الوظيفة المعاملاتيّة بالأساس، أي الوظيفة التبادليّة، فالأمر يغدو مختَزلا لمّا يتمّ اسقاطه على اللغة الأولى، مما يفقد التصّور ملاءَمته. ذلك أن اللغة ليست مجرّد أداة أو رمز يتيح التفاعل اللغوي بين المتخاطبين، بل إنها في ذات الوقت مؤشّر على التطوّر المعرفي للمرء. ومن ثمّ فهي أهمّ وشيجة للتقارب بين الناس. ولذلك فاللغة تُعتَمد كبؤرة لبلْوَرة هويّة الفرد وتكوينه الوجدانيّ وتنشئته الاجتماعيّة. ولعلّ ذلك ما يُعزى إليه القلقُ الذي يثيره تعريضُ اللغات للخطر.

إن ما للّغة الأولى من بُعد اُنطولوجي ووجوديّ لا يمكنه أن يُفضي إلى الإحجام عن نقده، أي معالجته معالجة موضوعية في حقل الإنتاج الرمزي في أبعاده المختلفة حيث أنه لا يمكن اختزال اللغة في كيان مجرّد خارج النسق الاجتماعي المحّدد لاشتغاله. ذلك أن اللغة نتاج خاضع بامتياز لدينامية الحقل الاجتماعي. وبحكم ذلك فإن للغة قيمة محدّدة في السوق اللغوية على غرار باقي المنتجات الاجتماعية، المادية منها أو الرمزيّة. فمن الطبيعي إذآ أن تختلف ذات القيمة من لسان إلى آخر،على اعتبار أنّ اللغة بمثابة رأسمال يموْقع المتكلّم داخل البنية الاجتماعية بما يوفّره له من منافعَ وامتيازات ومكافآت بقدر ما لهاته اللغة من وزن وقيمة في سوق الممتلكات الرمزية .ومع ذلك، فإن وزن لغة مّا وقيتها ليسا مُطلقيْن لأن بنية اللغة ووظيفتها تخضعان، في واقع الأمر، إلى قانون التغيير.

وهكذا، فبمجرّد ما يتبدّل حقل اللغة وتنتقل من حُكم  البعد الأُنطولوجي إلى حُكم البعد الاجتماعيّ، ومن منطق التشارك إلى منطق المُقايَضة، إلاّ وتُجرّد اللغة تلقائيّا من هالتها الأسطوريّة، وتتحوّل عن وظيفتها المرجعيّة، وسُرعان ما تغدو مبتذَلة لتسقُط في حقل الحسّ المشترك. وهكذا فالفرد يعيش هذا السّلبَ بمأساويّة الفطام اللغوي بمعاناة كيانه جُرح اجتثاثه من العالم الرمزي الأموميّ. وتأتي فضاءاتُ وعلائق أخرى لتحكم على اللغة الأولى بالتقوقع أو بالاندثار، أي بالخضوع لجَبَروت قوانين العنف الرمزي. وما المسارات التلقينية، من شارع ومدرسة، وشغل، وتوارد رهانات فاعلي المنظومة الاجتماعية، إلاّ جملة من المعْلَمات التي تقوْلب مقامات اللغة وبنياتها واستعمالاتها ووظائفها وتمثّلاتها في ما تنتشر فيه من مواقع جديدة لكي تربو حيوّيتها أو لتُصبح في ذمّة التقادم والنكوص.

### 3. تعريض اللغات للخطر بالمغارب

إن تعريض اللغات لخطر الزوال ظاهرة تاريخيّة وكونيّة. ولذا فالمجتمعات المغاربية ليست بمنأى عن هذا القانون العامّ بفعل التغيّرات التي أفرزت تلك الظاهرة.  وإذا كانت بداية صيرورتها نتاج الدينامية الباطنية لهذه المجتمعات، فقد زادت عُمقاً بالاتصال بأوروبا (انظر : Miège, 1961 ; Adam, 1968)، لتتسرّع مع عولمة التبادلات. وهكذا تبرز الرهانات الماديّة والرمزيّة التي تكتنفها سيرورة ضياع اللغات في المجالات الاقتصادية والاجتماعيّة والثقافية واللغوية، عبر تضافُــر آثار كلّ من العولمة والمحلّيّة. والاهتمام مركّز في هذا المؤلف على البُعد اللسني للرهانات التي تُحرّك المشهد اللغويّ المغاربيّ المطبوع بوجود اللغات الوطنية بجانب اللغات الأجنبيّة. وتتمثل اللغات الوطنية بالمغرب في كلّ من الأمازيغية مع أوجهها المختلفة (تاشلحيت، وتمازيغت وتاريفيت) والعربيّة الفصحى أو المعيار مع متغيراتها اللهجيّة التي تجمعها الدارجة المغربية. أما اللغات الأجنبية

الأكثر تداولا، فهي لغات المستعمر السابق، وهما الفرنسية والإسبانية. وعلى غرار ما هي عليه في باقي الأقطار، تتسم السوق اللغويّة بالمغرب بتنضيديّة قويّة، حيث تحتلّ فيها اللغتان الأمّ، الأمازيغية والعربية الدارجة، مرتبة أدنى، بالرغم من أنّ وضع الأمازيغية بصفتها لغة رسمية في الدستور الجديد قد يبشّر لها بآفاق واعدة. وتعتلي العربية الفصحى مقام اللغة الرسميّة.أما الفرنسية فتقوم بوظيفة اللغة الأجنبية المميّزة بحكم ما لها من وزن اقتصادي وثقافي. ويعكس هذا التنضيد ما هو قائم بين اللغات من تنافسيّة وصراعات.

وفي حظيرة اللغات المتساكنة، تمثّل الأمازيغيةُ اللغةَ الأصيلة التي يتداولها اليوم قرابة ثلاثين مليون متكلّم عبر العالم، على نحو لهجات تواصل شفهيّ بالأساس. وما فتئت هذه اللغة، خلال حقب تاريخ المنطقة، في ارتداد متواصل أمام هيمنة العربية، لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية (راجع : بوكوس2003 ؛ Marçais, 1961). وقد أسفرت سيرورة إنقاص الأمازيغية على ما عليه الوضع راهنا، حيث باتت هاته اللغة مهدّدة بمخاطر الانقراض في الأمد المتوسط. ويعزى ذلك إلى أسباب رئيسة، أهمّها هشاشة ظروف عيش المجموعات الناطقة بالأمازيغية، ومن ثمّ استيعابها في الوسط الحضري بفعل احتكاكها باللغة والثقافة العربيتين. غير أنه مع انبثاق وعي هوياتي جماعيّ لدى الناطقين بالأمازيغية، فقد تولّد لديهم نزوع إلى إعلاء شأن لغتهم وثقافتهم التي ظلت لعقود طوال في حكم الانتقاص على المستوى المؤسساتي. ولمّا كانت الأمازيغية لغة مُهَيْمَنًا عليها بشدة في المغارب، فإن اعتمادها لغةً رسمية في المغرب منذ يوليو 2011 من شأنه أن يغيّر جذرياً هذا المعطى. ذلك أن وضعها الجديد وما يستلزمه من وظائف قد يؤهّلها إلى الخروج من حالة الانتقاص الأولية التي تعيشها. وذلك ما قد يسهم أيضا في توفير الشروط الموضوعية لصحوة اللغة والثقافة الأمازيغيتين

وانتعاشهما، إذا ما تحقّق إدماجهما الفعلي في السياسات العمومية، وخاصّة في مجالات التربية والإعلام والإبداع الثقافي والإدارة العمومية.

بدأت ترتسم معالم سياسة لغوية وثقافية جديدة بالمغارب في ظلّ مناخ جديد متّسم بالانفتاح الديمقراطي نتيجة الحراك الذي شهدته المنطقة. و تروم هذه السياسة تدبير التنوّع الثقافي عموما وتساعد على النهوض بالأمازيغية على وجه الخصوص حيث تبدي الدول المغاربية استعدادها لتأمين ظروف إدماج اللغة والثقافة الأمازيغيتين في السياسات العمومية، بمقتضى الوضع الدستوري للأمازيغية بوصفها لغة وطنية في الجزائر ولغة رسمية في المغرب. ولغايته، تمّ إحداث المفوّضية العليا للأمازيغية بالجزائر، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالمغرب؛ كما تمّ الإدماج (الجزئي) للأمازيغية في التعليم والإعلام. وتفرض هذه الوضعية غير المسبوقة أن تستجيب الأمازيغية لمتطلبات الحياة العصرية، ولا سيّما بالانتقال من الشفهية إلى الكتابة وتأهيل اللغة. وعلى قدر ضخامة الانتظارات وتنوّعها في هذا المقام، فإن الحاجيات ليست أقل منها شأنا، وخاصّة في مجال تنميط خطّ ملائم وتقعيد الإملائية وتهيئة متن اللغة. وبديهي أنّه في خضمّ هذا المشروع الكبير، يتمّ تقاسم المهامّ والمسؤوليات بين الأطراف المعنية، حيث على الدولة أن تضمن إعمال مخطط استراتيجي للنهوض بالأمازيغية؛ وعلى الباحثين حلّ مشاكل تهيئة متن اللغة؛ وعلى البنيات الداعمة تأمين تتبّع تدابير ترسيخ اللغة داخل المؤسسات؛ كما أن على المجتمع القيام بواجب اليقظة. إلاّ أنه عدا مسألة تهيئة المتن، يبقى نجاحُ سياسة إنعاش اللغة مشروطا بالإرادة السياسية بل مرهونا أكثر بالتزام المجتمع، ومدى انخراطه في ظروف تنشئة اجتماعية قربيّة ووعي حداثي مؤسّس على استقلالية القرار (انظر: .Landry et al، 2005).

### 4. كتابٌ ومسار

وعلى نحو خاصّ، فإن هذا المؤلَّف يقدّم تحليلا للوضعية الراهنة للغة الأمازيغية بالمغرب، بما يحفّ بها من خطر الانقراض، جرّاء سيرورة تاريخية ساعدت في هشاشتها، وبما تعرفه من بوادر الصحوة، بفضل التطوّرات الحديثة للسياسة اللغوية والثقافية. وتكتسي الإضاءات المسلّطة هنا على جوانب هذه الإشكالية أهميتها بالنظر إلى ما تعجّ به الساحة السياسية والثقافية من تساؤلات حول رهانات النهضة الأمازيغية وتحدّياتها. يدخل الموضوع العامّ للكتاب في إطار إشكالية الجدليّة القائمة بين القوى الساعية نحو تعريض اللغات المستضعفة للخطر، وبين القوى المعاكسة لها، والتي تعتمد مختلف أساليب تحقيق صحوتها وانتعاشها.وبالنسبة للأمازيغية، فالأمر يعني الانتقال التدرّجيّ من وضعية ضُمور وخمود إلى ظهور معالم إوَاليّة تطوّريّة للانتعاش. على المستوى الاصطلاحي، يمكن القول إن ظاهرتي الخمود والضمور تؤدي باللغات المستضعفة إلى التصارع مع لغاتٍ أقوى منها ولذلك فهي تصاب بالوهن والخمود. وغالبا ما تتّسم هذه الوضعية بانتقاص وظائف اللغة المستضعفة واستعمالاتها، وتقليص عدد متكلّميها، وضعف نطقهم بها، وانقطاع نقلها عبر الأجيال، ثم مماتها في آخر المطاف (Valdman ,1977). أما الصحوة، فتتمّ من خلال تهيئة وضع اللغة ومتنها، والإبداع الثقافي، وكذا بالإرادة السياسية للدولة وبوفاء المجموعة اللغويّة لها (انظر: Fishman ,1966, 2000, 2006).

يجمع هذا الكتاب بين دفّتيه جملة من الأبحاث المحيّنة، التي أنجزها المؤلِّف طيلة العقود الثلاثة الأخيرة، وهي تلتقي عند موضوع رئيس يتمثّل في وقع التغيّر الاجتماعيّ على التطوّر اللغوي (انظر : بوكوس، المَراجِع)، ويدور حول أربعة محاور وهي :

(أ) التأطير السوسيولغوي للأمازيغية في سياق التنضيضية التي تطبع السوق اللغوية على المستوى المحلّي؛

(ب)توصيف مؤشّرات خمود الأمازيغية على مستويي البيئ–لغويّ والبنيويّ في سياق إدماج الناطقين بها في الثقافة الحضريّة؛

(ج) ملامسة بوادر سيرورة انتعاش الأمازيغيّة عبر تهيئة وضعها ومتنها وتنميط كتابتها؛ وأخيرا

(د) إبراز رهانات إشكالية الخمود، باعتبارها نتاج حتمية اجتماعية، والصحوة اللغوية, بوصفها تعبيرا عن وعي جماعي ناضج.

وتقوم دراسة هاته المحاور على الجمع ما بين المقاربة العِيانية الشموليّة والمقاربة المجهريّة الدقيقة. كما تتوسّل بمنهجيّة التحليل الكيفي، وبخلفية نظرية ومنهجيّة تستلهم منظور علم الاجتماع اللغوي المهتم ّبدراسة التغيّر السوسيولغوي (انظر أعمال Fishman و Labov) ومقاربة علم الاجتماع لاقتصاد المبادلات اللغوية (انظر : Bourdieu, 1982 ).

وعسى أن تكون لهذه الاحترازات المنهجية و الاستكشافية مزيّة تجنيب المؤلّف المنخرط في موضوع عمله زلاّت مفارقة الملاحِظ المُلاحَظ. ، ومن منطلق فلسفته الخاصة في البحث العلمي، فإن المؤلّف يحاول الموازَنة بين قاعدة الحياد الصارم على المستوى العامي, وبين مبادئ الأخلاقيات والإنصاف على المستوى الفكري.

# الجزء الأول

# سيرورة تعريض اللغات لخطر الموت وآثارها

# الفصل الأول

# تراتبية السوق اللغوية

يعالج هذا الفصل موضوع التنوع اللغوي من خلال تشخيص الوضعية المميزة لسوق اللغات في المغارب، مع تركيز الاهتمام بصفة خاصة على حالة المغرب. وتكمن جدوى تحليل وضعية من هذا القبيل في كونها تتيح فحصَ ما للعولمة عليها من تأثير يجعل منها مجالا لموازين قوى لغوية، تعكس الرهانات الكبرى لما يميّز المنطقة برمتها من تحوّل سياسي واقتصادي وثقافي. وستتصبّ الدراسة على القضايا الآتية :الطبقات التي تشكل التعدد اللغوي المميّز للمنطقة، أي صحوة طبقة اللغة الأصلية الموطن، المتمثلة في الأمازيغية، واستراتيجيات شرعية العربية باعتبارها طبقة مركزية، والنفوذ الاقتصادي للفرانكفونية، باعتبارها طبقة مركزية عليا (hypercentrale) وبروز الأنگلوفونية على مستوى البنية التقنية بوصفها رمزاً للطبقة المركزية الكبرى (supercentrale). وسيؤدي فحص هذه النقط إلى طرح المشكل الأساسي لتدبير التنوع اللغوي، ليس على إثر العولمة «الليبرالية الجديدة» وإنما في سياق العولمة المحلّية أو الشمولية المحلية (glocalisation) المكبوحة (انظر :Trudgill, 2004).

## 1. التنوع اللغوي والتنافسيّة

تتسم السوق اللغوية المغاربية بتنوع اللغات وتنافسيتها. وهذه الظاهرة نتاج سيرورة تاريخية تبتدئ مع الأمازيغية وتستمرّ مع اللغات الوافدة، منها بعض اللغات التي لم تصمد ومنها تلك التي لا تزال متداولة. وتطبع تنافسية صارمة

العلاقات بين اللغات الموجودة، مما ينتج عنه ضغط شديد تمارسه اللغات القوية على اللغات المستضعفة.

### 1.1. الخلفية التاريخية

منذ العصور القديمة، ظلّت منطقة الشمال الإفريقي أرض التلاقي بين مختلف مجتمعات أطراف البحر الأبيض المتوسط. ومن ثم كانت لغات وثقافات هذه المجتمعات في وضعية اتصال دائم باللغة والثقافة الأصليتين، أي اللغة والثقافة الأمازيغيتين. ولقد توالى على هاتين الأخيرتين تأثرهما بكل من اللغات والثقافات الفينيقية والإغريقية والرومانية والعربية، والإسبانية والبرتغالية والفرنسية (*انظر :* Julien, 1994). ونتجت عن وضعية التلاقي هاته ظواهر تدل على آثار طبقة أساس (substrat) وطبقة فوقية (superstrat) لا تزال تطبع اللغة والثقافة الأمازيغيتين. ويعني ذلك أن العولمة، في هذه المنطقة كما في جهات أخرى، وسمت ببصماتها القوية مختلف مراحل تاريخ الإنسانية، مما أسهم في جعل اللغات المستضعفة في سيرورة تآكل بطيء (*انظر:* Skuttnab-Kangas, 2000). ومن الواضح أن هذه الظاهرة لم تزد إلا تفاقما في إطار العولمة الممنهجة في العصر الحديث.

ويتبيّن من التحليل الماكرو -اجتماعي اللغوي للوضعية السائدة في المغارب أنها تتسم بتنوع اللهجات الخاصة وبحركية بارزة تتجلّى في تفاعل اللغات، غالبا من خلال تداخل استعمالاتها. فإلى جانب اللغات الوطنية، العربية والأمازيغية بلهجاتهما، هناك لغات أجنبية، وخاصة منها الفرنسية بالأساس، والإسبانية والإنجليزية على نحو هامشي. وتتمايز هذه اللغات، إجمالا، بوضعها ووظائفها واستعمالاتها. وللتعدّد اللغوي الفعلي الذي يميز هذه الوضعية آثارا متنوعة في

مجالات هامة، مثل التربية والتكوين والإدارة والثقافة والاقتصاد. ومن ثمّ تصبح مغارب الغد أمام أكبر رهان يتمثّل في تدبير تعدديتها اللغويّة بعقلانية ووظيفية وإنصاف (انظر Boukous ، 1995).

### 2.1. معطيات ديموغرافية لغويّة

من الواضح أن اللغات المتعايشة في السوق اللغوية غير متساوية من حيث الوزن والقيمة، بالنظر إلى وقع التباين الذي يفرضه عليها تغيّر العوامل الإيكولوجية، وخاصة منها العامل الديموغرافي. وبالنسبة للمغرب، فإن المعطيات الإحصائية -اللغويّة التي أسفر عنها إحصاء السكان المنجز سنة 2004 تتمثل في ما ياتي:

جدول 1 : الساكنة الناطقة باللسانين الأمازيغي والعربي(%)

| اللغات المستعملة | الأمازيغية | العربية المغربية | المجموع |
|---|---|---|---|
| الحضري | 21 | 79 | 100 |
| القروي | 34 | 66 | 100 |
| معا | 28 | 72 | 100 |

جدول 2 : الساكنة البالغة من العمر 10 سنوات وما فوق، حسب اللغات المقروءة والمكتوبة (%) (مقارنة بين إحصاءي 1994 و2004):

| اللغات المقروءة والمكتوبة | 1994 | 2004 |
|---|---|---|
| لا شيء | 52,7 | 43,0 |
| العربية الفصحى | 14,7 | 17,3 |
| العربية الفصحى +الفرنسية | 23,8 | 30,3 |
| العربية الفصحى+الفرنسية+لغة أخرى | 5,6 | 9,1 |
| العربية الفصحى+لغة أخرى (الفرنسية) | 0,1 | 0,1 |
| حالة أخرى | 3,1 | 0,2 |

(المصدر : *المندوبية السامية للتخطيط، 2004* )

إن هاته المعطيات الديموغرافية اللغوية التي تمخض عنها إحصاء سنة 2004 تستوجب بعض الملاحظات، ومنهاعلى سبيل المثال ما ياتي:

(أ) إن هذه العملية الإحصائية أول مبادرة تأخذ بمتغيّر عامل "اللغة"؛

(ب)تعدّ يتم إدراج هذا العامل في الاستبيان الموجّه للساكنة في الوقت الملائم؛

(ج) لم يكن السؤال حول استعمال اللغة الأولى واضحا بما فيه الكفاية؛

(د) في بعض الأماكن، لم يتم إجراء الإحصاء بكيفية منهجية من قبَل السلطة المحلّية في الوسط القرويّ؛

(ه) لم يشمل الإحصاء سائر مكوّنات المجموعة المغربية المقيمة بالخارج؛

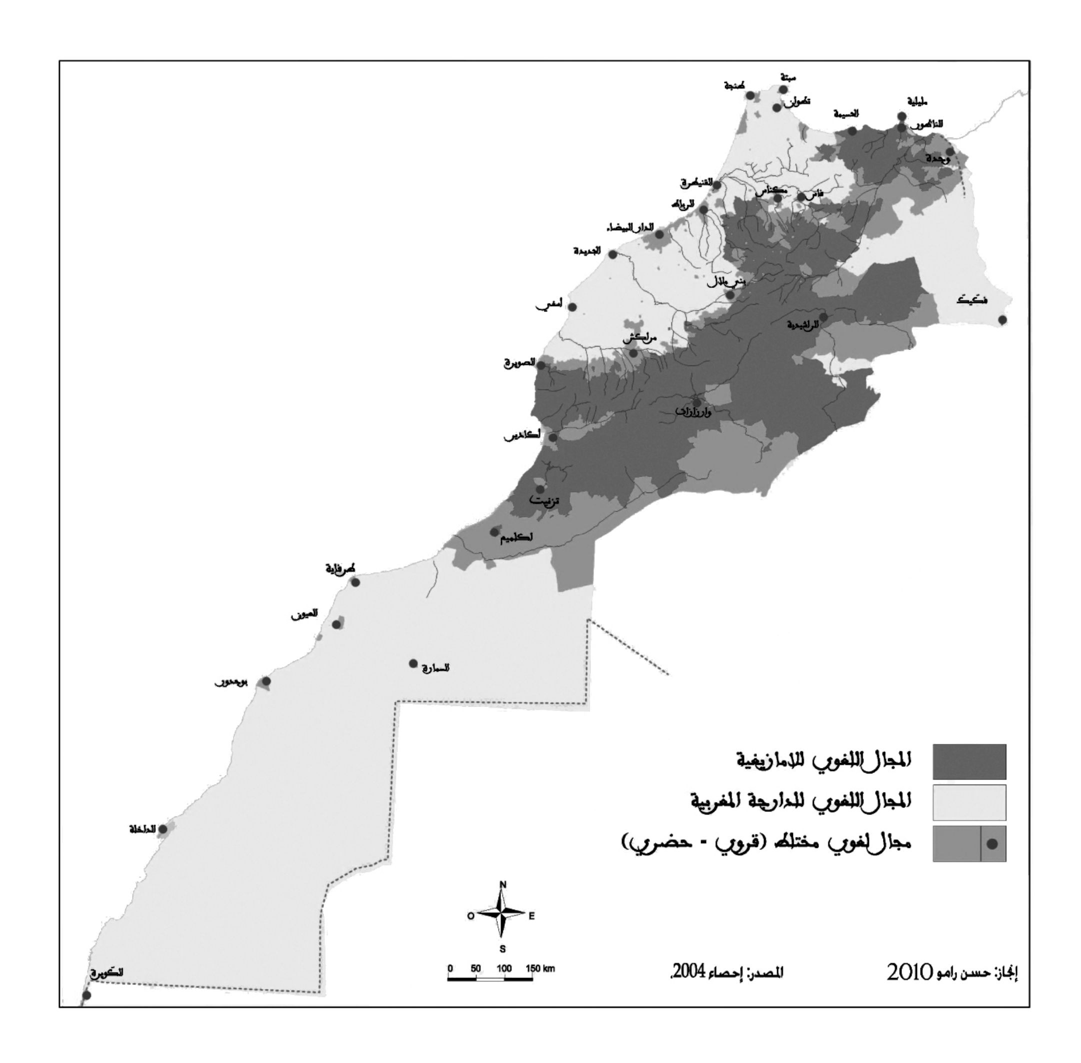
(و) في بعض الحالات، لم يكن القائمون على عملية الإحصاء حريصين على طرح هذا السؤال على الساكنة؛

(ز) لقد اعتمد القائمون على الإحصاء اللغةَ العربية في استجوابهم الساكنةَ الناطقة بالأمازيغيّة؛

(ح) لم تكن ردود المستجوَبين حول ممارسة الأمازيغيّة دائماً صادقةً، بسبب "الخجل" من إبراز هويتهم الأمازيغيّة.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، يمكن القول إن المعطيات التي قدّمتها المندوبية السامية للتخطيط قد تشوبها بعض الإخلالات التي أدّت إلى التنقيص من حجم الساكنة الناطقة بالأمازيغية.

وقد يدل على ذلك امتداد الفضاء الناطق بالأمازيغيّة، حيث إنعددا كبيرا من المناطق القرويّة أمازيغيّة اللسان، فضلا عن كون التجمعات السكنيّة الحضريّة تتضمّن بدورها كُتَلاً لا يستهان بها من الناطقين بالأمازيغية. وتبيّن الخريطة الأتية التوزيع المجالي للغات الأولى، وهي الأمازيغية بفروعها، والعربية الدارجة باصنافها. كما تُظهر بوضوح أن الناطقين بالأمازيغية يوجدون أساسا في المناطق الجبلية، أو في الهضاب أو في المناطق شبه الصحراويّة، أي المناطق المتّسمة بالهشاشة الاقتصادية وبضعف البنيات التحتيّة، من قبيل الشبكات الطرقية والإنارة والماء الشروب، والمؤسسات الاستشفائية والتربوية. ولهاته الوضعية يُعْزَى ارتفاع نسبة الهجرة الداخليّة نحو المراكز الحضريّة أو شبه الحضريّة، وكذا في اتجاه دول الخارج مثل فرنسا وبلجيكا وهولندا وإسبانيا وألمانيا .




الخريطة اللغوية للمغرب

### 3.1. الثنائية اللغوية والازدواجية

نستنتج من فحص المعطيات الديموغرافية اللغوية المفارقةَ الآتية : العربية الدارجة والأمازيغية، باعتبارهما لغتي الأم، هما الأكثر استعمالا في مجال التواصل الشفهي؛ بينما استعمال العربية الفصحى والفرنسية، باعتبارهما لغتي الكتابة، قليل جدا على الإجمال. وعلى المستوى السوسيولغوي، يتبيّن أن درجة حظوة اللغات متناسب عكسيا مع درجة استعمالها. وتعكس هذه المفارقة، من جهة، التقسيم الثنائي للسوق اللغوية بين لغات شفهية ولغات كتابية، ومن جهة ثانية، الازدواجية اللغوية الوظيفية التي تميز اللغات المتسامية أو المرموقة، وهي العربية الفصحى والفرنسية، عن اللغات الدُّنْيا أو العامية، أي الأمازيغية والعربية الدارجة (*انظر* Ferguson ,1959؛ Fishman ,1970). وتقوم تنافسيّة شديدة بين اللغات وسط الفئة اللغوية ذاتها و بين الفئتين اللسنيتين، حيث إن اللغات، بحُكم وضعها وخصائصها ووظائفها الاجتماعية–اللغوية، تتنافس في حقول الإنتاج الاجتماعي الذي يوزع الرأسمال الرمزي، على نحو التّميُّز والاعتراف، بقدر ما يوزع الرأسمال المادي، على شكل فوائد وامتيازات. حيث إن اللغات ليست على نفس القدر من حيث القيمة الرمزية والاستعمالات الاجتماعية، فإنها تحتل مواقع مختلفة في الهابيتوس (habitus) اللغوي للمتكلمين، ومن ثمّ في الحقل الاجتماعي الاقتصادي. إن اللجوء إلى ممارسة الثنائية اللغوية الانتقالية والازدواجية اللغوية أو الاستخدام الوظيفي للغات يشكل إحدى خصوصيات الحقل اللغوي في المغارب . ويتعلق الأمر عموما بشكل من الازدواجية اللغوية غير المستقرة، حيث إن الأوضاع التي تؤول لكلّ لغة على حدة غير ثابتة، لكونها تتطور ارتباطا وفق علائق القوى القائمة بين مستعمليها، ومواقفهم، ومحفزاتهم وتصوراتهم الرمزية. ومن ذلك أن الميدان الذي يظهر فيه الصراع بشكل جليّ هو التعليم الحكومي، حيث

الفرنسية معمّمة تارة ومهمشة تارة أخرى، حسب الظرفية وتبعا لموازين القوى بين دعاة التعريب والنفعيين (pragmatiques) من بين أصحاب القرار ومستعملي اللغات الموجودة المناصرين للفرانكفونية. ونستعمل هنا مفهوم *الصراع اللغوي* للدلالة على علائق القوى الموجودة بين اللغات المتساكنة، وهي على المستوى الرمزي علائق تعكسُ الصراعات الشديدة، الصريحة منها أو المضمرة، بين المجموعات الاجتماعية التي تحقق هويتها بلغة أو بأخرى، والتي تستخدمها رأسمالا قمينا يحقق الأرباح المادية والرمزية.

ويستفاد من الأبحاث التي انصبّت على موضوع التعدد اللغوي في المغارب، أن المتكلمين ينغمسون في أنواع عدة من الوضعيات التي تغلب فيها الثنائية اللغوية مع الازدواجية اللغوية (*انظر* بوكوس،1995 ؛ مسعودي، 2003 ، الناجي، 2004 ). ويمكن وصف هذه الوضعية على النحو الآتي : فغالبا ما يميل الأشخاص الذين يمتلكون الأمازيغية كلغة أولى إلى ممارسة الازدواجية اللغوية، إذ يستعملون على الأقل لغتهم الأم والعربية العامية بالتناوب، ويستطيع المتعلمون، فضلا عن ذلك، استعمال العربية الفصحى والفرنسية عند الاقتضاء. أما الأشخاص ذوي العربية لغةً أولى، فيمكن أن يكونوا أحاديي اللسان ما لم يتم ادماجهم في المدرسة، مثلما يمكن أن يلجئوا إلى الازدواجية اللغوية إذا استخدموا العربية الدارجة والعربية الفصحى، أو اللجوء إلى ثلاث لغات إذا كان بمقدورهم التواصل أيضا بالفرنسية أو بالإسبانية.

يتضح إذن أن الوضعية الاجتماعية–اللغوية ليست متحجرة؛ بل بالعكس، فحركية هذه الوضعية تظهر من التحولات الجارية في استعمال اللغات. وتتحصر الاتجاهات الدالة بشكل أكثر في أربعة مناحٍ:

(أ) التقدم التدريجي نحو شكل من أشكال صحوة الأمازيغية بعد عقود من التهميش؛

(ب) انبثاق نوع آخر من العربية، يدعى العربية الوسطى، التي تشكل امتدادا (continuum) ضمن الازدواجية اللغوية (عربية فصحى–عربية دارجة)، ولذلك مفعول أساسي يتمثل في إذكاء حيوية العربية على المستوى الاجتماعي–اللغوي؛

(ج)تحوّل التنافس بين اللغتين الاستعماريتين، الإسبانية والفرنسية، لفائدة الفرنسية التي صارت بالتدريج لغة نخبوية ؛

(د) بروز الانجليزية، بصفتها لغة أجنبية، وفرضها في إطار عولمة التبادلات والاقتصاد.

يستلهم التحليل الذي نقدمه في هذا الفصل *النموذج الانجذابي* (gravitationnel) الذي طبّقه Calvet (1999) على كوكبة لغات العالم، تبعا للباحث de Swaan (1996). والمعاينة التي تتأسس عليها هذه المقاربة هي أن اللغات الموجودة في البلدان المتعددة الألسن تترابط برابط المتكلمين الثنائيي اللسان، وفقا لعلاقات التراتبية اللغوية. وهكذا فمعظم الناطقين بالأمازيغية، ينطقون بالعربية ما داموا يتكلمون العربية الدارجة والعربية المعيار عرضيا؛ كما يمكن أن يكون لسانهم فرنسياً أو إنجليزياً أو إسبانياً. وفي المقابل، فإن المتحدثين بالعربية الفصحى أو بالفرنسية أو بالإنجليزية أو حتى بالإسبانية، هم بالضرورة من متكلّمي العربية الدارجة أو الأمازيغية، أو اللغتين معاً. وهذا الأمر يدل على أن سوق اللغات يتّسم بتنضيديّة لغوية، تشمل طبقة لغات الهامش (الأمازيغية والعربية الدارجة)، وطبقة اللغات المركزية (العربية الفصحى على المستوى الوطني)، وطبقة لغات فوق–مركزية (العربية الفصحى على المستوى الدولي، والفرنسية، والإسبانية) وطبقة لغة جد مركزية (الإنجليزية).

## 2. اللسان الأمازيغي أو الطبقة المحلية

### 1.2. عناصر تاريخية ومجالية

تعدّ الأمازيغية أقدم لغة موجودة في المنطقة. وتُرجع مصادر علم آثار مصر القديمة تاريخَ الأمازيغية المكتوب إلى الألفية الثانية قبل الميلاد على الأقل (انظر Camps، 1995). وتُبين معطيات الإحصاء الديموغرافي اللغوي المتوفرة حاليا، على ما تحتمله من نقاش، أن الناطقين بالأمازيغية يمثلون 28% بالمغرب، و 27.4% بالجزائر و 1% فقط بتونس. وفي الفضاء الواسع الذي توجد به الأمازيغية، تتوزّع اللغة، بكلّ من المغارب وبلاد الساحل، إلى مناطق لهجية يعسر فيها التفاهم أحيانا فيما بينها، ولاسيما في المناطق المتباعدة .

وبصفة عامة، توجد في المغرب، من الشمال إلى الجنوب، ثلاث مناطق جيو– لهجية (géolectales) ، هي تشلحيت وتمازيغت وتريفيت. وحسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط (إحصاء 2004)، فإن 52% من الأمازيغ يتحدثون تشلحيت، و 31.2% تمازيغت، و 16% تريفيت. ويشكلون في مجموعهم حوالي 30%من العدد الإجمالي للسكان.

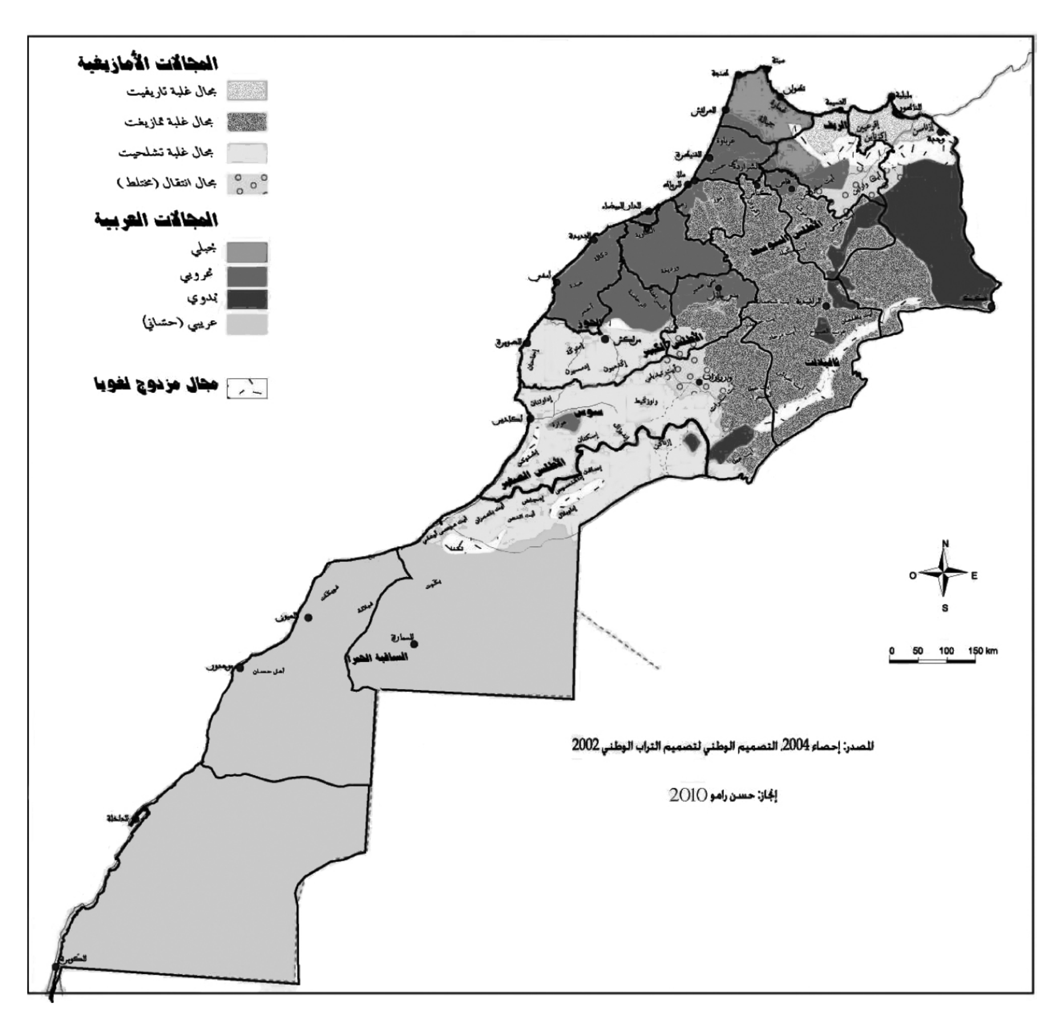
تشمل منطقة تشلحيت الأطلس الكبير الغربي والأطلس الصغير وجبل باني وسوس، وجزءاً من وادي درعة (أسيف ن ضرا). ويشغل الناطقون بتشلحيت مجالاً على نحو مساحة متوازية الأضلاع، محددة على الخريطة بخط يربط في الشمال بين منطقة دمنات بالأطلس الكبير بالصويرة، ويربط في الغرب الساحل الأطلنتي للصويرة بوادي نون، ويحده في الشرق والجنوب خط يوازي مجرى وادي درعة.

ويشمل هذا المجال تكتلات حضرية رئيسية أهمها : أگادير وتارودانت وتيزنيت وبيوگرى وتافراوت وورززات وإيمي نتانوت وغيرها. كما تعرف هجرة الناطقين بتشلحيت تطوّرا متناميا نحو المدن الكبرى بالمملكة، مثل الدار البيضاء ومراكش والرباط وسلا وفاس ومكناس وطنجة ووجدة، شأنها في ذلك شأن الهجرة الخارجية نحو دول أوربا الغربية.

وتتضمن منطقة تمازيغت كلاًّ من الأطلس المتوسط، والسفح الشرقي للأطلس الكبير، وواديَيْ غريس وزيز، ومواطن الانتجاع بين جبل العياشي وجبل صاغرو. ويتركز الناطقون بتمازيغت ما بين خطٍّ جنوبي يتمثّل في جبل صاغرو، وآخر شمالي محدد بفجّ تازا. أما الحدود الشرقية والغربية لهذا المجال فتتكون من مجاري ملوية الوسطى وواد گرو. ومن أهم حواضر منطقة تمازيغت، مكناس وفاس والخميسات وأزرو وخنيفرة والرشيدية.

أما منطقة تريفيت فتشمل مجالاً جبلياً محددا بين ساحل الحسيمة المتوسطي والناضور، ويمتدّ شمالاً وجنوبا إلى ممرّ تازة ؛ وتحدّه غرباً منطقة جبالة. ويمثّل الناطقون بتريفيت مجموعات بقوية (إبقويْن) وآيت ورياغل وتمسامان وآيت توزين وإقلعين وإكبدانن وإگزناين وأيت وراين وصنهاجة السراير، وغيرهم. وتعرف هذه المجموعات هجرة متطورة إلى إسبانيا وبلجيكا وهولندا وألمانيا.

وفي سائر هاته المناطق، تُستعمل اللهجات الأمازيغية خاصة في المجالات القروية والجبلية أو المتاخمة للصحراء. إلاّ أنها تستعمل أيضا، وبشكل متزايد، بالمدن، نتيجة الهجرة القروية وتعمير المناطق الأمازيغيّة اللسان، وكذا بفعل الهجرة إلى الخارج. وقد تعرضت الأمازيغية لسيرورة تهميش مؤسساتي أسهم كثيراً في هشاشة وضعها، مما أدى إلى تقليص عدد الناطقين بها جرّاء الاستيعاب اللغوي والثقافي عبر التاريخ.




المجالات اللغوية بالمغرب

## 2.2. الاستيعاب اللغوي ومقاومته

كانت وضعية اللغة والثقافة الأمازيغيتين إلى عهد قريب جدّ عصيبة ، بالرغم من الأعمال المنجزة إبّان الفترة الاستعمارية، وذلك بسبب اضمحلال تعلّق المتكلمين الناجم عن إقصاء ثقافتهم من المؤسسات، وإضعاف لغتهم، واستيعابهم في ديار المهجر لصالح العربية الدارجة. ولمواجهة هذا الاندثار، بادرت ثلّة من النُخب الناطقة بالأمازيغية إلى وضع استراتيجيات تطوير خارج المؤسسات، من خلال عمليّات فردية وفي الإطار الجمعوي. وقد استَهدَفت هذه العمليّات بالأساس الإشعاعَ الثقافي بقصد بعث وعي حداثي بالهوية الأمازيغية، وبغاية المطالبة بالحقوق اللغوية والثقافية، وخلق ظروف تأهيل التعابير الثقافية والفنية، عبر تحديث اللغة والموسيقى والأغنية، وولوج أشكال التعبير الأخرى مثل الصحافة المكتوبة ووسائل الإعلام السمعي البصري والسينما والمسرح. وكثيراً ما أتاح الجهد المبذول، في ظروف سياسية وإيديولوجية ومادية صعبة، تحقيق تقدّم وازن، إن على مستوى موقع المسألة الأمازيغية عامّة أو على مستوى أجرأة بعض العمليّات. ومن ذلك ما شهده الاستعمال الكتابي للأمازيغية من تقدم ملموس، خاصة في مجالات النشر والصحافة. وبالفعل، فهنالك مؤلَّفات أدبية محرّرة بالأمازيغية، وأغلبها دواوين شعرية وقصص وترجمات، فضلا عن إصدار دوريات محرّرة جزئيا بالأمازيغية. كما أن الذخيرة الشفهية لهذه اللغة تغتني باستعمالها في المسرح والبث السمعي البصري، خصوصا في الفيلم التلفزيوني، وفي بعض المحافل المنظّمة، من قبيل المحاضرات واللقاءات الجمعوية التي تتناول اللغة والثقافة الأمازيغيتين. وتُستعمل الأمازيغية أيضا في الخطابات السياسية وأثناء اجتماعات المجالس القروية في بعض الجهات الناطقة بالأمازيغية. غير أن قيمة الأنشطة غير المؤسساتية أبانت

عن محدوديتها بسبب ضيق هامش عمل النسيج الجمعوي وضعف الوسائل التي يتوفّر عليها.

وستعرف وضعية الأمازيغية تغيُّراً نوعياً انطلاقا من العقود الأخيرة، وذلك في سياق وطني ودولي يتسم بثقافة حقوق الإنسان. ذلك أن إنشاء مؤسسات مرصودة لصيانة اللغة والثقافة الأمازيغيتين والنهوض بهما قد كان له مفعول إيجابي على وضعية الأمازيغية؛ وخاصة منها كلّ من مؤسسة المحافظة السامية للأمازيغية بالجزائر (HCA) والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالمغرب (IRCAM) . ومن ثمّ انبثقت استراتيجية جديدة في مجال السياسة الثقافية واللغوية، تتمّ عن شكل من أشكال الاعتراف بالأمازيغيّة. ويتمحور الإطار المرجعي الذي تنضوي تحته هذه السياسة حول مُسَلَّمَتيْن تتمثّلان في كلّ من التعدد اللغوي والثقافي للحقل الرمزي، والطابع الوطني للأمازيغية. وتقوم شرعية الأمازيغيّة بمقتضى هذه المرجعية، على ستة استدلالات أساسية:

(أ) إنها معطىً تاريخيّ تضرب جذوره في أعماق التاريخ والحضارة المغاربيين؛

(ب) إنها تشكل عنصرا أساسيا في الثقافة والإرث المشترك بين كل مكونات الوحدة الوطنية بلا استثناء؛

(ج) إنها تمثل إحدى الرموز اللغوية، والثقافية والحضارية للشخصية الوطنية؛

(د) إن النهوض بها ركيزة أساسية في مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي الذي تتطلع إليه الدول المغاربية؛

(ه) إن العناية بها مسؤولية وطنية؛

(و) وأخيرا فإنه يتعيّن أن تنفتح الأمازيغية على العالم المعاصر لتحقيق شروط ازدهارها وديمومتها.

وتكمن الغاية من العمليّات الجارية في توفير شروط صحوة الثقافة الأمازيغية لسدّ ثغراتها اللغوية والثقافية المتعددة، والتي تعاني بشكل مأساوي من الافتقار إلى تأهيل ملائم بعد قرون من التهميش والتخلّف. كما تتمثّل المهمة المنوط بمؤسسات مثل المحافظة السامية والمعهد الملكي في المساهمة في الحفاظ على اللغة والثقافة الأمازيغيتين والنهوض بهما، سيما في مجالات التربية والإعلام والحياة العامة إجمالا. ومن هذا المنظور، فإن من المؤكد أن استغلال التكنولوجيا الحديثة المنقولة في سياق العولمة قد أتاح للأمازيغية أن تتوفّر على ملامس (claviers) رقمية، وخط منمّط بتيفيناغ الموحّدة النظام (unicode)، وحوامل متعددة المؤشرات التي تتيح للغة وللثقافة الأمازيغيتين أن تنتشرا على المستوى الدولي. بالاستفادة من هذا الإسهام، لن يكون بعد ذلك حال الأمازيغية فقط محدداً إثنو-لغوياً للانتماء إلى الهوية الأمازيغية الموسومة بالطابع القروي والتخلف. غير أن سيرورة الصحوة اللغوية لا تزال في بداياتها كما أن استراتيجية إعادة الاعتبار وطرق هذه السيرورة ينبغي أن تأخذ في الحسبان عدة عوامل (راجع : Landry ,2005 وآخرين).

إن شروط صحوة الأمازيغية هي نفسها التي اعتمدتها اليونسكو، ووضعت تسعة معايير لتقييم درجة حيوية لغة ما:

(أ) نقل اللغة من جيل إلى آخر؛

(ب) العدد الإجمالي للمتكلمين بها ؛

(ج) نسبة المتكلمين قياسا مع لساكنة المرجعية؛

(د) الميولات العامة للمتكلمين في السياقات اللغوية الموجودة؛

(ه) رد الفعل اتجاه السياقات والمؤشرات الإعلامية الجديدة؛

(و) الحوامل البيداغوجية لتعليم اللغة ومحاربة الأمية بها ؛

(ز) الوضع الرسمي والاستعمال، بما في ذلك المواقف والسياسات اللغوية الحكومية والمؤسساتية؛

(ح) مواقف أفراد المجموعات إزاء لغتهم؛

(ط) حجم الرصيد الوثائقي المرجعي ونوعيته.

وفي ضوء هذه المعايير، يتيح تشخيص وضعية الأمازيغية تقييمَ فرص مقاومتها للضمور والموت اللغوي. وإجمالا، فإن الأمازيغية ستظل في النهاية مهمشة ومعُرضَةً للخطر ما لم تستفد من الدعم الفعال للمؤسسات العموميّة، وإذا تخلّى عنها الناطقون بها لفائدة لغات أخرى، وخصوصا العربية الدارجة.

## 3. اللسان العربي أو الطبقة المركزية

### 1.3. الخلفية التاريخية

وُجدت العربية في المغارب مع انتشار الفتح الإسلامي نهايةَ القرن السابع الميلادي. فحضورها حقيقة وطنية وفوق وطنية (supranationale)، ما دامت تقوم بوظيفة اللغة الرسمية في المغارب، وبوظيفة اللغة الدولية على مستوى «العالم العربي». ويتعيّن هنا أن نوضح أن اللغة العربية تُخفي واقعا لغويا معقّدا إذ تحتوي على أوجه متغيرة للغة واحدة، وهي متغيّرات لهجية مختلفة للعربية المكتوبة (العربية الفصحى، العربية المعاصرة، العربية الفصحى...)، إضافة إلى مختلف لُهَيْجات العربية الدارجة (عربية حضرية، عربية بدوية، عربية حسانية، عربية جبْلية...). فضلا عن هذا، فإن الوضع القانوني للعربية ووظائفها يطرح بحدة في البلدان التي تتبوأ فيها مكانة اللغة الرسمية منذ استقلالها على الأقل. ويتواتر طرح

هذه المسألة سواء في فضاءات النقاش العام حول السياسة اللغوية أو في ميدان السياسة التربوية (*انظر* Grandguillaume،1983؛ Boukous ،1966).

### 2.3. سيرورة التعريب

تُعدّ سياسة التعريب التي تُمارَس في البلدان العربية اختياراً سياسياً للدول المستقلة، الهدف منه تحقيق الاستقلال الثقافي لهذه البلدان حيال المستعمِرين القدامى، مثل المملكة المتحدة في العراق والأردن ودول الخليج ومصر والسودان، وفرنسا في لبنان وسوريا والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا، وإسبانيا بالمغرب، وإيطاليا بليبيا...، ويرمي التعريب، باعتباره سياسة لغوية إلى فرض اللغة العربية المعيار لغةَ عملٍ وحيدة في كل المؤسسات الحكومية، وجعلها تشغل كل مجالات التواصل الاجتماعي، باحتكار الاستعمالات الشفهية والكتابية، مع العلم أن العربية الدّارجة تغطي كل مجالات التواصل الشفهي تقريباً، وأن الفرنسية منافس قوي للعربية المعيار في مجالات التواصل الكتابي. إن الهدف المعلن لأنصار التعريب هو إقصاء استعمال الفرنسية من المؤسسات العمومية وجعلها مادة للتعلّم فقط وليس لغة تعليم. ففي الجزائر مثلا، حيث قد تكون سياسة التعريب استباقية، أُصدرت قوانين لفرض العربية في البرلمان والعدالة والإدارة والتربية والحياة الاقتصادية. ويفرض القانون 05-91 الصادر في 16 يناير1991، الذي يكفل تعميم اللغة العربية، الاستعمال الأوحد للغة العربية في المجالات المذكورة، ويمنع كل لغة أجنبية، كما أنه ينصّ على غرامات تفرض على المخالفين. أما في المغرب، فقد أعلنت حكومة التناوب سنة 1999 إلزامية اللغة العربية وحصرية استعمالها في المراسلات الإدارية. وإزاء محدوديَة أثر ذات "القرار"، حاول الفريق البرلماني لحزب الاستقلال بمجلس المستشارين، سنة 2008، سنّ قانون في نفس

الاتجاه، دون أن تتحقق النتائج المتوخّاة منه لحد الآن؛ مما يدل على أن مسألة اللغة ليست بِهيّنة، وأنها رهانٌ سياسي قبل كل شيء.

يتضح الصراع بين العربية الفصحى والفرنسية من التنافس القائم بينهما في عدة مجالات، وخاصة في التعليم والإدارة ووسائل الإعلام والثقافة. ولما لهاته المجالات من اعتبار، تستمدّ هاتان اللغتان مركزهما كأقوى اللغات في السوق اللغوية، وذلك دون أن تكون قيمتهما متكافئتين أو ثابتتين، حيث يرتهن مقامُهما بطبيعة الحقل الذي تُستعملان فيه داخل المؤسسات ومن قِبل الفاعلين الاجتماعيين. من ذلك أن التمكّن من العربية الفصحى مثلا، يسمح بولوج عدد من المهن ذات الصلة بالمجالات التي لها علاقة بالمسائل الدينية، مثل التعليم التقليدي، والشؤون الدينية ووظيفة القضاء أو المهن المتصلة بتعليم الآداب العربية، والدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية. وفي المقابل، تُعتبر الفرنسية في مجال الشغل، المفتاح السحري الذي يسمح بولوج ميادين الاقتصاد الحديث، وخصوصا قطاع الخدمات. ومن المعلوم أن مدراء الموارد البشرية، حين يتعلّق الأمر بانتقاء المترشّحين للعمل في شركة أو في موقع المسؤولية، يولون، في الواقع، لجوْدَة التمكّن من اللغة الفرنسية أهمية أكبر من تلك التي يخصّون بها امتلاك ناصية العربية الفصحى. والحال أنه إذا كانت الكفاءة في الفرنسية رأسمالا منشودا، فإن المؤسسات التي تعتمد الفرنسيةَ لغةَ تعليم هي وحدها الكفيلةُ بتخويل اكتساب هذا الرأسمال، ونعني بها المؤسسات الفرنسية بالدرجة الأولى والمؤسسات الخاصة بالدرجة الثانية، التي تُؤْثِر الفرنسية لغةً للتعليم والتكوين. وهنا نلفي ثانية الوظيفة المشهورة جدا للمدرسة باعتبارها مكانا لإنتاج النخب وإعادة إنتاجها (راجع Bourdieu et Passeron 1970, ؛ Vermeren 2001,).

ومما يستفاد من هذه التجربة أنه لا يجب الاكتفاء بسنّ سياسة التعريب ببساطة، بل يتعيّن أن تكون هذه السياسة إجرائية أيضاً، لاسيما في الميدان الاجتماعي والاقتصادي، وأن يتقبّلها المستعملون ويمارسونها في سلوكهم اللغوي. ذلك أنه انطلاقا من كون اللغة وسيطا للتنمية البشرية، فمن البديهي أنه لكي يتحقّق ولوجُ المجتمع إلى التنميّة الذاتية الاجتماعية والاقتصادية، فلا بدّ أن تستجيب اللغة العربية، باعتبارها لغة رسمية، لمتطلّبات الحداثة، وأن تخضع هي نفسها للتحديث. ولذلك اختارت مختلف البلدان المغاربية سياسة تعريب مؤسسات القطاع العام، وحققت بذلك نجاحا نسبيا. فقد أُنشئت مؤسسات للتهيئة اللغوية بغاية إعمال هذه السياسة، من خلال القرار، القسري أحياناً، بفرض استعمال اللغة العربية ومنع استعمال الفرنسية في الإدارات. وهكذا أنشأت الدولة المغربية، سنة 1960 معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، وأوكلت إليه مهمة النهوض باللغة العربية وتنفيذ سياسة التعريب في التعليم والإدارة.

### 3.3. ازدواجية التعريب وتناقضاته

يترتب عمّا سبق أن مسألة التعريب مسألة سياسية بامتياز. وهي إلى ذلك مسألة أنثروبولوجية، حيث إنها تُسائل الإنسانَ وهويّتَه وثقافتَه. والحالُ أن اصطلاح التعريب، من هذا المنظور، مَشوبٌ بالغموض، ما دامت الظاهرة والفعل اللذان يَنتُجان عنه قد يستهدفان التعريب الإثني. وفي هذه الحالة، من البديهي أن التعريب ينقلب إلى مشروع إيديولوجي يروم تكييف الساكنة الناطقة بالأمازيغية واستيعابها. وقد يُفهم التعريب أيضا بمدلوله التقني، بوصفه عملية تنميط لغوي مطبق على العربية، ومن ثم ازدواجية سياسة التعريب (*انظر* Boukous ، 1996).

والتعريب باعتباره سيرورة استرجاعِ الهوية الثقافية الوطنية حاصلٌ يدرك الجميع، من مثقفين ومنظمات سياسية ونقابية وثقافية، أنه قرار سياسي غايته التصدي لحضور الفرانكفونية التي يُعتقد أنها تكتسح قطاعات التعليم والإدارة وتكوين الأطر والاقتصاد. ذلك أنه باسم ما للغة العربية من شرعية تاريخية وسياسية ودينية، تقوم الدّولة بتعزيز الوضع القانوني للعربية، بالتدخل لمساندتها في منافستها للفرنسية، مكرّسة بذلك احتكاريّة الدولة على سوق اللغات. أما القوى الاجتماعية التي تدعّم هذا الخطاب فتنتمي إلى فئات خريجي التعليم الأصيل المدرَّس خصوصا في جامعة القرويين بفاس وجامعة الزيتونة بتونس وفي مؤسسات مماثلة بالجزائر. ويُدعّم هذا الخطاب أيضا خريجو التعليم العمومي المعرّب والنخب ذات التوجه العروبي والأصولي .

غير أنه من قبيل الخطإ الاعتقادُ بأن الخطاب المناصر للتعريب لا يتوافق سوى مع اقتناعات النخب التقليدية، إذ الواقعُ أنه ليس ثمّة خطابٌ سافر معادٍ للتعريب، والدفاع عن العربية والنهوض بها جزء من الخطاب اللائق سياسيا، ما دام هنالك شبه إجماع حول ضرورة تعريب المؤسسات العامة بإحلال العربية الفصحى محل الفرنسية. فالنخب العصرية عامة تنشر الخطاب نفسه في الواقع، وإن كانت شروط التعريب وطرقه تُحلّل بشكل مخالف من قبل هؤلاء وأولئك. فالتعريب حسب بعض المثقفين الحداثيين ضرورة تاريخية تتحكم في التطور والاستقلال الثقافي للوطن. إلا أن الأمر لا يتعلق بفرض اللغة العربية الفصحى القديمة والجامدة، لغة الشعر الجاهلي، وإنما يتعلق بإيجاد لغة عربية حديثة، جامعة وعلمية، لغة مجدّدة على مستوى الخط والنحو، قادرة على نقل العلم والتقنية (انظر: العروي، 1973).

خلاصة القول، إن مقاصد الخطاب حول العربية ومن أجلها، هي الإقرار بمشروعيتها باعتبارها لغة الحداثة، بغية تعزيزها في صراعها ضد الفرنسية. ويتأسس هذا الإقرار بالمشروعية على حجج متنوعة:

(أ) حجة ذات طابع ديني : العربية لغة الدين الإسلامي؛ ومن ثم تعتبر مقدسة؛

(ب) حجة ذات طابع تاريخي : العربية لغة الدولة الوطنية؛

(ج)حجة ذات طابع ثقافي: العربية ناقلة الإرث العربي الإسلامي؛

(د) أخيرا؛ حجة ذات طابع إيديولوجي : العربية عروة رمزية للوطن العربي.

إذا كانت هذه هي خلاصة تمثُّل العربية في الخطاب السائد، فإنه من المتَعيّن مقابلة الخطاب مع الواقع، بفحص السلوك اللغوي للمتكلمين، في ممارستهم الاجتماعية، واستقراء مواقفهم وتمثّلاتهم بشأن التعريب. ذلك أن مقاربة الكيفيّة التي يَتصور بها الفاعلون الاجتماعيون مسألة التعريب ويعيشونها تعطي مؤشّرات وازنة عن العوامل التي تشجع هذه الظاهرة، والعوامل التي تحاصرها. وبعبارة أخرى، إن نجاح التعريب أو فشله لا يتوقف على أوهام الإيديولوجيين، واختيارات أصحاب القرار وخيارات مبتكري المناهج فقط، بل يتوقف في النهاية على اختيارات الأشخاص، ومواقفهم وحوافزهم وسلوكهم.

ويبدو في آخر المطاف أن مصير النطق بالعربية مرهون بمآل سيرورة التعريب. ففي خضمّ الصراع من أجل السلطة الرمزية، تستفيد العربية الفصحى من إعمال استراتيجية الشرعنة، ومن ترسانة مؤسساتية، القصد من ورائها محاولة جعل العربية قادرة على استعادة شرعيتها بفرض نفسها لغةً وطنيةً ورسميةً مُجَدَّدة وحديثة. إلا أن الواقع يُظهر أن سيرورة التعريب وإن أدّت إلى تعريب قطاعات

عريضة من المنظومة التربوية والإدارة، فإنها مع ذلك لم تقتحم المجالات الخاصة باللغات الأم، كما لم تخترق في العمق مواقع الفرنسية. ويأتي تحليل جذريّ لسياسة التعريب بالمغارب للتسليم بأن هذه السياسة لا تعدو في الواقع أن تكون سوى ذريعة سياسية مستخدمة من قبل الجماعات المسيطرة كي تُقدِّم لأطفال الطبقات الشعبية تكوينات معرّبة غير مُجزِية، تكوينات لا تخوّل ولوج المجالات الاجتماعية-الاقتصادية الموفِّرة للسلطة... هذا في الوقت الذي تَعهَد فيه هذه الجماعات بتربية أبنائها وتكوينهم إلى المدارس الأجنبية. إنه مثال يعبر مرة أخرى عن استراتيجية إعادة الإنتاج الاجتماعي (راجع Vermeren, 2001). وقد لا يتفق مع هذا الافتراض الذين يؤكدون بأن السياسة اللغوية العقلانية والفعالة تستطيع أن تُدمِج بشكل ناجع تطوير اللغة العربية في رؤية حداثية.

## 4. اللسان الفرنسي أو الطبقة المركزية الكبرى

### 1.4. الخلفية التاريخيّة

توجد في سوق اللغات بالمغارب، إلى جانب اللغات الوطنية، لغات من الطبقة الاستعمارية، وهي الفرنسية والإسبانية. وقد فُرِض حضور الفرنسية على إثر الاستعمار الذي امتد من 1830 إلى 1962 في الجزائر، ومن 1881 إلى 1956 في تونس، ومن 1912 إلى 1956 في المغرب. كما تعرضت جهات شمال المغرب وجنوبه للسيطرة السياسية الإسبانية، ومن ثم للسيطرة الرمزية للقشتالية (castillan). وعلى هذا الصعيد، يُعتَبر حال المغرب فريداً من نوعه في المغارب، حيث خضعَ للُغتين استعماريتيْن. وقد تفيد هذه الحالة عالم اللغة الاجتماعي الذي بإمكانه أن يشتغل على مسألة العلاقات بين الفرنسية والإسبانية بعد استقلال البلاد.

وبوجه عامّ، نلاحظ أن الفرنسية حلت محل الإسبانية في إنجاز الوظائف التي تخص في الواقع اللغة الأجنبية الأولى، دون أن تنقرض مع ذلك في الاستعمال اللغوي للمتكلمين الذين عايشوا عهد الحماية الإسبانية. وعليه، عرفت الإسبانية تراجعا في مواقعها كلغة عمل في التعليم والإدارة ووسائل الإعلام والحياة الاقتصادية والثقافية، ممّا جعل وزنها أدنى كلغة أجنبية في الوضعية الاجتماعية-اللغوية لما بعد الاستعمار. وبفعل القرب الجغرافي والتاريخ المشترك، فإن اللغة القشتالية مدعوّة لتحسين وضعها، مع زيادة مكانة إسبانيا في علاقاتها مع المغرب في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية خلال العقود الأخيرة. فبالنظر إلى أنها كانت قوة احتلال في السابق للمغرب، تعتبر إسبانيا شريكا اقتصاديا رئيسيا له. فهي بمثابة فاعل رئيسي لا محيد عنه في حل قضية الصحراء، بسبب إشراك قطاعات واسعة من الطبقة السياسية والمجتمع المدني في النزاع. وأخيرا، فإن المدارس الإسبانية في المغرب، والجامعات والمدارس العليا في إسبانيا تجتذب المزيد من الطلبة المغاربة. لهذه الأسباب كلها، فإن حضور اللغة القشتالية مستمر في المغرب، وتدل كل المؤشرات على أن وضعها سيكون مريحا.

### 2.4. وزن اللغة الفرنسية

إن لحضور اللغة الفرنسية في السوق اللغوية وزناً ثقيلا بسبب القوة اللوجيستية التي تتمتع بها الفرنسية على المستوى الاقتصادي والمالي والسياسي. وللتذكير فإن فرنسا تعتبر شريكا رئيساً في المبادلات الاقتصادية مع البلدان المغاربية، فهي في أغلب الأوقات أول ممون، وأول زبون ومستثمر أجنبي؛ إنها كذلك أول بلد مكون للأطر المغاربية في الخارج. كما أن أكبر تجمع مغاربي قاطن في الخارج يتواجد بفرنسا. وبالمقابل، فإن التجمع السكني الفرنسي الأكثر عددا والقاطن خارج فرنسا

يعيش في المغارب. وفي ذلك ما يكفي من المؤشرات التي توضح الموقع المتميّز الذي تشغله اللغة الفرنسية في هذه المنطقة من العالم.

إن موقع الفرنسية في سوق الممتلكات الرمزية، إن لم يكن في الواقع قرينة على تبعية قوية إزاء فرنسا، فإنه على أي حال دليل على العلاقات المتميزة مع هذا البلد. ويشهد على ذلك بشكل واضح اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتقني والثقافي الثنائية، فضلا عن التعاون ذي الطابع الاستراتيجي. وتشارك بلدان المغرب، بالإضافة إلى ذلك، في مؤتمرات رؤساء دول وحكومات الدول التي تشترك في استعمال الفرنسية (مؤتمرات القمة للفرانكفونية)، وتنخرط في بعض الهيئات التي تنتسب إلى الفرانكفونية في مجالات السياسة والتربية ووسائل الإعلام والسينما والتشريع (البرلمانات الفرانكفونية). كما تربط فرنسا بهذه الدول مختلف الاتفاقيات الموقعة بين الجامعات المغاربية والجامعات الفرنسية. ويجدر طبعا أن تُضاف إلى فرنسا دول الشمال الفرانكفونية الأخرى، خاصة كندا وبلجيكا التي تربطها علاقات متينة مع الدول المغاربية، الشيء الذي يقدم دعما هاما للغة الفرنسية والثقافة ذات التعبير الفرنسي.

### 3.4. تعاظل الفرنكوفونيّة

إن الحضور القوي للفرنسية في المغارب نتيجة لوضعية التبعية، التي توصف بالتبعية المتبادلة حسب فلسفة حركة الفرانكفونية، التي تُعرِّفها قمة كيبيك (1987) على أنها "*فضاء مشترك أهدافه : التعاون والتبادل والتنمية والتشاور السياسي الذي تعتزم (الدول الأعضاء) تحقيقه عبر سبل التضامن والتقاسم*". وتُؤوَّل الفرانكفونية في الغالب أيضا بصفتها ضماناً يتيح للبلدان الفرانكفونية الفقيرة الاستفادة من مساعدات الدول الناطقة بالفرنسية الغنية، على مستوى المساعدة الاقتصادية

والثقافية والاستراتيجية. وهكذا فإن مداخل الفرانكفونية ومخارجها ذات طابع سياسي واقتصادي وثقافي؛ وليست أمرا لغويا فقط. لهذا تعتبر بعض الأوساط الوطنية أن الفرنسية تنتقل من وضع لغة الاستعمار إلى وضع لغة الإمبريالية (*انظر:* Chikh et al. ، 1988).

أما الفاعلون الاجتماعيون فهم على أتم الوعي بقيمة الفرنسية في سوق الشغل؛ وبما أن الحاجة الاجتماعية ملحة، فإن الفرنسية قد انتقلت في التعليم العمومي- بشكل مفارق - من وضع لغة التدريس إلى وضع مادة عادية للدّرس. وخلاصة القول، فإن مستوى الفرنسية عند الحاصلين على الباكالوريا، من خريجي هذا النوع من التدريس، بسيط جدا تبعا لهذه الوضعية، مما يقلص حظوظهم في الترقي عبر الدراسات، لأن الفرنسية، وللتذكير، هي بالحصر لغة الدراسات العليا التقنية والعلمية، وهي الوحيدة التي تفضي إلى المهن المربحة، مثل الهندسة والطب والصيدلة والهندسة المعمارية والمالية وتدبير الشركات، إلخ. الشيء الذي يميز بطبيعة الحال الأطفال المنحدرين من الأوساط الميسورة، بمن فيهم أبناء النخب التقليدية المنتجة للخطاب الإيديولوجي لصالح التعريب. ولنقدم بالمناسبة دليلا لا يدع مجالا للشك، وهو العدد المرتفع للمغاربيين المسجلين في مؤسسات التعليم الفرنسي؛ ففي المغرب، يصل هذا العدد إلى 85% من طلاب هذه المؤسسات.

ويعتبر الوضع السائد في سوق الشغل مؤشّراً آخر على أهمية الفرنسية في المغارب، خاصة في قطاع الاقتصاد الحديث بصفة عامة وقطاع الخدمات بصفة خاصة. ومن المعلوم أن جزءًا هاما من خريجي التعليم العالي الأدبي والعلمي والتقني يواجه بشكل مباشر أزمة التوظيف منذ حوالي عقدين. ولتدارك هذه الوضعية، قامت الحكومة المغربية بتشخيصها حتى يتسنى لها القيام بالإصلاحات البنيوية الضرورية للاستجابة للحاجيات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة. وهكذا

أدت معاينة عدم ملاءمة التكوين المدرسي والجامعي، مقارنة مع حاجيات سوق الشغل، إلى فرض ضرورة إصلاح هذا التعليم، بتحسين نوعية تعليم اللغات الأجنبية بشكل أساسي، والفرنسية بالدرجة الأولى، وبتقديم مسالك تطبيقية (مهنية) يُحتَمل أن تُنتج أطرا عملية، وبتشجيع خلق مؤسسات خاصة قصد تخفيف العبء المالي عن الدولة ( *انظر* الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 1999). وتشكّل هذه المقتضيات حقيقة لا يستطيع أي خطاب أحادي اللغة أن يلتف حولها، مهما حَسُنت النوايا الوطنية التي تحركه.

وهكذا يظهر أن تأثير الثقل التاريخي للواقع الاستعماري، الجليّ في الخطاب الوطني، قد أخذ يتلاشى شيئاً فشيئاً في وعي الناس. بل يبدو أنّ الوظيفة الإيديولوجية لهذا الخطاب قد دخلت بعد خمسة عقود من الاستعمار في استراتيجية تطمح إلى حجز الانتقال إلى الحداثة لصفوة التدبير الإداري ولمراكز القرار والنخب المُكوَّنة في المدرسة الفرنسية أو الفرانكفونية. وفي ذلك، كما يبدو، قرينة على بطلان وهم الاستقلال ووهم الحركية الاجتماعية عن طريق المدرسة. نرى إذن أن وظيفة المدرسة الفرنسية/الفرانكفونية تتمثل في إنتاج النخب وإعادة إنتاجها، مثلما هو الحال في كل المجتمعات المحيطة المُستعمَرة سابقا، حيث لم تعد الفرانكفونية تَعنى جموع المتمدرسين بل تَعنى فقط النخب الحضرية وخَلَفَها، مما يشكل بالتأكيد ورقة استراتيجية رابحة في تملّك السلطة الاقتصادية والرمزية وسياسة تقف عثرة في وجه الوصول إلى مجموعة من النخب (انظرمقاربة وضعية اللغة الفرنسية بإفريقيا عند Scotton-Meyers,1990).

## 5. اللسان الإنجليزي أو الطبقة المركزية العليا

### 1.5. وافد جديد على الساحة اللغوية

يشكلّ انتشار اللسان الإنجليزي (anglophonie) الوجه اللغويّ والثقافي للسيطرة الإمبريالية الأمريكية في عصر العولمة. ويفرض هذا الواقع نفسه على المستوى العالمي، وإن كانت الألسن الدولية الأخرى، مثل اللسان الإسباني والفرنسي والعربي والبرتغالي، تجنح إلى حماية مواقعها في الساحة الدولية للغات.

ولا يزال موقع الإنجليزية في السوق المغاربية ضعيفا، لكنه لم يفقد بسبب ذلك أهميته. وبغضّ النظر عن كون المغرب ما يزال في فَلك الفرنكوفونيّة، فإن الإنجليزية تنزع إلى القيام بدور الدخيل في المنافسة اللغوية بُغية القيام بدور وسيلة نقل التكنولوجيا وتملّك الحداثة. وكما يعلم الجميع، فَنقل الحداثة يرافقه نقل العالم الثقافي الذي يولّدها، مع المساهمة في إعادة بناء النموذج الثقافي الذي يستوردها. وكثيرا ما يقال إن كل تقنية تحمل معها ميتافيزيقا، وفي هذه الحالة لا تختلف الميتافيزيقا الأنجلوسكسونية عن اللغة الفرنسية التي تنقل العالمَ الثقافي الفرنسي إلى مستعمراتها.

### 2.5. شبكات الصراع

تعتبر المجموعات المغاربية" المحرِّكة "والمكوَّنة في المدرسة الأنجلو سكسونية أو المنفتحة على الثقافة الدولية المهيمِنة أن ولوج الحداثة ينبغي أن لا يكون حكرا على اللغة الفرنسية، كما ينبغي أن لا تَؤول هذه الوظيفة تلقائياً إلى هذه اللغة. فهؤلاء، من باب الدفاع عن مصالحهم المادية والرمزية، يرفضون الفرانكفونية التي تحوّلت إلى افتتان بفرنسا. فالإنجليزية بحكم وضعها في الواقع، هي لغة عالمية للتواصل بالنسبة إليهم، ولغة التقنية العالية، وتمثل رأسمالا مهما، أكثر ضرورة

ومصداقية مما تمثله الفرنسية. كما أن القوة الرمزية للإنجليزية نابعة من حركيتها على المستوى الدولي، حيث نجحت في فرض نفسها لغةً عالمية بلا منازع، وأقصت الفرنسية إلى مرتبة هامشية .وتشهد على ذلك بعض الأمثلة، ومنها : أن الإنجليزية تعدّ أول لغة عمل في المنظمات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وتعتبر اليونيسكو من المنظمات النادرة التي لا تزال الفرنسية سائدة فيها. وتؤكد بعض المؤشرات الصادرة عن هذه المنظمة تفوّق الإنجليزية، حيث تظهر بهذه اللغة 65%من المنشورات العلمية، مقابل 9.8% بالفرنسية؛ وفي أوروبا بعينها فإن نسبة 73 إلى 98% من تلاميذ الثانوية يختارون الإنجليزية لغةً أولى، مقابل 17 إلى 30% بالنسبة للفرنسية.

كما تُبرزُ مقارنةٌ سريعة لموازين القوى بين الإنجليزية والفرنسية التفوّقَ الأكيد للإنجليزية. ولهذه المعاينة انعكاسات على الساحة اللغوية في المغارب، حيث تُكوِّن الإنجليزية لنفسها – ببطء ولكن بثبات – سوقا أخذت تنافس سوق الفرنسية. والواقع أن الإنجليزية تفرض وجودها في عدد من المجالات الاستراتيجية، خاصة في مجالات التربية ووسائل الإعلام؛ إذْ لها حضورٌ في مجال التربية، سواء في التعليم العمومي أو الخاص. ففي التعليم العمومي تُدرَّس الإنجليزية كمادة منذ التعليم الإعدادي؛ وتُدرَّس في التعليم العالي باعتبارها لغة تخصص في شعبة اللغة والأدب الإنجليزيين في كليات الآداب؛ وتُدرَّس أيضا كلغةٍ تكميليةٍ في أغلب المعاهد والمدارس والكليات. وفي التعليم الخاص، تدرّس الإنجليزية في مرحلة ما قبل المدرسة في بعض المؤسسات، ومنذ الابتدائي في مؤسسات أخرى، وتدرّس عامة بالمستوى الثانوي في أغلب المؤسسات. وتوجد معاهد خصوصيّة تُستخدَم فيها الإنجليزية لغةً للتدريس، خاصة تلك التي تتبنى النظام الأنجلوسكسوني في التربية. ومع إنشاء جامعة الأخوين الناطقة بالإنجليزية في المغرب، نستطيع التأكيد أن

النظام التربوي الأنجلوسكسوني يسجل تقدما هاما. ونضيف إلى هذه المؤسسات المركز البريطاني، والمركز الأمريكي وأمديست Amideast التي تقدم دروسا في اللغة الإنجليزية سواء للشباب أو الراشدين الباحثين عن تجويد ملَكتهم اللغوية. كما يتوفر الكتاب الإنجليزي (أو الأمريكي) في المدن الجامعية؛ تُوزِّعه مكتبات تابعة للمراكز الثقافية الأمريكية والبريطانية أو بعض المكتبات المتخصصة، ويُقبل المتخصصون في العلوم الرياضية والطبية والطبيعية والإنسانية على هذا الكتاب. وفي مجال الإعلام، تُستخدَم الإنجليزية بالخصوص في الصحافة المكتوبة والمرئية المبثوثة من الخارج، وبالأساس من بريطانيا والولايات المتحدة. كما أن الدوريات المتوفّرة في السوق مستوردة من هذه البلدان نفسها، وإلى جانبها بعض الدوريات المحلية. والإنجليزية حاضرة في الإذاعة الوطنيّة التي تبث برامج يومية، كما يلتقط المستمعون برامج ناطقة بالإنجليزية عن طريق الإذاعات الأجنبية أيضا مثل (BBC)العالمية وصوت أمريكا. وأخيرا، تنتشر اللغة والثقافة الأنجلو أميريكيتان عبر القنوات التي ترسل إلى البلدان المغاربية عبر الأقمار الوسيطة مثل وورد نيت (*World Net*)، و س.ن.ن (*CNN*) ، وأوروسبور (*Eurosport*)، وسوبير شانال (*Super Channel*)، وسكاي وان (*Sky One*)، إلخ. كما تظهر الإنجليزية في المدن الكبرى عبر الإشهار الإذاعي والتلفزيوني، فضلا عن عدد من المجلات والدوريات المحرّرة بالإنجليزية.

وهكذا فإن المنافسة بين الفرنسية والإنجليزية حقيقية، إذ يجنح حضور الإنجليزية إلى الظهور في مجالات واستعمالات كانت إلى حدّ الآن حكراً على الفرنسية، الأمر الذي يدلّ على أن هاتين اللغتين تتبوّءان مكانة اعتبارية ان هما في علاقة التنافس والصراع. ويحتمل أن تشهد العقود القادمة توطيدا متزايدا لوضعية الإنجليزية، في سياق انفتاح السوق المغاربية على المنتجات الأجنبية في

إطار اتفاقيات التبادل الحر. وتدفع هذه الوضعية الموضوعية البعضَ إلى الاعتقاد بأن خيار الفرانكفونية وسيطاً للانفتاح يعدّ معركة مؤجّلة.

### 6. الدينامية السوسيولغويّة

كما ورد ذكره سابقاً، فإن سوق اللغات بالمغرب يتسم بالتعددية وبالتناضد في آن واحد. فتنوع لهجاته الخاصة إنما هو نتاج للتطور التاريخي للمنطقة، وتراكب الطبقات ناتج عن سلسلة القرارات السياسية المتخذة، وعن تأثير القوى الاقتصادية، وأثر اختيارات النخبة الثقافية الأيديولوجية، وعواقبها على سلوكيات الفاعلين الاجتماعيين. وفي المجال الرمزي لمنافسة اللغات الموجودة، فقد طالت الآثار التي أحدثها النظام الاستعماري بفرض الفرنسية باستمرار لغةً مركزية عليا، وأخذت آثار النظام الإمبريالي تُعقِّد معطيات السوق اللغوية بإدماج المغرب في عصر العولمة، من خلال السيطرة التدرُّجيّة للإنجليزية باعتبارها لغة مركزية كبرى ؛ أما العربية، اللغة المركزية، فهي تقاوم بجهد مُدعَّمَة في ذلك من قبل أجهزة الدولة الأيديولوجية، إلا أنها تعاني من ضعف وجودها في قطاعات الاقتصاد الحديث والتكنولوجيا. أما الأمازيغية، اللغة المحلية والمحيطية، فتتدرج باستحياء في سيرورة صحوة لا تكاد تظهر بوادرها ويبدو أن نقائصها البنيوية والأخطار البيئية أكثر شدّة مما تعتزّ به من قِوى ومن الفرص التي يُتيحها لها تطور الوضع الاجتماعي والسياسي.

وليست الوضعية السوسيولغويّة بالثابتة طبعا؛ فالمستجدات السياسية والاجتماعية تخلق حركيّة تدفع إلى التغيير في علاقات اللغات وسط السوق اللغوي. وسنعمل بصفة خاصة على فحص وزن الأمازيغية وقيمتها في هذا السياق.

# الفصل الثاني

# تشخيص وضعية الأمازيغية

## 1. التقييم التشخيصي للوزن النوعيّ

سيتم التطرق هنا للتقييم التشخيصي لوضعية الأمازيغية من حيث *وزنها وقيمتها* في سوق اللغات بالمغرب. وما تطبيق مفهوم *الوزن* على اللغة إلاّ على نحوٍ مَجَازِيّ طبعا، ذلك لأنه منقول من مجال معرفيّ محدَّد إلى حقل علميّ آخر محدّد بدوره. والحالُ أن الاقتراض الذي تقوم به السوسيولسانيات من الفيزياء، وبالخصوص من مجال الوزن والقياس، يصاحبه على المستوى الدلالي تعارض أو تعاظل (ambivalence) يلازمه استعمالٌ تقريبيّ حينما ننتقل من مستوى الملموس إلى مستوى المجرّد.

### 1.1. وضعيةٌ متعاظلةٌ في الميزان

توخِّياً المساهمةَ في وضع تشخيص للوضعية الراهنة للأمازيغية على أساس نظري وتجريبي، نقترح هذه الدراسة باعتبارها إضافةً نوعيّة لتحليل الملاءَمَة الوصفية والتفسيرية لمفهوم *الوزن* المطبق على اللغات.

إن الحالة الخاصة المدروسة هنا تهمّ الأمازيغية، اللغة الأصيلة في المغارب واللغة الأولى بالنسبة للشتات الناطق بالأمازيغية. وتُعَدّ من الناحية السوسيولغويّة لغةَ الأم لكتلة تقدّر بما يناهز عشرة ملايين نسمة بالمغرب، حسب نتائج إحصاء سنة 2004. وهي لغة تحملها حركة اجتماعية تثبت وجودها، وتعيش سيرورة

نهضة وصحوة في سياق عرفت فيه ظروف الحفاظ عليها وتأهيلها تحسّنا بارزا. إلا أن المفارقة تتجلّى في وضعها كلغةٍ مستضعفة في واقع الأمر، حيث إنها لغة متشظية إلى لهجات، تواجهها بحدّة منافسة العربية المغربية (الدارجة)، ومقصيّة من المجالات المُخَوِّلة للسلطة والحُظوَة الاجتماعية. ومن ثم تبرز إشكاليّة تحديد وزنها : فهو وإن كان وزناً رمزياً وذاتياً وهامّاً بالنسبة للناطقين بالأمازيغية، يظلُّ وزناً ملموساً وموضوعياً وضعيفاً في سوق اللغات بالمغرب.

سيقودنا التحليل النوعي المقترح في هذه الدراسة، من ناحية، إلى مساءلة المصداقية التصورية لمفهوم وزن لغة ما، وسيقودنا، من ناحية أخرى، إلى بحث حالة الأمازيغية بتقييم *وزنها* تبعاً لمواطن القوى والضعف التي تنطوي عليها، وتبعاً للفرص المتاحة لها وكذلك الأخطار المحدقة بها في بيئتها. ونقترح شبكة للتحليل، تأخذ بعين الاعتبار ثابتات (paramètres) ذاتية وأخرى خارجية لتقييم الوزن *النوعي* للغة ما.

## 2.1. وزن اللغات : استعارةٌ متعاظلة

إن الحديث عن *وزن* اللغة يعد بمثابة نقل لمفهوم *الوزن* بالمعنى الفيزيائي من مجال المادة إلى المجال الرمزي، وهو إلى حد ما نقل لهذا المفهوم من الكمي إلى النوعي، ومما هو قابل للقياس إلى ما هو ذاتي. وفي الواقع، إذا كان بالإمكان تحديد كمّية شيء ما بواسطة وحدات قياس دقيقة ومعيارية، فإنه على أي حال يصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحديد كمية وزن اللغة بواسطة وحدات موضوعية وقابلة للعزل، وحدات مقبولة على العموم وموثوق بها. وهكذا، فإنه يحدث أن نقول أو نسمع جميعا تعبيراً من قبيل « لهذا الشخص وزنٌ» أو «هذا الشخص لا وزنَ له »أو «هذا الشخص يئن من وطأة (وزن) الزمن ...» و لن يجد أحد في ذلك حرجا،

وإن كان اصطلاح *الوزن* يُستخدم هنا بمعنى مجازيّ. فإذا كان الأمر كذلك، فلأنَّ في كِفايَتنا اللغوية المشتركة نحوٌ بلاغيّ يسمح بنقل الوحدات الدلاليّة (sèmes) من حقل إلى آخر ومن مستوىً إلى آخر. وتأكيدا لأهمية الاستعارة في الحياة الاجتماعية، فليس عبثا أن نضيف بأن للصور البلاغية ميزة تخويل سلطة لا متناهية للإبداع اللغوي... مما يُسعد الكُتّاب أو عُشاق اللغة. والحال أن مجال الإبداع اللغوي والفني هو بالضبط مجال التقدير الإيحائي والجمالي.

لنقل إذن، إن الحديث عن *وزن* لغة ما بمثابة توظيف للوحدة المعجمية *وزن* بمعنى مشتقّ، يختلف عن المعنى الأول الذي هو حِسِّيّ. وبالإحالة على مَراجعنا المألوفة، نجد أن *الوزن* حسب معجم Le Robert هو " *القوة المُمارَسة على جسم مادّي، والمتناسبة مع كتلته ومع شدة جاذبية الأرض في النقطة التي يوجد فيها هذا الجسم*". وقد يتفق الجميع، حينما يتعلق الأمر بلغة ما، أنه ليس من السهل قياس قوة اللغة انطلاقا من *ناتج الكتلة وقوة الجاذبية* لأن اللغة بكل بساطة ليست جسدا فيزيائيا. وكذلك الأمر حينما نتحدث عن *وزن* لغة ما، هل ينبغي أن نسلِّم بأننا نستعمل هذه المفردة بمعنى مجازيّ؟ إن الاستعمال المجازي لكلمة *وزن* يفرض مع ذلك وعلى أيّة حال معنىً مشتركا بين المعنى الأول، أي المعنى الحسّيّ الذي يحمله في عبارة *"وزن الشاحنة "* والمعنى المشتق الذي يعنيه في قولنا *"وزن الفرنسية في المغرب"*. والحال أن التحليل السيمي (sémique) الصارم سيبيّن لنا أن القاسم المشترك بين المعاني المكونة للمعنى الأول والمعنى المشتق ليس جليا بداهةً.

وهكذا فإن استعارة *الوزن* المطبقة على اللغة متعاظلة، حيث تُستَنتج منها قيمتان دلاليتان متعارضتان. فالقولُ إن للغةٍ ما وزناً أو إنها تمنح وزنا لمستعمليها معناه أنها تمثل *قوة* على المستوى الاقتصادي، وتوفّر *منافع وامتيازات*، وأن لها قيمة إيجابية في منظومة التمثلات الاجتماعية، وأنها تُجزِل الحُظوَة الاجتماعية.

وبالمقابل، فالقول إن اللغة *وزن* (عبء) أو إنها *تشكل وزناً* (*عبئا*) *بالنسبة لمستعمليها*، يعني أنها تشكل عائقا بالنسبة إليهم، وتسبّب لهم مضرّة، وتُحدِث لهم أذيّة. والحال أن القول إن للغةٍ ما *وزنا*، يعني أنها تشغل مكانة تخوّل لها قدرة تنافسية في السوق اللغوية، بينما تعني عبارة : "*هذه اللغة لا وزن لها* " أنها لا تصمد أمام لغات اخرى في حلبة الصراع اللغوي. واسترسالا في باب الاستعارة، يمكن أن نضيف بأن اللغة قد تكون أيضا *وزنا مُعطِّلا* بالنسبة لمستعمليها إذا كانت عديمة الجدوى أو مُضايقَة؛ أي إذا كان المتكلمون مثلا يستنبطون لغتهم الأولى نُدبَة تُعيق الحركية الاجتماعية، أو مؤشّرا سلبيا يحمله الوعيُ الشقي. كما يمكن أن يكون أيضا للغة الأولى وظيفة *الموازنة*، إذا هي أقامت توازنا بين لغتين قويتين متصارعتين يصعب على المتكلم ضبطهما. ونستخلص من هذه الإعتبارات أنه يمكن أن تنتج عن *وزن* اللغة فائدة أو تترتّب عنه مضرة فيصبح إما قوة وإما ضعفا، وفق ما يجلبه من منفعة لمستعملي اللغة أو ما يتحمله هؤلاء بسببه باعتباره عائقاً.

وإذا كانت استعارة *وزن* اللغة تُفْضي إلى نقل معنى كلمة *وزن* من مجال التقرير إلى مجال الإيحاء، فإن هذا لا يستلزم بالضرورة أن *وزن* اللغة يدخل في باب التقدير الذاتي وأنه إلى حدّ ما لا يمكن أن يقاس أو يوزَن بمكيال. ويحْدونا الاعتقاد بأن مفهوم *الوزن* المطبق على اللغات مفهوم حسّ مشترك، يعكس حقيقةً مفادها أنه ليس للغات العالم نفس الأهمية والقيمة و*الوزن*. فمن البديهي مثلا أن للإنجليزية على المستوى الدولي *وزناً* أكبر من اللغات الأخرى لعوامل عدة، خاصة الاقتصادية منها والتكنولوجية والإعلامية، إلخ. غير أن *وزن* لغة مّا ليس مطلقا وثابتاً، بل غاية في النسبيّة. وهكذا فإذا كان *وزن* الإنجليزية يفوق وزن الفرنسية على المستوى الدولي، فإنه بالمقابل أقل من وزن الفرنسية في فرنسا ذاتها، ممّا يدلّ على أن العوامل الداخليّة والذاتية تُحَدِّد أيضاً وزن اللغة.

### 3.1. مؤشرات وزن اللغات

إذا أخذنا بمفهوم *وزن* لغةٍ مّا في معناه المجازي، يمكن القول إن هذا الوزن يُحدَّد بوصفه قيمة لتلك اللغة، أيْ قيمة تُحَدَّد انطلاقا من تقاطع شبكة من المؤشرات، تتمثّل في المؤشرات البنيوية الذاتية للغة والمؤشرات الإيكولوجية المهيْكِلة.

تشمَل فئة المؤشرات الذاتية أو الجوهرية (intrinsèques) المميزات الخاصة باللغة، وخاصّة منها ما له صلة بكلّ من الوضع والمتن والوظائف والاستعمالات والإنتاج الثقافي والترجمة. أمّا فئة المؤشرات الإيكولوجيّة المهيْكِلَة فتشمَل العوامل المرتبطة بالبيئة، وعلى رأسها : التاريخ، والمجال، والسياسة، والاقتصاد، والديموغرافيا، والدين، والتربية، ووسائل الإعلام، والتكنولوجيا، والنشر والسلوك غير الواعي أو الحكم التمثلي حول اللغة (épilinguistique) وفي ما يلي تطبيقٌ لهذه المؤشرات تباعاً على الأمازيغية.

### 2. الأمازيغيّة في الميزان

بالرغم مما يطبع مفهوم *وزن* اللغات من تعاظل، فيمكن توظيفه كأداة تحليل للعلائق القائمة بين اللغات في إطار دينامية الوضعيات السوسيولغويّة الموسومة بتنوّع لهجاتها. وسنقوم هنا باختبار مدى مُلاءَمة ذات المفهوم انطلاقاً من قدرته على تشخيص الوضعية السوسيولغويّة للأمازيغية، وعلى تفسير الوضع الذي تحتلّه هذه اللغة في سوق اللغات بالمغرب.

وهكذا، سنُباشر تشخيصَ الأمازيغيّة متوسّلين بتحليل SWOT، الذي يفحص مكامن القوة ومواطِن الضعف في الأمازيغية، والفرَص المتاحة لها، وكذا المخاطر

التي تتهدّدها، وذلك استنادا إلى تطبيق ما سبق الأخذ به من مؤشرات ذاتية ومؤشرات إيكولوجيّة.

### 1.2. المؤشرات الجوهريّة

لتقييم *وزن* الأمازيغية على أساس المؤشرات الذاتية، سنقف في ما يلي على خصائصها الداخليّة.

#### *1.1.2. الوضع*

إلى عهد قريب، لم يكن للأمازيغية وضعُ مُعتَرَفُ به في الدستور، وبالتالي لم تكن مُدمجَة في مؤسسات الدولة. ولذلك لم تكن لها حُظوَة سياسية ولا اعتبارُ اجتماعيّ. غير أنه بفعل مطالب المجتمع المدنيّ، تمّ الإعلان عن سياسة ثقافية ولغويّة جديدة في خُطب الملك محمد السادس لسنة 2001 ، وخاصة منها خطاب أجدير، حيث الاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغيتين تراثاً وطنيّاً مشتركا وفي سياق الحراك الذي انطلق في فبراير 2011، جاء الخطاب الملكيّ لتاسع مارس من نفس السنة معلناً مراجعةَ الدستور ومكرّساً دَستَرة الأمازيغية. واستتبع ذلك الاستفتاءُ على الدستور الجديد حيث إقرارُ الأمازيغيّة لغةً رسميّة إلى جانب العربيّة. ومن المؤكّد أن ترسيم الأمازيغية سيمنحها مرتبةً اعتبارية إذا هو تمّ إعمال الطابع الرسمي للغة والشروع في مأسستها، إذ بدون ذلك سيكون وضع الأمازيغية لغةً رسميّة مجرّد وضع رمزيّ لا غير.

#### *2.1.2. الوظيفة*

يمكن لطبيعة الوظائف التي تؤدّيها لغةُ مّا أن تخوّلها *وزناً* متى كانت تلك الوظائفُ مَهيبةً وذات اعتبار، كما من شأنها أن تأتيَ بعكس ذلك حين تكون مُبتذَلَةً أو مُجحِفة في التمثّل الاجتماعي لها. وبالنسبة لوظائف الأمازيغية، فهي تدخل في

حُكم العامّ والمألوف، حيث تقتصر على التواصل داخل الأُسرة وما بين الناطقين الفطريين بنفس اللهجة. أما الوظيفة التي قد تمنَح للأمازيغية *وزناً* على الصعيد الرمزي فهي وظيفتها كلغةٍ أمّ. ذلك أن الأمازيغية، ومثلها في ذلك العربية المغربية الدارجة، تشكّل إحدى اللغتين الأمّ الرئيستين للمغاربة. *وبديهيّ* أن وظيفة *لغة الأمّ* تضفي على الأمازيغية قوّة وازنةً، وبالتالي *وزناً* إزاء اللغات الأخرى ، وذلك من خلال تمثّلها التحسينيّ في نظام التمثلات المستبطنة للناطقين بها. وإضافة إلى ذلك، فللأمازيغية وظيفة مرجعيّة (fonction référentiaire) ( *انظر* 1976, Gobard)، على اعتبار أن لها وظيفة هوياتية وثقافية في تمثّلات مستعمليها.

### *3.1.2. المتن*

من الواضح أن يكون لِلُّغات التي حظيت بعمليّات التهيئة والمعيَرة *وزنٌ* أثقَل ممّا لغيْرها. والحال أن الأمازيغية لغةٌ فائقة اللّهْجَنَة إلى درجة أن بعض الباحثين يذهبون إلى التشكيك حتى في وجود لغةٍ أمازيغيّة، إذ يتحدّثون عن تعدّد اللغات الأمازيغية (*راجع* : Galand، 2002). ومن اللهجات الرئيسية للأمازيغية، تاريفيت المتداوَلة في منطقة الشمال الشرقي، والزناتية بمنطقة الشرق، وتامازيغت، بمنطقة المغرب الأوسط والجنوب الشرقي، ثم تاشلحيت، بمنطقة الجنوب الغربي. وتشكّل لهجنَة الأمازيغية عائقا دون التفاهم بين أمازيغيّي المناطق المتباعدة. غير أن الأمازيغية ما لبثت أن اكتسبت تدرُّجيّاً وضع اللغة المُمَعيَرة والمقعّدة، بفضل عمليّات التهيئة القائمة في إطار أنشطة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وسيرورة المعيَرة هاته هي راهناً قيدَ الإنجاز من خلال تهيئة متن الأمازيغيّة.

### 4.1.2. الاستعمالات

تدخل استعمالات اللغة في نطاق اعتمادها أداة تواصل عن طريق الكتابة و/أو الشفهيّة .ومن الواضح أن اللغة التي تحظى بتقليد خطّي تكون ذات *وزن* أعلى ممّا للغةٍ لا تُتداوَل إلاّ وسيلة شفهيّة للتواصل بين مستعمليها ولنقلِ التراث الثقافي والتجارب التاريخية للمجموعة.

ومن هذا المنظور، فالأمازيغيّة بالأساس لغة شفاهيّة. إلاّ أن هناك ميلاً حديثاً للكتابة بها، بمبادرات من كتّاب ومناضلين أمازيغ، استتبعها اعتمادها اليوم في التعليم العمومي. وللأمازيغية حرفها الخاصّ المتمثل في أبجدية تيفينّاغ. وقد خوّل تقعيد هذا الحرف للأمازيغية وضعاً اعتباريّاً كلغة مكتوبة، وإن على نحوٍ متواضع لحدّ الساعة. وممّا يضاعف من *وزن* الأمازيغيّة وإن كانت غير ذات تقليد كتابيّ، إعمال أبجدية تيفينّاغ في التعليم وفي النشر وفي العلامات التجارية والمؤسساتية.

### 5.1.2. الثقافة

يكتسي الإنتاج الثقافي، الكمّي والنوعيّ، أهمّيةً قصوى من حيث إنه من مؤشرات تمايُز اللغات. فاللغة الناقلة لتراث ثقافيّ لامادّيّ زاخر، بشقّيه الشفويّ والمكتوب، هي بالأكيد أعلى *وزناً* من لغة أخرى لا تتوفّر فيها هذه الصفة. كما أن للّغة التي تحمل أدباً مكتوباً معتَرَفاً بجوْدته *وزناً* لا تحظى به لغة تقتصر على النقل الحصْريّ للأدب الشفهيّ. وكما أشرنا إليه سالفا، فالأمازيغية بالأساس لغة شفويّة، ومن ثمّ فالثقافة اللامادّية التي تنقلها متشكّلةٌ من أجناس معروفة في التقليد الشفويّ، وخاصة منها الشعر بمختلف أنواعه، والحكايَة والأمثال والألغاز وما إلى ذلك. وقد شهدت العقود الأخيرة انبثاق أدب مكتوب يُضاف إلى الأجناس التقليديّة،

متمثّل في كل من الرواية والأقصوصة والمسرحية. غير أن انتشار هذا الأدب الفنيّ يظلّ محدوداً بالنظر إلى تقوقعه في دوائر منعزلة.

### *6.1.2. الترجمة*

يُعتمَدُ وسيط *الترجمة* أيضاً في التمييز بين اللغات ذات *وزن* واللغات الأقلّ وزنا أو التي لا وزن لها. وينطَبق هذا الوسيط في اتجاهيْن، حيث يمكن أن تكون الترجمةُ من اللغة وإليها. وبذلك يتضاعف *وزن* اللغة التي توفِّر مواردَ لغويّة تمكّن من ترجمة المؤلّفات العلميّة أو الأدبيّة من لغاتٍ أخرى، كما توفّر إنتاجاً علميّاً وتراثاً أدبيّاً جديريْن بالترجمة إلى لغاتٍ غيرِها.

وفي مجال الترجمة هذا، فالأمازيغية في بدايات اعتمادها *وسيلة* للترجمة خاصّة من اللغة العربية ومن الفرنسية، وذلك لنقل الأعمال الأدبيّة بالأساس. وفي الاتجاه الآخر، ثمّةَ ترجماتٌ لمقتطفات من الأدب الشفوي من الأمازيغية إلى كل من الفرنسية والإسبانية والألمانية في إطار التقليد الإثنوغرافي. كما أنه في السنين الأخيرة ظهرت ترجمات لمختارات من الأدب الأمازيغي إلى العربيّة، غير أن ذلك ما يزال هامشياً.

يتجلّى من فحص المؤشرات الداخليّة المطبّقة على الأمازيغيّة أن ما لها من *الوزن* يبقى في نهاية الأمر ضعيفاً، بالرغم من التطوّر الإيجابيّ من حيث توزيع نطاق وظائفها السوسيولغويّة وولوجها الاستعمالات الخطّيّة.

### **2.2. الثابتات الايكولوجية**

تشمل فئة الثابتات الايكولوجية العواملَ المرتبطة بالبيئة والتي لها وقعٌ مُهيْكِلٌ على اللغة. ذلك أن البيئة قد تمنح لهاته اللغة فرصاً أو تكون لها مصدر تهديد

ومَخاطر، حيث إنه في الفُرص يكمُن *الوزن* الإضافي للغة، بينما التهديداتُ والمخاطر تُفْضي إلى إضعاف اللغة والتنقيص من *وزنها*. وفي ما يلي بعض المؤشرات ذات الصلة بالبيئة كما هي منطبقةُ على الأمازيغية.

### 1.2.2. السياسة

يلعب العامل السياسيّ دوراً مهمّاً في تخويل اللغاتِ وزناً. ذلك أن الهيْأة السياسية هي التي تمنحفي نهاية الأمر لغةً ما السلطة السياسية التي تفرضُها لغة عمل لمؤسسات الدولة، من برلمان ومؤسسات عموميّة وقضاء وتعليم وغيرها. وحيث إن السياسة اللغوية للدولة جانب من سياستها العامة، فإنها تُترجم في السياسات العموميّة على نحو استعمال مشروع للغات، بغايَة تعزيز لغةٍ مّا أو إضعافها، حسب درجة المشروعيّة التي تتمتع بها.

وللتذكير، فإنه إلى غاية إقرار دستورالمملكة الجديد سنة 2011، لم يكن للأمازيغية أيّ وضعٍ في الدساتير المغربية السابقة. غير أنه بمقتَضى الفصل التاسع عشر من هذه الدساتير والذي يخوّل للملك سلطة التشريع،أعلن عاهل البلاد الاعتراف بمكانة الأمازيغية كمكوّن أساسي من مكوّنات الثقافة المغربية وأنّ النهوض بها مسؤولية وطنية، وقد جاء ذلك في منطوق كلّ من خطاب العرش لسنة 2001 وخطاب أجدير بنفس السنة. وبِحُكم ما للخطب الملكية من قوّة قانونيّة، فقد خُوِّل بذلك للأمازيغيّة درجة من المشروعيّة. وفي ذات الوقت، على مستوى المجتمَع المدني، تنامَى النداء من أجل إصلاحٍ دستوريّ يأتي بمَنح الأمازيغيّة وضعَ لغة وطنية و/أو رسميّة. وهكذا وفي ظلّ تلك الوضعيّة، بقيَ *وزن* الأمازيغيّة ضعيفاً إلى أن تمّ إصلاح الدستور واستفتاء فاتح يوليو 2011 الذي أقرّ الأمازيغية لغة رسمية بجانب العربية.

### *2.2.2. الإقتصاد*

إن العامل الاقتصادي من المؤشرات التي تتيح إجْلاء الوظيفة المعاملاتيّة للغة، اي مدَى قدرتها على أن تكون لغة عمَل في العلاقات الاجتماعيّة للإنتاج والمبادلات الاقتصاديّة. ذلك أن اللغة تكتسب لا محالَة *وزناً* متى كانت متداوَلةً ومحمولةً من قبَل مجتمع أو مجموعة ذات قوة اقتصاديّة وازنةٍ. وعليه، فَلِلّغةِ المُستَعمَلة في قطاع الاقتصاد الرّسميّ *وزن* يفوق وزن اللغة التي ينحصر تداولها في الاقتصاد غير الرسميّ. كما أن اللغة المتوسَّل بها في المعاملات المكتوبة أعلى وزناً من لغةٍ أخرى مُقتَصرَة على المعاملات الشفهية حسريا.

وتُستَعمل الأمازيغيّة من هذا المنظور في الاقتصاد غير الرسميّ وعلى نحوٍ شفهيّ بالأساس. وفضلا عن ذلك، باستثناء حالات نادرة، فالناطقون بالأمازيغية، من نخبة اقتصاديّة ومقاولين ومُنعشين لا يُبدون ميْلاً إلى إبراز هويتهم الأصليّة يشكل يؤدّي إلى تشكيلهم *لوبيًا* من شأنه المطالبةَ للأمازيغيّة بوضع أحسَن. بل إنه في بعض الحالات، يظهر وكأنّ الأمازيغيّة تُعاشُ كوَصمة عارٍ تُعيق الحركيّة الاجتماعيّة والاندماج في المجموعات المهيمِنَة. ومن ثمّ نخلص إلى أن *وزن* الأمازيغيّة الاقتصادي يبقى دون اعتبار.

### *3.2.2. الديموغرافيا اللغويّة*

تمُثّل الكُتلة الديموغرافية الناطقة بلغة مّا مؤشّراً هامّاً في تقييم *وزنها*، إذ كلّما كانت المجموعة اللغويّة كثيفةً كلّما كان للغتها قَدْرٌ اعتباريّ بين اللغات. وفي ما يخصّ الأمازيغيّة، تقدّر نسبة الناطقين بها بـــ 30 بالمائة من مجموع الساكنة المغربيّة، أي ما يناهز عشرة ملايين نسمة، حسب آخر إحصاء لسنة 2004، وهي نسبة تفوق عدد الناطقين بالعربيّة الفصحى (حوالي 17 بالمائة)، لكنها أقل من عدد

الناطقين بالدارجة المغربية (حوالي 70 بالمائة). ومن ثمّ فإن للأمازيغيّة *وزناً* ديموغرافيّاً لا يُستهان به، وقد يكون لذات *الوزن* شأنٌ في العملية السياسية.

### 4.2.2. الفضاء ومجالات الاستعمال

من المؤشرات التي تخوّل اللغةَ *وزناً* الفضاءُ الذي تُتَداوَل فيه. ويرتْهنُ *وزنُ* الفضاء بمَدى سَعَتِه حسبَ مساحته بالكيلومتر المربّع، وكذا بنوعيّته المُتَمثّلة في الحُظوَة والاعتبار اللذيْن تكتسيهما المجالات السوسيولغويّة لاستعمال اللغة. وتبيّن الخريطة اللغويّة للمغرب (ص.21) أن الأمازيغيّة تُستعَمَل على الأقلّ في نصف التراب الوطنيّ، وخاصّة في الوسط القروي الجبليّ وشبه الصحراويّ. إلاّ أنه بفعل الهجرة الداخليّة، تنامَى عدد الناطقين بالأمازيغيّة داخل التجمّعات الحضريّة. وعلى مستوى الفضاءات الاجتماعيّة، تُستَعمَل الأمازيغيّة في كل من الوسط العائلي، والشارع، وأماكن العمل، والمدرسة، وكذا في الإذاعة والتلفزة. كما أنه مع انبثاق الحسّ الهويّاتي في أوساط الشباب، تواتَر التكلّم بالأمازيغيّة في محافل النضال الأمازيغي وفي الملتقيات والمنتديات الثقافية بالمدن والبوَادي. غير أن المجالات المخوّلَة للحُظْوَة *والوزن*، من قبيل البرلمان والقضاء والإدارة والتلفزة والجامعة وغيرها، تبقى إلى حدّ ما حكْراً على العربية الفصحى، اللغة الرسميّة. ومن هذا المنظور، فإن *وزن* الأمازيغيّة وإن كان ثقيلاً من حيث الفضاء الجغرافيّ، فيظلّ ثانويّاً إذا اعتبرنا نوعيّة الفضاءات الاجتماعيّة التي تُستعمَل فيها.

### 5.2.2. التاريخ

ممّا لا جدال فيه أن التاريخ من أقوى المؤشرات التي تمنح وزناً للّغات. والأمازيغيّة من حيث الماضي التاريخيّ لغةٌ مُستضعفةٌ، إذ إن ذاكرة التاريخ لم تحتفظ بما يفيدُ اعتمادَها لغةً لأيّة سُلالةٍ حاكمة، بمن فيها الأسر الحاكمة

الأمازيغيّة، من مرابطين وموحّدين ومرينيين ووطّاسيّين (راجع Terrasse، 1949). بيْد أنه لمّا كانت الأمازيغيّة اللغة الأصليّة الوحيدة بالمغرب فذلك ما يخوّلُها *وزناً* رمزيّاً، وإنْ في مِخْيال مجموعة الناطقين أصلاً بها.

### *6.2.2. الدِّين*

يكتسي وسيط *الدين* أهميّة كبرى في منح اللغة قيمةً *ووزناً*، وذلك حال الدول التي تتوفّر على دينٍ رسميّ لها، ومنها المغرب كدولة دينُها الإسلامُ. وللدين الإسلامي في الدول المُسلمَة شأن عظيمٌ، ومن ثمّ فللغة العربيّة الفصحى وزن رفيعٌ من حيث هي لغة القرآن باعتبار طبيعة الثقافة المحيطة المتشبّعة بالدين.

وتستعمَل الأمازيغيّة لُغة دينٍ في الوسط الناطق بالأمازيغيّة الجاهل باللغة العربيّة الفصحى، خاصّة لأداء الشعائر الدينيّة. غير أن ذلك لا يشفع في اعتبار هذه اللغة أقلّ شأناً من العربيّة الفصحى التي تعدّ لغةً مقدّسَة بينما تبقى اللغة الأمازيغية أساساً لسان تعبير العالم الدنيويّ وإن كانت أيضا لغة الوعظ والإرشاد في مساجد العالم القري. كما أنها لغة الأدعية عتد عموم الأمازيغ.

### *7.2.2. التربية*

إن *وزن* اللغة مرهون تناسبيّاً بمدى أهمّية مكانتها في التعليم والتربيّة والتكوين. وفي هذا الباب، فإن تاريخ الأمازيغيّة كمادّة مُدرَّسَة حديثٌ جدّاً، إذ لم يبْدأْ إلاّ سنة 2003. وقد عرف تدريس هاته اللغة تعميماً تدرّجيّاً على صعيد التراب الوطنيّ، على أن يشمَل مختَلَف مستويات المنظومة التربويّة، ما لَم يطرأْ تغييرٌ في هذا المنحَى قد يضرّ بالبلاد برُمَّتِها. كما شهدت السنون الأخيرة وُلوجَ الدراسات الأمازيغية الجامعةَ المغربيّة، على مستوى الإجازة والماستر ببعض كلّيّات الآداب. وبذلك يمكن التسليم بأن *وزن* الأمازيغيّة في التربية يميل تدرّجيّاً إلى بعض الثّقل،

بعد أن كان منعدماً من قَبلُ، لكن رغم ذلك تبقى الأمازيغية دون أن تكون منافسةً للعربيّة الفصحى أو للفرنسيّة، وإن تجاوزَت في سوق اللغات منافستَها المباشرة، أي العربيّة الدارجة.

### *8.2.2. التكنولوجيات الحديثة*

من المؤشرات التي تمنح اللغاتِ *وزنا* مُهمّاً تطبيقُ التكنولوجيّات الحديثة علَيْها في سياق الثورة الرقميّة. فمن الأكيد أن اللغة التي تستفيد من هاته التكنولوجيات تتقدّمُ غيرها من اللغات التي يُعوِزُها ذلك. وللأمازيغيّة في هذا الشأن تجربة نسبيّة بوُلوجها مجال التكنولوجيا الرّقميّة. ذلك أنه بفضل عمليّة التقعيد والتنميط التي باشرها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، استفادت أبجديّة تيفيناغ من التشفير الرقميّ، حيث تتوافر اليوم منظومةٌ ألفبائية بتيفيناغ المعياريّة، وهي تيفيناغ–إيركام، المُصادقِ عليها من قبَل منظمة إيزو –أونيكود (ISO–Unicode) الدوليّة. وتوجد حالياً عشرات المَحارِف وملمَس أمازيغي، للتمكين من معالجة النصوص بالحاسوب. وهناك عمليّات جاريّة في مجال التصنيف وإدماج أبجدية تيفيناغ واللغة الأمازيغية في أنظمة الاستغلال وفي الشبكة العنكبوتيّة. والحاصل إذن أن *وزن* الأمازيغية رقميّاً ما يزال دون المأمول وإن كان إدماجها في نظام Windows 8 يفتح آفاقا واعدة.

### *9.2.2. وسائل الإعلام*

إن حضور اللغة في وسائل الإعلام، من صحافة مكتوبة وإنتاجات سمعيّة بصريّة، يمنح اللغات وزناً، بتمكينها من الانتشار الذي يتّسع معه نطاق استعمالها من قبَل الناطقين بها. وَواضحٌ أن أهمّية وسائل الإعلام تختلف حسب نوعيتها، ما

بيْن محطّة إذاعيّة أو قناة تلفزيّة، جهويّة أو وطنيّة أو دوليّة. ولشبكة *الأنترنيت* اليوم أيضاً أهميّة متزايدة تكاد تجعل منها بديلاً منافساً للمؤشرات التقليديّة.

وللأمازيغيّة حضورٌ متواضع في وسائل الإعلام، إذ هناك صحافةٌ مكتوبة تتضمّن صفحةً أو صفحات بالأمازيغية، وليس ثمّة صحافَةٌ بالأمازيغيّة وحدها. كما تتوفّر قناةٌ إذاعيّة بالأمازيغيّة وبعض البرامج بالأمازيغية في القنوات التلفزيّة العمومية. وقد تم أخيراً، إخراج مشروع القناة التلفزية الأمازيغيّة (الثامنة) إلى الوجود، والتي باشرت بثّ برامجها منذ فاتح مارس 2010. ومع كل هذا فموقع الأمازيغيّة في وسائل الإعلام مازال هشّاً، ممّا يجعل *وزنها* في هذا المجال ضعيفاً.

### *10.2.2. الإشهار*

إن استعمال اللغات في قطاع الإشهار الكتابي والإذاعي والسمعي البصري يُضفي عليْها أهمية بالغة، حيث يضمن لها انتشارا أفضل، ويوفّر للقراء والمستمعين والمشاهدين عرضاً أوسع. ومن الطبيعيّ أن مدى اعتماد المستشهِرين بعضَ اللغات دون غيرها يساهم  في توطيد أو تقليص قدرتها الاجتماعية–الاقتصادية، وبالتالي في تقوية *وزنها* أو تبخيسه.

وفي هذا الباب، فإن حضور الأمازيغية في الإشهار ضعيف جداً، ونلاحظ من حين لآخر وصلات إشهارية بالأمازيغية، خاصة حينما يتعلق الأمر بمُنعشين جهويين. ويتضح من ذلك أن الإشهار لا يساعد إلى حد الآن في زيادة *وزن* الأمازيغية.

### *11.2.2. الإنتاج السينمائي*

يُسهم استخدام لغة ما في الإنتاج السينمائي في توسيع مجال استعمالاتها، بتمكينها من الانتشار الأوسع في مجال يُكسِبها، فضلا عن ذلك، شأنا اجتماعيا

وثقافيا عظيماً. وللأمازيغية حضور قوي في إنتاج أفلام الفيديو، إلا أن تمثيلها ضعيف على مستوى الإنتاج السينمائي.

### 12.2.2. النشر

لا يزال النشر، ورقيّا كان أم رقميا، يشكل إلى اليوم عاملا هاما في النهوض باللغات. ومن هذا المنظور، يتّضح أن اللغات الشفهية مُجْحَفَةٌ مثلُها مثل اللغات التي يكون أغلب الناطقين بها أمّيِّين. ومجمل القول إن النشر بالأمازيغية، وإن عرف مؤخَّراً ميْلاً طفيفاً نحو الارتفاع، لا يزال مجالا لم تقتحمه الأمازيغية بما يكفي من القوّة.

### 13.2.2. الأحكا التمثلية حول اللغة

ليست هنالك دراسات حول الأحكام العفوية المكرَّسة بوجهٍ خاصّ للأمازيغية، إلا أنه توفرت لدينا بعض الإشارات من أبحاث ماكرو –اجتماعية لغوية انكبت على مواقف المتكلمين باللغات المتداولَة بالمغرب (Boukous؛ 1976, Gravel ، 1979، 2000 ب ؛Sadiqi ، 1995)، وهي أبحاث تنْصَبّ أساساً على تمثّلات المغاربة للأمازيغيّة ومواقفهم السلبية إزاءَها. ويبدو بصفة عامة أن الصورة المتناقَلة للأمازيغية هي صورة اللغة "القروية"، "الشعبية"، "الناقلة للفولكلور". والظاهر أن هذه الصورة قد تغيّرت شيئاًمع ما بزغ حديثاً من سياسة تشجع الارتقاء بالأمازيغية والنهوض بها. ولتحديد ملامح هذه الصورة الجديدة، يتعيّن القيام بتحرّيات لدى عيّنة نموذجية من الساكنة المغربية. إلاّ أن الملاحظَ للوهلة الأولى، هو ذلك الوقعُ الإيجابي الذي خلّفه تغيُّر وضع الأمازيغية الاجتماعي الثقافي منذ مُدّة.

عقب عملية الوزن هذه، يتّضح أن وزن الأمازيغية ضعيف في سوق اللغات بالمغرب. إلا أن هذا التشخيص لا يمكن أن يُعدَّ نهائياً، بالنظر إلى ما تعرفه الوضعية السوسيولغويّة من ديناميّة مشهودةً في ظل الظرفيّة التي تشهدها المنطقة مع ما حملته من تغيّرات سياسيّة منذ بدايات أوائل سنة 2001، وخاصة منها بالنسبة للمغرب، اعتمادُ دستور جديد يتضمّن بنوداً ذات صلة بتدبير السياسة اللغويّة والثقافية، وإحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربيّة، وترسيم الأمازيغيّة إلى جانب العربيّة، والتنصيص على مشروع إصدار قوانين تنظيميّة لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

## 3. مُنعَطَف تاريخيّ

لقد أفضى التحليل المُقتَرح في هذا الفصل إلى القيام بتشخيص وضعيّة الأمازيغيّة بإعمالِ مُقاربةٍ تقوم على تطبيق مؤشرات داخليّة أو جوهريّة ومؤشرات إيكولوجيّة أو خارجيّة، ذات كفاية في فحص السوق اللغويّة المغربيّة. وممّا نستخلِصُه منها أن الأمازيغيّة توجد راهناً في منعطف حاسمٍ من تاريخها.

### 1.3. لُغةٌ مُهدّدةٌ

يتجلّى من التشخيص السالف أن كُلاّ من قيمة الأمازيغيّة ووزنها في سوق اللغات يظلّان ضعيفيْن، بالرغم من وُجودها في بيئةٍ تُوفّر لها من الفرص أكثر مما تَحفُّه بها من مخاطر وتهديدات. وفي مقابل ذلك، فمن شأن هذا الواقع أن يؤثّر إيجابيّاً على العوامل الجوهريّة من حيث تهيئة وضع اللغة ومَتْنِها. كما أنّ البيئة الجديدة التي تتداول داخلها اللغة والثقافة الأمازيغيّتان قد تأتي لا مَحالةَ بتغيُّر نوعيّ في تمثُّل الأمازيغيّة وفي المواقف إزاءَها لدى الناطقين الأصليين بها وكذا غير

الناطقين بها. وذلك ما قد يحسّنُ تدرُّجيّاً وضعيّةَ هاته اللغة وصورتَها، كلّما اتَّسَعَ نطاق ذخيرتَها في حقل الإنتاج الرّمزيّ بالمغرب.

وممّا يدعو إلى التفاؤل أيضاً أن الدستور الجديد للمملكة جاء بتخويل الأمازيغيّة وضعَ اللغة الرسميّة، ممّا سيُمكّن اللغة والثقافة الأمازيغيتين من ظروف مواتيّة لانتعاشهما وصحوتَهما. ومن شأن التدابير المأمولة في سياق إعمال هذا الوضع الجديد للأمازيغيّة أن تساهم في الإعلاء من قدرها وإخراجها (نهائيا؟) من الدائرة الحمراء التي تقبع بها اللغات المهدّدة بخطر الزوال. كما أن مختلف هذه العوامل المؤثّرة تتفاعل لتمكين الأمازيغيّة من ظروف تعاطيها المرن مع ما للبيئة من وقع سلبيّ عليها. وهذا ما يحثّ على التسْليم بإمكان إفلات الأمازيغية، على المدى المتوسط، من حتميّة الانقراض، بالرغم من شدّة المنافسَة التي تطولُها في تساكُنها مع لغات أقوى منها.

## 2.3. آفاق تحقُّق الصحوة

من الواضح أن هناك بالفعل ميْلاً إيجابياً لصالح الأمازيغيّة في غُضون ما سنته الدولة من سياسة لغويّة وثقافيّة جديدة مُتّسمة بقَدْر من التوازن، وتتدرج في إطار مجهودات دَمقرَطة كلّ من الحياة السياسية والمؤسسات والمجتمع. وقد تُرجِمَت هاته السياسة بإنشاء مؤسّسةٍ مرْصودةٍ حصْريّاً للنهوض بالثقافة الأمازيغيّة، متمثّلة في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغيّة. وتضطلع هاته المؤسسة بمهمّة إبداء الرأي للملك حول جميع القضايا ذات الصلة بالأمازيغيّة، وكذا بالمشاركَة بتعاوُن مع القطاعات الوزاريّة والمؤسسات المعنيّة في تنفيذ السياسات العموميّة، وإنجاز الدراسات الضروريّة لتهيئة بنيات اللغة وإعداد الحوامل البيداغوجيّة، وإدماج الأمازيغيّة في الفضاء السمعي البصريّ. ويبدو أن المنجزات المحقّقة لحدّ الآن، وإن ما زالت في

بداياتها، تُبشّر بمستقبل أفضل للأمازيغيّة، بالرغم ممّا يلاحَظ من تباطؤ في إعمال السياسات العموميّة المناسبة، ولا سيما في مجاليْ التعليم والإعلام والاتصال.

وهكذا ومنذ إقرار ترسيم الأمازيغيّة في الدستور الجديد، على إثر الإجماع الاستفتائي حوله بتاريخ فاتح يوليوز 2011، فإن من المتعيّن أن تعرفَ سيرورة صحوة الأمازيغيّة وانتعاشها إيقاعاً أكثر وزناً مما كانت عليه من قبل. ذلك أن من المنتظَر سنّ قانون تنظيمي يحدّد" مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغيّة، وكيفيّات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامّة ذات الأولويّة، وذلك لكي تتمكّن من القيام مُستقبَلاً بوظيفتها، بصفتها لغةً رسميّة". ومن ثمّ فإن تحقُّقَ صحوة الأمازيغيّة يقتضي التزام مؤسسات السلطتيْن التشريعيّة والتنفيذيّة. كما أن مآل الأمازيغيّة لن يبقى مُرتهِناً فقط بفعالية العوامل التقليديّة المؤَمِّنة نسبيّاً لديْمومتها، بل بإعمال سياسةٍ للدولة تتّسم بالعقلانيّة والإرادية، وتأخذُ على عاتقها تأهيلَ الأمازيغيّة في وظيفتها كلغةٍ رسميّة.

# الفصل الثالث

## اتّصال اللغات والتبعيّة

- ⴰⵍⵓ, ⵚⴰ ⵠⴰ ?
- ⵚⴰ ⵠⴰ ⵍⵃⵎⴷⵓⵍⵉⵍⵍⴰⵀ, ⴱⵉⵅⵉⵔ ?
- ⵉⵙ ⵢⵍⵍⴰ ⵡⵏⵥⴰⵔ ⵖ ⵜⵎⴰⵣⵉⵔⵜ ?
- ⵛⵡⴰⵢ, ⵛⵡⴰⵢ.
- ⵢⴰⴽ ⴽⵓⵍⵍⵛⵉ ⴱⵉⵅⵉⵔ ?
- ⵡⴰ ⵍⵉ ⵍⵍⴰⵀ ⵍⵃⵎⴷ, ⵎⴰ ⵅⴰⵚⵚⴰⵏⴰ ⵙⵉⵡⴰ ⵏⴰⴹⴰⵔ ⵠⵉ ⵡⴰⵊⵀⴽⵓⵎ ⵍⵄⴰⵣⵉⵣ...
- ⵓⴽⵉ, ⴱⴰⵢ ⴱⴰⵢ !

(مكالمة هاتفية)

*Tu m'as dit que mon frère Hamid est sorti de la route, Dis-lui que s'il se perd qu'il attrape la terre. Il lui manque de faire une vente et un achat qui reviennent sur lui par le bien. Aujourd'hui chacun frappe sur sa tête, il doit suivre votre parole ou bien qu'il nage dans sa mer.*

قلتَ لي إن أخي حميد خرج عن الطريق،  
قل له أن يمسك الأرض إذا تاه.  
ينقصه أنٍ يقوم ببيع وشراء يَعودان عليه بالخير.  
اليوم، كلّ واحد يضرب على رأسه،  
ينبغي أن يتّبع كلامكم وإلا فليسبح بحره.  
(جزء من مراسلة من مهاجر إلى أسرته)

## 1. اتصالُ اللغات ظاهرةٌ كونيّة

ظلّت المجموعات البشريّة في كل زمانٍ ومكان في اتصال دائم عبر المبادلات اللغويّة والثقافيّة، إن في السلْم أو في فترات الصّراع. ومن الطبيعي أن يتّسع حجم هذه الظاهرة مع عولَمة التبادلات الماديّة وغير الماديّة خلال القرون الأخيرة، ليتواتَر في الوقت الراهن بشكل أكثر كثافةً بفعل تطوّر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال. وفي هذا السياق الكونيّ حيث يُفْضي الاتّصالُ إلى التنافس والصراع، تُمارسُ اللغات والثقافات المسْتقْوِيّة تأثيرا قاهراً على اللغات والثقافات المستضْعفَة، تترتّبُ عنه التبعيّة وما يصاحبها من اندثار هذه الأخيرة وتَقادُمها ومن ثمّ هلاكها. وبالمقابل، فإن من باب الرّؤية المثاليّة لذات الظاهرة اعتبارُ التواصُل القائم بين السّكّان وبين لغاتهم وثقافاتهم ممّا يولّد تفاهماً متبادلاً أمْثَلَ على الصعيد الكونيّ، فضلاً عن تكريسه ثقافةً يسودها الوئامُ والتحالُف بين الحضارات.

### 1.1 تأثير اتصال اللغات

يتم الحديث عن اتصال اللغات كلما استخدمت لغتان أو أكثر بالتناوب من قبل أشخاص بعينهم. وأكثرُ أشكال اتصال اللغات جلاءً هو الثنائية اللغوية، إلاّ أن هذا لا يعني بالضرورة أن هؤلاء الأشخاص يتمكّنون جيّداً من لغتهم الأولى مثل تمكّنهم من اللغة الثانية. فهذه الوضعية في الواقع استثنائية، ولا تخصّ سوى الأشخاص وليس الجماعات برمّتها.

والحال أن لاتصال اللغات مع ذلك نتائج هامة على مستوى الجماعة كلها، إذ تؤثر اللغة الثانية على الأولى بإثرائها بكلمات جديدة، وبتعبيرات مستجدّة وبعناصر ثقافية لم ترِدْ من ذي قبل.

ويمكن أن يؤدي إدخال لغة ثانية على الجماعة إلى تغييرات في بنية اللغة المستقبِلة، وإلى إعادة تنظيم وظائفها، ولو على نطاق محدود. وبصفة عامة، فمفردات اللغة الأولى تذبل بفعل الاقتراض، كما تتقلص وظائفها باستبدالها بلغة ثانية أكثر حظوة من قِبل فاعلي نافذين.

وتعتبر القرابة البنيوية بين اللغات المتّصلة عاملاً حاسما في اتصالها وديمومتها. وهكذا كلما كانت اللغات المتصلة متقاربة في بنياتها كلّما اشتدّ تأثير لغة على أخرى، وكان التغييرُ اللغويّ مهمّا، والعكس صحيح. وعلاوة على ذلك، تتدخّل عدة عوامل خارجية في اللغات المتصلة، وهي عوامل مرتبطة بسلوك المتكلم نفسه إزاء الاتصال اللّغويّ. ويتعلق الأمر على الخصوص بالكِفاية اللغوية وبالقدرة على إبقاء اللغات المتصلة منفصلةً، وبالتمكّن النسبي من كل لغة من اللغتين على حدة، وبالاختصاص في استعمال كل لغة في حدّ ذاتها حسب الموضوع والـــمُخَاطَب، وكذا بِطُرُق تعلّم كل لغة بِعيْنِها، وبالمواقف إزاء هذه اللغات وتمثّلاتها، وبالقيمة الرمزية الممنوحة لها وللثقافات التي تنقلها. و فيما يخص مزج اللغات، فالأمر يتعلق قطعيا بالتسامح أو عدمه.

وغني عن البيان أن اتصال اللغات يستدعي بالضرورة اتصالَ الثقافات التي تحملها. ذلك أن الاتصال اللغوي لا يؤدّي إلى التغيير في بنية اللغات ووظيفتها فحسْب وإنما يُحدِث أيضاً في سلوك الأفراد والمجموعات الاجتماعية عادات ثقافية جديدة، ويسهم من ثمّ في تغيير ثقافتهم الأولى وتبديلها وإثرائها. لذلك كثيرا ما يخضع الأفراد والمجموعات الذين يولجون لغة ثانية في ممارستهم اللغوية لسيرورة

التغيير الثقافي الذي قد يؤدي بهم إلى التثاقف. واتصال اللغات والترابط اللساني متلازمان إلى درجة أنهما طبَعا تاريخَ الإنسانية. وبالفعل فقد وجدت، وعلى الدوام، أممٌ قوية لها لغات ذات حظوة، وأمم ضعيفة ذات لغات أقل حظوة؛ وتختلف درجة تبعيّة الأمم الضعيفة للأمم القوية من مجال إلى آخر ومن عهد إلى آخر. وهكذا كانت اللغات العظمى عبر تاريخ الإنسانية- الذي كرسه التاريخ الغربي على الأقل -هي على التوالي : الإغريقية خلال العصور القديمة، واللاتينية من نهاية العصور القديمة إلى القرن 14، والايطالية من القرن 15 إلى القرن 16 ، والفرنسية من القرن 17 إلى القرن 18 والانجليزية من القرن 19 إلى يومنا هذا.

وهكذا ظلّ جوهرُ المعرفة الكونية مركّزا في عدد محصور من الأمم، خاصّةً في مجالات المعرفة العلمية والتقنية والاكتشافات الكبرى. وتمّ تناقُل هذه المعرفةَ بواسطة لغاتِ هذه الأمم، عبر الكتاب بطبيعة الحال، كما صارت تُنقل في عصرنا هذا وعلى المستوى العالمي عبر الدوريات والفيلم ووسائل الإعلام السمعي البصري، بفضل الثورة الإعلامية والمعلومياتية.

ومن الطبيعي في هذا السياق أن تكون الثنائية اللغوية ظاهرةً منتشرة على نطاق واسع، خاصة في وسط الأمم التابعة للأمم القوية مادّياً ورمزياً، على المستوى الاقتصادي والتقني والثقافي والاستراتيجي. وهكذا تُترجَم الثنائية اللغوية بالأساس، عبر فرض لغات ثانية على الأمم التابعة، وتُصبح هذه اللغات بالتالي مُنتجات رمزية ذات حظوة.

وتعتبر الأنجليزية في عصرنا هذا اللغةَ الكونية بدون منازع، لغة القوة العالمية العظمى، والتواصل الواسع والثقافة الحديثة. بينما تخوض اللغات القوية الأخرى، سيما الفرنسية والإسبانية والألمانية والروسية تجربةً عسيرة. ومن المهم، فضلا عن ذلك، أن نلاحظ بأن قوة اللغة لا تتناسب دوما مع القوة الاقتصادية للأمة التي

تتحدث بها، فمثال الألمانية واليابانية، من ناحية، والإسبانية من ناحية أخرى، مفيد بهذا الشأن، فاللغتان الأوليان لغتا أمتين قويتين اقتصاديا، ولكنهما ذاتَيْ إشعاع محدود. وتُمثِّل اللغة الثانية لغةَ أمة متوسطة لكنها ذات تاريخ عريق. وإن كانت لهذا الأمر دلالة فهي أن امتداد الزمن يُعدّ عاملا حاسما في قيمة لغة ما.

وحيثُ إن زمن طوباوية التطور الداخلي والمتمركز حول الذات قد ولّى مع العولمة والليبرالية الظافرة كما يبدو، فإن الأمم الضعيفة تنفتح طوعاً أو كرهاً على التبادلات العالمية، ومن ثمّ تنفتح على اللغات التي تتم بها هذه المبادلات لتؤمّن لــمِواطنيها التربية والثقافة والتكوين والإعلام. إلا أن اكتساب اللغات الكبرى يقتضي تنمية مجموعات ثنائية اللغة في وسط الأمم الضعيفة، ليُتاح لها الاندماج في ما هو كوني وفي تعددية الحياة الاجتماعية، عبر الاندماج في تعدد الشبكات القادرة على الاستجابة لحاجيات مميّزة. والحاصل أن النتيجة الطبيعية للإنفتاح على الأمم القوية أنّهُ يساعد أيضا على توسّع نطاق اللغات الكبرى وانتشارها على حساب اللغات التي تشكّل أقلّيات.

ويفسر هذا الواقع تلازمَ حركتين نزّاعتَين، حركةُ كونيّةِ الثنائية اللغوية وحركةُ القوميّة اللغوية. وتعمل الحركة الأولى بوصفها *قوة تعالق التي يسميها de Saussure* (*force d'intercourse*)، وتساعد على التواصل البَيْلُغوي بإدماجٍ أكبر للأمم الضعيفة في سيرورة العولمة. أما الحركة الثانية فتعمل في المقابل *بروح الإنغلاق* (*esprit de clocher*)، وتتدرج ضمن المنطق الانضمامي للخصوصيات الوطنية أو المحلية، ومنطق صيانة الهوية في تفرُّدها وخصوصيتها.

## 2.1. مقاربات اتصال اللغات

تعتبر مقاطع المكالمة الهاتفية والرسالة المدوَّنَتان في الحاشية *أعلاه* خير مثال عن اتصال اللغات الموجودة في السوق اللغوية المغربية. فمن يُنتج هذا القبيل من الأقوال؟ ولماذا يمارس الناطقون مزج اللغات؟ وكيف تتداخل هذه اللغات؟ تلكم هي الأسئلة التي ستُعَالَجُ في هذا الفصل وفي الفصل الموالي.

سندرس في هذا الفصل مسألة اتصال اللغات من وجهة نظرٍ شمولية. وسنطرح، في بداية الأمر، المسألة العامة المتعلقة باتصال اللغات، والظروف التي تنتجها، وسنتطرّق بعد ذلك للطريقة التي عولجت بها هذه المسألة في الأدبيات اللسانية. والقصدُ من ذلك تِبيان كيف أن اتصال اللغات، فضلاً عن كوْنِه ظاهرةً كوْنيَّة، فهو يهمّ في المقام الأوّل المجتمعات التّابعة على المستويين المادي والرمزي، وبالتالي على المستوى اللغوي.

وإذا نظرنا هذه المرة إلى مسألة اتصال اللغات على نحوٍ أدقّ، فإن مشكل المتكلم سيصبح ذا طبيعةٍ تداوُليّة، تتمثّل في القُدرة على التواصُل مع محيطه بطريقة فعّالة، حيث يتعيّن عليه أن يتمكن من لغة تتيح له تحقيق هذا الغرض. وإذا كانت هذه اللغة، أي لغتُه الأمّ، لا تسمح له بالتعبير عن كل ما يريد إبلاَغَهُ، بسبب نَواقِصها، وخاصة عجزها عن تسمية الظواهر الجديدة، فإنه يلجأ إلى لغة أخرى قادرة على تدارُك هذا القُصُور، ومن ثمّ يلجأُ إلى الثّنائية اللغوية.

إلا أن المتكلم، إذا كان غير متملّك لغةً أجنبية أو إذا كان لا يرضى عن لغته بديلا، فإنه سيلفي نفسه في وضعية يضطر معها إلى الاقتراض من لغات أخرى ما يُعوِزه من مفردات وعبارات وحتى بنيات. وهكذا، فإن الاقتراض اللغوي سيرورة نقل للمفردات المعجمية من لغة إلى أخرى. والعنصر المنقول إمّا أن يعملَ بطريقة

وظيفية وواسعة في إطار جماعة أحادية اللغة برمّتها، ويتعلق الأمر في هذه الحالة *باقتراض اللغة ( emprunt de langue)*، وإما أن يُستخْدم في لُهَيْجة فرديّة (idiolecte) من قبل فرد أو أفراد ثنائيي اللغة رغبةً في الدقة والإبْلاغيّة أو الحظوة في التواصل، ويتعلق الأمر *باقتراض الكلام ( emprunt de parole)*.

ولـــمّا كان اختيار التحدّث بلغة ثانية يصدُر عن الحافز الشخصي أو المهني، ويشكّل بالتالي ظاهرة هامشية في الجماعات ذات اللغات القوية، فإن الأمر لا ينسحب على الجماعات التابعة. فإذا استثنينا الأمم المتقدمة، مثل كندا وبلجيكا وسويسرا أو الباراغواي، حيث مأْسَسةُ الثنائية اللغوية أوالتعددية اللغوية، فإنه يمكن الجزم بأنّ اتصال اللغات يتعلّق جوهريا بالتشكيلات الاجتماعية المحيطية التي تُعدّ فعلاً خيرَ مثال على الجماعات التي يُشكّل فيها الاقتراضُ اللغويّ والتغيُّر ومزجُ اللغات، وضعيةً عادية ومُبتذَلة. وهذه الوضعية هي نتاجُ تبعيّتها الاقتصادية والثقافية، ولاتجانُسها *المتفرّد* على المستوى العرقي والاجتماعي والثقافي واللغوي. وعلاوة على ما تتميّز به من تعقيد جوهريّ، فإن هذه المجتمعات تَعُجُّ إجمالا بالمنتجات المادّية والرمزية التي يفرضها التبادل مع التشكّلات المركزية. والحال أن اللغة تحتل مكانة ذات حظوة بين المنتجات الرمزية لأنها السَّنَنُ الضروري الذي تُنقل عبرَه المنتجاتُ الأخرى.

ومجمل القول فإنه إذا كان اتصال اللغات يكتسب بُعدا كونيا في سياق العولمة، فإنه على كل حال يهم الجماعات التابعة أكثر مما يهم الأمم القوية.

### 2. حوافز اتصال اللغات

ينتج اتصال اللغات في ظروف تضع لغتين أو أكثر في وضعية تفاعل ضمن الممارسة الاجتماعية للمتكلّمين. وعلى وجه عامّ، فإن هذه الوضعية تؤدّي

بهؤلاء، حينما يعبرون بلغتهم الأولى، إلى اقتراض قوالب صرفية وكلمات وعبارات من لغة أخرى، سواء لسدّ الثغرات المعجمية للغة الأولى، أو لأغراض تعبيرية، أو لأسباب تتعلق بالحظوة الاجتماعية.

وللظروف التي يجري فيها اتصال اللغات انعكاس مباشر على درجة آثاره واستمراريتها على المستويين اللّغوي والثقافي. والحال أن هذه الظروف قد تتعدّد إلى جغرافية وتاريخية واجتماعية اقتصادية وديموغرافية ونفسية وثقافية.

### 1.2. الجوار

قد يخلق الجوار الجغرافي لمجموعتيْن لُغوِيتيْن ظروف مبادلات اقتصادية وثقافية وتزاوُجيّة سواء بين الأفراد أو بين الجماعات الناطقة بلغات مختلفة. وبما أن هذه المبادلات تتمّ عبر الوسيط اللغويّ، فإنه من الطبيعي أن تتداخل اللغتان المتّصلتان وأن تؤثّر إحداهما في الأخرى، وأن تتبادلا المفردات والعبارات، والبنيات إلخ. فالاتصال بين أيت تَكْنا الناطقين بالعربية وآيت باعمران الناطقين بالأمازيغية في الجنوب الغربي المغربي مثالٌ لهذه المبادلات. وفي هذا الباب، يتعلّق الأمر بظاهرة *الـــمُجاوَرة اّللغويّة (adstrat)*، وهي الإسهامُ اللغوي الناتج عن المبادلات المترتبة عن تجاور اللغات أو اللهجات.

### 2.2. الاستعمار

تعتبر الفتوحات والغزوات والاستعمار وقائعَ حربية ذات انعكاسات اقتصادية وثقافية ولغويّة. ذلك أن المهيْمِن بفرضه لقانونه، إنما يفرض بالتالي لغتَه على الـــمَسود، حيث تؤثّر هذه الأخيرة بشكل دائم وعميق على اللغة المغلوبة. فهكذا مثلا صارت الانجليزية والفرنسية والبرتغالية في إفريقيا لغات رسمية في بلدان

عدّة، حتى بعد الاستقلال، مولّدةً أوضاعَ الثنائية اللغوية والازدواجية اللغوية التي تساعد على الاقتراض اللغوي.

وقد يحدُث أن تستوعب مجموعةٌ مستقويّةٌ مجموعةً خانِعة ومستضعَفة إلى حدّ أن هذه الأخيرة تُحِلّ لغةَ المجموعة الغالبَة محلّ لغتها الأولى. وبانقراضها تَترُك اللغةُ الأولى عادة طبقة سفلى (substrat) في اللغة الثانية على نحو بصمات مترسِّبة، تتمثّل خاصة في المفرَدات والمستنسخات (calques) أو العادات النطقية. وهكذا يُفسَّر النموّ الخاص للغة الغالية الرومانية مقارنةً مع اللغات الرومانية الأخرى *بالطبقة السفلى* السلتية السابقة لغزو بلاد الغال من قِبَل الرومان. وبالطريقة نفسها يمكن أن نفترض بأن سمات جبالة الصوتية والمعجمية، مقارنة مع اللهجات العربية المغربية الأخرى، ناتجة عن الطبقة السفلى لأمازيغية الريف، باعتبار أن جبالة أمازيغ عُرّبوا (Colin, 1920).

وقد يحدث أيضا أن ينتهي الأمر بلغة المجموعة الغازية، بعد فترة اتصال قد تطول أو تقصر، إلى الابتلاع من قِبل لغَة الجماعة المغلوبة جرّاء تفوّقها الثقافي أو بسبب كثرة العدد، وقد تترك اللغة الغالبة آثارا في اللغة المغلوبة على شكل *طبقة فوقية (superstrat)*. فقد تركت الغزوات الإفرنجية، مثلا، عناصر جرمانية في بنية اللغات الرومانية؛ وتركت اللاتينية، التي كانت لغةَ السلطة في أفريقيا الشمالية خلال الغزو الروماني، بقايا في الأمازيغية على شكل طبقة معجمية فوقية، فكلمات من قبيل *asinus, urti, ager, pullus, pirus, acerbus, quereus* لا تزال تستعمل في الأمازيغية بأشكال مبدّلة بالكاد، وهي على التوالي : أسنوس "جحش "، ؤرتي "بستان"، ئيگر "حقل"، اَفولّوس "ديك"، تافيراست "إجاصة"، اَزبّوج "زيتونة برية"، اَكارّوش "بلّوط"، إلخ. (*انظر:* Laoust, 1920).

## 3.2. الهجرة

يمكن أيضا أن تكون اللغات في اتصال بفعل ظروف اجتماعية اقتصادية مثل الهجرة. فالنزوح القروي والهجرة الخارجية يدفعان في الواقع مجموعات بشريّة كاملة إلى مغادرة أرضها للاستيطان في أرض مجموعات أخرى. وينتج عن ذلك اتصال لغتهم بلغة جماعة الاستقبال وحدوث تغيُّر في بنياتها ووظائفها. من ذلك مثلا، أن اللغة الأولى للمغاربة المهاجرين إلى أوروبا الغربية، أمازيغية كانت أم عربية، تتعرض لسيرورة تغيير هام حسب الأجيال. فاللغة التي يستخدمها الجيل الأول هي لغة الأم على وجه الخصوص، ولا تشوبها شائبة من الاتصال بلغة الاستقبال إطلاقا، سواء في صوِاتَتها أو صرفها أو معجمها، لأن هذا الجيل لا يُجيد اللغة الثانية. وبالمقابل، فإن الجيل الثاني، المندمج بشكل أفضل في المجتمع الأوروبي من خلال المدرسة، والعمل والحياة العامة، يستعمل بكثرة لغة الاستقبال، ومن ثمّ يميل إلى إدخال المصطلحات والعبارات والبنيات المقتَبسة من لغة الاستقبال، في لغته الأم بشكل مكثّف. أمّا فيما يخص الجيل الثالث فإن معرفته بلغة الأم سلبية في الغالب، ولغة تواصله هي لغة الاستقبال التي تحلّ محلّ الأولى في كل وظائفها تقريبا.

## 4.2. المبادلات الدولية

نشهد في الوقت الحاضر توسّعاً غير مسبوق لفضاء استخدام الإنجليزية، واستِتْبابِها السّلس على المستوى الكوني من خلال المبادلات الدّولية، ونشر الثقافة الإعلامية والاصطلاحات المعلومياتيّة وتدبير الإدارة والتكنولوجيّات المتطوّرة بصفة عامّة. ولهذه الديناميّة التي تتّسم بها اللغة الانجليزية تأثيرات على اللغات

الأخرى ما دامت هذه الأخيرة تقترض منها العديد من المفردات والتراكيب والبنيات.

وليست الليبيرالية في المجال اللغوي دائماً سياسة رشيدة. ففي فرنسا مثلا، هنالك ميلٌ إلى الحفاظ على اللغة والثقافة الفرنسيتين في مواجهة الإنجليزية، وذلك ما يتجلّى في مفهوم *الاستثناء الثقافي* الذي يقوم على قانون توبون Loi Toubon)، وهو قانون يروم تعزيزَ لغة فرنسا بتأمين تطوّرها وتطهيرها من الاقتباسات والمستنسخات، وبنشرها من خلال حركة الفرانكفونية. ومن ذلك أيضاً مثال تنقية التركية بإقصاء المفردات العربية، في عهد إصلاح اللغة التركية، أو مثال برنامج التعريب في المغارب الجانح إلى إبعاد الاصطلاحات والتعابير الغريبة على العربية، خاصة منها المقترضة من الفرنسية، إلخ.

وتبيّن هذه الأمثلة أن الحقل اللغوي ملغوم بالرهانات الرمزية المرتبطة بالمسألة الهوياتية ومن ثمّ ببناء الدولة والمجتمع. فإذا كان من شأن اتصال اللغات أن يؤدي إلى ردود أفعال صَفائيّة وإلزامية تميلُ إلى سَدّ سوق اللغات أمام الخارجيّ والغريب، والآخرِ المفترضِ أنه قد يُفسد صفاءً أصليّاً، فذلك لأن المسألة اللغويّة لا تستلزم فقط مقاربةً تقنيّة. وأكيد أننا قد نناقش مدَى ملاءَمة هذه التدابير من موقْف توجُّهٍ تاريخيّ، ومنها خاصّة نجاعة الإجراءات القائمة على الحفاظ على الهوية، وهو مفهوم مُتعاظِلٌ إذا كان الأمر كذلك.

### 5.2. التفوّق الديموغرافي

إن التفوّق الديموغرافي لــمُزدَوِجي اللغة داخل مجموعةٍ ما يساعد على اتصال اللغات، ويعمل على تقليص عدد أُحاديي اللغة. فإيرلاندا مثلاً دولةٌ أحادية اللغة أساساً، لأن نسبة أحاديي اللغة الناطقين بالإنجليزية مقارنةً مع ثنائيي اللسان

فيها تبلغ 50 شخصا مقابل شخص واحد، بينما تبلغ نسبة ثنائيي اللغة 73% من السكان في جنوب إفريقيا، ونسبة أحاديي اللسان فيها ضعيفة، إذ تبلغ 15% بالنسبة للإنجليزية و 11% للأفريقانية. وإذا كانت الإسبانية تتطور بسرعة كبيرة في الولايات المتحدة فذلك راجع دون شك إلى التزايد السكاني للمتكلمين بها.

### 6.2. الاضطرابات اللّغويّة

يمكن أن تظهر آثار اتصال اللغات أيضا على المستوى الفردي بشكل مَرَضي متفاوت الخطورة. وهكذا قد يظهر على الشخص الذي أصيب باضطرابات لغوية، نتيجة استبطان الدماغ لاختلال وظيفيّ في اللغات المتصلة، تَخلُّفٌ في الاكتساب أو عسر *في الكلام (dysphasie)* يطبعه الفقر المعجمي والطابع البدائي للبنية التركيبية للجمل المنشأة. وعلى العكس من ذلك، قد يكون الخطاب موسوما بحدّة لسان مرضية أو *بهذيان ( logorrhée)*، يجعل الخطاب متنافراً وغير مفهوم، كما هو الأمر في حالات الرطانة ( *jargonaphasie*). وفي حال ثنائيي اللسان، تؤدي هذه الأشكال من اضطرابات اللسان بالمعالَجين إلى إنتاج لغة شبيهة بالكلام الأعجمي أو البيجين (pidgin) الذي تتألف فيه الأقوال من مزيج بين اللغات.

### 3. اتصال اللغات ظاهرة عَرَضِيّة

يحتـلّ اتصال اللغـــات راهناً حيّزاً هامشيـــاً في أمّهات البحث اللساني، حيث يُعتَبر عموماً ظاهرةً عرضيّة. ولذلك أسباب عدة، يبدو أن أهمَّها ذو علاقـــة بتطوّر اللسانيـــات في حدّ ذاته، خاصة *أوّليّات* اللسانيات النظرية، وبالتعقيد المنهجي لتحليل الظواهر المترتّبة عن اتصال اللغـــات، ونُدرَة الأبحـــاث اللســـانية في البلـــدان المعنية بالدرجة الأولى، ونعني بها المجتمعـــات السائــرة في طــريــق النمو.

### 1.3. مقاربة نظرية لاتّصال اللغات

ميَّز فيردينان دو سوسير مؤسّس اللسانيات والمقاربة البنيوية للّغة بين *اللسانيات الداخلية*، التي تدرس اللغة في حد ذاتها ومن أجل ذاتها، و*اللسانيات الخارجية*، التي تبحث في اللغات مع علاقتها بالعوامل الخارجة عن اللغة. والحال أن سوسير ينظر إلى القضايا المتعلّقة باتصال اللغات من منظور التنوّع والتغيُّر المرتبطيْن بالزمان والمكان؛ ولِذا يصنِّف الظواهر المرتبطة باتصال اللغات ضمن اللسانيات الخارجية، خاصة اللسانيات التعاقبية واللسانيات الجغرافية. والملاحَظُ أن سوسير يرى بأن الاقتراض والتنوع الناجميْن عن الاتصال اللغوي يُعدّان من وقائع الكلام، إذ بإحداثهما للتغيير في اللغة، يسبِّبَان اضطراباً لها، باعتبارها نسقاً ثابتا، ومن ثمّ توضع دراسة هذا التغيير خارج حقل اللسانيات *الحقيقية*، أي *اللسانيات الداخلية*. إلا أن هذا الخيار لم يُثْن سوسير عن تقديم بعض التوضيحات المهمّة بشأن كلّ من تنوع اللهجات الخاصّة، وأثر الجغرافيا على تعايش اللغات، ومفعول الزمن على اللهْجَنة والتغيير اللسانيَيْن، وخاصّة *قوة التعالق (force d'intercourse)*، *وروح الإنغلاق (esprit de clocher)* باعتبارهما حركتين متناقضتين بالنسبة للتقارب باعتباره قوة موحّدة، وبالنسبة للاختلاف باعتباره قوة تَخْصيصيّة.

وتتمحور اللسانيات النظرية السائدة حالياً، ونعني بها النحو التوليدي التحويلي الذي بدأ مع شومسكي، حول دراسة كِفاية المتكلم – المستمع المثالي والمنتمي إلى مجموعة افتراضية كاملةِ التجانُس. وبناء على هذا الخيار، لا تعير هذه النظرية أي اهتمام للسلوك الشّفهي للمتكلمين الحقيقيين، وهُم في خضمّ تعقّد أوضاع التواصل في وسط المجموعات اللغويّة الواقعيّة المتّسِمة أصلاً بالتنافُر. لذلك ينبغي أن لا ننتظر أي إسهام دالّ للتوليديين فيما يخص دراسة ظواهر متعلّقة باتصال اللغات.

غير أن قوة تحليل البنية اللسانية التي وضعت أسسها في إطار النحو التوليدي وملاءمة تقنيته، أبانت عن ملاءمة لا تقبل الجدل فيما يخص التحليل التعاقبي (*انظر* King،1969) ومقارنة بنيات اللغات (*انظر* El Moujahid ، 1995).

### 2.3. راهنية دراسة اتصال اللغات

لقد أدرك المهتمون بعلم اللغة منذ ما لا يقل عن قرن أهمية اتصال اللغات، والتنوع الذي يُحدثه فيها. وبالفعل فقد شكّلت دراسة اتصال اللغات، في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، إحدى الاهتمامات الكبرى للسانيات هذه الفترة. وكانت هذه الأبحاث تجرى في إطار نظرية *الطبقات* ***strats*** التي كانت تبحث في أسباب امتزاج اللغات وطُرقها وانعكاساتها من منظور علم اللّهَجات المقارن. وحصل بعد ذلك تقدّم كبير في فهم ظاهرة اتصال اللغات بفضل البنيويين الأمريكيين الذين ندين لهم بأهمّ الأعمال المنجَزة في مجال تحليل التداخلات الصوتية والمعجمية والتركيبية والدلالية بين اللغات المتصلة (*انظر* Bloomfield، 1933، وWeinreich، نفسه، وHaugen، 1956).

ففي إطار النهج البنيوي، أنجز وينرايش دراسةً وازنةً في اتصال اللغات، حيث بَيَّن أن هذه الظاهرة تتجلّى في الثنائية اللغوية، والتداخل الذي تُحْدثه في بنية اللغات المتصلة فيما بينها، خاصة في كفاية الأفراد الذين يمارسون تناوب اللغات. كما أنه يرى أن التداخل يعكس انحرافات معيار اللغة المستعملَة جرّاءَ تملُّكِها التقْريبـــِيّ. ويظهر هذا التداخلُ على مستويات مختلفة من نَحــْوِ اللغة، خاصةً على المستوى الصوتي والصرفي والمعجمي. ولا تكْمُنُ الفائدةُ من هذا العمل في تحليلهِ اللسانيّ للتّداخلات فحسب، بل تكمن كذلك، وبصفة خاصة بالنسبة للباحث السوسيولوغويّ، في تسليط الضوء على العوامل الخارجية التي تتيح اتصالَ اللغات وتحْكُمُه. ولهذه

الظاهرة، في الواقع، أبعاداً اجتماعية ونفسية وثقافية تجعل منها موضوعا يستحق تحليلاً متعدّد التخصّصات، يكون فيه للباحث السوسيولسانيّ حصّة مهمّة، بالنظر إلى تَخصُّصِهِ في البحث في السياق الاجتماعي لاتصال اللغات، والبحث في وظائفها ووضعها، وفي موقف المتكلمين وحافزهم بخصوصها. ولهذه العوامل كلّها أهمّيةٌ في إدراك مدى الاتصال اللساني وللتنبؤ باتجاه التغيير.

وقد بدأ اتصال اللغات يجلب من جديد اهتمام الباحثين، لأسباب بديهيّة ترتبط بعولمة تداوُل التكنولوجيا والثقافة وكذا اللغات. ويشتغل هؤلاء الباحثون في إطار معارف جدّ متنوعة ومتكاملة، مثل اللسانيات وعلم الاجتماع وعلم النفس، وذلك من المنظور ذاته المرتبط بإدراك السلوك اللغوي الفعلي للمتكلمين.

## 4. اتصال اللغات بالمغارب

### 1.4. وقفة تاريخيّة

شكّلت منطقة المغارب عبر العصور مجال اتصالات ومواجهات وامتزاج بين الشعوب ولغاتها وثقافاتها. وهكذا استقبلت الأمازيغية كلا من البونيقية والإغريقية واللاتينية والعربية والفرنسية والإسبانية... ولا يزال باب الاستقبال مفتوحاً. كما مُورست الثنائية اللغوية في المنطقة على الدوام، إذا صح القول، إذْ في عهد ماسينيسا (القرن الثالث قبل الميلاد) كانت النخبةُ الأمازيغية تتحدث الليبية والبونيقية والإغريقية واللاتينية؛ وتحدثت في عهد محمد خير الدين (القرن 20 ) بالأمازيغية والعربية والفرنسية.

ولـــمّا كانت الثنائية اللغوية والتعدّدية اللغوية والازدواجية اللغوية والتنوع اللغوي قَدَرَ المغاربة منذ العصور القديمة، فإن اتصال اللغات في عصرنا قد توسّع

مخلِّفا مزجَ اللغات وتناوُبَها والاقتراض اللغوي والنسْخ التركيبي والتداخُل الصوتي. وتُعايَنُ هذه الظواهر في السلوك اللغوي للمتكلمين، حيث تنمّ عن درجة تمكُّنهم من اللغات المتصلة فيما بينها. ففي المغرب، تشكل الثنائية اللغوية، أمازيغية–عربيّة دارِجة، الوضعيةَ الأكثرَ شُيوعاً ما دامت تتعلق بالناطقين ذوي اللسان الأمازيغي بوصفه لغةَ أمّ، وبمَن لهم اتصالٌ بالعربية في أنشطتهم الاجتماعية المهنية، خاصّة في المدينة. وقد تكون الثنائية اللغوية *مُنسَّقَة (coordonné)* أو *مُركَّبة (composé)* . فهي مُنسّقة إذا كان الناطقون يستخدمون اللغات بالتّناوب حسب الوضعية والمـــخَاطَب والموضوع، إلخ.؛ وهي مركّبة إذا كان الناطقون يمزجون اللغات. أما فيما يتعلق بالتعدّد اللغوي، فهو ناتج عن الناطقين الذين يجيدون، فضلا عن لغتهم الأم والعربية الدارجة، لغات أخرى، ونعني بها العربية الفصحى والفرنسية والإسبانية أو الانجليزية كذلك.

### 2.4. اتّصالُ اللّغات والثُّنائية اللّغوية

من الملاحَظِ بدايةً أنه إذا كانت الثنائية اللغوية أمازيغية–عربية دارجة ظاهرةً جماعيّة؛ فبالمقابل لا يمكن أن نتحدث سوى عن أفرادَ متعدّدي اللسان وليس عن مجموعات متعدّدة اللسان، أي أن الأمر لا يعني التعدّدية اللغوية سوى في حالة الأفراد المتمكّنين جيّداً من مختلف اللغات، سواء على مستوى الإدراك أو على مستوى الإنتاج. وبالفعل هنالك أفرادٌ يستخدمون لغة ثانية بِسلاسَة أكثر ممّا يفعلون بلغتهم الأم، خاصّة لقضاء أغراضَ تواصلية معيّنة تعجز لغة الأم عن أدائِها موضوعيا، لا لأنّ المتكلمَ غير متمكّنٍ منها جيّداً، وإنما بسبب ما تُعاني منه هذه اللغة من قُصورٍ بِنْيَوِيّ، سيما على المستوى المعجمي.

وقد يحدث كذلك أن يكون الناطق الذي تعلّم اللغة الثانية بشكل ناقص، أي بشكل محدود في سجلّ ما، غيرُ قادر على استخدامها بشكل خلاّق وعفْوِي في كل أوضاع التواصل. فالطلبةُ الذين تعلّموا الفرنسية مثلا في المؤسسة التعليمية فقط، أي خارج الوسط اللغوي الطبيعي إذا صحّ القول، يتوفّرون على معرفة محدودة بهذه اللغة. فهؤلاء الطلبة يستطيعون ولا شك أن يقرؤوا النصوص الأدبية ويفهموها، وأن يحلّلوا البنيات المعقدة، ويطرحوا سؤالا شفهيا له صلة بتخصّصهم، وأن يحرّروا بحثاً، إلخ.، إلا أنهم يُباغَتون في حالات كثيرة حينما يجدون أنفسهم في مقام تواصلٍ واقعي. وبالعكس، يستخدمُ المغاربة الشباب المزدادون بفرنسا مثلا لغةَ الشباب مثل نظرائهم الفرنسيين، وتتوفّر لديهم كِفايةُ الناطقين بالفطرة فيما يتعلق بهذا النوع من اللغة على الأقل؛ إلا أنهم نادرا ما يستطيعون التعبير *بالفرنسية المعيار*، لأن هذه الكفايَة تُعوزُهم حيث إنها تُكتَسب في المؤسسة التعليمية وعبرها، خلافا لتلك الكِفايَة أي كفايَة *فرنسية الشباب* التي تُلقَّن في الشارع وتُؤدَّى فيه. فهل يجيد هؤلاء الشباب مع هذا لغتهم الأم؟ تبرهن الدراسات المنجزة في الميدان بالمغرب وهولندا وفرنسا وبلجيكا، أن الأمر بعيد كل البعد عن ذلك لأن الناطقين يُبدون نفعيةً بتبنّيهم اللغةَ السائدة في موطن استقبالهم وبعدم وفائهم في حالات كثيرة للغتهم الأم (*انظر* : Boukous، 1995).

### 3.4. الازدواجية اللغوية واتصال اللغات

يتّضح إذن أن التمكّن من الكِفايَة اللغوية ليس كافياً إطلاقاً، إذا اعتبرنا أن المتكلم يستعمل اللغة كما يستعمل أيّ أداة وظيفية لمواجهة تنوّعِ أوضاع التواصل التي يُجبـَـر فيها على التفاعل مع متكلّمين آخرين. وانطلاقا من المعاينة التي تفيد بأن المتعلمين لا يتمكّنون سوى من لغةٍ محدودة، انصبت الجهود على تعلّم الكِفاية التّواصُلية في مجال ديداكتيك اللغات الأجنبية لتخفيف الآثار السلبية لتعليمٍ مرتكز

على الكفاية اللغويّة. ومع ذلك من الصعب جدّاً توفير الشروط الطبيعية للاستعمال *الحي (in vivo)* للغةٍ ثانيةٍ أو أجنبية، في وضع خارج–لغوي (exolingue) ، بهدف اكتساب كِفايَة من طراز كفايَة المتكلّم الــمَجْبول.

والمعروفُ بالفعل أنه في سياق الوضع الراهن للوضعية اللغوية بالمغرب، فتمكّن التلاميذ من لغات المدرسة، اللغة الثانية واللغات الأجنبية على السواء، هو إجمالاً تمكّنٌ تقريبـــِيٌّ، بل نادراً ما يعادل تمكن المتكلمين الفطريين شفهياً وكتابياً، وفهماً وإنتاجاً. وفي الحقيقة، فإن المتكلّمين لا يتمكّنون بشكل متساوٍ من اللغات التي يستخدمونها، من ناحية، ومن ناحية أخرى، يستعملون هذه اللغات في سياقات اجتماعية متمايزة، ويسندون لها وظائف مختلفة حسب قيمها الرمزية في السوق اللغوية. لهذا لا نتحدث في هذا النوع من الأوضاع عن الثنائية اللغوية أو التعددية اللغوية، حسب الحالات، بل نتحدث عن ازدواجية لغوية أو تنوّع لغوي (polyglossie) (Ferguson, 1959). وعلى أيّة حال، فإن التمكن من اللغات يبقى في أوضاعَ كثيرة تقريـــبـــيّاً جدّاً، بل إنه ضعيف بحيث تظلّ كفاية المتكلّمين مَشوبةً بتداخلات مع بنيات اللغات الأخرى. فلا يمكن لنا إذن أن ننتظر أكثر من ذلك من معظم الساكنة المغربية، حينما نعرف أن نسبة الأُميّة، حسب إحصاء 2004، تقدّر رسمياً بـِـ 47%. وذلك ما يفسّر كَوْنَ الناطقين، باستثناء النخب الحضرية، لا يستطيعون في الواقع ممارسةَ الثنائية اللغوية أو الازدواجية اللغوية، وإنما بمقدورهم– بالأحرى– ممارسةُ تناوب اللغات ومزجها في أحيانَ كثيرة، الشيء الذي نتج عنه ما يسمّى بظاهرة "*الــعَـــرَنْـــسِـــيّة*" أو "(sabir)" الفرنسي–عربي.

إن ظاهرة اتصال اللغات مألوفة في المشهد اللساني المغربي إلى حدّ أن بحوثاً كثيرة كُرِّست لدراسة تجلّياتها المتنوّعة. ولنذكر على سبيل المثال الأبحاث التي

أُنجزت حول أمازيغية المغرب في اتصالها بالعربية، وحول العربية المغربية في اتصالها بالفرنسية، وحول الأمازيغية الجزائرية (القبايل) في اتصالها بالعربية والفرنسية والعربية التونسية (المكتوبة والدارجة) في اتصالها بالفرنسية والايطالية والانجليزية والإسبانية والتركية.

ويتجلى في النهاية أنّ اتصال اللغات يمثّل ظاهرة أزليّةً في تاريخ الإنسان، وأن التغيير اللغوي الذي يترتّب عنه كونيّ، وطبيعيّ، ولا مفرّ منه في الوقت ذاته (Aitchison، 1991). وينجم هذا التغيير بشكل طبيعي عن مبادلات للمنتجات المادية والمنتجات الرمزية بين الجماعات، وبما أن هذه المبادلات تتم بموازين غير متكافئة وفق قوة المجموعة التي تنتسب إليها المنتجاتُ، فإن اللغات التي تحقّقها عبر التواصل الشفهي توجد هي بذاتها في وضعية غير متكافِئة. لذلك تقترض اللغاتُ الضعيفة من اللغات القويّــة بكثافة أكثر ممّــا تمنحها؛ ومن ثمّ تستحوذ عليها العناصرُ الخارجية من الداخل، وتعتمدُ استراتيجياتٍ للحفاظ على بنياتها من خلال سيرورة إدماج هذه العناصر. وبالنسبة للأمازيغية، فهي بوجودها في وضعية اتصال اللغات هاته، أدّى بها الأمر إلى الاقتراض الوافر من العربيّة في التجمّعات الحضريّة، بفعل التّمدّن، وكذا من لغات بلدان الاستقبال في وضعيات الهجرة. ولهذه الظاهرة دوراً مهمّاً في الضّمور اللغويّ، فضلاً عن أنها تشكّل عاملاً يضاعف من تعريض اللغات لخطر الانقراض.

# الفصل الرابع

## إشكال التوارث اللسني بين الأجيال

### 1. الصراع والمُخاطرَة باللُّغات

يشكل التغيير اللساني ظاهرة بارزة في كل المجتمعات، خاصّة منها التي تتّسم بتنوع اللغات وتعدّدها، حيث يتَجلّى فيها التغييرُ في مظاهر مُتباينةً بفعل اتصال اللغات، ومنها بصفة خاصة الاقتراضُ والتداخلُ والمزج اللّغويّ وتغيير اللغة والثنائية اللغوية والازدواجية اللغوية. والحال أنه من خلال تحليل الوضعيّات اللغويّة التي يكْتَنفها الاتصالُ والصّراع بين اللغات، تبيَّن أن التغييرَ يَطالُ بالخصوص اللّغات الضعيفة التي تغدو حينَها عُرضَةً للخطر. ويُعْزَى تَقادُم اللغات وخُـــمودُها بالدرجة الأولى إلى عدم تناقُلها بيُن الأجيال.

#### 1.1. مَوْت اللّغات

قد يؤدي التنافس بين اللغات المتصلة أيضا إلى *الخمود (انظر* Valdman، 1997) والضّيَاع اللغوي، بل قد يؤدي إلى *احتضار اللغة* أو موتها (Dorian، 1981 ؛ Crystal، 2000). وينتج الخمودُ في سياق الاتصال القائم بين اللغات غير المتساوية من حيث السلطة والقوة والوزن والقيمة. ويتجلّى من خلال إضعاف اللغة تدريجيّاً جرّاءَ العوامل الخارجة عنها وكذا عواملها الداخلية، خاصة التقليل من وضعِها أوبتهميشها أو بإقصائها مؤسّسِياً (المدرسة ووسائل الإعلام والثقافة)، وتقليص عدد متكلميها، وضعف وزنها الاقتصادي وعدم

تناقل اللغة والثقافة بين الأجيال وتقليص الوظائف والاستعمالات السوسيولغوية، واختراق البنيات اللغوية عبر التّمَاسّ مع اللغات الأقوى، وإحلال لغة ثانية مكان الأولى تدريجياً. وسيرورة خمود – انقراض اللغات أمرٌ واردٌ بشكل واسع في حياة لغات العالم. وتاريخ الإنسانية حافلٌ بأمثلة عن الانقراض شبه التام للغات كانت ذات الاعتبار، ومنها المصرية القديمة والآرامية والإغريقية القديمة واللاتينية.

### 2.1. مُفارَقَة الأمازيغيّة

إذا كانت لغاتُ حضاراتٍ عريقة مثل هذه اللغات قد انقرضَت، فكيف يـُمكن يا تُرى تفسيرُ بقاء لغاتٍ إلى يومنا هذا مع أنها أقلّ حظّاً مثلَ الأمازيغية ؟ لمحاولة تفسير هذا اللغز، يمكن أن نفترض بأن الأمازيغية بقيت على حالها لكونها هامشية إلى حدّ ما، وبسبب بُعد المجموعات الناطقة بها عن مراكز السلطة، حيث تسود لغة وثقافة المؤسسات، والتي تُقِرّ السلطةُ بشرْعيَتهما. نستطيع إذاً أن نقول إن الأمازيغية مَدينةٌ في حفاظها على ذاتها لانعزالها في مناطق جبلية مثل جبال الأطلس والقبايل والأوراس ونفوسة، أو في مناطق صحراوية مثل سيوا وغدامس وگورارة والمزاب ودادس ودرعة والـهُـگار. وهذا الانعزال هو ما أسهم في الحدّ من اتصال الأمازيغية بمختلف اللغات التي مارست سلطتَها، ولا تزال تمارسها في المجال الناطق بالأمازيغية، مثل البونيقية واللاتينية والعربية والفرنسية والإسبانية. وإلى ذلك، تنضافُ ولا ريب عواملُ أخرى، من قبيل الطبيعة الجغرافية، وضعف التبادلات الاقتصادية بسبب نمط الإنتاج القائم على الاكتفاء الذاتي، وخصوصية التّجمّعات الأمازيغية، والدّوْر المحافظ للمرأة، ونمط التسيير الجماعي للمؤسسات، والقصور الذاتي القويّ لدى المجتمعات القروية والمرتحلة، وكذا إثبات الشعور الـهُـوِياتيّ القائم على الوعْي الحِسِّيّ.

ومع ذلك، لم تنْتِجُ المجموعات الناطقة بالأمازيغية كلّها من الاتصال باللغات التي اعتمدَتـــْها مختلفُ السّلطات الحاكمة. وذلك حالُ المجموعات الناطقة بالأمازيغية التي استقرت بالخصوص في الــمُــدُن، والتجمّعات المـــُــنْحَــشِرة في السهول والنجود، حيث هناك حضورٌ قويّ للتجمّعات الناطقة بالعربية أو المعرَّبة. ففي مثل هذا الوضع من الاتصال اللغوي، غالبا ما يكون للأمازيغيةِ موقعٌ ضعيفٌ جرّاء وضعها كلغةٍ دونيّة في السوق اللغوية، ممّا يُسهم في تغيير بنياتها الصّواتيّة والصرفية والمعجمية ووظائفها الاجتماعية-اللغوية. ولا شك أن العامل الحاسم في التغيُّر اللغوي الذي يؤدّي إلى الخُمود يتمثّل في اتصال اللغات الذي يُــيَسِّرُه التمدّن. وينتج عن ذلك أن قُدرة الأمازيغيّة على التكيُّف والاستمرار تغدو صعبةً للغاية في مناخٍ غيْر مُسَاعِف.

## 2. إطْلالَة نظريّة

### 1.2. المُقارَبَة البِنْيويّة

غالباً ما يتمّ وصفُ بنيات اللغات ووظائفها وتطوّرها دون الأخذ بالسياق الاجتماعي الذي تُستخدم فيه اللغات. ويشترك في هذا الإجراء كلٌّ من البنيويين والتوليديين على السواء. ذلك أن التوليديّــين بوجه خاص يحصِرون موضوعَ الدراسة اللسانية، حسب نظريتهم، في المتكلم -السامع المثالي المنتمي إلى مجموعة كاملة التجانُس، والمتمكّن جيّدا من لغته (Chomsky، 1965)، أي أنه في آخر المطاف متكلّم افتراضيٌّ ومثاليٌّ، وخارجَ الواقع والتاريخ. والحال أن المتكلّم فاعلٌ اجتماعيّ، يُحدِّد سلوكَه اللغوي انخراطُه في الشبكات الاجتماعية للتواصل والتفاعل. كما أن اللغة ليست كياناً خارجاً عن السياق أو شَفرةً موحَّدة، بل هي إنتاج رمزي خاضع للجدلية الاجتماعية، ومن ثم تُستخدَم اللغة بطريقة تخالُفيّة ومُتباينَة حسب

الخصوصيات الفرديّة للمتكلّمين، وحسب انغِماسهم الاجتماعي وارتباطاً بهيْكلَة السوق اللغوية (*انظر* Bourdieu، 1982).

### 2.2. المقاربة السّيَاقيّة

إن انتقادات السّوسْيولُغَويّين للسانيات البنيوية دامغةٌ. فقد فَنّد Labov (1976) مسلّمات هذه اللسانيات فيما يخص الضرورة النظرية والمنهجية للأمثـلة التي يقوم بها (المتكلم–السامع المثالي، الجماعة اللغوية المثالية). ويرى أن هذه اللسانيات قابلة للمناقشة حينما يُنظَر إليها من زاوية علاقة النظرية بالمعطيات. ففي الواقع، إن النموذج المستنتَج من حدس المتكلم السامع الفطري يجعل منه في أغلب الأحيان حدساً للتحليل في حدّ ذاته، ولا يُطابق دوما الإنجازَ الفعليّ للمتكلمين الذين ينتمون، مع ذلك، إلى التجمّع اللغوي بعيْنه.

ولتأسيس نموذج بديل، يتعيّن الاشتغالُ على معطيات الكلام اليومي. وقد بيّنت الأعمال التجريبية التي قام بها لابوف (*ن.م.*) أن حوالي 98% من الأقوال التي التُقطت أثناء المحاوَرة المباشرة تتكوّن من جمل مُصاغة بشكل جيّد، بينما يعتبر شومسكي، مسبقا، أن اللّغة اليوميّة غير سليمة نحويّاً. وقد أظهرت هذه الدراسات، علاوة على ذلك، أن لا وجود لجماعات لسانية *كاملة التجانُس*، بل إن انعدام التنوّع الاجتماعي والأسلوبي في إنجاز المتكلّمين هو بالأحرى ما يُعَدُّ وضعاً شاذّاً.

وفي ذات السياق، نوردُ هنا جملة من الـمُعْطيات الجديدة والإستدلالات الإضافية، لنُبيّن، من ناحية، كيف أن *إنجازات* المتكلم الفطري، في وضعية اتصال اللغات، يمكن أن تشوبَها ثغراتٌ ونواقِص، ومن ناحية أخرى، لنُبيّن أن دراسة اللغة في السياق الاجتماعي الثقافي ليست بالـمُهِمة المـُمْكِنة فحسب، بل هي ضَرورةٌ لدراسة التغيير اللساني في ديناميّة التّزامُن.

## 3. التغيّر والخُمود

### 1.3. التمكُّن من اللّغة الأولى

في إطار هذه الإشكالية العامة سنقوم بفحص التغيُّر اللغويّ الذي يطولُ مجموعةَ الناطقين بالأمازيغية، من خلال تقييم مَدَى تمكّن الطفل الحضري من لغته الأم. وقد بدا لنا من الأهمية بمكان الوُقوف على هذا التغيُّر عند الطفل، نظرا للموقع الخاصّ الذي تحتله هذه الفئة من الناطقين داخل المجموعة. ففي الواقع، يواجهُ الطفلُ داخل أسرته، وفي الشارع والمدرسة، لغات تختلف عن لغته الأم من حيث بنياتها ووَضْعِها، من ناحية، ويمثّل لسان الطفل، من ناحية أخرى، وبصفة عامة *اللغة الزّمنيّة* الموسومة أكثر بآثار التجديد اللساني، ومن ثم يعتبر الحلقة الأضعف في سيرورة التغيير.

وقصْدَ تحليل التغيّر الذي يَطولُ الأمازيغية، سنُحاول الإجابة عن السؤالين الآتيين:

(أ) ما هي درجة تمكّن الطفل الأمازيغي من لغتِه الأُمّ ؟

(ب) ما هي الخصوصيات اللّسانية للفرع الأمازيغي الذي يتكلّم به الطفل الحضريّ ؟

### 2.3. التــَّحَرِّي

إنه لمن الصعوبة بمكان الإلمامُ بمسألة التمكّن من لغةٍ ما أيّاً كانتْ. ومع ذلك سنُسلّم بأن الطفل الذي يتمكّن من لغته الأم يستطيع أن يتواصل بواسطة هذه اللغة في مقامات التواصل الطبيعية. والأمر هنا يتعلق افتِراضاً بالتمكّن من *الكفِاية* اللغوية والتواصليَّة على حدّ سواء.

تتوَخَّى هذه الدراسة تحقيق هدفيْن اثنيْن، أحدُهما وصفيّ والآخر نظرّي. ويتمثّل الهدف الأول في إبراز استراتيجيات التعويض التي يلجأ إليها الأشخاص لتأمين التواصل بلغة أولى يكون تمكّنهم منها متوسّطا، بينما يتمثل الهدف الثاني في إبراز أهمية الظروف الاجتماعية–الثقافية في التغيُّر اللغوي.

والتحليل الذي نُباشِرُه هنا دراسةٌ لحالةٍ تندرج ضمن مقاربة *ميكروسوسيولغويّة* قائمةٍ على بحث ميداني، أُنجز في مدينة أگادير وبعض الجماعات القروية المجاورة. وقد تمكّنّا من خلال التّحرّي الأوّلي من دراسة حالة 13 طفل (Boukous، 1981)، وشمل التحرّي الثاني، وقد أُنجز سنة 2007 (غير منشور)، 47 طفلاً آخر، ممّا يمثّل عينة من 60 شخصا. وتتراوح أعمار هؤلاء الأطفال، وهم 35 طفلا و15 بنتاً، مابين 5 و16 سنة؛ لغتهم الأمّ جميعا هي تاشلحيت (أمازيغية الجنوب الغربي للمغرب). وتتكوّن المجموعة التجريبيّة أو المستهدفة من 35طفلا قاطنا بالمدينة، وتتكون مجموعة الـــمُــراقَبَة أو المجموعة المرجعيّة من 15طفلا قاطناً بالقرية.

وقد تمّ اعتمادُ كلّ من الرّائز والمقابَلة وسيلتيّن لجمع المعطيات، القَصدُ منهما تقييم درجة تمكّن الطفل الأمازيغي الحضري من *الكفاية* اللغوية والكفاية التواصلية على التوالي. وتتمثّل طريقةُ الْتِمَاس المعطيات المستخدمة للحصول من الأطفال على البيانات المرغوب فيها في ما يأتي:

(أ) عرض صور حينما يتعلق الأمر بالألوان والحيوانات الأليفة؛
(ب) عرض رسم خطّي للحصول على الأعداد العُشرية؛
(ج) اقتراح تمارين تصريف لالتماس جداول الأفعال والضمائر؛
(د) تسجيل مكالمات طبيعيّة؛
(ه) تسجيل سرد شفويّ.

## 4. التجلّيات اللغوية للخُمود

تَهُمّ سيرورات خمود الأمازيغية المظاهر الخارجة عن بنيات اللغة، كما تهم المظاهر المتصلة ببنية اللغة. وهذه المظاهر الأخيرة هي التي سنتناولها بالدرس هنا.

### 1.4. الكفاية النحوية

تمّ تقييم *الكفاية* النحوية لدى الطفل الحضري انطلاقا من تحليل *الفُروق* *écarts*الخاصة بالصِّواتَة، والمعجم والصِّرافَة. وتُؤوَّل هذه *الفُروق* على نحو *نواقصَ* من حيثُ تَتِمُّ عن ثغرات في *الكفاية* اللغوية للناطقين، وهي غائبة بصفة عامة في إنجازات أفراد المجموعة المرجعيّة؛ ذلك أن معدل النتيجة التي حققها الأطفال القرويون بلغ 96.3%، في حين بلغ المعدل الذي أحرزه الأطفال الحضريون 28.4%، الشيء الذي يدلّ على أن أقل من نصف عدد الأطفال الحضريين متمكّنون من اللغة الأولى على مستوى الكفاية النحوية.

#### *1.1.4. الصِّواتَة*

تتضمَّن صِواتَة تاشلحيت (لهجة أگادير) وسيطاً مهمّا، يتمثّل في أن موقع النّواة من بنية المقطع قد يشغله صامتٌ بصرف النظر عن كيفية نُطقِه (*انظر*Boukous ، 1987). وتتجلّى هذه الخاصيّة في إنجاز الأشخاص الذين يمثلون المجموعة المرجعية، إلا أنها لا تَردُ في إنجاز أشخاص المجموعة التجريبيّة. لنلاحظ المعطيات الآتية:

| مجموعة المراقبة (المرجعية) | المجموعة التجريبيّة | | |
|---|---|---|---|
| كْشْم | كْشم | ⴽⵛⵎ | "دخل" |
| لْسْ | لسْ | ⵍⵙ | "لبس" |
| بْدّْ | بِدّْ | ⴱⴷⴷ | "وقف" |
| أسْرْدُون | أسردون | ⴰⵙⵔⴷⵓⵏ | "البغل" |

نلاحظ أن المقاطع في الأشكال التي أنجزها أفراد مجموعة الأطفال القرويين لا تحتوي على نواة صائتية، ونفرض أن طبيعة النواة صامتية، أما المقاطع التي أنجزها أطفال المدينة ففيها إقحام لصائت من قبيل الكسر المختلس (ə) لتشكيل نواة المقطع. وربما تُكتسب هذه العادة النّطقية مع الدارجة العربية لأن إقحام الكسر المختلس ينسجم مع ضرورة في الصّواتة التركيبية للعربية المغربية (Benhallam، 1982).

### *2.1.4. المعجم*

تشمل القضايا المرتبطة بالمعجم الحقولَ المفهومية الأربعة الآتية : الحيوانات الأليفة، وجسم الإنسان، ونظام الترقيم، والألوان. وقد كان معدّل النتائج المتعلقة بالمعجم هو 23.3% بالنسبة للحضريين، و94.6% لدى القرويين.

#### 1.2.1.4. الحيوانات الأليفة

الحيوانات الأليفة التي اعتمدناها رائزاً هي: البقرة، الثور، العجل، الماعز، التّيس، الجدي؛ الشاة، الخروف، الحمل؛ الدجاجة، الديك، الكتاكيت، القطة، القط، الهريْرة، الكلبة، الكلب، الجِرو، الأتان، الحمار، الجحش؛ البغلة، البغل، البرذون، الفرس، الحصان، المهر، الناقة، الجمل، الفصيل.

النتائج التي حققها الأشخاص هي: 35% بالنسبة للحضريين و96% للقرويين. وتتسم أجوبة أطفال المدينة عامة بثغرات وأخطاء تتجلى في الثغرات المعجمية، والتقريب والاقتراض.

***(أ) الثغرات المعجمية***

تتخذ الثغرات المعجمية عدة أشكال :

(1) *الجهل ببعض الصّيَغ :*

يدخل ضمن هذا الباب تسمية المؤنّث، إذ يميل الطفل عند الاقتضاء إلى ملء الفراغ المعجمي بتبني تسمية الذّكَر المقابِل، والتي تستخدم عندئذ كاسم جنس أو اسماً مندرجاً ضمن الجنس (hyponymique). مثلا : تستخدم صيغة المذكر "اَيْدي " (كلب) محل "تَيْديت " (كلبة)، ويستعمل كذلك " اَسردون " (بغل) محل "تَسردونت" (بغلة).

(2) *جهْلُ أسماء الصّغار:*

يُعوَّض النقص هنا بعملية التركيب المتمثلة في اتباع اسم الجنس بالمحدد مْـثِّرِيـْـن" صغير "حسب *القالب* الموالي : اسم الجنس + *مْـثِّرِيـْـن*. نحصل على : أيْدي مْـثِّرِيـْـن "كلب صغير" بالنسبة للجرو (*اَبْـلْبوز*، وبديلها *اَحْلْبوز* في لغة البالغين)، أغيول *مْـثِّرِيـْـن* "حمار صغير" للجحش (*اَسْنوس* في لسان البالغين).

(3) *التقريب المعجمي*

يظهر التقريب المعجمي عبر المحافظة على تسمية تنتمي إلى مرحلة سابقة من الاكتساب المعجمي. أمثلة : *اَباقاع* تطلق على *تيلي* (بديلُها *تَـهـْـرُويْت*، *تالا*) 'الشاة'، وتطلق على *اِيزِمّرْ* (بديلها *اَحُولِي*، *أغْلا*' الخروف') وعلى *اَلْقّاعْ* ( بديلها *اَلْقّاغْ*' الحمَل').

***(ب) الاقتراض المعجمي***

لِتَعْويض جهله مُعجَمَ لغته الأولى، يلجأ الطفل إلى الاقتراض من اللغات التي هو في اتصال معها.

وتشتغل بعض المفردات المقترضة *على نحو* كلمات دخيلة، أي أن المفردات المستورَدة لا تخضع لأي تبديل في الشكل على مستوى لغة الاستقبال. وأمثلة ذلك *جّــمَلْ* "جَــمَل"، *لْـــحُولي* "خَروف"، *لْبـــغْلْ* "بَغل"، وهي كلمات مُقترضَة من العربية المغربية الدارجة. وتسمّى بعض الحيوانات بالأسماء الدّخيلة المقتَبَسة من العربية الفصحى كما تعلّمها الطفل في المؤسسة المدرسية. وأمثلة ذلك *كُتكوت* و*فَرس*، وهي مُقتَــرَضة من العربية الفصحى، و "*لاكور*" la cour و "*لاغوند*" la ronde و" *كالكيل*" calcul المقتبسة من الفرنسية، ومعناها على التوالي "الساحة"، "الدائرة " و"الحساب".

وقد أُدمجت مفردات مقترَضة أخرى في بنيات لغة الاستقبال. فالطفل يُنجز أحيانا أشكالا معجمية مقترضة بإخضاعها إلى قواعد الصياغة الخاصة ببنيات لغته الأولى. ويصبح المقْترَض المدمَج من ثمّ مُنتِجاً، حيث يُتيح الإبداعَ المعجميّ في لغة الاستقبال. ويعمل هذا الخلقُ خصوصا بناء على تكييف المقترَض مع الصِّرافة الاسمية لهذه اللغة. وأمثلة ذلك *تاجّمــلْتْ* "ناقة" انطلاقا من المقترض " *جَمل* " عوض *تارْامْتْ* (بديلتها *تارْعْمْتْ*، و*تالْغْمْت*). وتعتبر اللفظة المقترَضة *تاجّــمْــلْتْ* هجينة، إذ اشتُقّت عبر سيرورة إسباق الصّرفة *تَا* وإلحاق الصرفة تــــ بالإسم المفرد المذكر *جَمل* المقترَض من العربية المغربية الدّارجة، وفقا للقاعدة العامة في صياغة المؤنث المفرد في الأمازيغية *تا* + جذر مفرد مذكر + *تــــ*.

### 2.2.1.4. جسم الإنسان

تتضمّن قائمةُ الوحدات المعجميّة الخاصّة بجسم الإنسان 20 مفردَة. وفي ما يلي ترتيبٌ لإنجازات هذه المفرَدات حسب درجة التمكّن منه، من أعلى مستوىً إلى أدناه :

| الصيغة المطلوبة | | المجموعة المرجعية% | المجموعة التجريبية% |
|---|---|---|---|
| "رأس" | ⵉⵅⴼ/ⴰⵇⴰⵢⵢⵓ | 100 | 83,7 |
| "يد" | ⴰⴼⵓⵙ | 100 | 83,6 |
| فَم | ⵉⵎⵉ | 100 | 82,8 |
| "عيْن" | ⵜⵉⵟⵟ | 100 | 78 ,4 |
| "وَجْه" | ⵓⴷⵎ | 100 | 75,7 |
| "بَطْن" | ⴰⴷⵉⵙ | 100 | 74,3 |
| "أُذن" | ⴰⵎⵣⵣⵓⵖ | 100 | 67,4 |
| "لسان" | ⵉⵍⵙ | 100 | 63,3 |
| "سِـــنّ" | ⴰⵅⵙ | 100 | 53,5 |
| "أُصـــبُع" | ⴰⴹⴰⴹ | 100 | 47,7 |
| "رُكْبَة" | ⴰⴼⵓⴷ | 100 | 46,8 |
| "أنْـــف" | ⵜⵉⵏⵥⴰⵔ/ⵜⵉⵏⵅⴰⵔ | 100 | 41,2 |
| "صَدْر" | ⵉⴷⵎⴰⵔⵏ | 100 | 40,5 |
| "شعَر" | ⴰⵣⵣⴰⵔ | 92 | 24,8 |
| "ظَهْر" | ⵜⴰⴷⴰⵡⵜ | 88 | 20,2 |
| "كتِف" | ⵜⴰⵖⵔⵓⵟⵟ | 95 | 14,4 |
| "كَعْب" | ⴰⵡⵔⵣ | 97 | 14,4 |
| "عُرقوب" | ⵜⴰⵡⵍⵥⵉⵜ | 82 | 08,7 |
| "ذَقن" | ⵜⴰⵤⵙⵎⴰⵔⵜ | 78 | 01,8 |
| "رُمُوش" | ⵜⵉⵎⵉⵡⴰ | 72 | 00.0 |

يتبيّن من حاصل إنجازات المجموعة التجريبيّة بشأن رائزِ مُعجم جسم الإنسان أنها لا تتمكّن منه إلاّ بكيفية متوسّطة، بينما المجموعة المرجعيّة تظهر تمكّناً أجود من ذات المُعجَم .

### 3.2.1.4. الأعداد

أتاح لنا رائز تملُّك الأعداد العشرية (1−10) أن نسجل بأن نتيجة الأجوبة الصحيحة عند الأطفال الحضريّين قد بلغت57%، وفي المقابل حقّق الأطفال القرويون 93%. وتبيّن المعطيات الآتية مدَى الثغرات:

| الأعداد | النموذج | | التحقيق | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | المذكر | المؤنث | المذكر | المؤنث | % |
| 1 | يانْ | ياتْ | واحِد | وِحدا | 15.2 |
| 2 | سين | سْناتْ | ايتناني | ايتناني | 16.4 |
| 3 | كْراض | كْراطّ | تلاتا | تلاتا | 27.3 |
| 4 | كّوزْ | كّوزْتْ | رْبعا | رْبعا | 45.1 |
| 5 | سمّوس | سمّوسْتْ | خِمسا | خِمسا | 45.1 |
| 6 | سْضيس | سْضيسْت | ستّا | ستّا | 46.2 |
| 7 | سا | ساتْ | سِعا | سبعا | 52.7 |
| 8 | تَامْ | تّامْت | تمِنيا | تمِنيا | 54.3 |
| 9 | تّزَا | تّزْات | تسعود | تسعود | 62.1 |
| 10 | مْراوْ | مْراوْت | عشرا | عشرا | 63.6 |

نسجل عند قراءة هذا الجدول أن الأعداد من 1 إلى 3 يتمكن منها أغلبيةُ الأطفال الحضريين، أما ما عدا ذلك فيلجأون بكثرة إلى الأعداد المقتــَرَضَة من العربية. وعلى هذا النحو فإنهم يتساوون مع ناطقي اللهجات الأمازيغية الأخرى الموسومة جدّاً بكثافة الاقتراض من العربية، وخاصّة منها اللهجات الشرقيّة وبعض اللهجات الغربيّة بالمغرب والجزائر.

### 4.2.1.4. الألوان

تشكل النتائج المحصل عليها من قبل الأطفال الحضريين 4% من الأجوبة الصحيحة بينما حقق الصغار القرويون نتيجة 95%، فبالنسبة لإنجازات الأطفال الحضريّين، نجد أن خمسة تسميّات ألوان من بيّن المفردات التي شملها الاختبار (الأحمر، الأصفر، الأخضر، الأسود، الأزرق)، قد سمّيت بواسطة مفردات مقترَضة من العربية المغربية. والجدول أدناه يقدم لنا الكلمات المقترَضة، و كذا تواتُر استعمالها في آن واحد:

| الاقتراض | نموذج العربية المغربية | الأمازيغية | |
|---|---|---|---|
| احمري | حمِر | ⴰⵣⴳⵯⴳⵯⴰⵖ | " أحمر" |
| اصفري | صفِر | ⴰⵡⵔⴰⵖ | "أصفر" |
| اخضري | خضِر | ⴰⵣⴳⵣⴰⵡ | "أخضر" |
| اكحلي | كحل | ⴰⵙⴳⴳⴰⵏ | "أسود" |
| ازرقي | زرِق | ⴰⵣⵔⵡⴰⵍ | "أزرق" |

تُدمَج الألفاظ المقترَضة صرِافياً في فرع تاشلحيت حسب الوزن التالي : ا + جذر *الاقتراض+ ي*. لنلاحظ بأن الصُّرفَة الاستهلالية *اَ* (الفتحة) توظّف في

الأمازيغية كسابقة للإسم لصياغة المذكّر المفرد؛ والصُّرفة الأخيرة *ي* لاحقة تعريف (علاقة، نسبة، نوعية) في العربية المغربية. وبالتالي فالكلمة التي ظهرت هي نتيجة اشتقاق هجين بزيادة صُرفَتين ممزوجتين (وسقوط الحركة المختلسة (ə) أمرٌ صوتيّ لا تأثير صِرافيًّ له). ونشير إلى أن نصف مجموع الأشخاص تقريبا يستخدمون المثقترَضَ *بْـيْـضْ* عوض *اومْليل* "أبيض".

ويُستخلص من هذه الاختبارات أنه بالنظر إلى كوْن معدّل مجموع الإجابات الصحيحة المتعلّقة بنتائج روائز المعجم هي على التوالي 23,3% لدى الحضريّين و49,6% لدى القرويّين، يبدو أن درجة تمكُّن الشباب الحضريّ من المعجم الأساسيّ للأمازيغيّة جدّ مُنخفضَة بالمقارنة مع أقرانهم القرويين.

### *3.1.4. الصِّرافة*

ترتبط القضايا المتعلقة بالصِّرافة بالجدَاول الصّرفية الآتية : ضمائر الشخص المنفصلة وتصريف الأفعال *لْسْ* " لبِس" في الماضي التامّ، و *ساوْل* " تكلَّم " في غير التامّ، و كْشْم "دَخَل" في الأمر.

ويكشف فرز الرائز المتعلق بالصّرافة أن تمكّن الأطفال الحضريّين من لغتهم الأولى أقلّ جوْدَة من تمكّن نُظَرائهم القرويين منها؛ حيث بلغت النتائجُ التي حققها الحضريون 33.4% و33.5% لدَى القرويين.

#### 1.3.1.4. ضمائر الشخص المنفصلة

أتاح الرائز المرتبط بتصريف الضمائر المنفصلة تسجيلَ تمكّن الأطفال القرويين الأفْضل من هذا التصريف مقارنة مع الحضريين، وكانت نتيجتهم على التّوالي 100% و35%.

وقد طرأ على ضمائر الشخص المنفصلة نوعان من التبديل في تحقيقات بعض الأشخاص :يتعلّق الأول بتقليص عدد الأشكال الضّميرية، بينما يرتبط الثاني بالخلط بينها وبين أوجه الفئات الأخرى.

**(1) تقليص صِيَغ الضمائر المنفصلة**

لإظهار التباين القائم بين نسق النموذج (الأمازيغية) ونسق الشكل المستخدم (المقترَض من العربية المغربية) تبعاً لدرجة التواتر(%)، سنضعهما وجها لوجه في الجدول الآ تي :

| الشخص | الجنس | العدد | النموذج المطلوب | المجموعة المرجعية% | المجموعة التــجريبيّة% |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مذكّر/مؤنّث | مفرد | نكّي | 100 | 75,3 |
| 2 | مذكَّر | مفرد | كيِيي | 100 | 64,2 |
| 2 | مؤنّث | مفرد | كمّي | 100 | 54,6 |
| 3 | مذكّر | مفرد | نتّا | 100 | 55,4 |
| 3 | مؤنّث | مفرد | نتّات | 100 | 51,4 |
| 1 | مذكّر | جمع | نكني | 100 | 42,8 |
| 1 | مؤنّث | جمع | نكنتي | 100 | 31,1 |
| 2 | مذكّر | جمع | كُنّي | 100 | 36,8 |
| 2 | مؤنّث | جمع | كُنّينتي | 100 | 22,6 |
| 3 | مذكّر | جمع | نتني | 100 | 34,8 |
| 3 | مؤنّث | جمع | نتنتي | 100 | 20,6 |

تبعا لمعطيات هذا الجدول، تتسم النتائجُ التي حققها الأطفال الحضريون (المجموعة التجريبيّة) بثغرات ونقائصَ هامّة تتجلّى على وجه الخصوص في ما يلي :

– الاقتراض من العربية ؛ أمثلة : *هُوَّ* بدل" *نَتّا* (هُوَ)، و"*حْنا* "بدَل" *نكّنـي* (نــحْنُ)، و "*هُومَا*" بدلَ "*نْتْنـي*" (هُمْ)؛

– تحْييد التقابل بين الجنسين باعتماد المذكّر دون المؤنّث ؛ أمثلة :

"*كِـيّــي*" (أنتَ) بدل" *كْـمّيّ*" (أنتِ)، و" *نْتّا*" بدَل" *نْتّاتْ*" (هِيَ)، و " *هُومَا* " بدلَ" *نْتْنـيّ*" (هُمْ).

### *(2) الخلط بين فئات الضمائر*

يُلاحظُ أيضاً في إنجاز تصريف ضمائر الشخص المنفصلة استعمالُ ضمائرَ تنتمي لفئات تصريفيّة أخرى. ففي بعض الحالات تحلّ فئةُ ضمائر النَّكِرَة محلّ الضمائر المنفصلة، خاصة في جمع المتكلّم وجمع المخاطَب. وهكذا نجد الصّيَغ التالية : "*كولّْياغْ*" (كلُّنا جميعاً، جميعُنا)، "*كولّو كُن*" (كلّكُم جميعاً، جميعُكُم). وفي هذا الصدد، نشير إلى أن الصُّرفَات الملحقة بالنّكرة" *كُلّ*" إنما هي ضمائر زائدةٌ تقوم مقامَ المفعولِ المضاف إليه، وأن هنالك تحييداً للجنس في جمع المخاطَب، كما يبيّن الجدولُ الآ تي :

| الشخص | الجنس | العدد | النموذج | الشكل* | % |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مذكر | جمع | نكني | كولّو ياغ | 21.4 |
| 1 | مؤنث | جمع | نكنتي | كولّو ياغ | 23.2 |
| 2 | مذكر | جمع | كُنّي | كولّو كُن | 16.5 |
| 2 | مؤنث | جمع | كُنّينتي | كولّو كُنت | 09.3 |

وفي حالات أخرى، هنالك استبدالٌ لضمائر الشخص المنفصلة بضمائر الإشارة، خاصّة مع الغائب المفرد وجمع الغائب. ويعود هذا الاستبدالُ، ولا شك، إلى الأداة (ن) الدالة على غياب المــُحالِ إليه، كما يبين ذلك هذا التناظر:

| الشخص | الجنس | العدد | النموذج | الشكل* | % | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 3 | مذكر | مفرد | نتّا | غوانّ | 26.4 | "ذلك" |
| 3 | مؤنث | مفرد | نتّات | ختانّ | 28.2 | "تلك" |
| 3 | مذكر | جمع | نتني | غوْينّ | 37.6 | "أولائك" |
| 3 | مؤنث | جمع | نتنتي | ختينّ | 39.8 | "أولائك" |

بأخذنا لما سبق بعين الاعتبار، سيكون لدينا نظريا النسق البديل الموالي، والذي سيشمل ضمائر الشخص المنفصلة وضمائر الإشارة والضمائر غير المعرفة.

| الشخص | الجنس | العدد | الضمير | الفئة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | مذكّر/مؤنّث | مفرد | نكّي | ضمير الشخص المنفصل |
| 2 | مذكر | مفرد | كيّي | ضمير الشخص المنفصل |
| 2 | مؤنث | مفرد | كمّي | ضمير الشخص المنفصل |
| 3 | مذكر | مفرد | غوانّ | ضمير الإشارة |
| 3 | مؤنث | مفرد | ختانّ | ضمير الإشارة |
| 1 | مذكر | جمع | كولّو ياغ | ضمير غير معرف |
| 1 | مؤنث | جمع | كولّو ياُغ | ضمير غير معرف |
| 2 | مذكر | جمع | كولّو كُن | ضمير غير معرف |
| 2 | مؤنث | جمع | كولّو كُن | ضمير غير معرف |
| 3 | مذكر | جمع | غوينّ | ضمير الإشارة |
| 3 | مؤنث | جمع | ختينّ | ضمير الإشارة |

### 2.3.1.4. جداول التّصريف

يلاحظ على مستوى رائز التصريف من جديد أن النتائج التي حصل عليها الأطفال القرويون أعلى بكثير من نتائج الأطفال الحضريين، وهي على التوالي 96%و32%. ويحسن بنا في هذا المقام أن نذكر نوعين من الأخطاء، هما الخلط بين الصيغ الفعلية والتوفيق بين علامات الشخص.

***(أ) الخلط بين الصيغ الفعلية***

لننظر أولا في الأشكال الخاطئة التي ينتجها الأشخاص في جدوليْ تصريف الماضي التامّ وغير التامّ.

***(1) لْس " لَبِس" في الماضي التام***

| الشخص | الجنس | العدد | النموذج | الشكل المستعمل* | % |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مذكر/مؤنث | مفرد | لسيغ | لسيغ | 100 |
| 2 | مذكر | مفرد | تلسيت | تلسيت | 100 |
| 2 | مؤنث | مفرد | تلسيت | تلسيت | 100 |
| 3 | مذكر | مفرد | يلسا | يتلسا | 65 |
| 3 | مؤنث | مفرد | تلسا | اتلسا | 67.4 |
| 1 | مذكر/مؤنث | جمع | نلسا | انتسا | 58.8 |
| 1 | مذكر/مؤنث | جمع | نلسا | انتلسا | 59.2 |
| 2 | مذكر | جمع | تلسام | اتلسام | 65.3 |
| 2 | مؤنث | جمع | تلسامت | اتلسام | 66.2 |
| 3 | مذكر | جمع | لسان | اتلسان | 66.6 |
| 3 | مؤنث | جمع | لسانت | اتلسان | 66.8 |

***(2) ساول في غير التّام***

| الشخص | الجنس | العدد | النموذج | الشكل* | % |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مذكر/مؤنث | مفرد | ار ساوال | اتساوالغ | 42.5 |
| 2 | مذكر | مفرد | ار تساوالت | اتساوالت | 47,5 |
| 2 | مؤنث | مفرد | ار تساوال | اتساوالت | 46.4 |
| 3 | مذكر | مفرد | ار يساوال | يتساوال | 53.4 |
| 3 | مؤنث | مفرد | ار تساوال | اتساوال | 55.7 |
| 1 | مذكر/مؤنث | جمع | ار نساوال | انتساوال | 54.4 |
| 2 | مذكر | جمع | ار تساوالم | اتساوالم | 56.3 |
| 2 | مؤنث | جمع | ار تساوالمت | اتساوالم | 66.3 |
| 3 | مذكر | جمع | ار ساوالن | اتساوالن | 68.4 |
| 3 | مؤنث | جمع | ار ساوالنت | اتساوالن | 69.2 |

يتضح من (1) و (2) أن أشكال غير التّامّ، مع استثناء شكلي المفرد 1 و2، وكذلك أشكال التام تتألف من نسبة هامة من الأشكال المصاغة بشكل غير جيّد، والتي يشار إليها بالرمز *. ونتعرف فعلا على جذور الصيغة المجردة (aoriste) في الأشكال الخاطئة، خصوصا وأن أداة الوجْهِ ″ *ا/ات*″ لا تعدو أن تكون سوى بديلٍ للأداة″ *اد* ″ الملازِمَـــة للصيغة المجردة عامة.

وفيما يخص الماضي التامّ، فمن الجليّ أن الأداة السابقة للفعل ″ *ار*″ وكذا الجذور لا يتمكن منها الناطقون بشكل جيّد.

***(ب) التوفيق بين علامات الشخص***

تصادَف هذه الظاهرة سواء في تحقيقات أشكال التام أو أشكال غير التام، خاصة في صيغ الجمع :

*(1) التّامّ*

| الشخص | الجنس | النموذج | الشكل* | % |
|---|---|---|---|---|
| 2 | مذكر | تلسام | اتلسام | 35.4 |
| 2 | مؤنث | تلسامت | اتلسامت | 35.4 |
| 3 | مذكر | لسان | اتلسان | 36.3 |
| 3 | مؤنث | لسانت | اتلسان | 36.4 |

*(2) غير التام*

| الشخص | الجنس | النموذج | الشكل* | % |
|---|---|---|---|---|
| 2 | مذكر | ار تساوالم | اتساوالم | 38.2 |
| 2 | مؤنث | ار تساوالمت | اتساوالمت | 38.4 |
| 3 | مذكر | ار ساوالن | اتساوالن | 39.3 |
| 3 | مؤنث | ار ساوالنت | اتساوالن | 39.3 |

نجد هنا ثانيةً إبطال مفعول تقابُل الجنس في أشكال الجمع مع وجود شكل وحيد (المذكر) للمخاطَب وشكل آخر للغائب.

### *(ج) التوفيق بين علامات الشخص في الأمر*

نلاحظ من خلال تصريف الفعل كْــشْمْ "دَخَلَ" ظهور وضعيتين على مستوى جدول تصريف الأمر، وهما إبطال مفعول التقابل في الجنس والتقابل في الجنس والعدد.

#### *(1) تحْيــيد تقابل الجنس في أشكال الجمع*

يحدث هذا التّحْييد بالخصوص في أشكال الجمع :

| الشخص | الجنس | العدد | النموذج | الصيغة المتداولة |
|---|---|---|---|---|
| 2. | مذكر | مفرد | كشم | كشم |
| 2. | مؤنث | مفرد | كشم | كشم |
| 2. | مذكر | جمع | كشمات | شمات |
| 2. | مؤنث | جمع | كشمامت | كشمات |

(2) ***تقابل الجنس والعدد***

| الشخص | الجنس | العدد | النموذج | الصيغة المتداولة% |
|---|---|---|---|---|
| 2. | مذكر | مفرد | كشم | كشم |
| 2. | مؤنث | مفرد | كشم | كشم |
| 2. | مذكر | جمع | كشمات | كشم |
| 2. | مؤنث | جمع | كشمامت | كشم |

وبذلك يكون لدينا شكل ثابت كشم.

يبدو من خلال تحليل الكفايات والنتائج المحصّلة أن أفراد المجموعة التجريبيّة المستهدَفة بالاختبار يتوفرون على ملَكة ناقصة من حيث الكفاية في لغتهم الأولى على عكس أفراد المجموعة الشاهد أو المرجعيّة. فالقُصور الملاحَظ في إنجازات الأطفال الحضريّين يَطولُ كلَّ جوانب المعجم والصِّرافة. كما يتّضح أن استراتيجيات التعويض التي يتوَسَّل بها الأطفالُ الحضريّون إنما تندرج ضمن سيرورة خلق لغة بَـــيْنِـــيَّة (interlangue) يهيْمن على مقوّماتها البنيويّة الاقتراضُ من العربية الدّارجة.

## 2.4. الكِفايَة الخِطابِـــيّـــة

لتوضيح درجة التمكّن من الكفاية الخِطابيّـــة *(compétence discursive)* لدى الطفل الحضريّ، انتقينا نصّاً مسجّلا لفتاة في سن العاشرة، تقطن بأگادير. وقد

طُلب منها أن تتحدث بحـــُـــرّيَـــةٍ عن مشاغلها في المدرسة وخلال العطل، وقد حاورتهْا خالتُها، تفاديا لأيّ تأثيرٍ عليها من مُستَجْوِبٍ غريب.

ودون الإسهاب في هذا العرض، سنقتصر هنا على بعض الملاحظات حول المعجم، والأوجُه الفعلية والاسمية، والبناءات التركيبية والتسلسلات ( *انظر* : بوكوس، 1981).

### *1.2.4. الأوْجُه الفعلية*

يتبين لنا من النظر في الأوْجه (modalités) الفعلية المستخدمة في هذا المتن اللغوي أن الصيغة المجردة ذات السمة الجهوية *ا /د* هي المهيمِنة. حيث نجد أن من بين 59 وجهاً فعلياً (مع تكرار مطّرد) ورد 39 فعلا في الصيغة المجرّدة، و19 في الماضي التامّ وفعل واحد في غير التام مع قيمة الاستقبال.

(أ) لكن إذا نظرنا عن كثب إلى هذه الأفعال في الصيغة المجرّدة، سيتضح أن لها قيمةَ غيرِ التامّ الذي يدلّ إما على العادة :* *ا نتلعاب* مقابل *ار نتلعاب* "نلعب عادةً"، وإما يدلّ على الوجوب :*ا*د فتون* مقابل *ار فتّون* "(يجب أن) يذهبوا " أو * *اد حبون* مقابل *ار حبّون* "(ينبغي أن) يختبؤوا".

(ب) أُقحِم التامُّ (باستثناء حالتيـــْـن ) في الجمل المدمَجة. أمثلة : حيت *نفّوغ* "حين خروجنا"؛ حيت *نقاضا* "حين فراغنا " ؛ *يغ يصدوقور* نّاقوس "حين يدق الجرس" ؛ *يغ يزْرا* "حينما سيرى".

(ج) الفعل الوحيد المستعْمَل بِقيمة الاستقبال مُركّبٌ مع الأداة *را* بديل *راد*. أمثلة : *را ياوي* * *تن* "سيأخذهم". وهذا الشكل غير سليم نحْوِيّاً بسبب تأخير زائدة المفعول به– *تن*.

### *2.2.4. الأوْجُه الإسميّــة*

تتعلق الأخطاء التي تتناول الأوجهً الاسميّــة، بحالة الإلحاق أو الحالَة *المــُركَّـــبَة (état d’annexion/état construit)* وبعلامات الشخص؛ ونلاحظ أن هنالك جهلا بصيغةَ حالة الإلحاق، وبشكل المطابقة مع الشخص في الآن ذاته.

***(أ ) الجهل بصيغة حالة الإلحاق***

من المعلوم في الأمازيغية أن الاسم في حالة التركيب والمسبوق بحرفٍ يقوم مقام المتمِّم المعرَّف، أو متمِّم العدد أو يقوم مقام الفاعل المؤخَّر على الفعل، ويخضع لتغيير في حركة مقْطَعه الاستهلالي. ولدينا في هذا المتن، مثالان لاسمين في حالة الإرسال، في حين يظهران في بناء يقتضي استعمال صيغة حالة الإلحاق :

(أ) *متمِّم معرَّف*

مثال : *لقيسم ن* تاعرابت* عوض *لقيسم ن تْعرابت* «قسم العربية».

(ب) *متمِّم حَرْفــــيّ*

مثال : *ا نتّلعاب س* املال* عوض *ار نتّلعاب س وملال* «نلعب بالرمال».

***(ب) عدم مطابقة علامة الشخص مع ما يحيل إليه***

مثلا: *نسمون لمواعن نسرس* ت ا لكوزينا* عوض *نسمون يروكوتن نسرس تن غ ونوال* "جمعنا الأواني ووضعناها في المطبخ". الزائدة ـــت هنا غير مُصاغة بشكل سَليم لأن ما تحيل إليه، *لمواعن*، يقتضي استخدام الزائدة ــ*تن* التي تطابق صيغة الجمع المذكّر.

### *3.2.4.    البناءات التركيبية*

تبيِّن قائمةُ البناءات التركيبية أن المتكلّم يُنجز الجملَ ذات البنية البسيطة بالأساس:

***(أ) مُركّب إسنادي له مفعول به***

أمثلة:

- *ار نسكار حابا* "نلعب الاستغماية".
- *ار نتّارا لكالكيل* "نقوم بالحساب".

***(ب) محيِّن + مُسنَد له مفعول به***

أمثلة:

- *كرا يشطّب بــــرّا* "شخصٌ مّا كنس خارج البيت".
- *يان يــزيــيّف طّابلا* "أحدُنا مسح الطاولة".

***(ج) مركّب مستقل + مُسنَد له مفعول به***

أمثلة:

- *غ لعوطلا، لا ا نتعدال تيگمّي* "أثناء العطلة ، نرتب البيت".
- *غ لبحر ا نتلعاب لحبل* "نلعب بالحبل في الشاطئ".

تظهر هذه البناءات الصعوبة التي يعاني منها الأطفال الحضريون في إنتاج خطاب مُنمَّط مقارنةً مع نظرائهم القرويين.

### 4.2.4. *التّسلسلات*

نجد في هذا الخطاب ثلاثة طرق مؤكدة : التجاوُر(juxtaposition) ، والعطف (coordination) والتعليق أو الإدماج (subordination).

*(أ) التجاور*

وهي الطريقة المهيمنة؛ إذ يضفي على الخطاب بنية تجاورية.

أمثلة:

- *ا نتلعاب ي ليستيراحا، ا نسكر حابا* "نلعب أثناء الاستراحة، نقوم بلعبة الاستغماية".
- *غ لبحر ا نتلعاب لحبل، ا نتلعاب س* املال* "نلعب بالحبل في البحر، نلعب بالرمل".
- *ا نتلعاب تاكورت* "نلعب الكرة"

*(ب) العطف*

يتم عطف الجمل على الخصوص بواسطة حرف العطف للتخيير *ولّا* "أوْ".

أمثلة:

- *ولّا ا نسكر لا غوند* "أو نقوم بدوّارة".
- *ولّا ا نتلعاب غُمّيضا* "أو نلعب لعبة التخبئة".

*(ج) الإدماج*

يُمَثّل الرابط المدمِج والأهم بواسطة الكلمة المقترَضة من العربية حيت التي تدخل عليها هنا جملةٌ زمنية مُدمجة.

مثلا:

- *حيت نعدل تيگمّي* "حينما نكون قد رتبنا البيت"
- *حيت نقضا* "حينما نكون قد فرغنا"

رابطة الإدماج المستخدمة هي حيت "حينما، إذا" وهي مقترَضة من العربية الدارجة؛ وتدخل عليها جملة الشرط. وتُستخدم هنا محل *يغ* الخاصة بأمازيغية أگادير.

- *يغ يسضوقّر نّاقوس* "حينما يرن الجرس".
- *يغ يزْرا يان* "إذا أبصر أحدا منهم".

تجدر الإشارة أيضا إلى شدّة تواتُر لأداة الوصل *وكان* "إذًا" (وردت عشر مرات في المتن اللغوي) وتستخدم أساسا ظرفاً يقوم بالعطف في العبارات الآتية:

- وكان ا نتلعاب "إذًا نلعب"
- وكان يان يقن ال–نس "إذًا يغلق أحدهم عينيه"
- وكان ا يتسضوقور نّاقوس "إذًا يرن الجرس""
- وكان ا نكشم لقيسم "إذًا ندخل إلى حجرة الدراسة"
- وكان ا نفتو "إذًا ننصرف"

## 5. آثار تداعيات التّوارُث بين الأجيال

من الواضح أن تناقُل اللغة الأمازيغيّة بين الأجيال في الوسط الحضريّ يعاني من تقــلّبات تُعيق تمكّن الأجيال الناشئة من اللغة الأمازيغيّة. وهذا الأمرٌ ناتجٌ عن وضعيّة الدّونيّة التي لا تُفضي إلاّ إلى تقادُم اللغة الأمازيغيّة وتلاشيها، ما لم يطرأْ انعكاسٌ للتوجّه لا يمكن أن يتأتّى حتماً إلاّ مع تغيير وضعِ اللغة.

### 1.5. المُعايَنات

لقد أظهر تحليل روائز الكفاية التي أجريناها على إحدى المجموعات التجريبيّة المستهدفة تقطن في المدينة وعلى مجموعة مرجعيّة أخرى تقطن في القرية، وكلاهما تتكونان من ناطقين شباب من متحدثي الأمازيغية باعتبارها لغةً أولى، أن درجة تَمكُّن أطفال المدينة من لغتهم الأم أدنى من درجة تمكن نظرائهم القرويين منها، سواء على مستوى الكفايَة اللغوية أو الخِطابية. أما فيما يتعلق بالتحليل النّوعي للإنجازات، فإنه قد بيّن أن الثغرات المسجلة في لسان الحضريين تتمثّل في كلّ من الصرافة والمعجم والتركيب وفي الخطاب المسترسَل. وبالفعل فإنه من خلال تحليل المتن اللغوي يبدو بجلاء أن الحضريين الشباب لا يتمكّنون إلا بشكل تقريبي من لغتهم الأم التي لا يتمكّن أغلبهم من اتساع ذخيرتها السوسيولغوية. وهكذا يمكن أن نَسِم اللغة المستعملة من قبَل هؤلاء الشباب بكوْنها غيْر مُنمَّطة بشكل جيّد، وأنها لا تَستغِل مواردَ اللغة من أجل تواصل أمثَل من حيث النوعية، نظرا لعدم تملك هذه اللغة جيّداً (Bernstein، 1971) .

إن معاينة ما للتمدّن من وَقعٍ سلبيّ على تمكّن الأجيال الناشئة من الأمازيغية يقودُنا إلى التأكيد بأن التمدّن يعتبر عاملا حاسماً في التغيُّر اللغوي. وبالفعل، فالتمدّنُ بجعلِه اللغاتَ المختلفة من حيث بنياتها ووضعها ووظائفها في وضعية اتصالٍ وتنافس، يُنتِج ظاهرةَ الثنائية اللغوية الانتقالية التي تُؤثر سيرورتها على عدّة أجيال، وتنتهي بــتَلاشي الأمازيغية.

## 2.5. قيمةُ اللغة وتَــوْريـــثُها

إن التمدّن ليس سوى سبب غير مباشر في خمود الأمازيغية، أما السببُ الحاسِم فيكْمُن في أن توارُث اللغة الأمازيغية في الوسط الحضري عبر الاجيال يتم في ظروف غير مُواتيَةٍ لتمكّن الأجيال الناشئَة منها بشكل جيّد.

وإن إدراكَ سبب عدم نقل الآباء للأمازيغية، أو لماذا ينقلونها بشكل رديء إلى خَلَفهم، يقودنا إلى التساؤل عن مواقف الآباء وتمثّلاتهم بشأن القيمة التي يُخوّلونها للأمازيغية، ليس من خلال تصريحاتهم أثناء الاستجواب فقط، بل في السياق الحقيقي للحياة العائلية. صحيحٌ أن الأُسر تخضع لتأثيرات الثقافة السائدة التي اعتَبرت– منذ أمد بعيد –اللغةَ والثقافة الأمازيغيتين منتوجات دونية، وعديمة القيمة في سوق الممتلكات الرّمزية. وهذا الإجحاف هو الذي فعّل سيرورة استلاب الناطقين بالأمازيغية طوال تاريخ المغارب، وهو ما يفسر كيف مرّت الأمازيغية من الوضع الفعلي للغة القوية إلى وضعها الفعلي المستضْعَف منذ وُفود القبائل الهلاليّة والمعقليّة (*انظر* Marçais ، 1961).

وبغايَة استشراف الأوضاع اللغوية، يمكن لنا طرح الفرضية الآتية : يوفّر السياق السياسي والثقافي الحالي، وهو أكثر تشجيعا من الوضعية السابقة، فرصا بيّنة من أجل صحْوة اللغة والثقافة الأمازيغيتين. ففي الواقع، يتسم هذا السياق بشكل من أشكال الاعتراف بشرعية الأمازيغية بالمغرب، حيث يتجلّى ذلك في إدماجها في التعليم وفي وسائل الإعلام. وعلاوة على ذلك، يشجّع هذا السياق توسيعَ الوعي بالهوية الأمازيغية وتعميقه، مما قد يؤدي بالعائلات إلى تأمين توارث اللغة والثقافة ونقلها إلى الأجيال القادمة. ومن المؤكّد أن نجاح سيرورة انتعاش الأمازيغية وصحْوَتها مرهونٌ قبل كل شيء بالإرادة الواعيَة للمجموعة الأمازيغيّة في الأخذ بتوْريث لغتها وثقافتها عبْر الأجيال، وذلك شرط لازم للحفاظ عليهما.

# الفصل الخـامس

# التّمَدُّن والــعُــنف الــرّمْــزِيّ

## 1. ظاهرة العنف الرمزي

يشكّل التمدّنُ ظاهرةً حديثةً نِسبيّاً في البلدان النّامية؛ حيث بدأ في عهد الاستعمار مع ازدهار الاقتصاد النقْديّ لِيشْهدَ توسّعاً ملحوظاً بفعل الهجرة القرويّة. وطبيعيّ أن واكبتْه تحوّلاتٌ اجتماعيّةٌ وثقافيَةٌ هامّةٌ لم يَكنْ أدْناهَا بالتأكيد تسهيلُ سيرورة الهيْمَنة الرمزيّة. ذلك أن ما هو قائم في سيرورة التمدّن من تفسُّخ العلاقات الاجتماعيّة وصراع القيَم يولّد العنف الاجتماعيّ بمختلف أشكاله، بما في ذلك العنف الرمزيّ الذي تعدّ من ضحاياهُ المجموعات المستَضْعَفة، ومن خلالها لغاتهم وثقافاتهم.

### 1.1. العنف الرمزيّ وإبادة اللغات

تعرف كل المجتمعات العنف الرمزي، خاصة منها التي تتميز بتنوّع الإثنيات واللغات والثقافات والأديان، والفئات الاجتماعيّة، إلخ.، وكذا بتراتبيتها في سُلّم قيَم الممتلكات الرمزية (Bourdieu، 1982). ويَظهرُ هذا النوع من العنف الواقعيّ المخاتِل من خلال رفض الآخر في اختلافه اللغوي والثقافي، وفي سلوك الأفراد المفتَرَض امتلاكُهم المعيارَ الثقافيّ والسوسيولغوي ذي الحُظْوَة والاعتبار، عبر ممارستهم الإهانةَ والسخريّة والشتم والاقصاء أحيانا إزاءَ المجموعة القرينَة.

وفي هذه المجتمعات، قدْ يجعلُ تنافُس اللغات المتصلة متكلّمي اللغات المستضعفة في حالة نفسية من الانزعاج وعدم الأمان، ممّا يؤدّي بهم إلى التخلّي تدرُّجِيا عن لغتهم الأولى المعرّضة للخطر من قبل اللغات القوية التي تحكم عليها حتما بالخمود والتلاشي أو بالموت اللغويّ في النهاية. وهذه الوضعية القُصْوَى ناتجةٌ عن استصغار اللغات غير الرسمية بفعل القرارات الرمزية للدّولة، وما يترتّب عن ذلك من آثار على المستوى النفسي–السوسيولغوي، من قبيل مقت *الذات* أو *احتقارها*، والاستنكار الذاتي لدى لأفراد المنتمين إلى المجموعات الدّونية أو المستضعفة.

## 2.1. العنف الرمزي والتّغيّر اللغوي

تُعَدُّ المجموعات الناطقة بالأمازيغية من ضمن المجتمعات التي تتعرّض للاتصال باللغات القوية سواء في المغارب أو في الخارج، خاصة المجموعات الأمازيغية المستقرة في المراكز الحضرية أو المنحَشِرة في السهول والنجود، حيثُ وجود الجماعات غير الناطقة بالأمازيغية بكثافة (*انظر: بنيس*، 2006). وهكذا تشغل الأمازيغية في أحيان كثيرة موقعاً ضعيفا نتيجة وضعها الدّوني في السوق اللغوية، الشيء الذي يسهم في تغيُّــر بنياتها الصِّواتيّة والصرفية والمعجمية، وفي تبدُّل وظائفها السوسيولغويّة. ذلك أن للعنف الرمزي المترتّب عن هذه الوضعية وقعٌ مباشر على سلوك الناطقين بالأمازيغية الذين يميلون إلى تهميش لغتهم الأولى أو إقصاء استخدامها من ذخيرتهم اللغوية.

ويكتسي التغيُّر أهمية قُصوى في المجتمعات المتسمة بسيرورة تمدّن مكثّف، كما هو الشأن بالمغارب. فالمغرب يعرف منذ ستّينيّات القرن العشرين تطورا غير مسبوق في ساكنته الحضرية؛ إذ مرّ– حسب مختلف الإحصاءات – من 29.15%

سنة 1960 إلى 44.8% سنة 2004، وتشير إسقاطات إحصائية حديثة إلى أنها بلغت حوالي 55% سنة 2008. وتُفسَّر هذه الزيادة العدديّة الهامة بعوامل مختلفة، نذكر منها : النمو الطبيعي للساكنة الحضرية، والهجرة القروية، وتوسّع المدارات الحضرية، وتمدّن الجهات القروية، وإقامة مراكز حضرية جديدة. أما أسباب تدفّق الهجرة إلى المراكز الحضرية فهي بالأساس ذات طابع اجتماعي-اقتصادي. ويمكن إجمالُ هذه الأسباب في العوامل الآتية : إفقار سكان البادية، وأزمة الاقتصاد القروي التقليدي، والنمو السكّاني، والبِطالة المستمرّة، وضعف التجهيزات في الجهات القروية في مجالات الصحة والتربية والترفيه. وهذه العوامل مؤشراتٌ على تبعية المجتمع القروي الاقتصادية. ويرافق تمدين الساكنة القروية على المستوى الثقافي واللساني سيرورة تكيّف مع النموذج الثقافي واللغويّ المهيْمِن في المدينة، والتي تنقلها العربية العاميّة بالمغارب، واللغات المستقبِلة بالنسبة للجالية الأمازيغية المقيمة بالخارج. ولذلك وقْعٌ يتمثل في شكل معين من الاستيعاب/ الاستلاب الثقافي واللغوي من خلال الفقدان التدريجي للتنوعات اللغوية الأمازيغية، نتيجة اكتساب الناطقين الأمازيغ للتنوعات الحضرية المهيمِنة، ومن ضمنها العربية الدارجة على الخصوص.

## 2. احتِرازات منهجيّة

إن الثقافَة الحضريّة، ومعها معيارُها اللغويّ، تُخْضعُ الشباب الناطق بالأمازيغيّة لآثار العُنف الرّمزيّ التي تؤدّي إلى استصغار شأن اللغة الأمازيغيّة في السوق اللغويّة، ومن ثَـــمّ إلى خمودها. وسيتمّ فحصُ هاته الفرضيّة على أساس نفس التحرّي السابق اعتماده في الفصل السابق من هذا الكتاب. وللتذكير فإن ذات التحرّي قد تمّ إنجازُه في الجنوب الغربي المغربيّ لدى عيّنةٍ من الأطفال والشباب الناطقين أصلاً بالأمازيغيّة، شملت 60 فرداً تتراوح أعمارُهم ما بين 5 و16 سنة،

من بينهم 35 قاطنين بالحاضرَة (أگـــادير، إنزگـــان، تيزنيت) و 25 قاطنين بالبادية (أشتوكْن).

### 1.2. تمثيليّة العيّنَة

هل العيّنة المدروسة ذاتُ تمثيليةٍ كافيَةٍ لكي تُعمَّمَ نتائجُ هذا التّحرّي على مجموع الأطفال؟ وبعبارة أخرى، هل نستطيع انطلاقا من دراسة حالةٍ خاصّة إصدارَ تعميماتٍ حول التغيُّرات اللغويّة في الظروف الاجتماعية الثقافية المرتبطة بالتمدُّن؟

للتذكير، فإن انتقاءَ العيّنة الخاضعة للبحث يقوم على معايير السن والنوع والوسط الاجتماعي والتعريض اللغوي (أحادية اللغة *مقابل* ثنائية لغة البيئة). ومن إيجابيّات دراسة حالة خاصة مثل هذه أنها تمكّن من تعميقَ تحليل مجموعة محدّدة من الأشخاص عن طريق معايَنتهم المباشِرة، باستخدام مختلف الوسائل، وبتبنّي مقاربة مزدوجة، كمّية ونوعية. وهكذا فإن المقاربة الكمية، على بدائيتها لكنها غاية في الدّلالة، تتيح قياسَ أثر المتغيِّرات السوسيوثقافية على التغيُّر اللساني. أما التحليل النوعي فيتمثَّل في وصف الخاصيّات اللسانيّة لما يشوب كفايَة الأطفال الحضريين من نواقصَ لغويّة. والحالُ أنه من الصعب إنجازُ تحليلٍ معمّق من هذا القبيل في إطار دراسة على نطاق واسع.

### 2.2. درجة مُلاءَمة المتغيرات

إن المتغيرات المستقلة التي تـــمّ اعتمادُها بِدايةً في التحليل هي النوع (مذكر *مقابل* مؤنث)، والسِّنّ والإقامة (قروي *مقابل* حضري)، والوسط الاجتماعي والبيئة اللغوية (أحادية لغوية *مقابل* ثنائية–تعددية لغوية). وقد اتضح بعد التحليل أن

المتغيرات التي تُقيمُ تمييزا دالاً بين الأشخاص الذين يتقنون لغتهم الأم، والذين يتمكنون منها بشكل أقل، هي مُتغيِّر الإقامة والوسط السوسيوثقافي. أما المتغيرات التّابعة التي خضعت للتحليل فتتمثل في درجة التمكّن من اللغة الأم من حيث الكفايَة اللغوية والكفاءة الخطابية. لذلك، من الناحية المِثالية، فالشخص القاطِن بالقرية، وينتمي إلى وسط شعبي أحادي اللغة، أوْفَرُ حظّا في التمكّن من الكفايتيْن اللسانية والتواصلية بلغته الأم.

وهذه النتيجة بحد ذاتها، وإن كانت غيرَ مفاجئَة، فهي تدعو إلى التأمّل. ذلك أنّه لو كان الإبقاء على الأمازيغية لا يتحقّق سوى في الوسط القروي الأحادي اللغة، ومع العلم بتفشّي ظاهرة التمدن بالمغرب، نستطيع الجزْمَ بأن الناطقين بالأمازيغية يتعرضون بلا هوادة لسيرورة فقدان لغتهم الأم، وأن هذه اللغة تهدّدها بفعل الواقع سيرورة التّلاشِي والخمود والاحتضار اللغوي، أو الموت اللغوي على المدى القريب أو البعيد. فهل يمكن تفادي هذا المآل المشئوم بتطبيق برنامج إراديّ يرمي إلى الإبقاء على الأمازيغية في وضعية اتصال باللغات القوية في السوق اللغوية؟ من المؤكد تحقيق ذلك، لكن شرطَ أن تُدرَج الأمازيغية أيضا في استراتيجية صحوَةٍ وإنتعاش تتمّ بلوَرتُها وإعمَالُها على المستوى المؤسّساتي، وينخرط فيها الناطقون بالأمازيغية بقوة.

### 3.2. درجة ملاءَمة أدوات التحليل

تمّ اعتماد كلّ من الاستبيان والمقابلة والرائز أدَواتَ تحليلٍ لقياس درجة تمكّن الأشخاص من لغتهم الأم. وكان من شأن إجراء الاستبيان أن يسلط الضوء على ملامح الأشخاص المعنيّين، إلا أنه في الواقع تحوّل في وقت وجيز إلى مقابَلة، إذ لم يكن باستطاعة الأشخاص، نظرا لسنّهم، ملْء الاستمارة بأنفسهم. وهكذا كان لزاما على هذه المقابلة أن تحافظ بطبيعة الحال على بنية الاستمارة، وكان على الباحث

حينئذ أن يُديرَ المقابلة ويُدوّن المعلومات المطلوبة كتابةً في حالات معيّنة، وأن يسجّلها بالصوت في حالات أخرى.

إن الرّائز هو الذي شكّل في نهاية المطاف الوسيلةَ الأساسية للقياس، إلا أن إجراءَه لم يخل من مشاكل، خاصّة الرائز المتعلق بالصِّرافة. ففي الواقع، استُلهم منهجُ إنتاج أشكال جداول الضمائر وجداول تصريف الفعل من تمرين التصريف، وكان من الضروري اللجوء إلى العربية، خاصة أن هذه العمليّة كانت في الغالب تتخذ شكل تمرين مدرسيّ. أكيدٌ أن هذه الطريقة في العمل بعيدةٌ عن منهجية *الاختيار المحض* للأقوال الطبيعية التي ينوي عالم اللسانيات الاجتماعية جمعها كما هي في الميدان، وعلى نحو أفعال تواصل حقيقية. كان بإمكان مثل هذه العملية أن تتيح للأشخاص إنتاج الأشكال المرغوبة داخل الخطاب الحقيقي انطلاقا من أوضاع لن يحس فيها المتكلم بأنه تحت مُراقَبة وملاحَظة مُمنهجَتيْن، خاصة وأن من ميزات ذلك تجنيبُ الطفل عمليةً مملّة مثل تمرين التصريف. كما أن الطابع الاصطناعي لهذه العملية جدّ سافِر، سيما وأنه يتعلق بلغة الأم التي لا يتمكن الطفل من نحوها الواضح.

ويشمل رائزُ التمكّن من الكفاية اللغوية جانباً معجمياً أيضا، حيث انصبّ اختيار الحقول على الألوان، وجسم الإنسان والحيوانات الأليفة والترقيم. وأبانت هذه الحقول عن ملاءمتها بإتاحتها إجراء التمايُز في درجة تمكّن الأشخاص من اللغة الأم. وبالفعل، فقد كانت المعرفة بالمعجم غير متساوية، حيث يتمكن الأطفال القرويون بشكل أفضل من معجم لغتهم الأم مقارنة مع نظرائهم الحضريين. كما كانت للحقول المفهومية المختارة كذلك درجة *مدلوليةٍ* غير متساوية، حيث إن حقل الألوان هو أكثر تمييزاً بين الأشخاص، بينما حقل الحيوانات أقلّ تمييزاً بينَهم.

وهكذا يمكن تمثيل *سلّم مدلولية* الحقول على النحو التراتبي التالي : الألوان < الأعداد < جسد الإنسان < الحيوانات.

## 3. وقع المؤشرات غير اللغويّة

نركّز الاهتمام هنا على وقع المؤشرات السوسيولغويّة على التمكّن من الأمازيغيّة كلغة أمّ، وخاصّة منها الإقامة (قروية مقابل حضرية)، والبيئة اللغوية والوسط السوسيو ثقافي وتمدرس الأبويْن وموقف أفراد العيّنة من لغتهم الأولى.

### 1.3. نوع الإقامة

السؤال المطروح هو معرفة إلى أي حدّ تساعد الإقامةُ بالوسط الحضري على اكتساب الأمازيغية باعتبارها لغة الأم أو على إعاقته. والنتائج المحصلة من قبل الأشخاص أثناء اجتياز رائز الكفاءة حسب مقرّ سكناهم هي كما يأتي:

الجدول 3 : التمدن والتمكن من اللغة الأمازيغية

| الإقامة | المعدل بالنسبة المئوية% |
|---|---|
| حضرية صناعية | 37.3 |
| حضرية تجارية | 76.6 |
| قروية | 84.4 |

يتضح أن النتائج الأضعف هي من نصيب الأشخاص القاطنين بالمدينة الصناعية (أگادير) في حين تعود النتائج الأكثر ارتفاعاً إلى الأطفال القرويين. وبين الفئتين تتدرج نتائج الأطفال القاطنين في المدينة التجارية (إينزگان، وتيزنيت).

ويقودنا التقريب الأوّليّ لتقاطع متغيّر الإقامة مع درجة تمكن الشباب من لغتهم الأم إلى مراجعة التصنيف حسب الإقامة وهكذا، عوض إبراز نوعين من الإقامة (قروية *مقابل* حضرية)، يتأكّد أنه من الأنسب اعتبار حالتين من الإقامة الحضرية حسب الوظيفة الاقتصادية للمدينة وحسب بيئتها الثقافية. ذلك أنه ينبغي تمييز مدينة أگادير عن مدينتي إينزگان وتيزنيت، باعتبار الأولى مدينة صناعية بالأساس (تصنيع المنتجات الزراعية، صناعات السمك والسياحة) وإدارية، وقد سجلت ساكنتها منذ زلزال 1960 تزايدا مهما، حتى أن الجوهر اللساني والثقافي الذي تمثّله الأمازيغية أصبح يشتغل أكثر فأكثر مثل طبقة سفلى (substrat) تنافسها النماذج اللسانية والثقافية الأقوى، التي تنقلها العربية الدارجة بصفة خاصة. بالمقابل فمدينتا إينزگان وتيزنيت تجاريتان، ومعظم سكانهما يستخدم الأمازيغية لغةً ناقلةً، في حين أن ساكنة أگدير الناطقة بالأمازيغية تستخدمها لغةً محلّية أكثر فأكثر. كما يبدو أن لسكان تيزنيت وإينزگان روابط اقتصادية وثقافية قوية مع داخل البلاد، الشيء الذي يضفي عليهم نوعا من التجانس من وجهة نظر لسانية وثقافية. وتبين هذه النتائج ما للتحضّر من وقع سلبي على الوضعية السوسيولغوية للأمازيغية، كما أنها تؤكّد الملاحظات التي أجريت على المدينة باعتبارها مجالاً للاستلاب الاقتصادي والثقافي (Castells، 1981).

### 2.3. الوسط الاجتماعي

لإبراز الترابط القائم بين درجة التمكن من الأمازيغية لغة الأم وبين المستوى الاجتماعي-الثقافي للآباء، نفترض أن الأطفال المنتمين إلى الوسط الذي يتوفر على رأسمال اقتصادي وثقافي ذي حظوة، هم أقلّ تمكناً من الأمازيغية لغة الأم بالمقارنة مع الأطفال المنتمين إلى وسط شعبي.

ومن ثمّ تختلف النتائج المحققة من قبل الأشخاص تبعا للوضع السوسيوثقافي للوالدين، خاصة الأب :

الجدول 4 : المستوى السوسيوثقافي والتمكن من الأمازيغية

| الفئة الاجتماعية المهنية | المعدل النسبي بالمئة% |
|---|---|
| موظف، مستخدم | 50.1 |
| عامل | 80.9 |
| مزارع | 95.3 |

وهكذا، فإن الأطفال الذين يشتغل أبوهم موظفاً أو مستخدماً هم الذين تسجّل كفايتُهم قصورا أكثر في الأمازيغية لغة الأم، مما يدفعنا إلى المجازفَة بطرح فرضيّة لتفسير هذه الظاهرة : فالموظف والمستخدم اللذان تمّ تنميطهما عبر سنوات *الترويض* المدرسي، وإنهاكُهما جرّاء طبيعة العمل الإداري المتواتر، وإخضاعهما للتراتبية الإدارية ولسلطة الوثيقة المكتوبة، يغدوان حبيسي نفعيّة تدفعهما إلى ازدراء كل أشكال اللغة والثقافة المَسودَتيّن. وتُترجَم هذه العقلية بفرضهما على الأسرة أنظمة لغويّة وثقافية سائدة، ومن ثمّ ينتهيان إلى تحقيق شروط إعادة إنتاج الهيمَنة الرمزية من موقعهما (Boukous، 1999).

والخلاصة البديهية الناجمة عن هذا أن الأمازيغية تظلّ لغة شعبية؛ وتلازماً مع ذلك يميل الناطقون بالأمازيغية، الذين يستفيدون من الحركية الاجتماعية، إلى التخلّي عن لغتهم وثقافتهم الأصيلة من أجل تملّك اللغات والثقافات ذات الهيمَنة في سوق الممتلكات الرمزية، ونعني بذلك العربية الدارجة في أوضاع التواصل غير الرسمي، والعربية الفصحى (أو الوسطى) والفرنسية في الأوضاع الموسومة بالرسمية.

## 3.3. البيئة اللسانية

لنُذكّر بأن اللغات الموجودة في السوق اللغوية المغربية هي الأمازيغية والعربية الدارجة والعربية الفصحى والفرنسية. وهكذا تعيش الجماعات الناطقة بالأمازيغية بصفة عامة في بيئة ثنائية اللغة إن لم تكن متعددة اللغات، سيما في الوسط الحضري. فهل يعتبر تعرّض الطفل لهذه التنوعات اللغويّة عاملا إيجابيا أم سلبيا في التمكن من لغته الأم؟ تختلف آراء المتخصصين في هذه المسألة، فالبعض منهم يعتبر أن الثنائية اللغوية تساعد على تطور شخصية الطفل وتتيح الانفتاح على لغات وعوالم ثقافية متنوعة، في حين يؤكد البعض الآخر بأن الثنائية اللغوية تعيق تفتّح الطفل بتوْليد اختلالات وظيفية على المستوى النفسي العاطفي والمعرفي. ويمكن أن نؤكد، من جهتنا، بأن الثنائية اللغوية المبكّرة يمكن أن تضرّ بالتطور العاطفي والثقافي للطفل إذا أسيء تدبيرها على مستوى الأُسرة أولا، ثم على مستوى المؤسسة المدرسية ثانيا. كما يمكن أن تمارَس هذه الثنائية بالخصوص على حساب لغة الطفل وثقافته الأولَيَيْن.

يتيح البحث الذي قمنا به مع عينتنا إخضاع هذه الفرضيات للتثبيت التجريبي. ذلك أن تحليل النتائج التي سجلها الأشخاص يبيّن أن الأطفال ذوي الأبوين أحاديي اللغة يتمكّنون بشكل أفضل من لغتهم الأم مقارنةَ مع الأطفال ذوي الأبوين ثنائيي اللغة. فقد حصل أطفال الفئة الأولى على معدل 83.4%، في حين بلغ معدل الفئة الثانية 51.2%. وقد تعني هذه المعاينة، التي أُعيدَ تأويلُها حسب ما ذهب إليه منظرو تعلّم/تملّك اللسان عامة، أنه كلما استعمل الوالدان في البيت لغات أخرى أكثر من اللغة الأم للطفل كلما تقلّصت فرص تَعرُّض هذا الأخير لهذه اللغة. والحال أن الطفل، في غياب نموذج يُحاكيه، لا يستطيع أن يتعلم بالتقليد والدّعم بنيات لغته الأولى.

فمن خلال النظرية الفطرية، لن تكون لهذا الطفل القدرة على إجراء تعديل قواعد النحو الكلي المستبطنة مع معطيات النحو الخاص للغته الأولى (Chomsky، 1986) وتتأكّدُ هذه المعاينةُ من خلال النتائج التي سجلها الأطفال تبعا لثنائيتهم اللغوية الخاصة في مقابل أحاديتهم اللغوية. ذلك أن معدل ثنائيي اللغة يصل إلى 55.7%، بينما يبلغ معدل أحاديي اللغة 94.3%.

وقد رأينا أن كل الأطفال الذين خضعوا للبحث متمدرسون، وبالتالي فمن المتوقع أن يكونوا بالضرورة ثلاثيي اللغة على الأقل (أمازيغية + عربية دارجة + عربية فصحى). والواقع أن العربية الفصحى، وبالأحرى الفرنسية، لا يتمّ التمكّن منهما على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام هاتين اللغتين، في هذا المستوى ينحصر على المؤسسة المدرسية، ومن ثمّ فهما غريبتان بصورة عامة عن الممارسة الفعلية للطفل. وعليه فإنه من الأصحّ الحديث عن ثنائية لغوية معمّمة (أمازيغية + عربية مغربية) عوض الحديث عن تعددية لغوية. والحالة هذه فإن الطفل، وهو في مرحلة توطيد اكتساب بنيات لغته الأم، يجد نفسه معرضا، في الأوساط الثنائية اللسان، لاستعمال بنيات فونولوجية ومعجمية وتركيبية مختلفة عن بنيات لغته الأولى. ذلك أنه لابد وأن تُولّد الاتصالات اللسانية التي يتعرّض لها تداخلات بين بنيات اللغات الموجودة. كما تترتّب عن هذه الثنائية اللغوية المنفلتة انشطارات فطامية حيث تخلّ بالسيرورة العادية لاكتساب اللغة الأم.

ولئن كانت الملاحظة السابقة صحيحة جوهريا فإنه ينبغي تدقيقها؛ حيث يتعيّن التمييز في الواقع بين الثنائية اللغوية بدون الازدواجية اللسانية، وبين الثنائية اللغوية مع الازدواجية اللغوية في الحالة التي يستخدم فيها الأطفال الأمازيغية والعربية الدارجة بالتناوب. وهذا التقسيم الثنائي لثنائيي اللسان ملائمٌ لأنه إذا حكمنا وفق كفاءات الأشخاص، فإنه سيتضح أن الثنائية اللغوية بدون ازدواجية لسانية أكثر

ضررا على التمكّن من اللغة الأم مما تبدو عليه الثنائية اللغوية مع الازدواجية اللغوية.

وهكذا تُبيّن النتائج الآتية بوضوح وقْعَ الثنائية اللغوية *مقابل* الأحادية اللغوية على كفاءات الأطفال موضوع البحث:

الجدول 5 : الثنائية اللغوية والتمكّن من اللغة الأمازيغية

| الأحادية اللغوية/الثنائية اللغوية | المعدل بالنسبة المئوية% |
|---|---|
| الأحادية اللغوية | 94.3% |
| الثنائية اللغوية مع الازدواجية اللغوية | 73.8% |
| الثنائية اللغوية بدون ازدواجية لغوية | 33.2% |

يظهر إذن، من الناحية التجريبيّة أنه من الملائم التمييزُ بين نوعين من الثنائية اللغوية :

(أ) الثنائية اللغوية مع الازدواجية اللغوية، وهي شكل من الثنائية اللغوية المندَمجة التي يستخدم فيها الطفل اللغتين بشكل وظيفي، إذ تستخدم لغة الأم حصريّاً في سياق العلاقات العائلية، وتستخدم العربية الدارجة في الشارع بشكل راجح. وهذه الوضعية هي التي يعيشها الأشخاص القاطنون في المدينة، حيث وظائفُ اللغة محدّدة بشكل واضح من ناحية، وحيث الأمازيغية حاضرة، من ناحية أخرى، في المحيط العائلي على وجه الخصوص. ويبدو أن هذا الخيار يدلّ على أن الأسرة تتبع سياسة لغوية تنظّم استعمال اللغات المتنافسة.

(ب) الثنائية اللغوية بدون ازدواجية لغوية، وهي شكل من أشكال الثنائية اللغوية المركَّبة، حيث يتكلم الطفل اللغتين بدون تمييز، مهما كان السياق وموضوع الحديث والـمُـحاوِر، إلخ. وهكذا تتّسم هذه الوضعية باختلاط الوظائف

الاجتماعية-اللغوية للهجات الخاصة المتنافسة، أي الأمازيغية والعربية المغربية، كما تتصف بالمزج اللغويّ (code–mixing) حيث يمزج المتكلم ما بين اللغات. ولهذه الثنائية اللغوية خصوصية تتجلى في أن الأشخاص القاطنين في المدينة يعيشون في نَسَق يَسودُه الخلط بين الوظائف اللغوية.

وأماّ ممارسة التعددية اللغوية، فإنها مرتبطة بشكل مباشر بمستوى الأبوين الدراسي. ذلك أن بإمكاننا منطقيّاً أن نفترض بأن الآباء أحاديي اللغة الذين يتحدثون حصريّاً بالأمازيغية، وثنائيي اللغة الذين يتكلمون العربية الدارجة زيادة على الأمازيغية، أمّيون بداهةً، أو أنهم تلقوا تدريسا غير مكتمل. وينتج عن ذلك أن الأشخاص متعدّدي اللغة (أمازيغية + عربية دارجة + عربية فصحى+ فرنسية) هم الذين تمدْرسوا، وبلغوا السلك الإعدادي على الأقلّ.

ويكتسي مُتغيّر *التمدرس* دلالةً من حيث تفاوت درجة تمكّن الأطفال من لغتهم الأم. وبالفعل فقد سجل الأطفال الذين لم يتمدرس آباؤهم معدّل 80.4%، وحقّق الذين يبلغ تمدرس آبائهم المستوى الابتدائي أو يفوقه معدل 50.4%.

ويبدو بديهياً أن الآباء المتمدرسين يتميّزون بقدر واسع نسبيّاً من الانفتاح على لغات وثقافات أخرى بإمكانهم مُمارسَتُها داخل أسَرهم، وبذلك يُعرّضون اللغة الأولى لمنافسة شديدة. وفضلا عن ذلك، فإنّه يُنظر إلى التمدرس والتربية في المجتمع المغربي من منظار منطق نفعيّ يعتبرُ التمدرس منفذا للحصول على شهادة. ومن ثمّ فهو مبدئياً بمثابة المفتاح السحري للحركيّة الاجتماعية. إلا أن لهذه الحركية قوانين وقيودا يشكّل فيها الخضوع للإيديولوجية السائدة مفتاحَ النجاح، تلكم الإيديولوجية التي تبخس قيمة اللغات المحلّية بالنّزوع إلى تهميش الاختلاف. وفي هذا الإطار بالذات يتعيّن إدراجُ نفور أطفال الآباء المتمدرسين من الأمازيغية.

ويتبين بعد التحليل أن المتغيّرات التي تقيم تمييزا دالاًّ بين الأشخاص الذين يتمكّنون من لغتهم الأم وبين الذين يتمكنون منها بشكل أقلّ هي بالأساس: الإقامة والوسط السوسيوثقافي. وهذا الأمر يؤدي بنا إلى إصدار التعميم التجريبي التالي : إن للشخص الذي يقيم في البادية والذي ينتمي إلى وسط شعبي أحادي اللغة الحظ الأوفر من التمكن من كفاية لغته الأم اللغوية والتواصلية، مقارنة مع نظيره الحضري المنتمي إلى وسط ميسور ومتعدّد اللغات.

### 4.3. الحوافز والمواقف

أن يتمكن الطفل القروي من الأمازيغية بشكل أفضل من الطفل الحضري أمر غير مفاجئ في حد ذاته، إلا أن ذلك يحثّ على التفكير. ففي الواقع، إذا كان الحفاظ على الأمازيغية لا يمكن أن يتحقق سوى في الوسط القروي الأحادي اللغة، علماً باتساع ظاهرة التمدّن، فإننا نستطيع إذاً أن نؤكد بأن الناطقين بالأمازيغية يخضعون بلا رجعة لسيرورة فقدان لغتهم الأم من خلال الاستبدال اللغوي. وهذه السيرورة بالذات هي التي سادت طوال تاريخ المغارب منذ إدخال العربية، وهي التي أسهمت في تعريب رقعة واسعة من الساكنة الأمازيغية (انظر Marçais، 1961) فهل يمكن تفادي هذه النهاية المحتومة بوضع برنامج إرادَوي للحفاظ على الأمازيغية في السوق اللغوية، وفي وضعية الاتصال بلغات قوية؟ هذا أكيد، لكن شرط أن تكون الأمازيغية مدعومة أيضا من قِبَل سياسةٍ لغويةٍ مؤسساتية حازمة، من ناحية، وأن تُعتبَر الأمازيغية من قِبَل المتكلمين بها، من ناحية أخرى، *قيمةً مركزيةً قويةً* في نسق تمثّلاتهم.

إن الناطقين بالأمازيغية في الواقع متأرجحون بين حافز مُنهَك إلى حدّ ما، وبين موقف متحمّس أحيانا. فهم مأخوذون في دوّامة سوق لغوية ذات قوانين

جائرة، قوانين يلزمهم تطبيقها، موضوعيا، بتعلّم اللغات القوية، لغات التفاعل المعاملاتي، ولغات السلطة المادية والرمزية. وبخضوعهم لآثار هذه القوانين يميل الناطقون إلى تهميش لغاتهم الأم إلى حدّ النّسيان. بيد أنه من المهمّ أن نلاحظ لدى شباب المدينة بالذات تنامي الحسّ الهوياتي القويّ والمعبّر عن إرادة مقاومة صلبة للعنف الرمزي الشائع في المحيط. فهل من المفارقة أن نشهد مجموعة تؤكّد تشبثها بهويتها الثقافية واللغوية في الوقت الذي تفقدها موضوعيا؟ بعبارة أخرى، يبدو أن هذا يدل على أنه يمكن لموقف إيجابي أن يعيش في وفاق مع حافز سلبي أو ضعيف.

من الناحية النظرية، يتماشى الحافز القوي مع التمكّن من اللغة الأم ومن الكفاية اللغوية والتواصلية. وبما أن الأمر يتعلق هنا بالأمازيغية، فإن هذا التمكّن يُكتَسب في المحيط العائلي وفقا لسيرورة يكون فيها التّلازم بين اكتساب كل من الكفاية اللغوية (الكفايَة النحوية) والكفايَة التواصلية. وبذلك تتميّز هذه السيرورة عن سيرورة تعلّم اللغة الثانية التي يتم تعلّمها إما بطريقة غير شكليّة في الشارع والتبادلات الاجتماعية، وهذا حال العربية الدارجة، وإما في السياق المدرسي، بطريقة شكلانية ومن الكتب أيضا. ففي حال الأمازيغية، يكتسب الطفل ضمنيا نحوَ لغته الأم بإعمال بنياتها عبر أفعالَ لغوية واقعية وطبيعية، أما في التعلم المؤسساتي للغة ثانية، فإن الطفل يتعلّم، بالمقابل، النحوَ الواضح لهذه اللغة أولا، وبعدَها يتعلّم الكفايَة التواصلية بعناء، عبر سيرورة بطيئة ومكلّفة.

وإن الظروف السوسيوثقافية التي يعيش فيها الطفل الحضري تجعله في مواجهة لغات أقوى من لغته الأم من وجهة نظر الفعالية الاجتماعية، وأكثر حظوة منها من وجهة نظر المعيار الاجتماعي اللغوي المهيمِن. وهكذا يُدمج "الهابيتوس" اللساني لهذا الطفل ميولات رمزية تجعله يستبطن -عن وعي تقريبا- الإحساس بأن

للغته الأم وضعاً دونياَ. ويتقوّى هذا الإحساسُ لدى الأشخاص المنتمين إلى محيط عائلي يكرّس الشعور "بالإثم اللغويّ" من خلال كبت لغة الأم؛ ويترجَم هذا الإحساس لدى هؤلاء الأشخاص بالخوف اللساني وبرفض هذه اللغة في نهاية الأمر.

وتؤدِّي سيرورة الاستبدال اللساني الذي تخضع له الأمازيغية بشكل موضوعي إلى *موت اللغة* مع نهاية الجيل الرابع. وقد يبدو الحديث عن الموت من باب التشاؤم، إلا أنه يبقى في واقع الأمر احتمالاً *تساعد* في وُرُودِه عدةُ عوامل خارجية وداخلية في آن واحد. ومن بين العوامل الخارجية التي تسهم في إضعاف الأمازيغية نذكر بالدرجة الأولى وضعَها المستضعَف في إطار السياسة اللغوية والثقافية للدولة المركزية الوحدويّة، التي رجَحت إلى عهد قريب ومنذ الاستقلال، والتي أسهمت في إبقاء الأمازيغية في وضع متخلّف بذريعة الحفاظ على الوحدة الوطنية ضدّ أهداف انفصالية مزعومة. ومما أفضت إليه تَبِعاتُ هذه السياسة إبعادُ الأمازيغية من المدرسة والإدارة، وتهميشها في وسائل الإعلام. أما فيما يخص العوامل الداخلية التي تُضعف الأمازيغية بشكل موضوعي، فإنها ترتبط بشدّة "لهْجَنَتِها" التي تحدّ من التفاهم بين المجموعات الناطقة بالأمازيغية، وانعدام معْيَرتها الذي يحول دون قيامِها لغةً ناقلة، وكذا بالشّفهية التي تقلّص من سَعَة وظائفها السوسيولغويّة، وبفقر معجمها الذي يحكم عليها بالاقتراض المكثّف، إلخ. وهكذا فإنه بحكم الواقع، يؤدّي المفعول الطبيعي لتضافر هذه العوامل مجتمعَةً إلى الحكم موضوعيّاً على الأمازيغية بالتّلاشي، ومن ثمّ بتحمّل آثار العنف الرّمزي الفتّاك.

وأمام الجنوح نحو الخمود، الذي يحدق بالمجموعة الناطقة بالأمازيغية، انبْــَرتْ حركةٌ متصاعدةُ التوسّع تطالب بإعادة الاعتبار للأمازيغية. وأكيدٌ أن هذه الظاهرة لم تتخذ بعدُ قِوام حراك اجتماعيّ قويّ، إلا أن الحركية التي انطلقت لا رجعة فيها كما يبدو. فهذه الحركة تطالب بالاعتراف الرسمي بالأمازيغية،

وبإدراجها في مختلف أسلاك التربية النظامية، واستعمالها في المصالح الإدارية المحلية، خاصة في قطاع العدل، واستخدامها في وسائل الإعلام العمومي لغةً للثقافة. وقد أسهمت الأعمال التي أنجزها المتخصّصون حول اللغة والأدب والتاريخ والفنون والثقافة عامة في إضفاء الشرعية العلمية على حركة المطالبة هذه. وبرهن المبدعون في مجالات الأدب والفنون من ناحيتهم على أن الثقافة الأمازيغية لا تزال حيويّة، وبإدماجها لأشكال ومواضيع الثقافة الكونية للوقت الراهن، فهي قادرة على التجدّد وعلى تلبية الحاجيات ذات الطابع الرمزي لدى لأجيال الشابة. كما أن الحركة الجمعوية التي أخذت تتكاثر شيئا فشيئا بدأت تشتغل بديلاً يؤمّن الانتشار الواسع للمعرفة حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين بغية خلق الوعي الهوياتي أو تعزيزه، خاصة في أوساط الشباب. وباعتبارها مكوناً من مكونات المجتمع المدني، تتدخّل الحركة الجمعوية من خلال قيامها بدور المحفّز إزاء السلطة السياسية حيث تقوم بـــمُساءَلة هذه الأخيرة بشأن الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ.

في إطار هذه الرؤية، قمنا في الفصل السابق بتقييم درجة التمكن من اللغة الأم لدى مجموعة تتكون من 50 شابا، لغتهم الأم هي أمازيغية الجنوب الغربي المغربي، تتراوح أعمارهم بين 6 و 16 سنة، 20 منهم يقطنون بالقرية و 30 بالمدينة. وقد تم هذا التقييم على أساس رائز كفاءة يستند إلى الفونولوجيا والمعجم والصرف–تركيب والخطاب؛ وهمّ التقييم كذلك الخصائص اللسانية للكفاءة اللغوية لهؤلاء الشباب.

ترمي هذه الدراسة، القائمة على هذه العينة بذاتها، بحث أثر المؤشرات الإجتماعية–اللغوية على التمكن من الأمازيغية باعتبارها اللغة الأم. وتتمثل الفرضية المطروحة هنا في أن الثقافة الحضرية، بمعيارها اللساني، تخضع الناطقين

الشباب بالأمازيغية لآثار العنف الرمزي الخادع الذي يؤدي إلى الحط من قيمة اللغة الأمازيغية في السوق اللغوية، ومن ثم إلى خمودها.

## 4. الوقْع على الكفاية اللغويّة

هل يمكن لنا القول، في ختام تحليل لغة الطفل في بعديْها النحوي والخطابي، إن الطفل الحضري يتمكن من الكفاءة التواصلية للغته الأم؟ للجواب على هذا السؤال، يحسُن بنا أن نُعرّف مفهوم *الكفاية التواصلية* (راجع Hymes، 1972).

### 1.4. الكفاية التواصلية

تعرّف الكفاية التواصلية عامة على أنها القدرة التي يملكها المتكلم لتطبيق القواعد النحوية للغةٍ ما قصد تشكيل جمل صحيحة نحويّاً، من ناحية، والقدرة على استعمالها بطريقة مناسبة في الخطاب بقصد التواصل، من ناحية أخرى. على أي حال تنطوي كفاية التواصل على أربعة مستويات من التمكن :

(أ) التمكن من النطق والمفردات والنحو؛

(ب) التمكن من قواعد الكلام : كيفية مخاطبة المحاوَر، أي سجل تستخدم، أي موضوع تعالج، كيف تبدأ الحوار، كيف تنهيه، إلخ.؛

(ج) التمكن من مختلف أنواع أفعال الكلام مثل الشّكر والدّعوات والتهاني والطلبات والعزاء والشتائم، إلخ.؛

(د) التمكن من الاستعمال الملائم للسان، حسب وضعية التواصل وطبيعة العلاقات القائمة بين المتحاورين. وقد تكون العلاقات أدواراً اجتماعية أو علاقات شخصية، أو بين الرؤساء والمرؤوسين، وبين الأنداد والأقران وبين الآباء والأطفال، إلخ.

إن التمكن من الكفاية التواصلية أساسي لحصول الوظيفة الأساسية للغة، أي التواصل. وبما أن الأمر يتعلق هنا بلغة الأم في السياق المغربي، فإن هذا التمكن يُكتَسب في المحيط العائلي وفق سيرورة يستوي فيها اكتساب الكفاية اللسانية (اكتساب النحو) واكتساب الكفاية التواصلية. وهكذا تتميز هذه السيرورة عن سيرورة تعلم اللغة الثانية، التي تُتعلم في السياق المؤسساتي بطريقة مدرسية واصطناعية بأكثر مما ينبغي. ويكتسب الطفل في الحالة الأولى نحو لغته الأم ضمنيا، وذلك بإعمال بنياتها عبر أفعال لغوية حقيقية وطبيعية، أما في التعلم المؤسساتي للغة ثانية، فإن الطفل بالمقابل، يتعلم النحو الصريح لهذه اللغة أولا، ثم يتلقّن بعناء الكفاية التواصلية عبر سيرورة بطيئة ومكلِّفة.

### 2.4. الهابيتوس اللغوي

إن الظروف الاجتماعية الثقافية التي يعيشها الطفل الأمازيغي الحضري تجعله يواجه لغات أقوى من لغته الأم من وجهة نظر النّجاعة الاجتماعية، وأكثر حظوة منها من وجهة نظر المعيار الاجتماعي اللغوي المهيمِن. لذلك يدمج "الهابيتوس اللغوي" لهذا الطفل ميولات رمزية تجعله يستبطن بوعي تقريبا الإحساسَ بأن لِلُغته الأم وضعاً دونياً. ويتقوى هذا الإحساس لدى الأشخاص الذين ينتمون إلى محيط عائلي يكرّس الشعور بالذنب اللغويّ عبر كبْت لغة الأم، ويترجَم هذا الإحساس لدى هؤلاء الأشخاص بنَبْذ هذه اللغة.

وفي حالة الأطفال الحضريين الذين عاينّا كفايتهم اللسانية، فإن إحساسهم باستضعاف لغة الأم ليس قويا إلى درجة الجهل التام بهذه اللغة. إلا أن المعرفة التقريبية للغتهم الأم لا تؤهلهم للتمكن من كفايتها التواصلية. وإلى ذلك فإن تعميق البحث في الكفاية قد يستلزم بالضرورة توسيع إشكالية البحث بطريقة تجعلها تشمل

أنماط ممارسة الكفاية الخطابية والكفاية الثقافية لدى الأشخاص، وذلك على الخصوص باختبار مَدى المعرفة بالإمكانيات البلاغية للغة، وبرصيدها من الأمثال والحكم والألغاز والعبارات المسكوكة وبالتعابير الاصطلاحية وبالاستعمالات الثقافية للغة,

## 5. سيرورة الخمود

يتعلق المشكل المتدارَس هنا بالتغيّر الذي تخضع له الأمازيغية في وضعية اتصال بلغات أخرى في سياق تمدّن جامح، يتّسم بعنف رمزي يؤدي إلى خمودها وتلاشيها. وتندرج سيرورة الاستبدال اللغويّ الجارية في السلوك اللغوي للناطقين بالأمازيغية ضمن استراتيجية التميُّز الاجتماعي، الذي يُدخل في حسابه المتغيّرات غير اللغويّة (extralinguistiques) التي يتطور عبرها استبطان النظام الاجتماعي عن طريق الشفرات الإجتماعية-اللغوية (*انظر*Bernstein، 1971). وغايتنا هنا هي استنتاج نموذج لهذه السيرورة.

### 1.5. الثنائية اللسانية الانتقالية

يقوم بحث آثار التمدن على التغيير اللساني، والذي قمنا به في هذا الفصل، على دراسة حالة هَمَّت مجموعة من الأطفال لغتهم الأم هي الأمازيغية، ويتكونون من مجموعة هدف يمثلها الحضريون وأخرى شاهدة مكوّنة من القرويين.

فانطلاقا من تصحيح نتائج رائز الكفاية، أظهر التحليل الكمي لكفايات الأشخاص أن درجة تمكّن الأطفال الحضريين من لغتهم الأم أدنى من درجة القرويين، سواء من حيث الكفاية اللسانية أو الخطابية. أما فيما يخص التحليل

النوعي للكفايات، فقد بيّن أن القصور المسجل في لسان الحضريين ثابت على مستوى الصرف والمعجم والتركيب وتسلسلات الخطاب.

وتقيم هذه الدراسة، التي هي إسهام في اللسانيات الاجتماعية الحضرية للأمازيغية، الدّليل على أن الأجيال الشابة المنتمية إلى المجموعات الحضرية الناطقة بالأمازيغية لديها معرفة تقريبية بلغتها الأم؛ فهي توثّق لنزوع قويّ في تاريخ الأمازيغية، يتمثل في التلاشي التدرّجي لهذه اللغة في اتصالها بالعربية. وهكذا فإن لهجات غرب المجال الأمازيغي تحذو حتماً حذوَ لهجات الشرق (سيوا، وليبيا، وتونس) التي لحقها الذبول بشكل واسع في غياب تغيير جذري في السياسة اللغوية والثقافية للدول المعنية، وإعادة تركيب نوعي لهابيتوس المتكلمين اللساني الذي قد يسهم في صحوة الأمازيغية وفي إعادة ترتيبها على سُلّم القيم الرمزية.

### 2.5. نمذجة سيرورة الخمود

يشكّل التّلفُ التدرُّجي للغة الأم واكتسابُها التقريبي، سمتيْن من سمات الثنائية اللسانية الانتقالية التي تميز الممارسة اللغوية للأشخاص الذين يستخدمون إلى جانب لغتهم الأولى لغة ثانية لتلبية حاجياتهم التواصلية. ويتعلق الأمر خاصة بالأشخاص الذين ينتمون إلى المجموعات اللسانية المهاجرة أو المحاصَرة في محيط لغويّ وتشكل أقليات تعدّ لغتُهم دونيةً.

ويتبيّن من خلال ملاحظة الممارسة اللغوية للمتكلمين على المستوى الطولي، أن الجيل الأول يمارس الثنائية اللسانية التكميلية، فيما يمارس الجيلُ الثاني الثنائية اللسانية المكمّلة، ويمارس الجيل الثالث الثنائيةَ اللسانية المتبقّيّة.

ففي الواقع، يستخدم الجيل الأول لغته الأولى بكثافة، إذ تُستخدم اللغة الثانية تكملةً في الأوضاع التي تستوجب استخدامها. كما أن معرفة هذا الجيل بهذه اللغة

كثيرا ما تكون أوّليّة. ونعثر على مثل هذه الوضعية لدى المهاجرين الأوائل الناطقين بالأمازيغية في الفترة الاستعمارية. ويكتسب الجيل الثاني، المتجذّر بشكل أفضل في النسيج الاجتماعي الاقتصادي والثقافي المحيط، لغتَه الأم في وسطه العائلي ويتعلم اللغة الثانية إما بطريقة غير مُنَظّمة عبر الممارسة الاجتماعية، وإما بطريقة مؤسساتية وخاضعة للطقوس.

ويستعمل الجيل الثاني بصفة عامة الثنائيةَ اللسانية بازدواجية لغوية، أي أن المتكلمين يتمكنون بشكل مرض من لغتيْن لاستخدامهما في الأوضاع التواصلية المناسبة. وتتجلّى هذه الوضعية لدى أطفال الجيل الأول الذين وُلدوا بالبادية وترعْرعوا في المدينة، الشيء الذي يضمن لهم شروط التمكن الأمثَل من لغتهم الأم. أما الجيل الثالث المزداد عامّة في المدينة، وأُدمج في شبكات اجتماعية ثقافية يهيمن عليها إستخدام العربية الدارجة، فيكتسب بشكل رديء لغتَه الأم، حيث يستعمل اللغةَ الثانية بكثافة. وحتى في المحيط العائلي فلا تُستخدم لغة الأم المهمّشة سوى بين الآباء، فالتواصل الشفهي بين الوالديْن والأبناء يتمّ خاصّة بالعربية. أما الأطفال فيتواصلون فيما بينهم حصريّاً بالعربية. وفي أحسن الأحوال، فإن معرفة هذا الجيل بلغته الأم تبقى سلبية، إذ يمارس فقط ثنائية تفهّم لسانية (intellection).

وتُفضي معاينةُ الوقع السلبي للتمدّن على تمكّن الأطفال من الأمازيغية إلى الإقرار بأن هذا العامل حاسم في التغيّر اللساني. ذلك أن التمدنَ، بوضعه للغات مختلفة من حيث بنياتها ووضعها ووظائفها في وضعية اتصال ومنافسة، يُفرز ظاهرةَ الثنائية اللسانية الانتقالية التي تؤثّر سيرورتُها على عدّة أجيال. إذ ينتقل المتكلمون الناطقون بالأمازيغية بفعل هذه السيرورة تدرّجياً من الأحادية اللغوية الأمازيغية إلى الثنائية اللغوية التكميلية : أمازيغية–عربية، ومن الثنائية اللغوية المكمّلة : أمازيغية–عربية إلى الثنائية اللغوية المتبقية : عربية–أمازيغية، لينتهي

بهم الأمر إلى الأحادية اللغوية العربية. وهكذا تنتهي هذه الثنائية اللغوية المتقلّبة باستبدال يُحِلّ العربية مَقام الأمازيغية. وتبيّن هذه السيرورة التي هيْكَلت تاريخ الأمازيغيّة بأفريقيا الشمالية، الطبيعةَ الخاصّة لسيرورة الازدواجية الاستبداليّة عبر الأجيال، والتي تؤدّي إلى تعويض الأمازيغيّة بالعربيّة الدارجة. وهكذا فمن الثابث أن التمدّن يخلُق ظروف تلاشي الأمازيغيّة جرّاء الإتلاف الذي طالها بفعل العوامل الداخليّة التي تُسهم في نُكوصِهَا واندثارها. وعلى هذا النحو كان مصير اللهجات الأمازيغيّة الشرقيّة، بكل من سيوا بمصر، وجنوب ليبيا، وجنوب تونس، ولهجات شنوا بالجزائر، وبني يزناسن بالمغرب، على سبيل المثال؛ حيث تعرّضت جميعها لجبروت قانون التلاشي إزاء اللهجات العربيّة. وإلى ذلك ينضاف فقدُ المجموعات الأمازيغية للغتها الأولى في الوسط الحضري وشبه الحضريّ. وبناءً على هذا التحليل يمكن أن نصوغ نموذج سيرورة خمود الأمازيغية على الشكل الموالي:

أح (ل1) ←ث إض (ل1> ل2) ←ث ك (ل1 = ل2) ←ث م (ل1< ل2) ← أح 2

ل1 : الأمازيغية و ل2 : العربية

أح1 : الوضعية البدئية للأحادية اللغوية باللغة الأولى

ث إض : الوضعية الثنائية اللغوية الإضافية

ث ت : الوضعية الثنائية اللغوية التكميلية

ث م : الوضعية الثنائية اللغوية المتبقية

أح ث : الوضعية النهائية للأحادية باللغة الثانية

# الجزء الثاني

# بوادر صحوة الأمازيغيّة

# الفصل السادس

## التخطيط الاستراتيجي للصحوة

### 1. المقاربة النسقية

سيوافق كل ملاحظ نبيه على ضرورة تبنّـــي مقاربة نسقية (systémique) لضبط سيرورة صحوة الأمازيغية، في أفق تخطيط استراتيجي لسياسة الارتقاء بالأمازيغية. والهدف العام من هذا الفصل الإسهامُ في بلوَرة رؤيةٍ وإعمال وسائل كفيلة بإعادة تقوية فعالية الأمازيغية على المستوى الفردي والجماعي والوطني، بتأمين ما يلزم لهذه اللغة من مؤهّلات وضمان ظروف التأصيل الفعلي لها في إطار تهيئة وضع اللغة ومتنها.

#### 1.1. أنموذج الصحوة اللغوية

ينضوي التحليل المقترح هنا ضمن الأنموذج الشمولي الذي نادى به Landry وآخرون، (2005) وهو أنموذج يقترح، انطلاقا من حالة الفرنسية في كندا، سبعةَ مبادئ للصحوة الإثنية اللغوية وهي : (أ) التنشئة الاجتماعية عبر الأسرة والمجموعة، في اللغة والثقافة وتناقُلهما ما بين الأجيال؛ (ب) توطيد اللغة وفرضها الواعي والإرادي والمستقل من قبَل أعضاء المجموعة؛ (ج) التكفل الجماعي والمؤسسي بها، وإعمالُها في الفضاءات الاجتماعية؛ (د) الاعتراف الرسمي بها من قبل الدولة، وتخصيصها بخيار إيديولوجي قوي وبسياسات عمومية واقعية؛ (ه) التعاون التآزُريّ بين الجماعة والدولة في إطار شراكة تعاونيّة شمولية؛ (و) تفويض

المسؤوليات والسلطات والمهام بموجب مبدإ التابعيّة (subsidiarité) ؛ (ز) *الـكُـلّيّة والمحلية (*glocalisation*)* العَوْمَـحَلِّيّة، أي تنفيذ الأعمال المحلية في إطار مقاربة شمولية.

ونقترح هنا، وبشكل خاص، مخطّطاً للتدخّل بشأن الأمازيغية، في إطار رؤية تفسّر مداخل ومخارج تهيئة الأمازيغية، والسبل والوسائل التي ينبغي إعمالُها لأجرأة تهيئة الأمازيغية على مدَى الزّمن. ونتصور التهيئة هنا بمثابة عملية تنميط للغة على مستوى وضعها ومتنها في أفق معيرتها. وتقوم تهيئة الوضع على عوامل خارجية تعمل في الخصائص التي تمنحها البيئة للغة؛ أما تهيئة المتن اللغوي، فتهمّ العوامل الداخلية المميزة لمختلف مكونات النحو؛ ونعني بها البنيات الصوتية والصرفية والمعجمية والتركيبية والبلاغية. وهناك تلازم ما بين تهيئة الوضع وتهيئة المتن، حيث تعتبر تهيئة الوضع بمثابة الأساس الاستراتيجيالذي تقوم عليه مباشرةُ العمليّات الملموسة التي تُجرى على بنية اللغة.

وعلى المستوى النظري، تعالَجُ مسألة تهيئة الأمازيغية في إطار التخطيط الاستراتيجي باستعمال المقاربة النسقية. والنسقية منهجية شمولية في التحليل تهدف إلى توضيح واقع يتسم بالتعقيد، ونعني به الوضعية اللغوية، وهيئتها ورهاناتها. ويُصوّر الأنموذج المنبثق عن التحليل النسقي الظواهرَ الماثلة باعتبارها وحدات تنتمي إلى نسق، وتجمعها علاقة ترابطيّة، وليست سلسلةً من الوحدات المتجاورة لا رابط بينها (*انظر :* Bériot، 2006). ويسمح هذا الأنموذج بفهم العمل المقصود، بإدراجه ضمن منطق وإدماجه في قصديّة. ومن إيجابيات تطبيق النسقية على التحليل السوسيولغويّ الإسهامُ في تأمين فهم الاستراتيجيات والنوايا والرهانات التي تظهر على مستوى السوق اللغوية الشمولية، وكذا على مستوى الأسواق الفرعية المكونة لها. وقد يكون القائمون بذلك هم الدولة والمجتمع والمؤسسات والأفراد،

علما بأن السوق اللغوية بمثابة مسرح لتنافس اللهجات الخاصة المتواجهة، منافَسةٌ تَعكس على المستوى الرمزي التنافس والتنازع بين الفاعلين الاجتماعيين ذَوي هذه اللهجات. وإن الأخذ بهذه الأمور على هذا النحو هو ما يسوّغ نقل الأدوات التصورية والتحليلية لنظرية التخطيط الاستراتيجيإلى الحقل السوسيولغوي، وإلى تحليل إشكالية رهانات التهيئة اللغوية بوجه خاص. وبكيفيّة ملموسة، ستتم مقاربةُ التهيئة اللغوية بصفتها سيرورة ينبغي تحليل مظهرها المعقد وبنيتها الديناميكية من حيث العلاقة القائمة بين العوامل الداخلية والخارجية للغة.

### 2.1. عن الاستراتيجية

في إطار هذه الإشكالية العامة، نقترح إشارات لإعمال تخطيط استراتيجي يدمج تهيئة الأمازيغية باعتبارها سيرورة لصحوة هذه اللغة بغية الارتقاء بها في المجتمع وفي المؤسسات. وفي هذا المنحى، يبدو لنا أن أسئلة البحث الملائمة تطرح كما يأتي :

(1) أية قيمة وأي وزن تمثلهما الأمازيغية في المشهد اللغوي المغربي؟
(2) أية استراتيجية يمكن تصورها للنهوض باللغة الأمازيغية من خلال تهيئتها؟
(3) ما هي خارطة الطريق التي ينبغي اعتمادُها من حيث تهيئة الأمازيغية، لتحقيق صحوتها، وتقليص *الفجوة* بين الوضعية الراهنة والوضعية المنشودة؟

للإجابة على هذه الأسئلة سنؤسّس التحليل المقترح على الإقرار الآتي: تنضوي التهيئة اللغوية في إطار السيرورة العامة لصحوة اللغات، ومن ثم فإن تهيئة الأمازيغية عملية تُدعِّم تثمينَها في المشهد اللغوي الوطني. ومن هذا المنظور العامّ

سنُباشر حالة الأمازيغية في إطار اللسانيات الاجتماعية بتوظيف أنموذج *التحول اللغوي العكسي (reversal language shift)*الذي اقترحه Fishman (1991، 2001) على وجه الخصوص، لوصف ظاهرة مقاومة اللغات وتفسيرها مقاومةَ اللغات للتلاشي والخمود والموت. وقد تم تطوير ذات الأنموذج على يد لاندري *وآخرين* (2005) ويدعى الانتعاش *الإثنو-لغوي revitalisation ethnolangagière، وذلك* من خلال حالة الفرنسية في كندا. ومن هذا المنظور، سنعتمد، كأساس تجريبي، الأبحاثَ المنجزة حول الأمازيغية الموجودة في وضعية منافسة وتنافس، خاصة منها Boukous : (1995، 2004)، وBouhjar (1993)، وEl Kirat (2004)، وBennis (2012)، و de Ruiter (1989)، وEr-Ramadani (2003).

ويشكّل التقييم التشخيصي المرحلةَ الأولى في آلية التخطيط الاستراتيجيبشأن تهيئة الأمازيغية. وسنعمل في هذه المرحلة على تشخيص الوضعية السوسيولسانيّة لهذه اللغة في بيئتها بهدف تقدير قيمتها. ومن شأن نتائج هذا التحليل تمكينَنا من قياس الفارق الموجود بين الوضعية الراهنة والوضعية المتوقَّعَة. ولسدّ هذه الفجوة، سيتم اقتراح استراتيجية تكشف عن الرؤية السياسية، ومبادئ الصحوة اللغوية، وأسس تهيئة الأمازيغية، وعناصر خطة عمل تهدف إلى أجرأة الخيارات المــُعتَمَدة، وإعمال القرارات المتخذة فيما يخص تهيئةَ وضع الأمازيغية ومتنَها.

## 2. قيمة الأمازيغية في السوق اللغوية

لتقييم وضعية الأمازيغية سنستَلهِم أنموذج التخطيط الاستراتيجيالقائم في مجال التدبير الاستراتيجي لاعتماد تركيبَةٍ mix مَزْجيّة تُوَالف ما بين كل من مقاربة س إ ج ت ب ش(PESTEL) وتحليل قضفم SWOT (*انظر :* Porter، 1982؛

Martinet، 1990؛ Scholes ، وWhittington، Fréry، 2008). ومن إيجابيات هذا *المزج* في نظرنا أنّه يستجيب للحاجيات الخاصة بتحليل حقل الإنتاج الرمزي، أي الحقل اللغوي، وذلك بالسماح بإجراء تشخيص وضعية الأمازيغية من حيث مكامن قواها ونواقصها وفُرَصها وما يتهدّدها. ويسهم التشخيص الخارجي في تحديد الفرص والمخاطر الماثلة في البيئة باعتبارها عوامل مُهيْكِلَة، خاصة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي الثقافي والتكنولوجي والتربوي والتشريعي (مقاربة PESTEL). أما التشخيص الداخلي، فيخوّل تحديدَ مكامن قوى اللغة وقصورها من حيث العوامل المهيكِلة في مجالات المتن اللغوي والوظائف السوسيولغويّة والديموغرافية اللغوية والإنتاج الثقافي والخطّ والترجمة والنشر والمواقف والتمثلات الاجتماعية والحضور في المشهد الإعلامي، إلخ.

### 1.2. التشخيص الخارجي : الفُرَص والتّهديدات

يمكّن التشخيصُ الخارجي من تقييم الفرصِ السانحة للأمازيغية والتهديدات المحدقة بها في البيئة بمختلف مكوناتها.

#### ***1.1.2. البيئة السياسية***

لم تشكل الأمازيغية موضوعَ اهتمام الخطاب السياسي بالمغرب إلا مع ظهور الحركة الجمعويّـــة ابتداءً من نهاية الستينيات من القرن العشرين، والتي مافتئت تطالب بدسترة أمازيغيّة المغرب وضمان ممارسة الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية (*انظر* ميثاق أگادير، 1991؛ والبيان من أجل الاعتراف بأمازيغية المغرب، 2000 ؛ إلخ.). والحال أن مسألة الأمازيغية ظلّت مغيّبةً تماماً في الخطاب الرسمي للدولة، إلى حدود خطاب العرش للملك الحسن الثاني لسنة 1994، الذي دعا فيه إلى تدريس "اللهجات الأمازيغية". إلا أن الأمر سيختلف مع

الحدث التاريخي لخطابي العرش ثم أجدير عام 2001، حيث أعلن الملك محمد السادس عن أسس سياسة ثقافية ولغوية جديدة، اعتبرت فيها الأمازيغية مكونا أساسيا من مكونات الثقافة المغربية، والنهوضَ بها مسؤوليةً وطنية. وفي هذا المنحى تمّ إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (IRCAM) الذي من مهامّه الإسهام في الارتقاء بالثقافة الأمازيغية بتعاون مع السلطات الحكومية والمؤسسات المعنيّة، وفي إطار السياسات العمومية، من أجل توفير الظروف المناسبة لإدراجها في المنظومة التربويّة وضمان إشعاعها في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني والجهوي والمحلّي. وقد تأثّر الخطاب الحزبيّ ذاته بهذه السياسة الجديدة، حيث نادت بعض التنظيمات السياسية والحقوقية بدسترة الأمازيغية لغةً رسميّة من قبل البعض، ولغةً وطنيّة بالنسبة لأحزاب أخرى.

وبالرغم من تحفّظات بعض الأوساط المحافظة والتقدّمية وتردّدها، فقد منح هذا التطوّر في البيئة السياسية فرصةً تاريخية للغة الأمازيغية وثقافتها، يتعيّن استثمارُها في اتجاه صحوة الأمازيغاتيّة. ومما يعْقد عليه الأمل أن من شأن دسترة الأمازيغية وترسيم اللغة الأمازيغية في دستور 2011 أن يضمَن تحقيقَ الشروط المواتيَة للنهوض الفعلي باللغة والثقافة الأمازيغيتيْن، مما يبيّن راهنيّة التغيّرات العميقة التي تعرفها المسألة الأمازيغيّة إلى جانب غيرها من القضايا السياسية.

### *2.1.2. البيئة الاجتماعية والاقتصادية*

تعرف المناطق الناطقة بالأمازيغية معدّلات فقر تصل إلى مستوى 20%، ويبلغ مؤشر الهشاشة فيها 44% (راجع خريطة الفقر، تقرير المندوبية السامية للتخطيط، 2004)، فبعض المناطق غنية، مثل سهل سوس لتوفره على تصنيع المنتوجات الزراعية، والسياحة والصيد، ومنطقة بركان حيث الصناعة الزراعية،

وبعض الجماعات القروية بالأطلس المتوسط الغنية بعائدات خشب الأرز، ومناطق زراعة القنب الهندي بالريف، والمناجم والسياحة في الجنوب الشرقي، إلخ. إلا أن الثروات في هذه المناطق يحتكرها متعهدون أجانب عن المنطقة في أحيان كثيرة، بحيث لا توزع فيها الأرباح بطريقة عادلة.

وتدفع الهشاشة الاجتماعية-الاقتصادية سكان المناطق الناطقة بالأمازيغية إلى الهجرة القروية والاتجاه نحو التجمعات السكنية الحضرية. إلا أن تسارع نموّ التمدن في مناطق الهجرة الداخلية وتمدّن المراكز القروية الناطقة بالأمازيغية يرافقه عادة انحِسارُ اللغة والثقافة الأمازيغيتين. ويشهد المغرب بصفة عامة تطورا غير مسبوق لساكنته الحضرية، حيث انتقلت من 29.15% عام 1960 إلى 35% عام 1971، ثم 42.7% عام 1982، و51.4% عام 1994، و 55% عام 2004. ونتج عن ذلك سيرورة استيعاب لغوي وثقافي للساكنة الناطقة بالأمازيغية في الوسط الحضري، استفادت منه العربية المغربية بالدرجة الأولى. أضف إلى ذلك ضعف النخب الاقتصادية والاجتماعية المنحدرة من المناطق الناطقة بالأمازيغية، إذا ما استثنينا بعض الحالات العائلية والفردية الناجحة.

يتجلى إذن أن البيئة الاقتصادية تشكل تهديدات فعلية بالنسبة للمناطق الناطقة بالأمازيغية التي تغدو ساكنتُها ضحيةً للفقر والهشاشة، ومن ثَم تهاجر إلى المراكز الحضرية حيث اللغة والثقافة الأمازيغيتان بذاتهما هشّتان، ولا تستفيدان من تناقلهما عبر الأجيال إلا استثناءً.

### ***3.1.2 . البيئة الثقافية والإيديولوجية***

إذا كان المثقفون المغاربة، بصفة عامة، قد اعتبروا لمدّة طويلة أنّ الخطاب الحامل للأمازيغانية يشكّل "خطراً" على وحدة البلاد وعلى التماسك الإجتماعي،

فإنه يبدو أن تقدما جليا قد أخذ يرتسم لصالح الاعتراف بشرعية الثقافة الأمازيغية في الحقل الثقافي المغربي منذ خروج البلاد من نفق "سنوات الرصاص" ومن هيمنة خطاب الحركة الوطنية العروبي. والسؤال الذي يطرح هو: إلى أي حد ستتمكّن الحركة الإسلاموية من الاستيعاب الإيجابي لخطاب النخبة الأمازيغية ولمطالب الأوساط الجمعوية الأمازيغية من جهة، و إلى أي حد كذلك تدرك النخبة الأمازيغية أن الحركة الإسلامية تتضمّن كذاك تيارا يدافع على الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية ؟ (*انظر* السجال بين ياسين وشفيق، 1998 ؛ عصيد، 2005). وهكذا يمكننا القول بأن البيئة الثقافية والإيديولوجية تتطور بشكل إيجابي وتمنح الأمازيغيةَ فرصا أكثر مما تشكل تهديدا لها.

### *4.1.2 . البيئة التربوية*

إلى حدود الدخول المدرسي عام 2003، لم يخصّص النظام التربوي المغربي أيّ حيّز للأمازيغية. وفي سنة 2010-2011، تابع قرابةُ ثُمن التلاميذ المتمدرسين بالابتدائي درسَ اللغة الأمازيغية، وتمّ تكوين الأساتذة، ووُفّرت الحوامل البيداغوجية، وأُنشئت مسالك الدراسات الأمازيغية في بعض الجامعات، وأُدرجت الأمازيغيةُ في مراكز تكوين الأطر ببعض المؤسسات. مما يدل على أن اللغة والثقافة الأمازيغيتين حاضرتان في التربية والتكوين، وهذا الحضور مدعوّ إلى أن يتعزّز، رغم البطء الذي يثقل تعميم التعليم، خاصة بسبب غياب الإطار التشريعي ونقص الأساتذة وضعف تكوينهم.

### *5.1.2 . البيئة الإعلامية*

يتم إدماج الأمازيغية في المشهد الإعلامي بوتيرة بطيئة، حيث تظل وضعية الأمازيغية في الصحافة المكتوبة هشّة رغم بعض التجارب المحدودة، وتطور

الوضعية بشكل إيجابي في حقل وسائل الإعلام السمعية، والسمعية البصرية. فالقناة الإذاعية بالأمازيغية كانت موجودة منذ الفترة الاستعمارية، أما التلفزيون فلم يشرع في البث بالأمازيغية سوى ابتداءً من 1994 بالنسبة لنشرة الأخبار، وابتداء من 2006بالنسبة للبرامج ذات الطابع الثقافي. ومن المأمول أن تتحسّن وضعية الأمازيغية مع إنشاء القناة التلفزيونية" تامازيغت "التي باشرت نشاطها منذ مارس 2010. وهكذا يمكن إجمالا التأكيد على أن وزن الأمازيغية في الحقل الإعلامي يتضاعف على الرغم من الضعف الكمي والنوعي للإنتاج.

### *6.1.2 . البيئة التكنولوجية*

لم تستفد الأمازيغيةُ من التكنولوجيا إلا بشكل ضعيف؛ إذ في ما عدا إعداد ملمس المفاتيح clavier الأمازيغي، وبعض المَحارِف (polices) والدعامات متعدّدة المؤشرات بالنسبة للتعليم، يمكننا القول إن الأمازيغية لا تستثمر بعدُ الموارد التي توفرها التكنولوجيات الرقمية الجديدة. ويعكس هذا الواقع الوضعية الفعلية لهذه اللغة ولهذه الثقافة التي تنقلها، وضعية تتسم بالتخلف العام والعجز التكنولوجي.

### *7.1.2 . البيئة التشريعية*

إذا اعتبرنا الخطب الملكية والظهائر الشريفة بمثابة قوانين بناءً على الفصل 19من الدستور، فإننا سنقرّ بأن سياسة النهوض بالأمازيغية، التي أُعلِن عنها في خطب الملك محمد السادس (خاصةً، خطاب العرش، وخطاب أجدير2001، وخطاب 9 مارس 2011)، وفي ظهير إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية(2001)، تشكل العناصر المؤسسة لشرعيّة الأمازيغية. غير أن غياب الآليات القانونيّة لمأسسة الأمازيغيّة، خاصة غياب النصوص التطبيقية، يحول دون تنفيذ الإرادة السياسية للدولة في إطار العمليّات والإجراءات الفعلية في السياسات العمومية، رغم الاتفاقيات-الإطار التي تربط المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

بالوزارات المعنية. فالمحللون يعتبرون أن نقطة ضعف سياسة النهوض بالأمازيغية تكمن في هذا الخلل الوظيفي؛ الشيء الذي يسوّغ المطالبة بدسترة الأمازيغية وبترسيمها، لضمان الحماية القانونية والشرعية للحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية وذلك ما تحقق مع دستور فاتح يوليو 2011.

### 2.2. التشخيص الداخلي : نقط القوة ومواقع الضعف

تهم عناصر التشخيص الداخلي للوضعية الأمازيغية المميزات الخاصة باللغة، والمرتبطة من ناحية بوضعها بمعناه الواسع، ومن ناحية أخرى بمتنها، أي ببنيتها الداخلية.

#### ***1.2.2. الوضع***

يحيل مفهوم *الوضع* (*statut*) على مكانة اللغة على المستوى المؤسسي والمجتمعي والفردي. فتخصيص وضع للغة يمكن أن يكون وضعا *قانونيا* (*de jure*)أو *فعليا (de facto)*؛ ويتم التخصيص *بالقانون* عبر التشريع، وبشكل أمثل في الدستور؛ ويتم أيضا *بالفعل* عبر الممارسة الطبيعية للتبادل اللغوي في المجتمع من قبَل المتكلمين الذين يستخدمون اللغات في استعمالات خطية أو شفهية بوظائف شكلية أو غير شكلية.

تشكّل الصفاتُ السوسيولغويّة للأمازيغية شبكة من الخصائص التي تسهم في تحديد وضعها. ومن ثمّ فهي لهجة خاصة (idiome) يضفي عليها طابعُها الأصيل شرعيةً تاريخية. كما أنها لهجة خاصة تتّسم بالحيوية لأنها مُسنَدة بكتلة هامّة من المتكلّمين بها، يتداولونها أكثر فأكثر لأغراض التواصل والإبداع الثقافي الشفهي، ويتمّ تناقلها النسبي من جيل إلى آخر مع تجدّدها باستمرار. ومن حيث انحِدارها السلاليّ، فهي تنتمي إلى فصيلة اللغات الحاميَة-الساميّة، المصنّفة ضمن أسرة

اللغات الأفروأسيويّة (انظر: Cohen، 1968 ؛ Greenberg، 1971). أما من حيث قرابَتها المباشرة، فالأمازيغية لغة من اللغات الحاضرة بكثافة في المشهد اللغوي المغربي. وأخيرا، فهي بالأساس لغة شفهية تستعمل على شكل لهجات جهوية ومحلية. غير أن الأمازيغية تنضوي في إطار سيرورة معيرة تستجيب لضروريات الارتقاء بها وتثمينها، عبرَ تعليمها وإدماجها في وسائل الإعلام، واستخدامها في الأدب المكتوب المنبثق، واستعمالها المحتشم في البحث العلمي. ومن شأن ترسيمها مؤخّراً أن يوفّر لهذه اللغة فرصاً جديدةً لإشعاعها وارتقائها.

ويعتبر العامل الديموغرافي اللغوي عنصرا هاما في تحديد وزن الأمازيغية وقيمتها، وبالتالي وضعها. وبهذا الصدد، ينبغي التذكير بأن الساكنة التي تتحدث الأمازيغية تقدر بثلث مجموع الساكنة المغربيّة، حسب آخر إحصاء (2004) ، علما أن عدد الناطقين بالأمازيغية يفوق عدد مسنعمني العربية والفرنسية.

تعدّ الكتابة أيضا من العوامل المساعدة على تقوية الأمازيغية حيث تيسّر انتقالُ الأمازيغية إلى الكتابة بفضل تبنّي أبجدية تيفيناغ المعيار التي أعدّها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغيّة والتي تمّ اعتمادُها خطاً رسمياً في تعليم الأمازيغية. ويعتبر هذا الحدث من البوادر التي ساهمت في صحوة اللغة والثقافة الأمازيغيتين بتمكينهما من ولوج نادي اللغات المكتوبة، وإن بشكل متواضع.

وتعدّ الترجمة كذلك عاملا من العوامل التي تسمح بقياس وزن لغة ما ومنحها وضعا معينا. وفيما يتعلق بالأمازيغية، فالترجمة منها إلى غيرها من اللغات لا تزال منحصرة في بعض نصوص الأدب الإثنوغرافي، أما الترجمة إليها فقد شهدت ظهور بعض العناوين الدالة من الأدب العالمي، والفرنسي منه خاصة.

أما النشر بالأمازيغية فلا يزال ضعيفا رغم أنه يعرف طفرة واعدة في إطار سياسة النهوض بالثقافة الأمازيغية، الشيء الذي أتاح، خلال عقد من الزمن، طبع عدد من المنشورات بالأمازيغية يفوق بكثير عدد الكتب التي نشرت بهذه اللغة وحولَها منذ استقلال البلاد.

والحاصل إذاً أن الأمازيغية أخذت تكتسب وضعاً فعليا. ويتعلق الأمر بلغة وطنية تاريخيا وثقافيا، تقوم بوظائف لغة الأم، ولغة التواصل الجهوي والمحلي واللغة المدرَّسة. كما تعتبَر الأمازيغية والثقافة التي تنقلها وسيطا للتعبير عن الهوية الأمازيغية التي تسندها حركة اجتماعية صاعدة وجموع هامة من الناطقين التي توسّع تدرّجياً دائرة مستعمليها ووظائفها.

### *2.2.2. المتن اللغوي*

يتعلق تشخيص متن اللغة بحالة بنيات النحو بالمعنى العام. وممّا يلاحظ بالأساس في هذا الموضوع أن الأمازيغية في واقعها السوسيولغوي، تتمثل في مجموعة من اللهجات الجهوية واللغات المحلية التي يتواصل بها الناطقون المنتمون لجهات متباعدة بسهولة نسبيّة. ذلك أن مظاهر التوافق والاختلاف البنيويين تشكل ظاهرة مزدوجة يخضع لها نحوُ الأمازيغية؛ لهذا يتم الحديث عن الوحدة العميقة للأمازيغية وتنوعها السطحي، اللذان يشكلان، فضلا عن ذلك، القاسم المشترك بين كل لغات العالم، وإن بدرجات متفاوتة بالتأكيد.

ولقد درس علماء اللهجات على وجه الخصوص مميزات بعض اللغات المحلية وبأدق التفاصيل أحيانا، إلا أن الدراسات التركيبية الشاملة والتي تُجْلي التوافقات الصوتية والصرفية التركيبية والمعجمية التي تبين وحدة بنية اللغة نادرة (Basset، 1952). وفي المقابل، يعتبر اللسانيون، خاصة الذين يتبنون مقاربة نظرية منشغلة باستخراج الاطّرادات البنيوية لنحو اللغة، أن وحدة البنية العميقة لنحو التنوعات

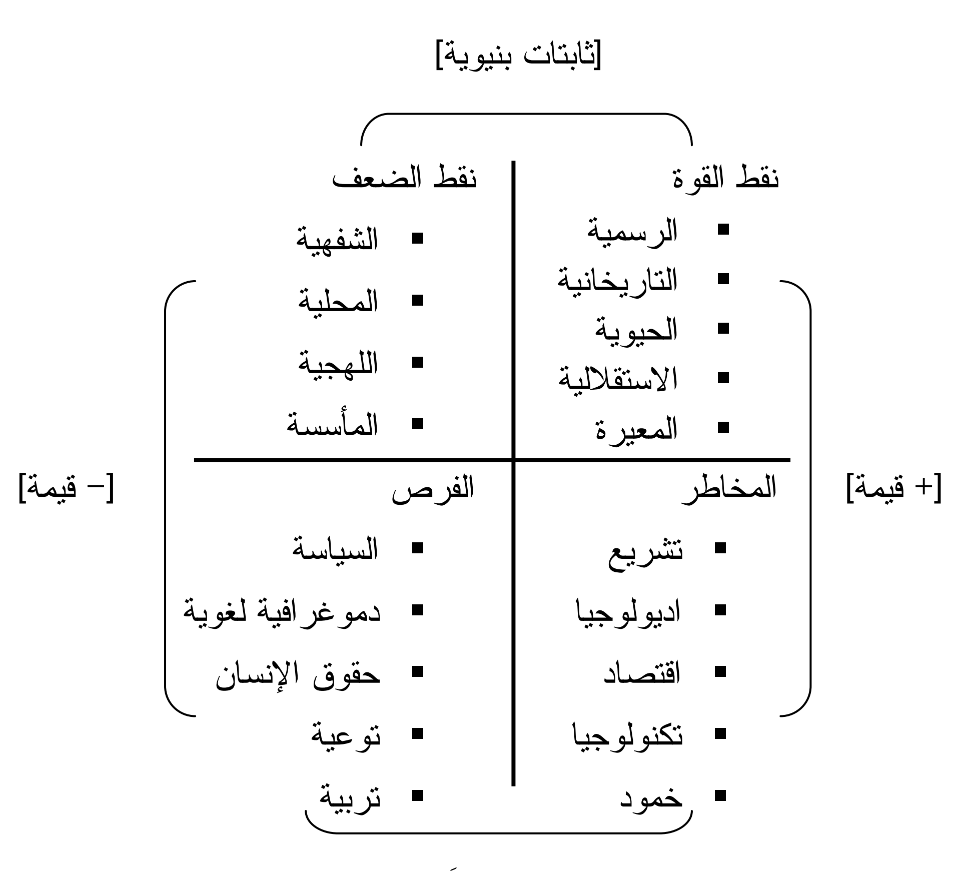
تجيز الحديث عن لغة أمازيغية. غير أن الاهتمام بإظهار وحدة اللغة الأمازيغية، يجد تعبيره بالخصوص في الأعمال المنضوية في إطار سيرورة تهيئة متنها في أفق معيرتها (Boukhris *وآخرون* 2008، Boukous ، 2009أ).

إن تقييم قوة الأمازيغية وضعفها من وجهة نظر متنها، يعني قياس قدرة بنياتها على السماح لمستخدميها بالتعبير في مختلف أوضاع التواصل عن إحساساتهم وأفكارهم ومعارفهم ومهاراتهم بواسطة شفرة مهيّأة وجاهزة. والحال أنه من وجهة نظر منطق المعيرة لا مناص من الملاحظة بأن تفريع الأمازيغية إلى لهجات، والذي ينعكس عبر اختلافات البنيات الصوتية والصرفية والمعجمية والتركيبية والبلاغية، إنما يُشكل إحدى نقط الضعف البنيوية للأمازيغية؛ عدا إذا اعتبرنا التنوع بمثابة تعبير عن غنى وحيوية اللغة أيضا. ومن وجهة نظر الوظيفة التواصلية للغة، سنسلّم دون عناء بأن ما يشكل قوة اللغة إنما يكمن في استخدامها وسيطَ تفاعلٍ في أوسع دائرة ممكنة، وذلك بتوفير بنيات التآلف للمستخدمين والتي تسمح بالاستجابة ما أمكن لحاجياتهم التعبيرية، الشفوية والكتابية، في أوضاع تفاعل اجتماعي متنوع. وبهذا الصدد، ينبغي أن نضيف بأن الفجوات الهامة التي يتكشّف عنها معجم الأمازيغية في مجال المصطلحات والمفردات المتخصصة تحدّ من قدرتها على أن تكون *لغة عصرية* مناسبة لوضعها ووظائفها الجديدين، خاصة في مجال التربية والتكوين والإعلام والإنتاج الثقافي الحديث.

### 3.2. قالَب "قضفم" (SWOT)

يمثل الشكل 1 أدناه قالَب قوة وضعف وفرص ومهددات (قضفم/SWOT ) الأمازيغية. وتقدّم هذه المصفوفة نتائج تشخيص وضعية الأمازيغية. وتُقرأ على المستويين الأفقي والعمودي، فالقراءة الأفقية تخول لنا، من ناحية، تقييم مكامن قوى اللغة وضعفها حسب الثابتات البنيوية، وتخول لنا من ناحية أخرى، تقييم مخاطر

البيئة والفرص التي تتيحها ابتداء من أخذ العوامل المُهيْكِلَة بعين الاعتبار. أما فيما يخص القراءة العمودية، فإنها تخول لنا تحديد القيمة الموجبة [+] أو السالبة [−] للغة حسبما إذا كان تشبيك (réseautage) الثابتات المُهيْكِلَة والمؤشرات البنيوية يساعد القوى الداخلية والفرص المتاحة للغة في البيئة، أم يولّد بالعكس ضعفا وتهديدات تعيق اللغة.



خلاصةً، يمكن القول إن التقييم التشخيصي للأمازيغية على المستوى التزامنيّ يُظهر وضعية ذات واقع ولها منحىً. فالواقع له علاقة بالتجزئة اللهجية للأمازيغية التي تشكل بالنسبة لها نقطة سلبية ووِزراً؛ أما فيما يتعلق بالمنحى أو بالميول فهو مرتبط، من ناحية، بالتطور الذي يعرفه وضع الأمازيغية في إطار السياسة الثقافية واللغوية الجديدة الهادفة إلى النهوض بها، ويرتبط من ناحية أخرى، بجهود تهيئة متنها، خاصة عبر الإنشاء المعجمي وتقنين بنياتها.

وهكذا، فعلى مستوى المقاربة الكشفية، قمنا إلى حد الآن بتفكيك النسق، وذلك بتحليل كل عنصر من العناصر المكونة له في حدّ ذاته. وسنمنح في ما يأتي الامتياز لإعادة بناء النسق لكي ندرك بشكل شمولي سيرورة صحوة الأمازيغية بغية اقتراح أنموذج تحليل استراتيجي للتهيئة اللغوية.

### 3. التخطيط الاستراتيجي

لتدارك وضعية قد تَضرّ على أمدٍ باللغة الأمازيغية وبثقافتها، وكذا في إطار السياسة الوطنية الرامية إلى النهوض بالأمازيغية، على أثَر ألفية اليونسكو الهادفة إلى تشجيع التعدد الثقافي واللغويّ، اتضح أنه من الضروري والمستعجل تصوّر وأجرأة تخطيط استراتيجي ينضوي في إطار هذا المنظور. فنجاح برنامج صحوة الأمازيغية يتوقف، بلا ريب، على التحكم في سيرورة التخطيط الاستراتيجيالذي سيُنفّذ سواء على مستوى تصور الرؤية أو على مستوى تحديد المُهمّة وتنفيذ الأعمال والسيرورات الضرورية لبلوغ الأهداف المؤمّلة. وانطلاقا من التعريف العام للاستراتيجية، باعتبارها رؤية ومخطط عمل على المدى البعيد يروم بلوغ المقصود وتحقيق الأهداف، يمكن لنا القول إن التخطيط الاستراتيجييجمع بين

تحضير المخططّ، والبدء بتنفيذ خطّة العمل المرتبطة به (*انظر* Porter، 1982، *راجع* Mintzberg، 1994).

وباعتبار تهيئة اللغة رافعةً من رافعات الصحوة الأمازيغية، يمكن أن نتساءل إلى أي حد يمتلك المغرب مخططا استراتيجيا يسمح بتصور وتحقيق السيرورة التي تحدد رؤية صحوة الأمازيغية، وسياستها وأهدافها.

### 1.3. الرؤية السياسية

نلاحظ، اعتمادا على التشخيص المنجز، أن الأمازيغية توجد في وضعية هشاشة متقدمة بسبب وضعها المستضعف بالأساس، والذي يجعلها في الواقع لغة مرشحة لأن تشكل جزءاً من فئة اللغات المحكوم عليها بالانقراض مع نهاية الألفية الثالثة، جرّاءَ شراسة قانون الحتمية الاجتماعية. إلا أنه، وفي اتجاه معاكس، بدأ الوعي الجماعي بهذا الخطر يتجلّى في أوساط النخب الحضرية الناطقة بالأمازيغية، مولّدا بذلك سيرورة مقاومة من قبل اللغة والثقافة الأمازيغيتين، في إطار غير مؤسّسي وبفعل الأبحاث والدراسات الفردية، وفي إطار الأنشطة الجمعوية (*انظر* وعزي، 2000). وكان هدف مؤسسي هذه الحركة، على المدى البعيد، أن يجعلوا من الأمازيغية لغةً قادرة على أن تُستخدم وسيطاً للتواصل، ولغةَ عملٍ وإبداع ثقافي في مجتمع حديث. وقد يبدو هذا الهدف من قبيل المراهنة عندما نعرف بأن الاتجاه العام يميل إلى خمود اللغات المنهكة، وأمام قلة اللغات التي استفادت من نتائج سيرورة صحوة ناجحة، مما يسميه بعض علماء اللسانيات الاجتماعية التحوا اللغوي العكسي *(reversal language shift)* (*انظر*Fishman، 1991، 2001؛ *راجع* Fisher، 2001).

يمكن إذن وضع عناصر المسألة كما يأتي : نظرا للهشاشة التي تميز الوضعية العامة للأمازيغية، ما هي حظوظ صحوتها لتستطيع رفع التحديات التي تواجهها؟ وإلى أي حد تستطيع الأمازيغية أن تنجو من المصير المشئوم للغات المهدّدة (*انظر* Crystal، 2004) ؟

للإجابة على هذه الأسئلة، ينبغي أن نعيد طرح مسألة الحفاظ على الأمازيغية وصحوتها ضمن منظور السياسة الجديدة للنهوض بالأمازيغيّة. ولا ريب أن من شأن هذا الإطار العام أن يمكّن من تقدير الثابتة (paramètre)السياسية للمسألة، إلا أنه وحرصا على الفعالية، من الضروري تصوّر مشروع تخطيط استراتيجي يحدّد الرؤية على المدى البعيد في أفق سنة 2050 مثلا، ويسمح بترجمة مشروع المجتمع المفترَض فيه توفيرُه الشروطَ المثلى لإعادة الاعتبار للأمازيغية في واقع السياسات العمومية.

ذلك أنه بعد قرون من التهميش المؤسسي الذي أدّى باللغة الأمازيغية وبثقافتها إلى الانحسار في آخر معاقلهما، سنح توارُد بعض الصّدف الناتجة عن ظروفٍ بعضها محلية وأخرى شموليّة، بتوفير الفرص لصحوةٍ يتعيّن اغتنامُها وتقييمُها وتعميقُها.

ففي عام 2001، وبمناسبة عيد العرش، أعلن ملك المغرب في خطابه عن البوادر الأولى لسياسة ثقافية جديدة تعيد الاعتبار للتعدد الثقافي للبلاد، وأعلن في هذا الإطار أخذَ الدولة على عاتقها النهوض بالثقافة الأمازيغية، وذلك بإنشاء معهد رصد خصيصاً للقيام بهذه المأموريّة. وفي 17 أكتوبر من نفس السنة، باشَر عاهل البلاد مراسيمَ وضع الطابع الشريف على الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بأجدير، إقليم خنيفرة بالأطلس المتوسط، بحضور مختلف مكونات الأمة، السياسية والنقابية والدينية والثقافية والاقتصادية والجمعوية. وقد أكد الملك

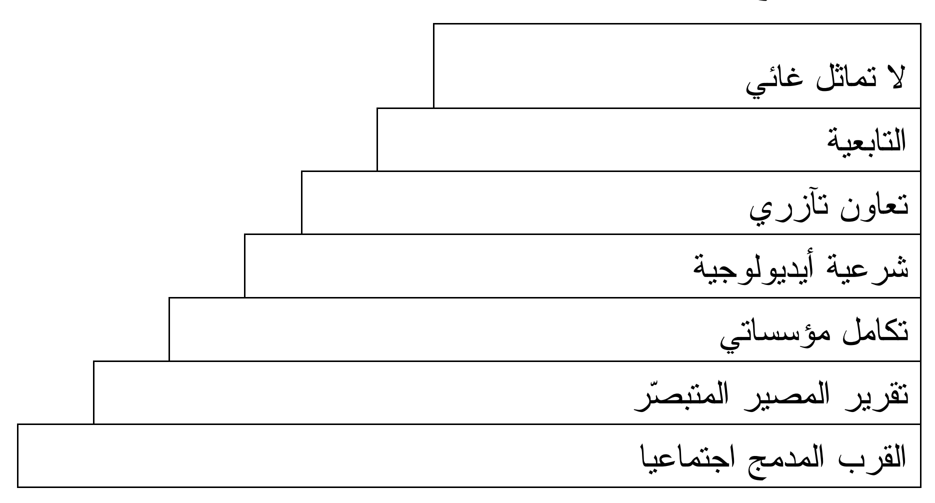
في خطابه بالمناسبة بأن الأمازيغية مكوّن أساسيّ للثقافة الوطنيّة، وتراث ثقافيّ زاخر، شاهد على حضورها في كلّ معالم التاريخ والحضارة المغربيّة؛ وبأنها ملك لجميع المغاربة بدون استثناء. وأكد على أن النهوض بها مسؤولية وطنية، ولا يمكن أن تُتخذ مطية لأغراض سياسية. وتشكل هذه التصريحات المرتكزات الأساسية لسياسة النهوض بالأمازيغية؛ وتكتسب شرعيتها من الفصل 19 من الدستور الذي يخوّل لعاهل البلاد سلطة التشريع باعتباره "الممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها، وضامن دوام الدولة واستمرارها (...)، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات (...)".

والواقع أن هذه السياسة الجديدة قد أحدثت قطيعة مع الأيديولوجية التي أسست الخطاب الأيديولوجي المُهيمِن في أوساط حركة التحرير الوطنيف في الفترة الأخيرة من الحماية، وفي خطاب الطبقة السياسية والنخبة المثقفة طوال فترة الحماية. وتقوم هذه الأيديولوجية على العروبة والإسلام، مما يجعل من اللغة العربية والثقافة التي تنقلها المكونيْن الشرعييْن الوحيديْن؛ وكانت اللغة والثقافة الأمازيغيتان تعتبران، في نطاق واسع، منتجاتٍ غير شرعية وبدون قيمة، بل أكثر من ذلك كانتا تعتبران آثاراً وبقايا من عصور ما قبل الفتح لإسلامي كما يعتبرهما خصوم الأمازبعبة من عوامل التفرقة الوطنية إبّان االفترة الإستعمارية وبعدها (انظر غلاب، 1993). وهكذا يمكن القول بأن سياسة الدولة فيما يتعلق بتدبير الموارد اللغوية والثقافية للبلاد قد عرفت تحولا تاريخيا نحو الاعتراف بالأمازيغية. ومما لا شك فيه أن هذا الخيار السياسي والإيديولوجي على أهميّته كشرط ضروريّ، غير كاف للشروع في تحويل الاتجاه نحو سيرورة صحوة الأمازيغية، في إطار السياسات العمومية. إذ ينبغي إعمالُ رافعات أخرى في هذا المَنْحى، ولا سيما رافعة الدستور الجديد التي ستمكّن من وضع الأمازيغيّة فوق كل العوارض

وإحلالها مكانة  مناسبة في الحقل الحقوقيّ، كما يطالب بذلك جزء من الطبقة السياسية وبعض أطياف المجتمع المدنيّ.

### 2.3. سيرورة الصحوة اللغوية

إن مسألة خمود اللغات الأقليّات *بقوة القانون وبالفعل* تُطرَح إلى حد ما، بكيفيّة واعية ومُتعقّلة، في أوساط المجموعات التي تعاني من هذه المعضلة. وفي هذا السياق، وتأسيساً على أعمال فيشمان (*مرجع سابق*) حول ظاهرة عكس *انحراف اللغة* والمعيقات التي تخضع له، يقترح لاندري(Landry وآخرون، *مرجع سابق*) شبكةً لتحليل سيرورة *الصحوة اللغوية* انطلاقاً من حالة الفرنسية في كيبيك. وبالنسبة إلينا، سنأخذ هنا، لضرورات التحليل، بنموذج مُتَراصّ يستند إلى هاته الأبحاث. فالسلسلة الناجعة لهذه السيرورة تقوم على سبعة مبادئ، على نحو سلّميّة ممثلة في الرسم البياني 2، تتدرّج من المستوى الفردي ومستوى المجموعة الداخلية إلى مستوى المجتمع والدولة مرورا بمستوى المجموعة الخارجية :




مبادئ الصحوة اللغويّة

يعرض هذا التمثيل المتدرّج لنموذج الصحوة اللغوية الطابع النسقي للسيرورة؛ فهو لا يعني أن يكون النموذج خطّيا بحيث إن الأفعال والتطورات والمكتسبات يمكن أن تتحقّق في مَدرَج وسيط أو أعلى، وفقا لإيقاع متصل أكثر من إيقاع المدرج الأسفل؛ كما يمكن أن يكون الإنجاز متلازما أو متزامنا في درجات مختلفة، إلخ. مما يعني أن قوانين التفاعل بين الحتمية الاجتماعية وتقرير مصير المجموعة، من ناحية، وبين تصرفات المجموعة الخارجية المشكّلة للأغلبية وسلوكات المجموعة الداخلية المشكلة للأقلية، من ناحية أخرى، لا تشتغل وفق منطق آلي.

### 1.2.3. التوارث اللسني بين الأجيال

تعمل سيرورة الصحوة اللغويّة في المقام الأول على المستوى الدقيق والمحدود، وهو مستوى الفرد والأسرة والمجتمع. ويتمثّل أول مبدإ في القُرب المُنشئ اجتماعياً. وهو يفترض التنشئة الاجتماعية اللغوية والثقافيّة عن طريق الأسرة والمجموعة، وتمرير الأبويْن اللغةَ والثقافةَ، والتمركُز التّرابيّ لأفراد المجموعة الداخليّة، وللشبكات الاجتماعيّة مابين المجموعات المكثّفة والمتعدّدة التركيب، ولروابط التضامن ما بيْن أفراد المجموعة.

وإذا احتكمنا إلى الدراسات التي أنجزت حول)، فإن تناقل اللغة والثقافة بين الأجيال مُؤمّن في الوسط القروي إلا أنه يكاد يكون غيرَ مضمون في الوسط الحضري وفي المهجر. ولهذا المعطى أهمية قصوى على الواقع السكاني اللغوي للأمازيغية، يُنذِر بمستقبل غامض بالنسبة للناطقين بالأمازيغية، خاصة وأن تمركز هؤلاء في وسطهم الطبيعي يشهد تناقصا متزايدا، وأن أواصر التكافل داخل المجموعة تميل إلى التلاشي مع هيمنة الثقافة الحضرية المرتكزة على قيمٍ مثل المصلحة الفردية والفردانية والتنافس. ويقتضي الأمر هنا معرفة إلى أي حد

تستطيع الجماعة الأمازيغية إعادة تملك قيَم التضامن والتعاضد، وتبني سلوكات لغوية وثقافية تتيح الحفاظ على اللغة والثقافة في بيئة منسلخة عن أرضيتها. و بخلاف ذلك، إذا كان التوطين الترابيّ للأمازيغية هو الشرط اللازم لدوامها، فإن سياسة الجهوية الفعلية يمكن إذن أن تشكل إطارا ممكنا لتدبير التنوع اللغوي والثقافي في اتجاه يضمن الحفاظ على الأمازيغية. وهنا نطرح القضية الشائكة للحقوق الإقليمية والحقوق الفردية، وهي قضية مشروعة في حاجة إلى اهتمام سياسي واقتصادي ولغوي وثقافي حقيقي، يستحق التعميق من وجهة نظر الحفاظ على الأمازيغية والنهوض بها، في غياب إعمال خيار المطالبة بالثنائية اللغوية والثنائية الثقافية على المستوى الوطني.

### 2.2.3. *التوعية والعمل التطوعي والاستقلالية*

يعمل مبدأ تقرير المصير المتبصّر والواعي دعامةً حاسمةً في المقاومة الواعية والاختيارية للمجموعات المعنية بسيرورة الصحوة اللغوية. وبالفعل فمن الملاحظ، عبر تاريخ الإنسانية، أن بقاء اللغات والثقافات يرتبط إيجابيا بدرجة الالتزام والانخراط الارادي والواعي للجماعات. فالأقلية الناطقة بالإسبانية (الناطقة بالقشتالية) مثلا، وبخلاف الجماعات الأخرى، تمثل الأقلية الوحيدة التي قاومت الزحف الجارف للإنجليزية في الولايات المتحدة على الإطلاق، بل اكتسحت مجالا أوسع (Pedalino-Porter, 1990) وحالة الفرنسية في كندا دالّة بهذا الصدد، إذ بذل الناطقون بالفرنسية جهودا هامة لصيانة لغتهم في وجه الإنجليزية (انظر Maurais، 1987، Landry و*آخرين*، 2005). وتحمل وضعية العبرية في إسرائيل بالتأكيد أكثر من دلالة، حيث تمثل أقصى حالة للغة ميتة تماما، لم تستطع البقاء سوى باعتبارها لغة دين وإلى حد ما عبرية عامية (*ييديش*) قبل إنشاء الكيان الإسرائيلي. والعبرية الحديثة اليوم لغة متكاملة، وهوياتية، ولغة وطنية ورسمية،

ولغة عمل وتعليم وبحث علمي وتكنولوجي (Nahir، 1987) وهي بذلك لغة نجت بأعجوبة بسبب الإرادة الواعية والمستقلة لدولة ومجموعة.

ولقد أظهر تشخيص وضعية الأمازيغية جنوحا عاما نحو خمودها في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يفرضها التمدّن، والتكييف المتتالي للمجموعة الناطقة بها ؛ وما التزايد الديموغرافي اللغوي لفائدة العربية الدارجة، التي أصبحت بالتالي هي المعيار الاجتماعي الثقافي، سوى نتيجة مباشرة لذلك. فمن الطبيعي إذن أن يَضعُف القربُ المُدمج في المجتمع. ولا يمكن أن تُحيَّد آثار هذا الإضعاف، أو تُقلَّص على الأقل، سوى بالاختيار الإرادي للمجموعة المعارضة للحتمية الاجتماعية من خلال وعي واثق بضرورة تبني سلوكات لغوية وثقافية يتأكد عبرها الالتزام الهوياتي من أجل مقاومة متبصِّرة، واختيارية ومقررة لمصير المجموعة التي تضع على عاتقها مصيرها اللغوي والثقافي. وإن من شأن ظهور زعامة في وسط المجموعة أن يُوفر ظروف الاستثمار للمؤسسات الجماعية.

فهل شروط تحقيق مبدإ تقرير المصير المتبصِّر في الوسط الناطق بالأمازيغية متوفرة؟ فالدراسات التي تعالج جوانب معينة من هذه الإشكالية تشير إلى أن الوعي المستقل ينحصر في أقلية من النخبة الحضرية في الوقت الذي تبدو فيه أغلبية أعضاء المجموعة تئن تحت نير الحتمية الاجتماعية.

إن انبثاق زعامة جماعية في وسط الحركة الجمعوية لا يخلو من المعاناة في إثبات الذات نظرا لهشاشة النسيج الاقتصادي، وتخلف الوعي السياسي وثقل الولاءات التقليدية. كما تشهد على ذلك الانشقاقات الداخلية، وعجز هذا التغيّر عن التحول إلى حركة اجتماعية، وتوليد زعامة جماعية.

### 3.2.3. ولوج المؤسّسات

أكيد أن سيرورة الصحوة اللغوية تتغذى من بيئة جزئية تضمن نقل اللغة والثقافة بين الأجيال، والوعي الإرادي بأن الهوية الجماعية لا تقبل الاختزال، إلا أنها ينبغي أن تكون مرفقة بالتكامل المؤسسي، وذلك باكتساح الفضاء المؤسسي والاجتماعي والثقافي والتربوي، وفضاء التلفزيون والصحافة المكتوبة، والفضاء العمومي، والحقل الثقافي والمهرجانات والمسرح والسينما واللافتات والفضاء الإشهاري، إلخ. وهكذا كلما كانت الأمازيغية حاضرة في هذه الفضاءات كلما تعزّزت صلابة الصرح الهوياتي للمجموعة.

إن إدماج الأمازيغية في المدرسة والجامعة وفي حقل الإعلام، ورغم العراقيل المتعددة، بدأ يخلّف وقعاً وازنا على الضمائر؛ حيث أدى ذلك وفي وقت وجيز إلى نقل الأمازيغية من وضع اللغة المحلية، المتدنّية القيمة إلى الوضع الاعتباري للغة المدروسة؛ ويلعب الانتقال إلى الكتابة دورا مهما في هذا التطور، خاصة من خلال تجديد الثقافة الأمازيغية عبر الأدب الحديث والإنتاج السمعي البصري والعروض المسرحية، والوصلات الإشهارية واللافتات، إلخ. وهكذا أصبحت الأمازيغية نتاجا اجتماعيا وثقافيا يكتسي قيمة بخروجها من محجرها وطوقها، ومن تخلف بيئتها الاقتصادية، لغزو فضاءات مؤسساتية جديدة ولتوسيع قائمة وظائفها الاجتماعية واللغوية ومجالات استعمالاتها كي تلج الحياة الحديثة فعلاً.

### 4.2.3. الشرعية الإيديولوجية والمأسسة

في وضعيات التعدد اللغوي-المتسم بسيطرة لغة السلطة، اللغة التي تشكل الأغلبية واللغة الرسمية ذات الحظوة، يسود خطاب أيديولوجي يعطي الشرعية لهذه اللغة ويَحُطّ من قيمة اللغات الأخرى بذرائع متنوعة مثل الفقر المعجمي والتنوع اللهجي، وعدم القدرة على استخدامها لغةَ عملٍ ناجعة، ووسيطاً للتواصل على

مستوى واسع، إلخ. وهذا شأن الوضعية المغربية حيث عانت الأمازيغية إلى الآن من عجز من حيث الشرعية الأيديولوجية.

إن الشرعية الأيديولوجية في الواقع شرط ضروري لصحوة الأمازيغية، فالخطب الملكية وظهير إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والوثائق الرسمية التي تمنح المكانة للأمازيغية في المؤسسات المعنيّة بالتربية والتكوين والثقافة والإعلام وحقوق الإنسان والكتابات ذات الطابع السياسي والأيديولوجي المطالبة بالحقوق اللغوية والثقافية، إلخ. كلها مراسيم ووثائق ذات قيمة قانونية، تولي الشرعية للأمازيغية بمنحها الاعتراف *القانوني والفعلي* في الدولة والمجتمع. ومع ذلك يبقي أن إيلاء الشرعية السامية إنما يكمن في الاعتراف المؤسساتي، وفي ميثاق المواطنة، وميثاق التربية والتكوين وفي كل وثيقة رسمية تسهم في ضمان الاعتراف القانوني وفي تنفيذه الفعلي على مستوى المؤسسات عبر السياسات العمومية.

### *5.2.3. التعاون المتدائب*

تقتضي الصحوة اللغوية أيضا تعاونا وثيقا بين الجماعة والدولة في إطار مخطط عمل شامل ومندمج، وفي عمل متدائب بين مختلف مستويات النظام، من الأسفل إلى الأعلى ومن الأعلى إلى الأسفل. ويفترض البحث عن التداؤب إرادة سياسية على مستوى الدولة، من حيث تخطيط الصحوة اللغوية، كما يفترض التزاما جماعيا بالتكفل بمخطط العمل المتعلق بهذه الإرادة.

ولا يمكن تصوّر الارتقاء بالأمازيغية فعليا، ضمن هذا المنظور التآزري، إلا من خلال التزام تعاوني بين الدولة ومؤسساتها من ناحية، وبين المواطنين والأطر التنظيمية الجماعية من ناحية أخرى. فإدماج الأمازيغية في النظام التربوي مثلا، في حاجة إلى أن يُعزَّز بتضافر جهود المصلحة الوزارية الوصيّة مع الجماعة.

وهكذا على الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين أن تنخرط فعليا في تنفيذ مخطط إدماج الأمازيغية في إطار السياسة التعليمية المركزية، وذلك بفتح أقسام الأمازيغية ووضع المدرسين تحت التصرّف وتأمين تكوينهم، واقتناء الكتب المدرسية وتوزيعها، إلخ. وعلى الجماعة من ناحيتها أن تنخرط في هذه العملية بتكوين جمعيات آباء التلاميذ المشتغلة بصفتها إطاراً تابعاً يضع السلطات التربوية أمام مسؤوليتها على المستويْين الجهوي والمحلي، وتقوم بتحسيس الآباء لتسجيل أبنائهم في أقسام الأمازيغية، وتحفيز التلاميذ، بتشجيع الأنشطة المدرسية الموازية التي تدعّم القرب الاجتماعي القادر على الإسهام في نقل اللغة والثقافة، وبالإسهام في تدعيم توعية الجماعة قاطبة. وتقتضي هذه الرؤية للأشياء نقدا مزدوجا، نقد الموقف البيروقراطي للمؤسساتيين الذي قد يؤدي إلى الخمول والانحسار أو إلى موقف سلبي اتجاه الأمازيغية باتخاذ المواقف الأيديولوجية، من ناحية، وبنقد موقف اللامبالاة، والتملّص من الالتزام أو الرفض المنهجي للعمل المؤسساتي من قبل أقليات معينة من الجماعة من ناحية أخرى. مما يعني أن صحوة الأمازيغية ستستفيد كثيرا من استغلال تعاضد وطني متآزر مسؤول وناجع، بين السلطات المؤسساتية والأطر الجماعية.

### 6.2.3. التابعيّة

يتم التكفل بتصوّر وتنفيذ المخطط الاستراتيجيللصحوة اللغوية على مستويات مختلفة من المنظومة والتراتبية، ولكل مستوىً من هذه المستويات سلطته ووسائله ومسؤولياته في إطار التكامل وحسب مبدأ التابعية أي الاستطراد أو عدم التدخل (subsidiarité) ففي الواقع، يؤدي تمركز سلطة القرار وتركيز المسؤوليات على مستوى تنفيذ العمليات إلى تهميش الطبقات الوسيطة والسفلى في المنظومة بشكل

نهائي، ويؤديان بالتالي إلى نقض تعهّدهما إزاء سيرورة الصحوة اللغوية... مما يؤدي إلى الفشل المحقَّق.

وفي مجال الأمازيغية، يتعين أن يتمّ تصور مخطط استراتيجي يروم صحوتَها والنهوض بها في توافق وتشاور بين الهيئات المعنيّة والأطر الجماعية، بحيث يكون لكل الأطراف استقلاليتها وحقوقها. ويقتضي تنفيذ هذا المخطط، من جهته، إشراك السلطات الجهوية والمحلية، ليس وسيطاً لنقل القرارات المركزية فقط، بل ينبغي إشراكها خاصة باعتبارها أطراً تحتل مكانا في المنظومة يؤهلها بشكل أفضل للقيام بتحقيق أمثل للأهداف المرسومة. ولنأخذ مثالَ إدراج الأمازيغية في المشهد الإعلامي، باعتباره قطب الرحى في سيرورة صحوة اللغة والثقافة الأمازيغيتين. فبمجرد أن تتحدّد مرتكزات السياسة الإعلامية وموضع الأمازيغية في القطب العمومي، ينبغي أن يتم تصريف مخطط العمل إلى عمليات ملموسة وتنفيذها على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، على أساس التفويض وتحميل المسؤولية. وهكذا، فإن البرمجة والإنتاج والتوظيف وتكوين الموارد البشريّة، وكذا سياسة التواصل والإشعاع، واللغة المستعمَلة، ومحتويات البرامج، إلخ. كلها قضايا ينبغي تدبيرها على كافة المستويات المعنية والمنخرطة بصفة مباشرة في هذه السيرورة.

### *7.2.3. الشمولية والمحلية (العوْمحلّيّة)*

يتم التخطيط الاستراتيجيلسيرورة صحوة اللغة بشكل طبيعي في إطار رؤية نسقية، شمولية ومحلية، بناءً على مبدإ اللاّتماثل الغائي القائم على الشمولية والمحلية أو العوْمحلّيّة (glocalisation). وتأخذ هذه الرؤية في الاعتبار مؤشرات الكبرى والبيئة الصغرى؛ فالأولى تعبّر عن التوجهات الكبرى لتطور الوضعية اللغوية على المستوى الدولي، وعن رهانات النفوذ بين الدوائر اللغوية المهيمنة، وعن انعكاسات

العولمة على اللغات والثقافات التي تشكل أقلية، وعن استراتيجية اليونسكو فيما يخص الحفاظ على التعددية اللغوية والثقافية، وعن أسس وحيثيات السياسة الثقافية واللغوية الوطنية، إلخ. كما تأخذ في الاعتبار تنفيذ هذه السياسة في إطار مخطط وطني للصحوة الإثنو–لغوية.

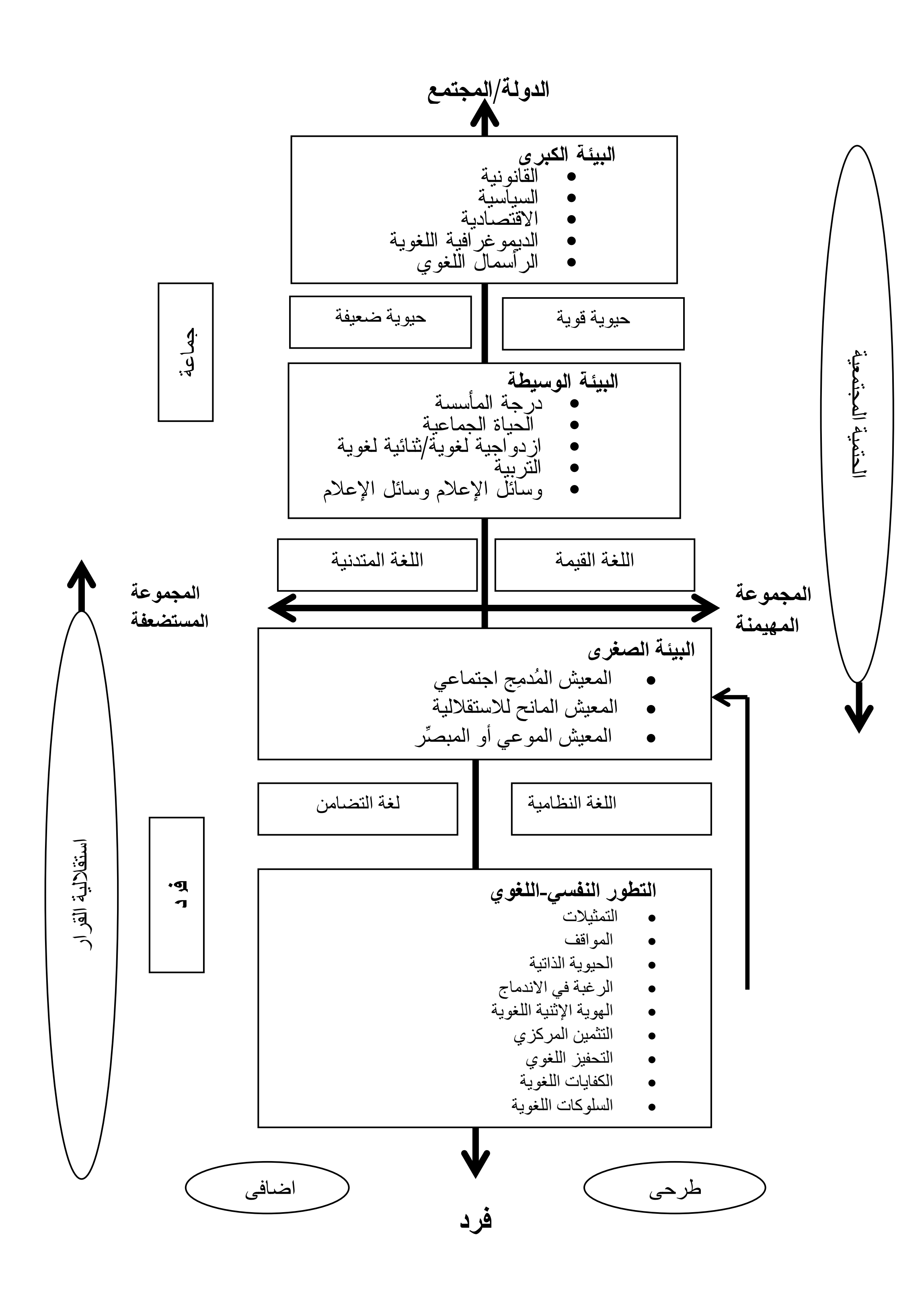
إلا أن أي تخطيط على المستوى الشمولي ينبغي أن يحرص على الحقائق المحلية، وذلك بإدماج مؤشرات البيئة الكبرى، خاصة منها الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والمعطيات الجغرافية اللهجية الخاصة بالجماعات في مجالها الحيوي، حتى لا يقع تحت طائلة عدم النجاعة وينقلب إلى بلسم لا ترجى منه فائدة. فالمعادلة التي ينبغي حلّها إذاً هي تدبير العلاقة الجدلية القائمة بين حركة نزّاعة على المستوى الشمولي، والتي تتجه نحو التكتّل والتأحيدالمنجذبان من قبل سيطرة أنموذج مفرط المركزية وحركة معارِضة تعبر عن نفسها على المستوى المحلي، متخذة شكل المقاومة بإثبات خصوصيات الثقافات واللغات المحلية. ويمكن تصوّر التدبير المتوازن والأمثل والقابل للحياة في إطار *الشمولية والمحلية* أو العوْمحلّيّة (Trudgill، 2004 ؛ Boukous ، 2009). والهدف من مثل هذه المقاربة هو الدفع بالسبل والوسائل والحلول الكفيلة بأن تُكيَّف مع واقع المجموعة في فضائها الطبيعي.

وفيما يخص الأمازيغية، فإن القرارات المركزية، من حيث إنها تعبير عن الإرادة السياسية للدولة، وتنضوي ضمن السياسات العمومية والإعلان عن النوايا، تُضفي الشرعية على سياسة النهوض بالأمازيغية. ويتعيّن أن تُمنح لهذه القرارات الرؤية والهيكل في إطار مخطط عمل مع أهداف على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وتعطى لها الوسائل الناجعة لتحقيقها. ولكي يكون هذا المخطط ناجعا وفعّالا، لابدّ أن ينضوي ضمن شراكة شمولية تجمع بين الهيئات الحكومية، وهيئات

الجماعات المحلية والأطر الرسمية وغير الرسمية المُمثِّلة للجماعة. وهكذا سيتمّ تصوّر المخطط وأجرأته على طرفيْ المسلسل، المركزي والمحلي.

وبالنسبة لتهيئة الأمازيغية، فإن هذه الإشكالية من الحدّة بمكان. فتهيئة المعجم مثلا تستلزم جهدا تشاركيا بين المهيّئين المؤسساتيين، أي باحثي المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وممثلي الناطقين بالأمازيغية، خاصة اللسانيين الخارجيين والكتاب والشعراء والمهنيين مثل الأساتذة والصحفيين. وتتيح هذه المنهجية توفر رؤية شمولية عن المشكلة، ومعرفة الحاجيات الفعلية والاستفادة من خبرة حقيقية، وقيادة تجريب النتائج وتقييم نوعيتها، وبالتالي، خلق أحسن الظروف لتأصيلها لدى السكان المستهدفين.

ويبين الرسم 3 *أسفله*، المقتبس بتصرف عن Landry وآخرين (2005)، أنموذج الصحوة اللغوية ما بين المجموعات. وهو يمثّل الطبيعة المعقدة والنسقية للعلاقات القائمة بين الدائرة الفردية والدائرة المجتمعية، ودائرة الدولة والدائرة الكونية. فالمستوى الأول هو الذي يُبنى فيه التطور النفسي اللغوي للفرد الذي يَبني هويته ابتداءً من تملك خاصيات لغته. والمستوى الثاني هو مستوى الجماعة التي تتحكم في الظروف البيئية لصحوة اللغة (الإطار المؤسساتي والمجتمعي، والإطار السياسي والقانوني). وتقوم العلاقة بين هذين المستويين ضمن جدلية الحتمية الاجتماعية التي تؤثر في اتجاه استضعاف لغة المجموعة الضعيفة، من ناحية، وفي تقرير المصير المتبصّر الذي يعبر عن إرادة المجموعة الضعيفة في الحفاظ على لغتها والارتقاء بها.


الدولة/المجتمع
البيئة الكبرى
القانونية
السياسية
الاقتصادية
الديموغرافية اللغوية
الرأسمال اللغوي
حيوية قوية
حيوية ضعيفة
جماعة
البيئة الوسيطة
درجة المأسسة
الحياة الجماعية
ازدواجية لغوية/ثنائية لغوية
التربية
وسائل الإعلام وسائل الإعلام
الحتمية المجتمعية
اللغة القيمة
اللغة المتدنية
المجموعة المهيمنة
المجموعة المستضعفة
البيئة الصغرى
المعيش المُدمِج اجتماعي
المعيش المانح للاستقلالية
المعيش الموعي أو المبصِّر
اللغة النظامية
لغة التضامن
فرد
استقلالية القرار
التطور النفسي-اللغوي
التمثيلات
المواقف
الحيوية الذاتية
الرغبة في الاندماج
الهوية الإثنية اللغوية
التثمين المركزي
التحفيز اللغوي
الكفايات اللغوية
السلوكات اللغوية
طرحى
اضافى
فرد

### 3.3. الصحوة عبر التهيئة

يُنظر في الأساس إلى التهيئة في الأدبيات التي كُرِّست لمسألة معيرة الأمازيغية، من حيث أنها تهيئة للمتن اللغوي، في حين أن المتن لا يمكن أن يُدرك بشكل ملائم ودالّ إلا ضمن مقاربة نسقية، حيث يشكل تحديد الرؤية الاستراتيجيةالشرط الأول لكل عمل تقني منصب على بنية اللغة (*انظر* Boukous منسقا، (2003) و Ameur et Boumalk (2004). ويمكن أن تتضح هذه المقاربة ببقاء المسألة لوقت طويل منحصرة في المجال الخاص باللساني، حتى ولو كانت تُسائل مباشرة المنظرين والمتخصصين في الاستراتيجية. ومنذ ذلك الوقت ومثل هذه الأسئلة تتطلب إجابات واضحة:

(أ) هل يشكل الناطقون بالأمازيغية جماعة لغوية متجانسة؟

(ب) ما هي رهانات معيرة الأمازيغية؟

(ج) أي معيرة للأمازيغية؟

إن فحص هذه الأسئلة ضروري لما يترتب عنه من إجراءات عملية ينبغي اتخاذها لتبني مقاربة متناسقة ونهج عقلاني في معالجة تهيئة الأمازيغية.

#### *1.3.3. جماعة أو جماعات لغوية أمازيغية ؟*

مهما كان اللسانيون الاجتماعيون متفقين على عدم وجود أية جماعة لغوية متجانسة (Labov، 1972)، فإن التساؤل حولَ وجود جماعة لغوية ناطقة بالأمازيغية، قبل تصور سياسة تهيئة للغة، يعدّ في حد ذاته شرطا أولاً. وتُطرَح شرعية هذا التساؤل عندما نتناول إشكالية الأمازيغية من وجهة نظر أكاديمية وبأدوات التحليل العلمي. إلا أن تناول المسألة ليس بريئا في حد ذاته، من وجهة

نظر سياسية وأيديولوجية؛ ففي الواقع، يمكن أن يَترتّب عن هذا غريزيا جوابٌ سلبيٌّ أو إيجابيّ، حسب المخيال الأيديولوجي للمجيب.

والحقيقة أن الجواب الأكاديمي على السؤال المطروح لا يمكن في حد ذاته إلا أن يكون متباينا ومفصَّلا بسبب الغموض التعريفي لمفهوم "الجماعة اللغوية" (انظر Dua، 1981؛ Gumperz، 1982). فالجماعة اللغوية تُعَرَّف بطريقة مثاليّة كفضاءٍ اجتماعي للتواصل بلغة مشتركة، وتقريباً هي نفس اللغة لدى كل الناطقين، و تضمن التفاهم بين المتكلمين والمجموعات. ويعيش في هذا الفضاء السياسي المشترك مجتمع تَتَحقَّق هويته في هذه اللغة. إن هذا التعريف العام الذي يطبق على الوضعية الخاصة بالأمازيغية يحتاج إلى تدقيقات. ففي الواقع، تتحدث بالأمازيغية، على المستوى السياسي، جماعات منحصرة في دول وأوطان مستقلة، توجد في فضاء يغطي شمال إفريقيا وبلدان الساحل، دون احتساب الجماعات الناطقة بالأمازيغية في المهجر. وعلى المستوى اللغوي، فالأمر يتعلّق بكيانٍ لغويّ منشَطر إلى لهجات ولُهَيْجات، تكون فيها المسافة بين بنياتها الصرفية الصوتية والمعجمية والتركيبية كبيرة إلى درجة يصبح معها التواصل مُعتماً بين الناطقين المنتمين لمناطق متباعدة. وهذه الوضعية هي ذاتها تقريباً بين لهجات مناطق الشمال، ووسط وجنوب المغرب، وإن كانت المسافة بدأت تتقلص مع تطور وسائل الإعلام الأمازيغية اللسان، وتوسع تعليم اللغة وتنظيم الأنشطة الثقافية والفنية في مختلف الفضاءات الثقافية واللغوية التي تجمع فاعلين من ذوي الأوجه اللغوية المختلفة.

وهكذا، فبإيلاء الأفضليّة للفوارق بين لهجات المناطق الجغرافية، بالاهتمام فقط بالظواهر السطحية للغة، علما أنها تُعرقل فعليا فهم الخطاب، فإننا سنوافق إذن على الأقل على ثلاث جماعات لغوية ذات التعبير الأمازيغي (تاريفيت، وتامازيغت، وتاشلحيت) وسنباشر إذن التهيئة في كل وجه لغوي من هذه المناطق، فحتى لهجات

هذه المناطق يخترقها بكل بداهة التنوع الصوتي والصرفي والمعجمي. و بالمقابل، إذا تبنّينا بالعكس مقاربة شمولية، تحرص على الاطرادات البنيوية الكبرى التي تتضح في البنية العميقة لنحو اللغة، مقاربة مُعدَّلة (modulée) مع ذلك بمنهجية تنوعية تأخذ بالحسبان الاختلافات، فإنه يمكن آنذاك الحديث عن جماعة لغوية أمازيغية متنافرة، ومن ثم تصير تهيئة الأمازيغية قرارا شرعيا.

### 2.3.3. *التهيئة والمعيرة*

لقد استخدمنا إلى حد الساعة مفهومي"التهيئة" و"المعيرة" دون تحديدهما؛ وفي هذا المستوى من التحليل، من المهم التمييز بين المفهومين، فللتهيئة أربعة معاني على الأقل:

(أ) التهيئة باعتبارها سيرورة اختزال للتعددية اللغوية في بلد ما، أو التهيئة التي تم بها تقليص أو بنينة تنوع لغة ما بانبثاق معيار اجتماعي لغوي. ويتم هذا التقليص من تلقاء نفسه تقريبا، وبصورة طبيعية ومخاتلة ابتداءً من ظواهر دينية وتاريخية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية، إلخ.؛

(ب) التهيئة باعتبارها سيرورة مترويِّة ومُخَطَّطة للتغيير اللغوي بالتدخل الواعي على مستوى وضع اللغة من قبل الدولة والجماعات، من أجل التأثير في آليات كفاءة اللغات بمنح الامتياز للغة ما؛

(ج) التهيئة باعتبارها وصفاً للوقائع في إطار مرجع ما وبواسطة أدوات منهجية مناسبة لتهيئة المتن؛

(د) التهيئة باعتبارها دراسة نظرية وتكييفاً وتحليلاً وصفياً لدينامية الأوضاع المتسمة بالتعدد اللغوي والتنوع الاجتماعي اللغوي.

إن المعنى الذي تحمله التهيئة في هذا العمل تركيبي، فهو يشمل التدخل في الوضع والمتن. والهدف المتوخى إذاً هو العمل في اشتغال السوق اللغوية بإعطاء

الشرعية للأمازيغية والعمل في الوقت نفسه على الموارد البنيوية للأمازيغية بغية تكوين وسيط تواصلي وتنافسي منها.

أما مفهوم "المعيرة" فيهمّ بالدرجة الأولى تهيئة متن اللغة. وتعرّف عامة بأنها تدخّل في لغة ما قصد جعلها "معيارا" قائما على ضابط لغوي محدد مسبقا. ومثال ذلك، في مجال المعجم، الاختيار الصريح لمفردة على حساب مفردات أخرى. وتتحدد اللغة المعيار بثلاثة عوامل متقاربة:

(أ) الوصف التقني للمعيار(norme)؛

(ب) تأصيل المعيار في أوساط مهنيي اللغة مثل الكتّاب وفناني طرز القول وفي الاستعمالات الممأسسة؛

(ج)الاعتراف بالمعيار المشروع على المستوى الاجتماعي.

(د) ويتيح وصف المعيار المشروع تحقيق هدفين تقنيين :

(ه) توضيح "القوانين الأساسية" للغة المعيار في كتب مرجعية، ونعني بها الخط والإملائية والنحو والنطق؛

(و) إعداد معاجم اللغة، عامة ومتخصصة، واصفة للمعنى والشكل والاستعمالات ومترادفات وأضداد الشكل الممعيَر، مقارنة مع البدائل أو المتغيرات.

والحاصل أن التهيئة اللغوية سيرورة تفترض رؤية استراتيجية تحدد خيارات السياسة اللغوية، خيارات مندرجة في الدستور والنصوص التشريعية الخاصة بالقوانين اللغوية المنظمة لاستعمال اللغات في المؤسسات وفي الحقل الاجتماعي الثقافي. وبما أن التهيئة تنطوي على تقنين المعيار اللغوي وفرضه مؤسساتيا، فمن البديهي أن تتضمن المعيرة إيجابيات وسلبيات.

ومن بين الإيجابيات التي يمكن أن تمنحها المعيرة للأمازيغية، أنها:

(أ) تتيح أفضل تواصل داخل الجماعة؛

(ب) تيسّر وحدة الجماعة؛

(ج) تدعّم الشعور الهوياتي؛

(د) تيسّر الاندماج في التربية المدرسية والجامعية؛

(ه) يمكن أن تضمن الركيزة الثقافية واللغوية للهوية الوطنية.

إلا أن السلبيات متعددة أيضا، ذلك لأن المعيرة يمكن أن تؤدي إلى :

(أ) تقلص غنى الايكولوجيا اللغوية؛

(ب) تضرّ بلغة الأم؛

(ج) تحدث نسقاً من الازدواجية اللغوية، يشغل فيه المعيار مكان الوجه المحضوض، وتشغل فيه اللهجات غير المعيار موقع الوجه الدوني أو العامّي؛

(د) تولِّد شعوراً بالدّونيّة لدى مستخدمي الوجه الدوني؛

(ه) تخلق إحساساً بالحرمان عند الناطقين بالأوجه المحجوبة أو التي لم تؤخذ بعين الاعتبار؛

(و) تشجع تكوين نخبة جديدة مهيمنةً رمزيا (تتحدث بالمعيار وتكتب به) وتحط من مقام النخبة التقليدية(التي تتحدث و/أو تكتب بغير المعيار).

فهل ينبغي أن تؤدي مقابلة إيجابيات المعيرة وسلبياتها، ومعاينة تعقّد هذه العملية، إلى تأجيل قرارات تقنين اللغة الأمازيغية ومعيرتها إلى أجل غير مسمّى؟ الجواب يكون بالنفي تأكيداً. فهذا لا يعدو أن يعني بأن المعيرة ليست عملية تقنية محايدة، بل هي نتيجة لتخطيط استراتيجي تلعب فيه الخيارات السياسية والمهارة التقنية، تقنية مهنة المُهيئين، دورا هاماً. لذلك ينبغي إمعان النظر في الرؤية وفي الفعل على حد سواء، وأن يكونا موضع تشاور وتعاون بين الفاعلين المؤسساتيين

والسياسيين والاجتماعيين من خلال البديهيات الاجتماعية التي تفترض، قبل اتخاذ القرارات، تسوية أدوار التعاون الخالص والنضال الخالص، والأدوار المختلطة القائمة على المفاوضة والتحكيم.

إن الهدف مع ذلك واضح، إذ يتعلق الأمر بجعل الأمازيغية لغة مكتوبة وشفهية، وذات مرجعيات، وفي خدمة كل الناطقين، لغة وظيفية، متّسقة وفي المتناول، تستجيب لحاجيات المستعملين في أوضاع التواصل التي تقتضيها الحياة العصرية. والحال أن المهمة لن تكون سهلة المنال، فالمشاكل الكبرى التي سيواجهها المهيئون تتصل، ولا ريب، بالتنوع. وإن المقاربة التنوعية التي يتبناها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية تبدو واقعية، بحيث تأخذ بعين الاعتبار الواقع اللهجي الجغرافي بمعالجة الأشكال المتنافسة بداهة، في المرحلة الأولى، باعتبارها أشكالا متصلة بالترادف، ومن ثم فخيار المعيار متروك للمستعمل، ثم يتم تفضيل شكل ممعير، في مرحلة ثانية، مع ترك قائمة الأشكال المتنافسة مفتوحة لتحسيس المستعمل بالتنوع الملازم للأمازيغية في مجموعها. وهذه المقاربة جلية في الكتاب المدرسي، وفي النحو المرجعي. أكيد أنه ينبغي مراعاة ضوابط احترازية لتفادي إنشاء "أُمسوخ لغويّ" ناتج عن عمل مخبريّ وحصريّ وخارج الواقع، قد يُرفَض من قبل المستعملين لأسباب عدّة. ولتفادي هذه العثرات ينبغي وضع معيرة الأمازيغية ضمن منظور يضع في الحسبان أن الأمر يتعلق بسيرورة طويلة الأمد، وذلك باستغلال مقاربة تدرّجية ووظيفية تسمح بإعداد معايير تنوّعية مرتكزة على احترام النطق المألوف في المناطق، وعلى تبني المعجم المشترك والأشكال الصرفية والتركيبية الأكثر استعمالا حسب مناطق اللهجات. وفي كل الحالات ينبغي تفضيل الأشكال المتآلفة على حساب الخصوصيات، وتفادي الاقتراض الذي لا طائل من ورائه والمفردات المستحدثة الموسومة. ولا بد في هذا النهج من التشاور

والتوافق، توافق من الداخل، خاصة بين اللسانيين والبيداغوجيين والأدباء، لتفادي التناقضات والتنافرات، وتشاور مع المحيطيْن الأوسط والأوسع، وخاصة مع الناطقين الأكفاء والمختصين في المجال من حيث المقاربة والمنهجية.

### *3.3.3. أية أمازيغية معيار؟*

تفترض كل عملية تروم معيرة الأمازيغية توضيح طبيعة الشيء المقصود بالمعيَرة. وبالفعل حينما نتحدث عن "الأمازيغية"، تُطرح ثلاثة خيارات على صاحب القرار أولا ثم على المُهَيّء ثانية، ونعني بها كلاًّ من المعيار ما فوق الوطني والوطني والجهوي. ويكتسي تحديد موضوع" الأمازيغية" أهمّيته لأنه يقتضي خيارا سياسيا ومقاربة نظرية ونهجا عمليا، يختلفون من معيار لآخر.

#### *1.3.3.3. معيار فوق وطني*

يحيل المعيار ما فوق الوطني إلى اللغة المفترض أن تكون مشتركة بين مجموع الناطقين بالأمازيغية في المغارب والساحل الإفريقي، "تامازغا". والاختيار السياسي لمعيار فوق وطني ضعيف الاحتمال، علما أنه لا يحظى بأي اهتمام سواء في أجندة وبرامج عمل الحكومات أو الطبقات السياسية المغاربية أو المجتمع المدني. وهذا دون الحديث عن سياق العولمة الذي يشجع بالأحرى اللغات الكبرى للتواصل والإبداع التكنولوجي. أما فيما يتعلق بمخطط العمل المتعيّن إعمالُه لتجسيد إجراءات معيرة هذه اللغة، فإن قابلية إنجازه بعيدة الاحتمال، لكلفته الباهظة من حيث الوقت والوسائل التمويلية والموارد البشرية والمادية دون فائدة مؤكدة. أما على المستوى اللغوي فالفوارق الصوتية والصرفية والمعجمية بين اللهجات في مختلف الفضاءات الوطنية هامة، والتطورات المحلية من الأهمية بمكان، مما حدا ببعض اللسانيين إلى التشكيك في وجود لغة أمازيغية ( *انظر* Galand، 2006).

أما على مستوى إدماج هذه اللغة، ستكون الصعوبات جسيمة والإحساس بالحرمان محليا كبيرا، مما سيجعل من المشروع مجازفة خطرة. ويبدو هذا الخيار إذن طوباويا في سياق العولمة الذي تظهر فيه اللغات القوية بحد ذاتها متأرجحة على الرقعة اللغوية العالمية أمام تفوّق الإنجليزية.

### *2.3.3.3. المعيار الوطني*

إن إقامة المعيار الوطني قد تتمّ انطلاقاً من المعيرة بتركيب اللهجات الجغرافية الأمازيغية في الفضاء الوطني، وهو خيار يتطلّع إليه دعاة وحدة الأمازيغية في إطار الحدود الوطنية. أما الوظيفة التي قد تُسنَد لهذا المعيار فتتمثّل في استعماله باعتباره لغةً وطنيةً ورسمية وناقلة تؤدّي الوظائف الأساسية للغة عصرية لدى مجموعة قائمة على التماسك والوعي بالهوية الجماعية. ومن البديهي إذاً أن معيرة الأمازيغية الوطنية والرسمية مشروع طويل النفس. فالهدف المؤمّل منطقيا في إطار هذا الخيار هو إنشاء ثنائية لغوية وثقافية وطنية عربية/أمازيغية، الشيء الذي يستلزم اتخاذ قرارات على مستوى الدستور والمؤسسات (التربية والعدل والإدارة المركزية والحكامة الترابية)، وعلى المستوى الإجرائي (تدابير الإعمال والتأصيل). وعلى مستوى حقوق الإنسان، يستلزم هذا الخيار مقاربة تنبني على الحقوق الفردية، الشيء الذي قد يستدعي التساؤل عن قابلية تطبيق الحقوق اللغوية والثقافية. وتتوقف شروط إنجاز هذا المشروع بالأساس على تنفيذ مبادئ الصحوة اللغوية المعروضة *أعلاه* (2.3)، ونعني بها التوارُث بين الأجيال، والتوعية الإرادية، واكتساح المؤسسات، والمشروعيّة الأيديولوجية، والتعاون المتدائب، وعدم التدخل، والعومحلّي (glocalité). ولا يمكن أن تتحقّق هذه المتطلّبات القبليّة إلا على المدى الطويل إذا توافرت الشروط، سواء على مستوى المجموعة الناطقة بالأمازيغية، أو على المستوى الفردي والجماعي، أو على مستوى الدولة والأمة. ولن نختلف في

أن الرهانات والتحديات جسيمة ونحن نعلم أن بعض اللغات الأقوى من الأمازيغية تعاني الأمرّيْن للخروج من الدائرة الحمراء للغات المهدّدة بالانقراض (*انظر* Fishman، 2001) وأن لغات أخرى أكثر قوة لم تنجح بعد في بلوغ الدرجات الأساس من سُلّم مبادئ الصحوة (Landry وآخرون، 2005). وفي ظل هذه الظروف الجائرة، ألَنْ تكون الأمازيغية الوطنية المعيار مُجرّدَ أُمنيَة، وثمرة انتشاء أيديولوجي لتمثل تماسك "المجموعة الأمازيغية"، ولحُسن ختام السيرورة الديمقراطية في مجملها ؟

### *3.3.3.3. المعيار الجهوي*

يمكن أن يتأتى المعيار الجهوي، منطقيا، من سيرورة تهيئة اللهجات المحلية وفق منهجية تعطي الامتياز للمعطيات السوسيولغويّة والثقافية لكل جهة.

يشتمل هذا الخيار على إيجابيات مؤكّدة، منها:

(أ) قابلية الإنجاز من حيث تكلفة الوقت والموارد البشرية واللوجيستية والمالية؛
(ب) الواقعية من حيث التلاؤم مع الواقع الجهوي على المستوى التاريخي والثقافي والاجتماعي اللغوي؛
(ج) التوافق الاجتماعي من حيث تمثلات المجموعة ومواقفها ومحفّزاتها؛
(د) المقبوليّة السياسيّة من حيث التفاوض بشأن السلطة داخل الجماعة، وانبثاق الزعامة الجهوية؛
(ه) حكامة القرب من حيث التدبير الترابيّ. وينضوي هذا الخيار، في هذا المستوى، ضمن منطق سياسة الجهوية التي نادى بها الملك محمد السادس في خطابه حول الجهوية (2006)؛

(و) يمكن للمعيرة الترابية أن تضمن مصداقية الحقوق من حيث تطبيق مبدإ الحقوق الترابية، التي سيكون تدبيرها أقل تعقيدا من تدبير الحقوق الفردية.

أمّا سلبيات المعيار الجهوي فهي أيضا عديدة؛ ذلك أنه :

(أ) يفاقم التفرقة الجهوية بتدعيم الخصوصيات؛
(ب) يحدّ من فرص التطور الداخلي للأمازيغية عبر تلاقي الموارد اللغوية؛
(ج) يعيق رواج التعابير الثقافية الجهوية ويحدّ من اغتنائها المتبادل؛
(د) يُقَلِّل فرص التمزيغ في تكوين كتلة جماعية بزعامة وطنية قادرة على أن تكون في موقع المفاوضة مع الهيئات المركزية.

لنلاحظ في الأخير أن كل الخيارات الوطنية والجهوية والمحلية، واردةٌ في التصريح السياسي للدولة فيما يتعلق بالنهوض بالأمازيغية، بحيث إن الفضاءات الثلاثة تعتبر شرعيةً يمكن أن تُطبَّق فيها السياسة العمومية فيما يتعلق بالارتقاء بالأمازيغية.

### 4. الحتمية الاجتماعية واستقلالية القرار

تعرضت الأمازيغية طوال التاريخ للاتصال باللغات الغازية، خاصة اللاتينية والعربية والإسبانية والفرنسية، ممّا أدّى إلى تقلّص مجالها وتناقُص عدد الناطقين بها، وتشوّه تجانُسها، وتلاشي بنياتها، وانحسار وظائفها السوسيوثقافيّة. ومن ثمّ وجدت الأمازيغية نفسها في وضعية شديدة الهشاشة. وتعزى هذه الوضعية إلى عوامل معروفة، من أهمّها :

(أ) أن عدم توفّرها على وضع في الدستور يحول دون استفادتها من الحماية القانونية الفعلية؛

(ب) أن ضعف الحضور المؤسسي يوهنها في القطاعات المانحة للقوة، خاصة قطاعات الاقتصاد والتربية ووسائل الإعلام؛

(ج) أن التراجع الديموغرافي والاستيعاب اللغوي والثقافي في سياق الهجرة، يسهمان في تقلص قاعدتها الاجتماعية؛

(د) أن الضعف، بل العجز في العزم الواعي يؤدي ببعض الأقليات ضمن الجماعة إلى عدم اعتبار اللغة والثقافة الأمازيغيتين قيماً هوياتية مركزية، وبالتالي لا تؤمّن تناقل اللغة والثقافة عبر الأجيال إلا بشكل ضعيف.

يبين هذا التشخيص إذاً الطابع الاستعجالي لتخطيط استراتيجي قائم على رؤية نسقية على المدى البعيد، قادرة على تأمين شروط صحوة الأمازيغية؛ مما يعني :

(أ) تحديد طبيعة ومكانة سياسة الارتقاء بالأمازيغية في إطار استراتيجية الدولة؛

(ب) تقييم الرهانات الرمزية المتعددة الأبعاد على المستوى المحلي وعلى المستوى الشمولي؛

(ج) تحديد الوضع السياسي للأمازيغية ووظائفها السوسيولغويّة ؛

(د) التمكّن من سيرورة تجسيد الرؤية من حيث تهيئة البنيات اللغوية، وتأصيل اللغة والثقافة في بيئتها الاجتماعية والمؤسسية؛

(ه) إعمال الموارد البشرية والمالية والمادية المناسبة؛

(و) تتبّع السيرورة في مجملها وتقييمها.

ومن هذا المنظور، فمن المؤكّد أن التفكير الاستراتيجيقد تمّت مباشرتُه، وأن التدابير قد شرع في تنفيذها، خاصة في حقل الدراسات والبحث والتربية والإعلام. وقد بدأت آثار هذه السياسة في إعطاء الثمار من حيث صحوة اللغة بتوسيع القرب المُنشِئ اجتماعيا، وبتعميق الوعي وبالاكتساح المؤسسي واكتساب المشروعية

الأيديولوجية. ومع ذلك ينبغي أن تبذل الجماعات والمجتمع والدولة جهودا فيما يتعلق بالتعاون المتدائب، وبتطبيق مبدإ عدم التدخل في الحكامة والتدبير المحلي والشمولي لسيرورة صحوة الأمازيغية في مجملها.

ففي إطار هذه المقاربة النسقيّة تندرج سيرورة تهيئة وضع الأمازيغية ومتنها مع إشكاليتها الخاصة ومقاربتها التنوّعيّة ومنهجها التدرّجي، فيما يخص تحديد المعيار وطرق المعيرة. وقد تبدو هذه المعالجة تقنويّة، إلاّ أنه مع ذلك لا مناص منها في سبيل تماسك مشروع الاعتراف بالتعددية اللغوية والثقافية بالمغرب، ومن أجل إعمالها فعليّاً.

والحاصل أن الإشكالية التي ينبغي تدبيرها تتمثل في العلاقة النزاعية بين الحتمية الاجتماعية التي تعمل كقوة استيعابيّة، وبين تقرير المصير الجماعي الذي يخلق التوازن معها. ويبقى الرهان الأكبر هو الصحوة في سياق تطبعه قوى التلاشي والتقادم، وثقل عوامل النّكوصية، وانبثاق وعي المجموعة المعنيّة، والإرادة السياسية للدولة.

# الفصل السابع

## الرأسمال المعرفيّ والصحوة اللغوية

### 1. اللهجاتيّة، علم وإيديولوجيا

في جميع بقاع العالم، كان الغزو الاستعماري مقروناً باهتمام جليّ باللغات "الغرائبيّة"، وذلك لأغراض تتمثّل أساساً في ضرورة فهم لهجات ولغات الشعوب المُستعمَرة والتعرّف على ثقافاتها ومعتقداتها وتمثّلاتها للكوْن. وهكذا فإن معرفة هذه اللغات والتعرّف عليها يرجع أساساً إلى دواعي سياسية ذات صلة بغزو المجال وما به من ثرَوات وبالسيطرة على الساكنة "الأهليّة" (انظرCalvet، 1974). وفي هذا السياق تطوّرت اللهجاتيّة الكولونياليّة مع ما تحمله من أحكام مُسبقة مؤكّدة، وبما كان لها من استعمالات سياسيّة ناجعة، ولكن أيضا مع ما كان لها من مكاسب مهمّة في مجال علم اللسانيات.

ولقد كانت اللغة والثقافة الأمازيغيتان موضوع اهتمام خاصّ من لدن علماء الحقبة الاستعماريّة. والحال أن من خصائص ثقافة ذلك العهد أن للعلم والإيديولوجيا حضور متلازم في الأعمال المنجَزَة، مع ترجيح أحدهما على الآخر حسب تكوين "الباحث" أو وضعه أو وظيفته. وكانت الحصيلة وازنة، مع ما يشوب أهميتها العلميّة من قصور أحياناً. ومن زخم هذه الذخيرة، حاول لسانيو ما بعد الاستقلال فرز الصالح من غيره، باستثمارهم المعطيات المتوفّرة، وإنجاز أعمال وصفيّة، ودراسات أحادية، وأبحاث قطاعيّة، وإخضاع كل ذلك لإعادة الفحص متوسّلين بأدوات ومناهج اللسانيات الحديثة.

### 1.1. اللهجاتية الأمازيغية والنظرة الاستعمارية

إن حالة الأمازيغية، في سائر مناحيها، مماثِلَةٌ لحالة اللغات الأخرى التي كانت موضوع اللهجاتية الكولونيالية، وإن كانت تعرف بعض التأخّر في هذا المضمار بالنسبة للهجات أمازيغية أخرى مثل القبايلية بالجزائر. ذلك أن اللهجات الأمازيغية بالمغرب لم تشكّل موضوعا علميّاً إلاّ في وقت متأخّر، حيث كانت البدلية مع الغزو الاستعماري ثم استمرّت بعده بفضل إسهام اللسانيين المستحدثين سواء من خلال أعمال باحثين ناطقين أصليّين أو أعمال غيرهم. وطبيعيّ أن هذه البحوث قد جدّدت معرفة الأمازيغيّة في ابعادها الصوتية والصواتية والصرفية والمعجمية والتركيبية. وكان من أهمّ آثارها إسهامها في تخويل الأمازيغيّة رصيدا معرفيا يجعل منها حقلاً للإنتاج العلميّ يستفيدُ من مكاسب العلم والمعرفة.

### 2.1. الحاجة إلى النقد المزدوج

إذا استثنينا الموروث من المخطوطات بالحرف العربي التي خلّفها بعض العلماء الأمازيغ، فإن ما توفّر من الأعمال المكرّسة للغة والثقافة الأمازيغيتين قبل الفترة الاستعمارية نادر جدّا. وهذا يدل على أن الدراسات اللهجاتيّة المنجزة في غضون هذه الفترة قد أسهمت بشكل واسع في جعل الأمازيغية موضوعا للدراسة العلمية، من ناحية، وضمنت من ناحية أخرى للغة والثقافة الأمازيغيتين شروط الحفاظ عليهما والارتقاء بهما في إطار الدفعة التي أعطيت للسياسة اللغوية والثقافية الجديدة للدول المغاربية المستقلة.

والهدف العام لعملنا هذا هو الإسهام في عملية التأريخ للبحث العلمي حول الأمازيغية في أفق تقييم موضوعي (وليس حصراً بالإيديولوجيّ) للموروث العلمي. أما الهدف الخاص فيتمثّل في تقديمٍ وجيزٍ للدراسات المُنجزة طوال الفترة

الاستعمارية بالمغارب، في مجال *اللهجات الأمازيغية.* وغنيّ عن البيان أن الأمر هنا لا يتعلق ببحث تحليلي شامل للأعمال المنجزة بقدر ما يتعلّق بوضع حصيلة تحليليّة ونقديّة للملامح العامة لإنتاج *المستمزغين* (berbérisants). كما أنه لابد من التأكيد أن الأمر هنا لا يتعلق بنقد غايته تصفية الحسابات مع فترة من تاريخنا المشترك، بقدر ما يتعلق بتقييم محايد وهادئ لإنتاج علمي معيّن، من منظور تاريخي، كي نقيس في آن واحد ما أتى به لنا، ومن أجل تدارك تأخّرنا التاريخي، والتصوّرات التي نقلتها النظرةُ إلينا.

## 2. الإطار المرجعي

إن البحوث المُنجزة إبّان الفترة الاستعماريّة كانت مهيْكلَةً، وقد استفادت من إطار مرجعيّ يشمل تأطيراً سياسياً وموارد بشريّة ومؤسسات خاصّة.

### 1.2. الإطار السياسي

يندرج اهتمام الغربيين بلغات بلدان "ما وراء البحار" ضمن مرحلة تاريخية ترتبط بازدهار الصناعة والتجارة في أوروبا الغربية، وبالتوسع السياسي والعسكري للدول الأوروبية الأقوى، خصوصا إنجلترا وفرنسا.

وقد كان الاستعمار، بمعنى الكلمة، مسبوقاً بالعمل السياسي وبتجميع المعلومات، بمقتضى المبدإ الشهير "*اعرف الناس لكي تستطيع التأثير فيهم*". ومن ثم يعود أول كتاب في النحو الأمازيغي إلى عام 1844، والذي صدر للدبلوماسي Venture de Paradis، ولعل نشر هذا الكتاب بمساعدة وزارتي الشؤون الحربية والتجارة دالّ في حد ذاته.

ولقد أثارت لغات البلدان المستعمرة أو التي ستستعمر اهتمام الأوروبيين لثلاثة أسباب على الأقل:

- فباعتبارها أداة للتواصل، تساعد اللغات على ربط الاتصال المباشر بالجماعات المستعمَرة ؛
- وباعتبارها ناقلة للثقافة، تعدّ اللغات وسيلة لمعرفة عادات المستعمَرين وأعرافهم وتمثّلاتهم الذهنية، خاصة عبر الرواية الشفهية والتراث اللاماديّ ؛
- وباعتبار اللغات أداة أساسيةً، يُيَسِّر اكتسابُها البحثَ في مجالات المعرفة الأخرى كالإثنوغرافيا والجغرافيا والتاريخ، إلخ.

### 2.2. الموارد البشريّة

إذا كان البحث عموماً محدَّداً بالسياسة الاستعمارية، فإنه يجدر، مع ذلك، الاحتراز من الفكرة التبسيطية والساذَجة المتمثلة في الاعتقاد بأن كل علماء اللهجات إبان الفترة الاستعمارية كانوا مجرّدَ منفِّذين أعمياء ومتحمّسين للسياسة الاستعمارية وللإقامة العامة. كما ينبغي تفادي الخلط بين مختلف فئات الفاعلين الذين انقطعوا لمهمة وصف اللغات، ونعني بهم العسكريين والمبشّرين والجامعيين. إذ الواقعُ أن بين تكوين هؤلاء الباحثين وأهدافهم المباشرة تختلف من باحث إلى آخر:

(أ) فالعسكريون المترجمون كانوا يسعوْن قبل كل شيء إلى أن يضعوا في متناول ضباط الشؤون المحلية مصنّفات في النحو وكشوف كلمات ثنائية اللغة تخول الاكتساب السريع لأوّليات لغة الجماعات المقصود "تهدئتها" أو "مراقبتها". ويعتبر الجنرال Hanoteau أفضل مثال من بين العسكريين المستمزغين؛ فقد اتُّخِذَت دراساته الوافية حول القبايلية (1858)والتارگية (1860) زمنا طويلا نموذجاً لخَلَفه. كما ظهرت

أوصاف عديدة للهجات المحلّيّة الأمازيغية، وشُجعت ونُشرت تحت رعاية السلطات العسكرية بالقيادة الجزائرية العامة. وكان من بين كبار الضباط المستمزغين، فضلا عن هانوتو، كل من Biarnay و Renisio و Loubignac و Jordan و Aspinion. والتحق بالمؤسسة الاستعمارية مترجمون ناطقون بالفطرة، وهم بصفة عامة من القبايل، ومن بينهم عابس وبوليفة وسيد كاوي.

(ب) أما المبشّرون، فقد كان الهدف من دراستهم للُغات المستعمَرين هو تنصير الجماعات الناطقة بالأمازيغية التي كان يُعتقد، خطأً، أنها إسلامها غير راسخ. ومن أشهرهم le Père De Foucault في المجال التارگي، والمبشران الأسبانيان إيبانيز Ibañez، و Sarrionandia.

ولقد قام المبشرون عامة بدور هام في تطوير اللهجاتيّة الأمازيغيّة؛ حيث ألف الأب هويغ G. Huyghe معاجم (قبايلية–فرنسية وشاوية–فرنسية) تعدّ من أولى كشافات المفردات الثنائية اللغة. وأصدر الأب دو فوكو، الضابط الذي تحول إلى رجل دين، أهم معجم في هذا الباب (معجم تارگي–فرنسي،1951). وإلى عهد قريب أسهم رهبان الحصن الوطني بشكل مميّز في دراسة اللهجات المحلية الأمازيغية بالجزائر، وتشكل الأعمال والمواد اللغويّة التي تعود لكل من ج–م دالي J.-M. Dallet، و ج. J. Delheure ، و J. Lanfry ، من المراجع النفيسة جدا في هذا المجال.

(ج) أما الجامعيون فقد كان هاجسُهم بالدرجة الأولى وصف بنيات اللغات لهدف علمي بالأساس. وأهم الباحثين هم آل Basset (روني الأب، وابناه هنري وأندري)، وعائلة لاووست Laoust (هنري وإيميل)، و E. Destaing، و

G. Marçaisو A. Roux، و Picard، و L. Galand، و P. Galand
Pernet. وقد خلف الجامعيون سابقيهم بعد الغزو العسكري *والتهدئة*.
وتخرج من المدرسة العليا للآداب بالجزائر ثم من كلية الآداب بالجزائر ومعهد الدراسات العليا المغربية بالرباط مجموعة من الباحثين الذين تكتسي أعمالهم قيمة كبرى.

بيْد أن الدراسات الأكاديمية بذاتها قد تُستخدم لأغراض سياسية؛ ويشهد على ذلك *اعتراف* E. Laoust (1920، ص:129-128 ):

*"لم تكن فكرة المنفعة غائبة إطلاقا من الأبحاث اللسانية التي استهلت وتوبعت لهدف علمي. فلدراسة اللهجات، بالنسبة لنا كما هو الشأن في زمن هانوتو، هدف غاية في العمليّة وذو نفعيّة آنية شديدة، من حيث إدارة هذا البلد(المغرب) والسيطرة عليه. و لقد كانت معرفة العربية كافية لمّا كانت علاقاتنا مع القبائل الأمازيغية محدودة في معالجة المصالح العامة للغزو والهدنة. إلا أن ضباطنا ومترجمينا العسكريين هم أول من سيقر بالمصلحة والغاية من تواصلهم المباشر مع مرؤوسيهم دون اللجوء إلى وسطاء مشكوك فيهم أحيانا. لذلك كان تنظيم تعليم عملي للهجات الأمازيغية من أولى اهتمامات الإدارة."*

(د) وإلى هذه الفئات الثلاث، يتعيّن إضافة مجموعة المستمزغين الناطقين بالأمازيغية الذين كوَّنهم العسكريون، بصفتهم مترجمين، و/أو الجامعيون الذين أشركوهم في تعليمهم كمعيدين، وأشهرهم ابن سديرة، وبوليفة، وابن خواس، وسيد كاوي. فقد ألف هؤلاء المستمزغون الأصليون كتبا في النحو، ومصنفات من النصوص والمعاجم في

لهجاتهم الخاصة، مثل القبايلية من قبل ابن Bensedira (1887) و(1913) Boulifa، أو في لهجات أمازيغية محلية أخرى، مثل تاشلحيت من قبل Boulifa (1909) نفسه و(1907) Cid Kaoui، وتامازيغت من (1907)نقس المؤلف. ويتعلق الأمر هنا، كما يبدو، بواقع خاص بالأمازيغ الجزائريين، والقبايليين منهم بصفة خاصة. وكان لابد من مرور قرابة قرن من الزمن لظهور تيار قوي من اللسانيين الأمازيغ.

ويكتسي حال أبو القاسم بن سديرة أهمية بالغة جديرة بالاعتبار. فهو ينحدر من بسكرة، و تكوّن في إحدى المدارس الفرنسية الأولى التي أنشئت بالجزائر، وتميّز بخصال التلميذ الموهوب والمجدّ، وأُرسل إلى دار المعلمين بڤرساي ثم إلى السوربون بعناية من الجنرال كريزلي ودو دوروي وزير المعارف العامة، وعين بعد تكوينه أستاذا للغة العربية والأمازيغية بالمدرسة العليا للآداب بالجزائر العاصمة، وندين له بتأليف إحدى الدراسات الوافية الأولى عن القبايلية / تاقبايليت (1887).

### 3.2. المؤسّسات

استفادت الدراسات الأمازيغية من دعم لوجستي مؤسساتي هام قائم على التعليم والبحث ونشر الأعمال. وفيما يلي بعض المعطيات التي تبين الاهتمام الذي أولي لدراسة اللهجات الأمازيغية المحلية.

#### ***1.3.2. في الجزائر***

(أ) تدريس الأمازيغية بالمدرسة العليا للآداب ثم بكلية الآداب بالجزائر العاصمة، منذ عقد الثمانينات من القرن20 ؛

(ب) إنشاء شهادة الإجازة في اللغة الأمازيغية سنة 1885 ؛

(ج) إنشاء شهادة اللهجات الأمازيغية (والعربية) ؛

(د) تخويل منحة للمدرسين الحاصلين على شهادة الإجازة أو شهادة في الأمازيغية (أو العربية) ؛

(ه) تدريس الأمازيغية بمدرسة المعلمين ببوزريعة، وكان سعيد بوليفة أول خريجي هذه المؤسسة؛

(و) تجهيز خزانة أضابير التوثيق الأمازيغي من قبل الرهبان في Fort National؛ وقد اشتغلت هذه الخزانة من 1946 إلى1972 ؛

(ز) تخصص بعض دور نشر الجزائر العاصمة في طبع مؤلفات في الأمازيغية والعربية، مثل Jordan، Carbonnel، Typo-litho، إلخ.

### ***2.3.2. في المغرب***

أنشأ Lyautey، بُعيْد توقيع معاهدة الحماية سنة 1912، مجموعة من المؤسسات والمنشورات التي كانت مهمتها تشجيع وتأطير ومركزة الأبحاث اللسانية والإثنوغرافية والتاريخية والقانونية والسياسية. وكانت أهم مؤسسة أقيمت بالرباط هي *المدرسة العليا للغة العربية واللهجات البربرية*، التي صارت بعد ذلك تعرف *بمعهد الدراسات العليا المغربية*؛ وأنشئ كذلك *مجلس الدراسات البربرية*، الذي أصدر منذ 1915 مجلة *الأرشيفات البربرية (Les Archives berbères)*، التي حلت محلها *نشرة معهد الدراسات العليا المغربية*؛ وأسست مجلة *هسبيريس* سنة 1921 بالرباط، وضمّت في الوقت نفسه *الأرشيفات البربرية* و*نشرة معهد الدراسات العليا المغربية*.

وكانت للمعهد *منشوراته* الخاصة به أيضا، وتعاقب على إدارته جامعيون مثل Henri Basset ، وE. Lévi-Provençal، وL. Brunot، وH. Terrasse.
وكان خريجو هذا المعهد ينالون منحة على وجه التحفيز.

وتم أيضا إنشاء هيئات إدارية وعسكرية متخصصة في جمع المادة اللغويّة والإثنو لغوية والاجتماعية والإثنوغرافية، وأنجز *المراقبون المدنيون*، خاصة *ضباط الشؤون المحلية* أبحاثا في مختلف المجالات بكفاءة لا نظير لها، ونُشرت هذه الأعمال عموما في *الأرشيفات البربرية*، وفي *أفريقيا الفرنسية* (*L'Afrique Française*)، أو في *مجلة جغرافية المغرب* (*Revue de géographie marocaine*).

وفي فرنسا ذاتها، أُدخل تعليم الأمازيغية في *مدرسة اللغات الشرقية* سنة 1913، وهي مدرسة مكرسة لتكوين الأطر الاستعمارية، وقد أسندت إدارتها لديستانگ، ثم تولى شؤون إدارتها بعد وفاته عام 1940 أندري باصي الذي سهر عليها إلى أن توفي سنة 1956، وخلفه إثر ذلك ليونيل گالان. وقد كانت للحماية الإسبانية أيضا منشآتها ومنشوراتها وأطرها فيما يخص البحث في المجالات الإثنوغرافية والتاريخية واللسانية والأدبية في المناطق الخاضعة للسلطة الإسبانية، أي جهة الشمال وجهة الجنوب مع إفني والصحراء.

وتتمثل دعائم التقليد الإسباني بشأن العربية والأمازيغية فيما يأتي :

- مؤسسات مثل *معهد الجنرال فرانكو للدراسات والأبحاث الإسبانية العربية* بتطوان (IGFEIEAT)، و*معهد الدراسات الإفريقية* بمدريد (IEAM)، و*مدارس الدراسات العربية بمدريد وغرناطة (LEEAMG)*، إلخ.

- منشورات من قبيل *دفاتر الدراسات الإفريقية (CEA)*، ومجلة *الجيوش الاستعمارية (RTC)* التي صارت تعرف ب (*Africa*) ؛ و*موريطانيا* (الطنجية)، و*المجلة الإسبانية الإفريقية (RHA)*، و*المجلة الريفية (RR)*، و*تامودا (Tamuda)*.

- فاعلون منهم المبشّرون، مثل فر. إبانيز وفر. ساريوناندييا، و"باحثون" من قبيل Figueras، وLafuente، و L. Palacin.

ولتلخيص التصور العام المؤسس للدراسات الأمازيغية، نورد مقتطفا من مقدمة كتاب الملازم أول– العقيد Aspinion في كتابه ***لنتعلم الأمازيغية***، وهي مقدمة قام بتحريرها المفوض المقيم العام الفرنسي بالمغرب الفريقGuillaume :

> *" يأتي هذا المؤلف الدقيق جدا والشامل بما فيه الكفاية في الوقت المناسب، إذ لا يمكن حاليا العثور على مؤلفات نحو الأمازيغية السابقة. وسيكون أداة قيمة للعمل بالنسبة للفرنسيين، الواعين بمهمتهم في هذا البلد، الذين يدركون بأنه ينبغي، لاستمالة السكان الأصليين، التحدث بلغتهم أولا. وليكن كذلك بينة للضباط الشباب والمراقبين المدنيين الذين تتمثل مهمتهم في مراقبة الساكنة الأمازيغية حتى يستطيعوا على غرار مؤلفه فهم الواقع الإنساني للمغرب" .*

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أنه إلى جانب *المستمزغين* الفرنسيين والإسبان كان هناك مجموعة من الجامعيين الألمان (أو الناطقين بالألمانية)، وهي مجموعة محدودة لكنها ذات منزلة رفيعة من المتخصصين في اللغات الشرقية والمهتمين بالأمازيغية، خاصة منهم شوشارد Schuchardt، وستوم Stumme، وويسترمارك Westermarck. ويبدو أن هذا التقليد الاستمزاغي في اللغة الألمانية

قد خمد منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أنه انبعث منذ الستينات من القرن 20 مع Brandt، Vicychl، وWillms، و Ibriszimov وآخرين.

ولم يَظهر المستمزغون ذووا اللسان الإنجليزي إلا مع نهاية الخمسينيات من القرن 20 مع Applegate ، وAbdelmassih، وHarries، وPenchoen، وBynon.

### 3. عَوْدة إلى الحصيلة

استفادت اللغة الأمازيغيّة من المحصّلة الهائلة للأعمال المنجزة خلال الفترة الاستعمارية، وخاصّة من حيث دراسة مكوّناتها النحويّة والتنقيب في فضاءاتها اللهجيّة. ومن ثمّ فالحصيلة عموماً إيجابيّة، بالرغم من بعض ما تضمّنته من انزلاقات في النظرة وفي المنهج.

#### 1.3. المجالات المدروسَة

تتوزع الأعمال المنجزة حول اللهجات المحلّيّة الأمازيغية كما يأتي:

(أ) معاجم ثنائية اللغة، أمازيغية–فرنسية وفرنسية–أمازيغية أو هما معا، ومنها : Destaing (1920) وإسبانية–أمازيغية (Ibañez، 1944 و1949)؛

(ب) دراسات مونوغرافية، وتتضمن مبادئ علم الأصوات ووصفا مفصلا نسبيا عن الصرافة الاسمية والفعلية، وبعض العناصر عن تركيب الكلمة، ونصوصا من الأدب الشفهي المنقولة بخط لاتيني، وكشفا للكلمات (مثلا Laoust : 1918 Laoust وRenisio، 1932)؛

(ج)دراسات في صناعة المعجم، والجغرافيا اللسانية (مثل Laoust : ، 1920؛ Basset ، 1942؛ Galand، 1960)؛

(د) دراسات دقيقة وموسعة تتناول مظهرا خاصا من مظاهر النحو المتعلقة بالصرافة عامة ( مثل : A. Basset، 1929)؛

(ه) دراسات تركيبيّة ( مثل : Marcy، 1931 وخاصة، 1952)؛

(و) منتقيات أدبية قديمة تشمل الحكايات والأساطيرء والأمثال والنصوص الإثنوغرافية (مثل : Roux، 1942 ؛ Pellat، 1952)؛

وبرزت حماسة الواصفين على الخصوص في جنس المونوغرافية، وفي إعداد الكتب الموجزة في تعليم وتعلّم اللغة بصفة خاصة. ومن السهل إدراك الدوافع الكامنة وراء هذا الاختيار. ومقابل ذلك، فإن الدراسات المعمقة التي تتناول قضايا نحوية محددة نادرة.

وتتمثل الدراسات المونوغرافية المنجزة في أوصاف تزامنيّة ومتمركزة بصفة عامة حول لهجة محلية واحدة، إذ تنحصر المقارنة في اللغات المحلية المتجاورة دون أن تتوسع إطلاقا وبطريقة منهجية، لتشمل اللهجات الأمازيغية الأخرى، ناهيك عن لغات المجموعة الحامية أو اللغات السامية.

أمّا المؤلفات فتكون في أغلب الحالات على شكل عرض نحوِيّ يشمل بعض مظاهر الصواتة، ووصف الصرافة الاسمية والفعلية، والنصوص الإثنوغرافية ومعجم للمفردات. ويختلف تصنيف الصيغ الفعلية إلى أشكال، ومجموعات و أنواع من كاتب إلى آخر، كاشفا بذلك قصور مقاربةٍ يمكن تبيان طابعها غير الممنهج.

وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يُسقِط المؤلفون المقولات النحوية الفرنسية على نحو الأمازيغية، وينطبق هذا بوجه خاص على قيم الجِهَة (valeurs aspectuelles) الأمازيغية المشبّهة بالقيم الزمنية والجهيّة (modales) للفرنسية، من ذلك أن Biarnay (1908) مثلا يشبه الماضي المطلق للأفعال الأصلية في الشكل الإفعالي للغة وركّلة بأزمنة الفرنسية، سيما الماضي غير المحدد والماضي

المحدد والماضي الأبعد، والماضي البعيد والماضي الشرطي والماضي والماضي البعيد الإلزامي، والمستقبل الأبعد والماضي المصدري. ولعل إحدى الإسهامات الكبرى لعلم اللهجات في الفترة الاستعمارية تتمثل في رسمه لحدود الخريطة *اللغويّة* للمناطق المغاربية الناطقة بالأمازيغية فضلا عن وصف بعض اللهجات

### 2.3. الجغرافيّة اللسانيّة

ينطق ثلث ساكنة الجزائر بالأمازيغية، حسب A. Basset (1952) ، وتتفرع هذه الساكنة إلى أربع مجموعات تقطن على التوالي في (أ) شمال الجزائر الغربية والوسطى، (ب) القبايل، (ج) الشاوية، (د) المناطق الجنوبية مع جنوب وهران، والمزاب وجنوب قسنطينة.

أما كثافة الساكنة الناطقة بالأمازيغية فمتغيّرة، حيث تشكل القبايل، والأوراس والمزاب مجتمعة قرابة 95% من الناطقين بالأمازيغية في الجزائر، حيث تشكل القبايل أكبر مجموعة. وتمثل هذه المجالات الأربعة، مثلما فصّلها علماء اللهجات، تجمعات متجانسة اللغة نسبيا، إلى حد يمكن اعتبارها كيانات متفردة. إلا أن الاختلاف (خاصة الاختلاف الصوتي والمعجمي) داخل كل تجمع من هذه التجمعات حقيقةٌ ثابتة بما فيه الكفاية، مما يمكّننا من تمييز جُزيْرات بداخلها كذلك.

وفي تونس، يقدر أ .باصي (*ن.م*) نسبة الناطقين بالأمازيغية بحوالي 1% من مجموع السكان، يتمركز 40% منهم بجربة. ويتوزع هؤلاء الناطقون على 13 جماعة تقع جنوب تونس، 5 منها في جربة، ويوجد الباقي في أقصى الشمال على مستوى قفصة. وتتكتل هذه الجماعات لتشكل أربع مجموعات سكنية متمركزة شرق قفصة، ومطماطة، وفمّ تاطاوين وجربة.

ولقد تغيرت الوضعية اللغوية للأمازيغية في تونس شيئا ما مقارنة مع ما وصفه أ .باصي *(ن. م)* في ذلك الوقت. وبالفعل فقد ذكر Penchoen (1968) أنّ الشيوخ وحدهم هم الذين لا يزالون ينطقون الأمازيغية في سند. والملاحَظ أن هذه الشريحة من السكان كانت تنطق بالأمازيغية فقط في بداية القرن (راجع Provotelle 1911)، وعلى العكس من ذلك، فلا تزال قرى مطماطة وفمّ تاطاوين ناطقة بالكامل بالأمازيغية. وقد حافظت جربة وقلاّلة على النطق بالأمازيغية كلّية، بينما نصف الساكنة في سدويكش والثلث فقط في أدجيم ينطقون بالأمازيغية. ولا تزال الأمازيغية حيّة لدى بضعة مئات من الناطقين بها في الجبال والصحاري.

بالنسبة للمغرب، تقرّ الدراسات الجغرافية اللسانية بوجود ثلاث مجموعات لهجات محلّيّة أمازيغيّة، تتسم كل واحدة منها باللاتجانس في حدّ ذاتها. ووفق هذا التقسيم الثلاثي للناطقين بالأمازيغيّة إلى مجموعات *الزناتية والبرابر والشلوح*، فإن ثمّة ثلاثة مجموعات لهجيّة متفرّدة نسبيّاً، تتمثل في كلّ من *تاريفيت وتامازيغت وتاشلحيت*. حسب التسميّات القائمة في هذا التصنيف وإلى جانب هذا التنوّع البارز، لم يفت الدّارسين الإشارة، من جهة، إلى أنه في كل مجموعة يكمن تجانس عميق نسبيا، ومن جهة أخرى، إلى أن الاختلافات الحقيقيّة لا تظهر إلا في النقط الأقصى من المجال الذي تشمله اللهجات المعنيّة، حيث أنه ليس هناك بينها قطيعة صارمة. كما تمّت الإشارة إلى وجود *مناطق وسطى* بين الفضاءات الثلاثة، وهي مناطق التداخل بين اللهجات المحلّية.

### 1.2.3. اللهجات المحلّيّة الجزائريّة

كانت اللهجات المحلّيّة الجزائرية موضوع دراسات غير متكافئة من قبَل مستمزغي العهد الاستعماري. ذلك أنه باعتمادنا على بيبليوغرافيا أندري باصي (*ن.م*)، نسجل المعطيات الإحصائية التالية :

(أ) 28 عملا في اللسانيات مخصصا للقبايلية، منها 13 للهجات المحلية لأيت إيراثن وإيرجن؛

(ب) 23 دراسة تخص اللهجات المحلّيّة بغرب ووسط الجزائر، منها 6 مخصصة للهجة بني سنوس، و5 للهجة بني مناصر؛

(ج)22 عملا حول لهجات الشاوية، منها 10 مخصصة للهجات الأوراس؛

(د) 14 دراسة مركّزة حول لهجات الجنوب، منها 6 مخصصة أساسا للهجات المزاب.

### 2.2.3. اللهجات المحلّية التونسيّة

إن الأدبيات المخصصة للهجات المحلّية الأمازيغية في تونس ليست وافرة ولا تتسم بالعمق. ذلك أن ثمّة فقط حوالي 12 عملا مخصصا لدراسة اللغة والأدب الشفهي أو كليهما معا. كما أنه إذا أمعنّا النظر في هذه الأعمال، فإننا ولاشك سنلاحظ أنه لا يتوفر لدينا أي وصف شامل، باستثناء *دراسة حول زناتية قلعة السند* للدكتور(1911) Provotelle، التي تحتوي على عناصر عامة عن أصوات وصرافة لغة السند، وعلى7 نصوص مدونة ومترجمة وكشف للمفردات فرنسي–أمازيغي (لغات محلية مختلفة) ومع ذلك فإن الاهتمام الذي أثارته اللهجات المحلية يكتسي طابعا تاريخيا على وجه الخصوص. ويتعلق الأمر في أغلب الدراسات المنجزة بجمع المعطيات، المتناثرة في الغالب والجزئية، عن بنيات إحدى اللهجات

الأمازيغية الشرقية التي يحتضر البعض منها، على مرأى الناس ومسمعهم، بعد اندثار لهجات مصر وليبيا.

### 3.2.3. *اللهجات المحلّيّة المغربيّة*

تعتبر لهجات تاشلحيت المحلية من بين اللهجات الأمازيغية الأكثر دراسةً من غيرها. وتعود أعمال الباحث الألماني شتوم حول لغة تازروالت إلى نهاية القرن التاسع عشر. وقد وُصفت مختلف مستويات بنية هذه اللغات، مثل المعجم ( Cid Kaoui،1907؛ Jordan، 1934؛ Destaing، 1920، الخ.)، والصرافة (Laoust، 1918، 1936)؛ ونتوفر على بعض الدراسات المونوغرافية والهامة حول لغات وسط المغرب مثل دراسة لوبينياك (1924) حول لغات زَيان وآيت سگوگو ودراسة (1920) Destaing حول لغة آيت سغروشن. وقد أثارت النصوص الإثنوغرافية اهتمام عدة باحثين مثل Roux ، 1928، 1942 ؛ وLaoust، 1928؛ وPellat، 1947. وتبدو اللغات الريفية أنها لم تحض بالاهتمام ذاته في البحث الاستعماري. ورغم ذلك تجدر الإشارة إلى ثلاث دراسات ضخمة لكل من(1905) Sarrionandia، و(1917) Biarnay و(1932) Renisio، ومعاجم Ibañez (1944، 1949).

وهكذا نرى أن اللهجات المحليّة الجزائريّة كانت موضوع دراسات وازنة نسبيّا، وربما أكثر عدداً من الدراسات المخصصة للهجات المحليّة المغربيّة والتونسيّة. ويبقى أن الدراسات التي شملت اللهجات المحلّية الليبيّة والمصريّة تحتاج إلى مزيد من الفحص الدقيق لتقييم حجمها ووزنها.

## 4. من الحسّ المشتَــرَك إلى الرأسمال المعرفي

بالرغم مما كان بشوبها من بعض الانزلاقات المنهجيّة، فإن اللهجاتية الأمازيغيّة مكّنت من تحقّق أعمال وازنة شملت أهم جوانب نحو الأمازيغيّة، وخاصة منها الصِّرافة والتركيب والمعجم، وبنسبة أقلّ الصوتيّات.

### 1.4. مكاسبُ يتعيّن استثمارُها

كانت دراسة شكل الكلمات وصيَغها شغل المستمزغين الشاغل. وهكذا توفّر لدينا عدد كبير من أوصاف الأشكال الفعلية والإسمية للهجات المحلية، وتوجد إلى جانب بعض التآليف الشاملة والعامة (مثل مارسي، Basset 1931، 1934، 1952)، أوصاف دقيقة حول الفعل، لعل أروعها وصفُ Basset (1929) للصيغ والجدوع الفعليّة، وقد كُرست أوصاف أخرى للإسم (Basset 1932؛ مارسي، 1934) ، وللضمائر (Basset، 1933؛ Marcy، 1933)، ولأدوات التعدية (Destaing، 1934) إلخ. إلا أنه ينبغي الإقرار مع ذلك بأمرين : (1) أثارت الأشكال الفعلية مع دراسة الأوزان والجذوع اهتمام علماء اللهجات أكثر مما أثارته الأشكال الإسمية؛ (2) تشغل الوظائف التركيبية للإسم، بل وظائف الجملة مكانة هامشية في الأعمال المنجزة.

ولم يكن المعجم ليثير اهتمام الباحثين سوى في حدود ضرورة التوفر على معاجم اللهجات المحلية لتيسير تعلّمها. فهنالك بعض المعاجم الثنائية اللسان، فرنسية–تاشلحيت (Destaing، 1920)، تاشلحيت–فرنسية (Jordan، 1934)، إسبانية–تاريفيت (Ibañez، 1944) ، وتاريفيت–إسبانية (ايبانيز، 1949). وهكذا نرى أن ما يغيب من انشغالات *المستمزغين* يتمثل في علوم المعجم، بما في ذلك صناعة المعجم (lexicographie) اعتبارها تقنية لإعداد المعاجم، وكذا

المعجميّة lexicologie، باعتبارها علما يهتم بتحليل العلاقات الجدولية paradigmatiques والمركّبية( syntagmatiques) *للمفردات*. ذلك أن ثمّة ثغرة فاغرة تميز المعجم حيث لا وجود لأي قاموس لغويّ في حقل الأمازيغية.

وترتسم في مختلف الدراسات المونوغرافيّة، المكرسة للهجات المحلية الأمازيغية، ملاحظات عامة حول النظام الصوتي والوصف النطقي للأصوات أحيانا، لكن دون أي تحليل دقيق للنسق الفونولوجي أو دراسات صوتية آلية. وقد خصصت بعض الدراسات المميزة لقضايا صِواتيّة (*انظر* شوشاردت، 1916؛ Basset، 1946 ؛ Applegate، 1959). غير أنه لا تزال هنالك جوانب فونولوجية كاملة تنتظر الكشف عنها، خاصة الوضع الفونولوجي للوحدات في مقابل وضعها الصوتي، وتوافقية الأصوات أو تركيبها، والمقطع والنبر والتنغيم والإيقاع.

ولنُثِر أخيرا مسألة تتعلق بالمنهج، والتي تعتبر في آخر المطاف مشكلة نظرية. فالأوصاف الصرفية المقترحة من قبَل *المستمزغين* عامة تتسم بعيْبَـيْن متناقضين، فإما أن يتعلق الأمر بجداول مُقدَّمة بلا تفصيل وبالتالي سطحية، وإما أن يتعلق الأمر، في المقابل، بدراسات تعجّ بالملاحظات و*بالقواعد* و*الاستثناءات* والملحوظات والهوامش التي تترك الانطباع بأن الأمر يتعلق بمجموعات لامتجانسة بدون نسقية ظاهرة.

وهكذا يظهر أن ما يميّز أغلب هذه الأعمال هو غياب أدوات البحث القادرة على تنظيم الوقائع في صِنافات (taxonomies) دقيقة من شأنها استنباط التعميمات الدالة فيما يتعلق باشتغال هذه الوقائع.

ومجمل القول إن البحث الاستعماري في مجال اللهجاتية الأمازيغية قد أنتج أعمالا متنوعة نسبيا من حيث طبيعتها وموضوعها ومناهجها ومن حيث الميادين

المطروقة. فالأعمال المنجزة لا يستهان بها من الناحية الكمية، وقيمتها متفاوتة من حيث النوعية. ونحن أمام كمّ هائل جدا من الأعمال المكرَّسة للهجات الأمازيغية المحلية، إلا أنه عندما يقوم الباحث المتأنّي بوضع حصيلة نقديّة لهذه الأعمال، سيقف على وجود دراسات منهجية ومعمّقة إلى جانب أوصاف غير مُرضية تماما أو من الصعب استثمارها. وحينما نباشر تقييم وضع الأمور، ندرك أن مختلف مستويات النحو الأمازيغي قد دُرست على نحو غير متساو، إذ لم تحظ الفونولوجيا سوى باهتمام سطحي، وقلما نال المعجم حظا أوفر. وبالمقابل، دُرست الصرافة بشكل معمق نسبيا؛ أما تركيب الجملة فشبه مُغيَّب في الدراسات المنجزة.

ومن شأن الباحثين المنخرطين في التحليلات ذات الطابع النظري أو في الدراسات التطبيقية أن يهلّلوا للعمل المُنجَز من قبل السلف، ويقوموا بعزل الصالح من الطالح في الحصيلة، وأن يتداركوا نقائصها ويسدّوا ثغراتها، بتوظيفهم تقنيات الوصف اللساني الجديدة، معتبرين الوقائع الأمازيغية في إطار النظريات اللسانية الحديثة، ومتخذين من تحقيق الانتظارات الاجتماعية هماً عملياً ونفعياً، وخاصّة منها ما يتعلق بتعليم الأمازيغية. فإذا كانت اللغة الفرنسية بالنسبة لنا *غنيمة حرب*، حسب تعبير كاتب ياسين، يَحسُن استعمالها دون مركب نقص في الإبداع الأدبي، فإنه يمكن لنا القول أيضا إنّ ما أُنتج من علم في غضون الفترة الاستعمارية حول لغاتنا وثقافاتنا يشكل *غنيمة* يجدر بنا تملُّكها بحكمة ورويّة بعيدا عن كل حساسية أو مُمانعَة إيديولوجية.

### 2.4. آفاق جديدة

لقد استفادَت اللسانيات الأمازيغية لما بعد الفترة الكولونيالية من إسهامَيْن وازنَيْن، أوّلهما L.Galand (2002) الذي رسْملَ اللهجاتيّة *الأمازيغية* للمرحلة السابقَة وعمّقها ووضع بصمته العلميّة على أعمال الأجيال الموالية، من حيث

التكوين والبحث. ويتمثّل ثاني الإسهاميْن في المجموعة العلميّة الحديثة التي اغتنت منذ السبعينيات بجمهرة اللسانيين الغربيين وغيرهم من الناطقين الأصليين بالأمازيغية ببلاد المغارب وخاصة المغرب والجزائر. وكان لتزاوُج اللهجاتيّة المتجدّدة واللسانيات الحديثة دورٌ حاسم في تمكين الأمازيغيّة من تبوّإ مقام حقل علمي أصيل وفعّال ضمن المجال العامّ للبحث اللساني. ولا أدل على ذلك من المتراكم من الأعمال المنجزة في مختلف التخصّصات، مثل الفونولوجيا والمورفولوجيا والتركيب والمعجميّة. وقد قام هذا الجيل ذاتُه بتكوين لسانيّيين آخرين يشكّلون اليوم فُرُقاً تقوم بتأطير الطلبة في اللسانيات الأمازيغيّة بالجامعات المغربيّة. ومن المأمول أن يستلم المشعَلَ هؤلاء الخريجون الحاصلون على شهادات عليا في اللسانيات، ليس فقط في مجال التكوين، ولكن أيضاً في مجال البحث بشقّيه الأساسي والعملي التطبيقي.

وهكذا، ففضلا عن الذخيرة المحصّلة من غنيمة اللهجاتية الكولونياليّة، فإن مكاسب البحث اللساني الحديث تشكّل ولا ريب رأسمالا معرفيّا يعزّز موقع الأمازيغيّة في تنافسيتها مع اللغات المجاورة لها في نفس السوق اللغويّة. وتأتي مأسسة البحث كظاهرة جديدة تسهم في تقويّة مكانة الأمازيغيّة بتخويلها بنيات دائمة توفّر الموارد البشريّة والماديّة واللوجستيّة الضروريّة لنموّها ولترسيخها في كل من التعليم والإعلام والإنتاج الثقافي والحياة العامة على نحو شامل. وذلك هو الدور الذي أنيط جزئيا بالمفوضيّة السامية للأمازيغية بالجزائر، وبالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالمغرب؛ وعلى قدرٍ ما بالمؤسسات الجامعيّة، وخاصّة على مستوى الشُّعَب ومسالك الدراسات الأمازيغية.

ومن ثمّ فباستفادة الأمازيغيّة من إسهام نظريّات اللسانيات الحديثة ومناهجها، انتقلت من مقامها كموضوعٍ علمي (non–objet scientifique) إلى وضعها

كلغة-موضوعsujet (langue) قائم الذات، من شأنها أن تخضع للتهيئة السليمة من حيث بنياتها، وخاصة في مستوى المعجم، ولتدابير الترسيخ المناسبة في مختلف المؤسسات. وعلى هذا النحو، ستخرج الأمازيغية من حقل الحسّ المشتَرَك، وما يكتنفه من إجراءات تقريبيّة وسطحية ومنحرفَة اجتماعيّاً، لتستفيد من المقاربات المعرفيّة الناجعة، وتندمج بالتالي في الحقل المعرفي. ولا شكّ أن هذا الانتقال من مجرّد لهيْجة موضوعَ الحس المشترك إلى لغة ذات رأسمال معرفيّ سيعزّز سيرورة انبعاث الأمازيغيّة.

# الفصل الثامن

## التوحيد اللغوي والصحوة

### 1. البنية الاجتماعية والبنية اللغوية

تَطرح العلاقة بين البنية اللسانية والبنية الاجتماعية إشكالية في النظرية اللسانية .فإذا غضضنا الطرف عن الموقف المبدئي الذي عبر عنه F. de Saussureفي كتابه *محاضرات في اللسانيات العامة* حول *الطبيعة الاجتماعية للغة*، أي اللغة باعتبارها *تعاقدا اجتماعيا*، إلخ.، فإن مُنظِّري اللسانيات، بصفة عامة، يعتبرون اللغة والمجتمع موضوعيْن مستقلّيْن ينبغي أن يخصّص لكلّ منهما بحث معمّق. وبعبارة أخرى، فهم يصرفون النظر عن أثر المتغيرات الخارجية على البنية اللسانية.

#### 1.1. منعطَف نظريّ

لقد أتاحت فرضيات اللسانيات البنيوية، النظرية منها والمنهجية، إنتاج مجموعة من الأعمال أسّست للاعتراف باللسانيات علماً نموذجياً من بين العلوم الإنسانية. إلا أن عددا من الباحثين، من مشارب متنوعة (علماء اللسانيات الاجتماعية، علماء الإثنوغرافيا التواصلية، منظّرو المنطوق وفلاسفة اللغة وعلماء التداوليّات، إلخ) قد طرحوا ثانية للبحث نزوع اللسانيات البنيوية إلى الاختزالية. وتتمثل نقطة الالتقاء بينهم في دراسة اللسان في السياق.

وتهدف الأبحاث السوسيولسانية المندرجة ضمن هذه الإشكالية العامة إلى البرهنة على إمكانية تجاوز أمْثَـلَة اللسانيات البنيوية عبر مقاربة تدرس بنية وتطور اللسان في وسط السياق الاجتماعي الذي تتشكل منه الجماعة اللغويّة التي تكوّن سوقا لغوية تُقيم في إطارها اللغات المتواجدة موازينَ قوى رمزية تُحدّدها بنية العلاقات القائمة بين المجموعات الاجتماعية المُستعمِلة لهذه اللغات.

وفي إطار هذا المنظور العامّ، يروم مضمون هذا الفصل تحليل التنوع الذي يطبع الأمازيغية المستخدمة في الوسط الحضري (*انظر* بوكوس، 2009). فلقد اعتُبرت الأمازيغية في أحيان كثيرة لغةً قروية، ممّا يُفسِّر أن الدراسات التي تناولتها بالبحث كان موضوعها بالأساس دراسة اللهجات القروية. والحال أن الناطقين بالأمازيغية صاروا بالإضافة إلى ذلك حضريّين، بفعل الهجرة القروية.

وإذ نعتبر لاواقعية الفرضية الباطلة التي تُطرح في شكل مسلَّمة مفادها عدم خضوع البنية اللسانية لتأثير العوامل الاجتماعية المرتبطة باستخدامها، فإننا سنفترض أن هنالك سيرورة تقاربٍ لساني في البنية الاجتماعية المغربية، تتمّ بتقليص التنوع الموجود بين اللهجات بتأثير من العوامل الخارجية، وخاصّة منها عامل التمدّن. وعلى نحو خاصّ، فإن الفرضية المطروحة في تحليلنا هذا هي أن هنالك سيرورة مجانسة في اتجاه واحد، تُباشَر على بنية الأمازيغية في نظام بيئي غير مسبوق. وتتسم هذه السيرورة باختزال الأشكال اللسانية الموسومة اجتماعيا وثقافيا، كما تتسم، وبشكل متلازم، بفرض معيار سوسيولغوي يُجانس بين المتن اللغوي واستعمالات اللغة.

## 2.1. الأمازيغية والبنية الاجتماعيّة

يتأسس التحليل المقترح هنا على بحث أُجريَ في مدينة أگادير؛ يشتمل على ثلاثة محاور. سنبدأ بإبراز نقط الاختلاف الموجودة ضمن الأنساق الفونولوجية التاوية خلف التنوع الصوتي الذي يسم اللهجة الأمازيغية لأگادير؛ ثم نعمل على إبراز سيرورة التقارب بين هذه اللهجات المحليّة؛ وسنحاول في الأخير تقديم فرضيات حول تمثُّل *الطبع أو الهابيتوس (habitus)* اللساني للمتكلم–السامع لأمازيغية أگادير. ومن شأن فحص هذه القضايا أن يمكّننا من إقامة نظرية فرض المعيار الاجتماعي اللغوي.

ويتعلق الأمر هنا بدراسة حالة خاصة تندرج في إطار سوسيولسانيات اللغة في الوسط الحضري. وتقوم هذه الدراسة على مقاربة تجريبية تمثّلت في جمع المعطيات اللغوية في السياق الاجتماعي من خلال الملاحظة المباشرة والمقابلة لعيّنة تمثيلية من ساكنة أگادير. والتحليل المقترح هنا تحليل نوعيّ على وجه الحصر، إذ يسعى قبل كل شيء إلى بحث التقارب اللغوي الذي ينتج في سياق يتسم بالتنوع داخل اللهجة الواحدة.

### *1.2.1. الساكنة*

إن الساكنة المستهدفة هي ساكنة أگادير الناطقة بالأمازيغية؛ وتتكون العينة التي أجري عليها البحث من خمسين (50) شخصا. وتتمثل المتغيرات المستقلة المأخوذ بها في كل من السن والجنس ومكان الازدياد والمهنة. وفي ما يلي، مميزات هذه العيّنة :

(أ) السن : من 18 إلى 62 سنة؛

(ب) الجنس : 30 شخصا من الذكور و 20من الإناث؛

(ج) مكان الازدياد: 20 شخصا من مواليد البادية (خاصة في إيحاحان وإيداوتنان وإيداوسملال)، و30 شخصا من مواليد المدينة (أگادير)؛

(د) المهنة : تم الاحتفاظ بست فئات مهنية اجتماعية : التجار، والبحارة الصيادون، والموظفون، والمستخدمون، والتلاميذ/الطلبة، وربات البيوت؛

### ***2.2.1. الفضاء***

تم اختيار مدينة أگادير مكاناً لإجراء البحث. ويُفسّر هذا الاختيار بكون هذه المدينة الفضاءَ الذي أنتج فيه التمدّن سيرورة المزج اللساني والاجتماعي الأكثر كثافة في الجهة الجنوبية الغربية. ذلك أن مدينة أگادير باعتبارها أكبر مركز صناعي بسوس، تشكل من حيث إشعاعها الاقتصادي أهم مركز استقطاب لأُجَراء القطاعين الثاني والثالث. وتفد فئة الأجراء هذه من المدينة ذاتها ومن ساكنة المناطق المجاورة الناطقة بالأمازيغية، والحال أن المدينة، خاصة بعد إعادة بنائها بُعيد زلزال 1960، لم تفتأ تجذب العمال والمستخدمين والموظفين والمقاولين القادمين من مناطق بعيدة، والناطقين في الغالب بالعربية الدارجة. ومن ثمّ، تتسم الوضعية اللغوية الراجحة في المدينة بتنوع اللهجات الخاصة، بحيث يمكن ترتيب اللغات المتعايشة فيها حسب الأهمية على النحو التالي : الأمازيغية (لهجة تاشلحيت)، العربية العامية، العربية الفصحى، الفرنسية، ولغات السياح، بقسط أقل.

### ***3.2.1. اللُّهيْجة الحضرية***

تعتبر أمازيغية أگادير فرعا من لهجة تاشلحيت؛ وهي لهجة غير متجانسة بسبب التقاء لُهيْجات مختلفة فيها، ينقلها ناطقون دخلاء. ويتجلى هذا التنافر على المستوى الصوتي من خلال تعايش البدائل الصوتية. وفضلا عن ذلك، تتصل أمازيغية أگادير على وجه الخصوص بالعربية العامية التي تزوّدها بعدد من المفردات المُقترضة التي يترتّب عنها إقحام عدد معيّن من الفونيمات في نسقها

الصامتي. إلا أن تنافر هذا النسق ينزع إلى التجانس بتأثير من عوامل داخلية وخارجية.

وأمازيغية أگادير لهجة متعدّدة العناصر؛ إذ يستطيع المتكلم –السامع الفَطِن أن يتعرف، بحكم التنوع الصوتي الذي تتميز به، على ثلاث لُهيْجات، هي *الانسدادية*، و*الانسيابية*، و*الصفيرية*. ويتعلق الأمر بلهيْجات متميزة عن غيرها نسبيا، غير أن درجة التفاهم المتبادل بين الناطقين بهذه اللهيْجات تجعلهم يشكّلون نفس الكيّان اللغويّ، أي لهجة تاشلحيت، التي يكوّن مستعملوها نفس الجماعة اللغوية، وهي الجماعة الناطقة بتاشلحيت.

والمتغيرات التي تم فحصها صامتية على وجه الحصر، وهي : *ب*، *ت*، *د*، *ك*، گ. ولم تتم دراسة الصوائت، لسبب بسيط وهو أن نسق تاشلحيت الصائتي ثابت، وهو يتركب من ثلاثة فونيمات هي ما يقابل، على التوالي، الفتحة (ا a) والضمة (و u) والكسرة (ي i )، وهي الصوائت المشتركة بين كل اللهجات. والمعطيات اللسانية المحللة هنا مقتبسة من Boukous (2009).

### *4.2.1. المقابلة*

بما أن موضوع هذا الفصل هو إبراز أثر المجتمع على التغيُّر اللغوي، فقد أجريت مقابلات فردية موجهة مع عينة من الأشخاص من الساكنة الراشدة، على أساس موضوعات مشتركة، خاصة منها التجارة، والصيد البحري، ومدينة أگادير والسياح. ولهذه التقنية على مزيّة إرشاد الأشخاص المستجوبين إلى أداء معجم مشترك بين مختلف الفئات الاجتماعية، ومشتمل على من المتغيرات الفونولوجية التي يتناولها التحليل بالدرس. ولإتمام المعطيات المستقاة من المقابلات، عُرضت استمارة شفهية للمراقبة والإثبات على بعض الأفراد اختيروا اعتباطيّاً.

## 2. نقط الاختلاف والالتقاء البنيوية

سيتمحور التحليل في هذا الباب على وصف نقط الاختلاف الموجودة في النسق الصامتي للهيْجة أگادير. والمسألة الأولية التي ينبغي توضيحها هي : هل *لأگادير لهيْجة أمازيغية؟* وللإجابة عن هذا السؤال، سنسلك طريقا مغايرا لطرح معضلة الالتقاء والاختلاف الفونولوجيين بوضوح أكثر.

### 1.2. النظام الصوتي

يستخدم الناطقون بالأمازيغية في أگادير لُهيْجات تختلف في بعض نقط النسق الفونولوجي والنسق المعجمي؛ وسنتخلى عن دراسة المعجم في هذه الدراسة، لبحثه في علاقته بالاقتراض. وبفرز الاستجوابات التي أنجزت مع الأشخاص المستجوَبين وبوضع جرد للتلفظات الصامتية المؤكدة في إنجازهم، نحصل على النسق التالي:

- الشفتانيات : ب، بـ، م، ف.
- الأسنانيات : ت، د، ى
- الصفيريات : س، ز
- المائعات : ل، ر
- المفخمات : ط، ض، ژ، ص، رْ، لْ
- الشينيات : ش، ج
- الحنكيات : ك، كـ، گ، گـ
- الحنكيات–الشفتانية : كُ، كـُ، گُ، گـُ،
- الطبقيات : خ، غ
- الطبقيات–الشفتانية : خْ، غْ
- اللهوية : ق.
- الحلقيات : ح، ع.
- الحنجرية : ه.

يقبل كل صامت من هذه الصوامت أن يضعّف، باستثناء الانسيابيات بـ، كـ، گـ التي يتحقق تضعيفها على صورة مناظراتها الانسدادية، وهي على التوالي بّ، كّ، گّ.

ولا توجد الوحدات الصوتية المقدمة أعلاه مجتمعَةً في إنجاز أي متكلم حقيقي؛ وإنما يتعلق الأمر بنسق فونولوجي نظري يشمل في الواقع فونيمات لهيْجات مختلفة. ويمكن لنا القول إن النسق الذي نحن بصدده جزء من كفاية الأشخاص الناطقين بأمازيغية أگادير، ما داموا يؤوِّلون بشكل صحيح كل الوحدات الصوتية لهذا النسق، وإن لم يحققوها واقعيا. وفي ما يلي، سنقوم بتفكيك هذا النسق الكلّي قصد تحديد اللهيْجات التي يتشكل منها :

### ***1.1.2. الفرع الانسدادي***

تتميز اللُهيْجة *الانسدادية* عن الفروع *الانسيابية والصفيرية* بارتكازها على الانسداد، أي أن الشفتانية ب والحنكيتين *ك* وگ انسدادية في هذا الفرع. و يتأكد هذا الفرع اللغوي في إنجاز الناطقين المولودين بأگادير، وفي إنجازات الأشخاص المنتسبين إلى القبائل المجاورة (خاصة إيمسگّينن، وأكسيمن، وأشتوكن)، ولدى المنتسبين إلى الجزء الشرقي من الأطلس الصغير (قبائل إيداوكنسوس، إيداوزكري، إيسُكتان، إلخ.)، والمنتمين إلى نجود آيت باعمران ولاخْصاص.

### ***2.1.2. الفرع الانسيابي***

الانسياب سيرورة فونولوجية تتحول عقبها بعض الصوامت الانسدادية إلى انسيابية، خاصة الانسداديات الشفتانية والحنكية؛ وفي هذه الحالة الخاصة تُنجز الفونيمات ب، *ك*، گ على التوالي بـ، *كـ*، گـ. وتتسم بهذه السمة لهيْجات قبائل الأطلس الكبير الجنوبي (خاصة إيحاحان وإيداوتنان). وأغلبية الناطقين ذوي

التصويت الانسيابي ينتسبون إلى قبائل إيحاحان وإيداوتنان. ومعظم الناطقين من *الإيحاحانيين* يمارسون الصيد البحري، بينما الناطقون من *إداوتانان* يمارسون التجارة (ملابس وأثاث).

### *3.1.2. الفرع الصفيري*

يتميز هذا الفرع بظاهرة الصفيرية التي تُنطق بموجبه الانسداديات الأسنانية ت و د على شكل صوامت صفيرية، أي *س* و *ز* على التوالي. وتشكل هذه الظاهرة سمة صوتية للهيْجة الناطقين المنتسبين لبعض قبائل السفح الغربي للأطلس الصغير، خاصة إيداولتيت وإيداوبعقيل وإيداوسملال. ويكاد يتركّز رعايا هذه القبائل، الذين يقيمون بأگادير، وفي مختلف مناطق المغرب، في القطاع الثالث فقط، خاصة في قطاع المواد الغذائية.

ويخوّل لنا الوصف الموجز لخصائص صوامت اللهيْجات المتعايشة وسط أمازيغية أگادير قياس وقائع ما بينها من التقاء واختلاف. وهكذا يتجلى بوضوح أن وقائع الالتقاء غالبة على وقائع الاختلاف بين هذه اللهيْجات، ذلك أن أهميّة الالتقاء من حيث هوية الوحدات الصوتية ووظيفتها هي بالضبط ما يفسّر ارتفاع درجة التفاهم المتبادل بين الناطقين بهذه اللهيْجات.

### 2.2. الفرع اللغوي المرجع

ينبغي أن لا تحجب عنا وقائعُ الالتقاءِ الاختلافات المميزة للفروع اللهجيّة الثلاثة الموصوفة آنفاً. ولنقتصر على توضيح هذه الاختلافات باعتبار الفرع اللهجيّ الانسدادي فرعاً مرجعياً؛ ومن الاستدلالات التي تدعم هذا القرار ما يلي :

(1) يعتبر الناطقون بلهيْجات أگادير أن اللهيْجتان الانسيابية والصفيرية تنتميان إلى لهيْجات دخيلة.

(2) هاتان اللُّهجيْتان مستبْطنتان كما هما من قِبل الناطقين بهما.

وقد تمّ تأكيد الاستدلاليْن عبر المقابلات التي أجريت بهذا الصدد، وهذه شهادة على ذلك:

" قمت *بدراساتي الابتدائية والثانوية بإيموزار إيداوتنان ثم درست بقسم الباكالوريا والكلية بأگادير. كانت بداياتي اللغوية في هذه المدينة عسيرة أحيانا، فقد كنت أحس بالإهانة والاستهزاء بشأن لكنة أفراد بلدتي من قبل رفاقي دون انقطاع. وحتى لا أتحول إلى أضحوكة بين سكان المدينة، كنت أتكلم بالعربية...وكان الأمر أسوأ، لأنني كنت أواجه العرب والأمازيغ من أگادير في الوقت نفسه. كانت هذه اللكنة* اللعينة ترشح من نطقي بالفرنسية *أيضا ؛ وكان الأستاذ يؤنبني مرارا إلى درجة أنني تعقّدت من ذلك، خاصة مع الفتيات. وقد استغرقتُ وقتا طويلا في التخلص من هذه اللكنة، ولا أدري إذا نجحت في النطق على شاكلة أهل اگادير*".

(م .ت.، 22 سنة، طالب)

**3. سيرورة فرض المعيار السوسيولغويّ**

يتجلّى ممّا سبق إذاً أن الفرع اللغوي لأگادير لهيْجة خاصة (idiome) تتعايش فيها فروع لهجيّة تختلف في نقط معينة من صِواتتها، كما يتّضح أن هذه الاختلافات تنزع إلى التلاشي تحت وقع ظروف داخلية وخارجية. لننظر الآن كيف تتدخل العوامل الخارج-لسانية في سيرورة المجانسة الجارية في هذا الفرع اللهجيّ، خاصة العوامل المرتبطة بفرض المعيار الانسدادي.

### 1.3. المعيار السوسيولغويّ

إن حِدّة وعي الأفراد برهانات التواصل في سيرورة التنشئة الاجتماعية يقودهم مثلا إلى إبدال لهيْجتهم بلهيْجة أخرى أكثر حظوة. وتتجلّى هذه الظاهرة بوضوح من المقابلات الآتية، حيث إن الأشخاص المستجوبين يشكلون جزءاً من العيّنة التي كانت موضوع البحث الذي أنجز طبقا لمقتضيات هذه الدراسة؛ وهم يمثلون سلوك ناطقي اللهيْجات غير الانسدادية ويعبّرون عن إحساسٍ *بعدم الأمان اللغوي* في وسط قلّما ينفذ إليه الاختلاف اللساني :

(1)

*" في بداية إقامتي بأگادير، كان أهل البلد يسخرون مني حينما أتكلم كما اعتدتُ ببلدتي إيحاحان. وشيئا فشيئا، أدركت أن لهيْجتهم لا تشبه لهيْجتي تماماً. بالتأكيد كنا جميعا شلوح، كنا نتفاهم ولكن هنالك مفردات تختلف، والتي كنت أنطقها بطريقة معينة وينطقونها بطريقة أخرى. ومع مرور الوقت، أخذت أتكلم مثلهم، حتى لا أكون مختلفاً."*

(ع .ل 58 .سنة، صياد بحري)

(2)

*" باعتباري فتاة، لقد عانيت الأمرّيْن من لكنتي ومن نطقي الأمازيغية، خاصة في الكلية. وبسبب هذه اللكنة، كانت فتيات المدينة يعتبرنني متخلفة وبدويّة، وكان الفتيان يجيزون لأنفسهم التعامل معي بتهاوُن، لمجرّد أنني كنت أتكلم بشكل مختلف...اخترت دراسة اللغة العربية، ونجحت بتفوق في الامتحان الكتابي، أما في الامتحان الشفهي فقد كان الأساتذة يمزحون حينما أتلفظ ببعض الكلمات. ولتجاوز هذا العائق،*

*التزمت بتمارين النطق السليم وتصحيح النطق. وقد تحسن الوضع حالياً."*

(ف .س 20 .سنة، طالبة)

لفهم دلالات هاتين الشهادتين، من الضروري أن نسلك طريقا آخر يقودنا إلى التعرف على المعطيات العامة للمشكلة على مستوى شمولي وعيّاني لنعود بعده إلى المستوى الجزئي أو المجهري، ونعني به لهيْجة أگادير.

تُوظَّف في السوق اللغوية بالمغرب لغات ذات مواصفات ووظائف ومجالات استعمال مميزة (*انظر* بوكوس، 1995) وهي سوق مُهَيكَــلَة بشكل يجعل اللغات التي تجلب الفوائد الرمزية، خاصة منها العربية الفصحى والفرنسية، تحتل موقعا مفضلا في المحافل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بدرجات متفاوتة، في حين أن الأمازيغية مهمشة موضوعيا بسبب تأثير القوانين التي تحكم هذه السوق. فاللغات التي تمثل رأسمالا ضعيفا أو غير ذي قيمة تشكل في حد ذاتها أسواقا لغوية فرعية بمقياسها الخاص في سُلّم القيمة، وتتنافس فيها اللهجات واللهيْجات المحلية.

وتعتبر أمازيغية أگادير خير نموذج عن السوق اللغوية الفرعية المتراتبة حتى ولو كانت مغلوبة على أمرها، في إطار اشتغال قوانين السوق اللغوية الشمولية. وبالفعل فإن المعيار الفونولوجي المشروع (السائد)، يمثله الفرع الانسدادي في هذه السوق، في حين يُعتبر الفرعان الآخران بمثابة فرعين لغويين قرويين، بحيث إن المتغيرات التي تشكل سماتهما، أي *بـ، كـ، گـ، كُـ، گُـ* بالنسبة للفرع *الانسيابي*، وتصفير التاء والدال بالنسبة للفرع *الصفيري*، تؤول من قبل ساكنة أگادير الناطقة بتاشلحيت قرائن تخوّل حصر مستعمليهما مجاليا، أي الأطلس الكبير الجنوبي بالنسبة لناطقي الفرع الانسيابي، والأطلس الصغير الغربي بالنسبة لناطقي الفرع *الصفيري*. كما تشتغل هذه المتغيرات باعتبارها خصائص لسانية مميّزة اجتماعيا

حيث تَسِمُ مجموعات محددة اجتماعيا ومهنيا، أي الصيادين البحريين بالنسبة للفرع *الانسيابي*، والتجار بالنسبة للفرع *الصفيري*. وعلاوة على ذلك، تقترن بهذه السمات اللسانية قيم اجتماعية في *الهابيتوس* الثقافي للأشخاص؛ وهكذا ينظر إلى تجار الأطلس الصغير، بخلاف الصيادين البحارة، بصفتهم أفراداً يحتلون قمة الهرم، جشعون وصارمون في سلوكهم. والشهادة الآتية توضح هذا الحُكم:

*" ولدت في أگادير وأتكلم تاشلحيت والعربية الدارجة والعربية الفصحى والفرنسية. وأتعلّق بلغة أمي، وأدرك جيدا أنها لن تفيدني في الحصول على عمل.(...) فالأمازيغية لا تقدّر حق قدرها، ولا يخفى عليكم أنها ذات قيمة، خاصة التي يُتكلم بها في أگادير، فهي ذات جمالية واعتبار، خاصة بالمقارنة مع أمازيغية البادية. وأستطيع أن أميز بسهولة شلوح أگادير عن الآخرين، خاصة من نطقهم، وأتعرّف بلا عناء على البحارة الصيادين المعوزين، والتجار الأغنياء، وكذا العرب الذين تعلموا تاشلحيت.   وأعرف كيف أتصرف معهم انطلاقا من لسانهم".* (م .ت.، 32 سنة، مستخدم)

### 2.3. التصحيح السوسيولغويّ المفرط

يمارس الناطقون باللهيْجات المحيطية رقابةً ذاتية واضحة على أدائهم اللغوي بحذف المتغيرات الموسومة أو المنبوذة، شعورا منهم بعدم الأمان اللغوي. وتؤدي بهم هذه الوضعية أحيانا إلى ما يسميه Labov (1976) *التصحيح المفرط* (hypercorrection) حين يريدون المغالاة في تطبيق المعيار اللغوي ذي الحظوة. وهكذا يباشر بعض الناطقين باللهيجات *الصفيرية* مثلا، المندفعين إلى اكتساب المعيار السائد، ونعني بذلك اللهجة الانسدادية، إلى حذف مفرط للتصفير بإحلال التاء محل السين والدال محل الزاي بطريقة منهجية، الشيء الذي يؤدي إلى إنتاج

مفردات غير سليمة. وفيما يأتي بعض الأمثلة المستقاة من المقابلات المنجزة مع أشخاص مجموعة إيدا وسملال:

| | | |
|---|---|---|
| اسدل | *اتدل | "غطاء" |
| يفرس | *يفرت | "حادّ" |
| تازارت | *تادارت | "شجرة تين" |
| ازال | *ادال | "نهار" |

وتُصادَف ظاهرة التصحيح المفرط، خاصّة في الوسط الحضري، لدى الناطقين من الجيل الثاني والثالث، الذين يريدون تملّك المعيار اللغوي الممثّل من قبل اللهجة الحضرية التي تعتبر *متطورة* و*متحضرة* و*حديثة*، في مقابل اللهيْجات المحيطة (parlers périphériques)التي تدرك، من جهتها، على أنها عتيقة و*فظة* و*خشنة*، إلخ. وهذه بيّنة على ذلك:

*" كنت في سن 12 لدى وصولي إلى مدينة أگادير؛ اشتغلت في متجر ... وكان الزبائن يسخرون مني، بسبب لكنتي الجبلية؛ كان شلوح أگادير يدعونني أبا الجبل والناطقون بالعربية ينادونني بالشلّيح، ممّا كان يغيظني كثيرا. أما الأطفال فكانوا يضايقونني بلا هوادة، ويحاولون دوما انتشال قطع الحلوى ولما أقبض على أحدهم، كان الآخرون يهجمون علي ويشبعوني ضربا صائحين: أبو الجبل ! الشليّح !وأفضى بي الأمر إلى مقت لساني .[...] وبذلت قصارى جهدي في تعلم لسان المدينة."*

(أ.أ 35 سنة، تاجر)

إن ما يُكسب اللهجة *الانسدادية* حظوتَها، باعتبارها نسقا مركزيا، هو التقاؤها الفونولوجي مع العربية الدارجة وكذا انفتاحها على الاقتراض المعجمي. وهاتان الحقيقتان تسوغان للناطقين تفادي السقوط في تداخلات صوتية ضارّة بمتعلّم العربية. وفيما يأتي أمثلة مأخوذة من المتن المسجل لدى ناطقي اللهْجة *الصفيرية*:

| العربية | نسق انسدادي | نسق انسيابي | معنى |
|---|---|---|---|
| طبصيل | طبصيل | طفصيل | "صحن" |
| شِبكا | شّبكت | شّيفكِت | "شبكة" |
| لباطل | لباضل | لبِاضل | "الباطل" |
| لمدينا | لمدينت | لمزينس | "المدينة" |
| لَمداد | لمداد | لمزاز | "المداد" |
| لِفناتي | لفناتي | لفناسي | "دبابيس" |

وعلاوة على ذلك، يُستخدَم الفرع اللغوي *الانسدادي* مساعداً في سيرورة تعلم العربية المعيار بتقليص إمكانيات التداخل الصوتي.

ويمكن القول، باصطلاح لابوف (ن.م)، إن المتغيرات الانسدادية والانسيابية والصفيرية تشتغل باعتبارها *مؤشرات* دالّة على الانتماء إلى مجموعات لسانية معيّنة في وسط جماعة تاشلحيت اللغوية بصفة عامة. وبالمقابل، فإن هذه المتغيرات تكتسب وظائف مختلفة في الفضاء اللغوي لمدينة أگادير بصفة خاصة. وهكذا تصبح الانسداديات *علامات دالّة على* جُهد تملّك المعيار السائد، في حين أن المتغيرات الانسيابية والصفيرية عبارة عن *قوالب (stéréotypes)* موسومة النطق. ويُترجِم هذا التغيير في الوظائف السوسيولغويّة للمتغيرات سيرورة المجانسة اللسانية الجارية بالفرض الفعلي للمعيار *الانسدادي* على ناطقي الفرع اللغوي *الانسيابي* والفرع *الصفيري*؛ وهكذا يُحَيِّد مستخدمو الفروع اللغوية

الموسومة، في الواقع، السمات الفونولوجية لفرعهم اللغوي الخاص بهم تدريجيا بغية الاندماج في النموذج اللساني السائد.

### 3.3. الهابيتوس السوسيولغوي

يفرض المعيار الاجتماعي اللغوي ذاته أوّلا بصفته قيمة مركزية في *الهابيتوس اللساني* للمتكلمين (Bourdieu، 1982) وبعبارة أخرى، فإن الأشخاص الناطقين لا يتمكّنون من كفاية لغتهم الأم فقط، بل يتمكّنون أيضا من *الهابيتوس* اللساني، أي من مجموعة من المؤهّلات التي تجعلهم قادرين على تبني أفضل استراتيجية للتواصل، وعلى تقييم اللغات من حيث الحظوة، والحكم على فعاليتها الاجتماعية وبالتالي اختيار اللغة ذات القابلية على خدمة مصالحهم، وتقديم أفضل صورة عنهم.

فكيف تتمّ هيكلَة *الهابيتوس اللساني* لدى الناطقين بأمازيغية أگادير؟ هذه هي المسألة التي ستشغل اهتمامنا لأنها ستؤدي بنا إلى إدراك السيرورة الذهنية للمجانسة عبر توحيد المعيار اللساني.

لقد سبقت الإشارة إلى أن التفاهم المتبادل بين ناطقي أمازيغية أگادير قائمٌ فعلاً رغم عدم تجانس الأنساق الصوتية للُّهيْجات التي تشكّله. وسنقوم هنا بتعزيز هذا الإقرار بصياغة فرضيات حول شروط إمكانية هذا التفاهم المتبادل. وسيقودنا فحص هذه المسألة إلى منعرج نظري يتعلق *بالهابيتوس* اللساني، سيما لمعرفة ما إذا كان مُكَوِّنُه النحوي مؤلفا من عدة أنساق مستقلة أو من نسق جامع منبثق من الأنساق الفرعية؟

فحسب المقاربة البنيوية التقليدية لهذه المسألة، فما أسميناه أمازيغية أگادير يشمل ثلاثة أنساق مستقلة يتعيّن تأملها منفردة وفي تزامن صرف، *في حدّ ذاتها ومن أجل ذاتها*. وعلى العكس من ذلك، نفرض أن *هابيتوس* مستعمل أمازيغية

أكادير يتوفّر على كفاية شمولية تجعله مؤهلا، (أ) للتمكن من معطيات النسق الصوتي لأمازيغية أكادير، أي متمكنا في آن واحد من نقط الالتقاء ونقط الاختلاف المفعّلة فيه، و(ب) لدمج مجموع القابليات الاجتماعية اللغوية التي تفرضها قوانين السوق اللغوية.

### 4.3. تمثُّل الكفاية التغيُّريّة

إذا أخذنا بخيار فرضية الكفاية التغيُّريّة، فإنه من المتعيّن إذاً صياغة مفهوم تمفصل مكونات النسق الصِّواتيّ. وهكذا، فانطلاقا من منظور لسانيات التمثّل (Chomsky، 1980) نقترح فرضيتيْن لمحاولة تمثيل بنينة الكفاية الفونولوجية لدى المتكلم –المستمع لأمازيغية أكادير، كفاية كلية وأخرى مؤشراتية.

#### *1.4.3. الكفاية الكلّية*

إذا قاربنا المسألة في إطار فرضية تسلّم بأن المكون الفونولوجي لنحو أمازيغية أكادير يشمل مجموع الوحدات الصوتية المستخدمة لدى الجماعة اللغوية الناطقة بالأمازيغية في أكادير، أي وحدات الفروع الثلاثة التي تم جردها ووصفها في الأبواب السالفة، فإنه سيكون لدينا إذاً تمثيل سيتضمن فيه النحو ثلاثة أنساق. سيحتوي النسق الصوتي التحتي على القطع المشتركة بين الفرع *الانسدادي والانسيابي والصفيري*، علاوة على *القطع الأم* (*archisegments*) المُمَثِّلة للمتغيرات *اللهجية* (*lectales*) (بين الفروع)، أي : **ب، ت، د، ك، گ، كُ، گُ .** ويفترض هذا التمثّل تضمُّن المكون الفونولوجي للنحو لنوعين من القواعد، قواعد فونولوجية وقواعد اجتماعية لغوية تتمثل وظائفها الخاصة فيما سيأتي:

(1) تحوّل القواعدُ الفونولوجية القطعَ التحتية إلى تحقيقات صوتية، وهكذا تبدِّل القطعُ الأم إلى انسدادية، أوانسيابية، أو صفيرية حسب الفروع اللغوية، مع

الحفاظ على السمات الأخرى؛ مما يحتم واقعيا وضع الوحدات الأصواتية الآتية لكل فرع لغوي على حدة:

| | |
|---|---|
| الفرع الانسدادي | ب، ت، د، ك، گ، كُ، گُ |
| الفرع الانسيابي | بـ، ت، د، كـ، گـ، كـ‘، گـ‘ |
| الفرع الصفيري | ب، س، ز، ك، گ، كُ، گُ |

(2) تتحكم القواعدُ ذات الطابع السوسيولغويّ في تطبيق القواعد الفونولوجية حسب السياق المناسب، أي أنها تحكُم اختيار الفروع حسب الوضعية التداولية للتواصل، أي حسب المخاطَب ومجال الاستخدام والوظيفة والموضوع، إلخ.

### *2.4.3. الكفاية المؤشراتية*

بالمقابل، إذا فرضنا أن النسق الفونولوجي التحتي في أمازيغية أگادير يطابق نسق الفرع *الانسدادي*، فإننا سنقول بأن الفرعين *الانسيابي والصفيري* مشتقان من الأول. وستتولى القواعد الفونولوجية إذاً تحويلَ الانسداديات، إما إلى *انسيابية* وإما إلى *صفيرية*؛ وتحدّد القواعد السوسيولغويّة خيارَ إحدى الفئات الصامتية أو خيار كل واحدة منها. وفي إطار هذه الفرضية:

(1) تعمل القواعد الفونولوجية على نقل الوحدات التحتية ببدائلها الصوتية في الفرعين اللغويين *الانسيابي والصفيري*، بتخصيص السمات الأصواتية المناسبة لها، أي+< انسيابي > و +<صفيري>، على التوالي.

(2) تهدف القواعد السوسيولغويّة إلى تنظيم استعمال الوحدات الصوتية في السياق الاجتماعي المناسب على غرار القواعد المفتَحصة في الفرضية الأولى.

وفي إطار الفرضيتين السابقتين، يظهر تنظيم نحو أمازيغية أگادير بشكل محسوس على حاله الأصليّ، أي أنه يتكون من قواعد فونولوجية وقواعد

سوسيولغويّة، متماثلة الوظيفة. إلا أن هاتين الفرضيتين تتمايزان في تصوّرهما العام؛ إذ الأولى أكثر تجريدا في الواقع، ولديها قدرة أكبر على التعميم من الثانية.

### 4. الحتمية الاجتماعية والتوحيد

بسبب ما للتمدّن من وقع وتأثيرات على الديناميّة السوسيولغوية، فإن هذه الأخيرة تنحو طبيعيّاً في اتجاه تقليص تجانس اللغات. وذلك بالضبط هو نتاج الحتميّة الاجتماعيّة. ويمكن أن تتمثل التبعات على نحو استيعاب اللغات والثقافات المستضعَفة. ومقابل ذلك، من الممكن أن تكون لدى الأفراد والمجموعات الاجتماعية إرادة واعية في تبنّي سلوكات مقاوَمة إزاء هذه الظاهرة.

### 1.4. توحيد التنوّع

يشكّل التنوّع اللهجيّ ظاهرة طبيعيّة تتجلّى في جميع لغات الإنسان. وقد واكبت انبثاقَ كبريات لغات التواصل سيرورة مجانسة وتوحيد شملت بنياتها، ممّا أدّى إلى تقليص التنوّع في هاته البنيات. وإزاء هذه الظاهرة، اعتبر دعاة *الفعّاليّة* اللسانيّة أن هذه السيرورة تسير في اتجاه التاريخ، بينما يُبدي هواةُ اللهجات الإقليميّة والمحلّية وحتى اللهيْجات الخاصّة أسفهم على فقدان التنوّع وما يميّز اللهيْجات الخاصّة من نكهة وجمالية. ولم تُستثنَ الأمازيغية من هذه المفارقة، حيث إن هاته اللغة تتّخذ مُنعطفاً حاسماً في تاريخها مع سياسة النهوض التي تطولُها. والسؤال المطروح هو أن نعرف هل الأمر يتعلّق بالحفاظ على تنوّع اللهجات الجهويّة أم بوجوب النهوض بأمازيغية موحّدة وممَعْيَرة.

وقد انصبّ التحليل المقدم هنا على اعتبار علاقة البنية اللسانية بالبنية الاجتماعية في سيرورة المجانسة اللغوية، انطلاقا من حالة لهجة أݣادير الأمازيغية. وهكذا، فإن وصف هذه السيرورة قد أفضى، من جهة، إلى بحث مظاهر اتفاق

واختلاف الفروع الثلاثة التي تشكل أمازيغية أگادير، أي الفرع الانسدادي والانسيابي و*الصفيري*؛ كما أدى، من جهة أخرى، إلى بحث الميكانيزمات السوسيولغويّة للمجانسة الصوتية بفرض الفرع *الانسدادي* معياراً.

وعلى الرغم من تركيزه على حالة خاصّة، أي لهجة أگادير الأمازيغية، فإن تحليل البنية الفونولوجية للهجة يبيّن أن سيرورة التقارب العاملة في هذه البنية تُدخل عنصر تغيير لساني هام بتأثيرٍ من العوامل الاجتماعية الثقافية المرتبطة بالتمدّن. والسؤال الذي ينبغي طرحه إذاً هو معرفة إلى أي حدّ سيتقلص التنوع الذي يميّز الأمازيغية.

ولقد تم تقدير التفرّع اللهجي الذي طبع الأمازيغية إلى يومنا هذا بشكل خلافي، فالبعض يرى فيه ثراءً يعكس التنوع الموضوعي للتكتّلات الثقافية الأمازيغية المتمسكة بخصوصياتها المحلية، بينما يرى فيه البعض الآخر عامل إعاقة لوحدة اللغة الأمازيغية التي ينبغي أن تستخدم أداةَ تواصلٍ بين الناطقين بالأمازيغية من جميع جهات الوطن.

### 2.4. المُجانسَة والتوحيد

هكذا نرى كيف أن لظاهرة موضوعية، مثل التغيير الحتمي الذي يطول بنية اللغة، أثراً حاسماً على حياة اللغة الأمازيغية في وسط يتحول دون رجعة. وفي هذا السياق ، فإن الرهان الأكبر للتغيير بالنسبة للأمازيغية هو مقاومة الخمود إن لم نقل الموت اللغويّ *(thanatoglossie)*ومن ثمّ فإن التحدي كبير بالنسبة للجماعة الأمازيغية خاصة والوطنية عامة، وهو تحدّ يتمثل في تمكين الأمازيغيّة من الشروط المثلى للتكيف مع التغيير.

وتكمن الفائدة من هذا التحليل في تقديمه إسهاماً تجريبياً وآخر نظرياً. فالإسهام الأول يتمثل في تحليل سيرورة مجانسة الأمازيغية في سياق التمدن، وهذا حسب علمي أول بحث ينضوي في إطار السوسيولسانيات الحضرية بالنسبة للأمازيغية. أما الإسهام الثاني فيتمثّل في طرح فرضيات نظريّة حول تمثّل *هابيتوس* المتكلم–السامع لأمازيغية أگادير، باعتباره منتجا مؤوِّلا لنسق صوتي غير متجانس. وتتضمن هذه الكفاية قواعد ذات طبيعة لسانية، تحكم توليف السمات في قطع وتركيب القطع في مفردات، وقواعد ذات طبيعة اجتماعية لغوية تُؤَمِّن الملاءمة السياقية للأنساق مع حاجيات التواصل. وهذان النوعان من القواعد يتفاعلان ليخوّلا المتكلمَ السامع التواصلَ بواسطة الفروع اللغوية الحاضرة في وضعيّات اجتماعية لغوية معينة، وتقييمها من حيث الفعالية الاجتماعية.

وهكذا فقد مكّننا تحليلُ الديناميّة الدّاخليّة للأمازيغيّة في السياق الحضريّ من إجلاء تنافسيّة المتغيّرات اللهجيّة المتناضدة اجتماعيّاً، وكذا فرض معيار سوسيولغويّ يقلّص من تغيّر بنيات الأمازيغيّة. ومن المفارَقة أن مجانسة التغيّر المُلازم للهجات يشكّل عاملا لضبط نسق الأمازيغيّة، ويسهم في تقويّة سيرورة انبعاثها. وعليه، فالتوحيد يأتي كمُعزّز لتمتين عوامل انحسار اللغة واستعادة كيانها.

# الفصل التاسع

## الإبداعيّة والصحوة اللغوية

*- Mon sang monte tous les jours. Tu fais avec moi une chose ?*
*- Quoi ?*
*- Nous brûlons vers l'étranger !*
*- Je meurs sur l'Espagne et sur l'Italie !*
*- Tu es venu avec mon vent !*

(Fragments de conversation)

- دمي يصعد يوميا، تفعل معي شيئا؟
- ماذا؟
- نحرق إلى الخارج!
- أموت على اسبانيا وايطاليا!
- جئت مع هوائي!

(مقاطع من محاورة)

ⵅⵉⵅ ⴽⴰⴱⵇⴰⵏ ⵅ ⵍⴰⵇⵎⵉ ⵃⵇⴰⵏⵙⵉⵙ, ⴷⴷⵉⵅ ⵅ ⵍⵅⵉⵔⵔⴰ ⵙ ⵎⵓⵏⵟⵉ ⴽⴰⵣⵉⵏⵓ ⵅ ⵟⵟⴰⵍⵖⴰⵏ, ⵖⵅ ⵍⵓⵃⵉⵙⵉⵖⴰⵏ ⵊⵉⵏⵉⵏⴰⵔ ⵚⴰⵍⴰ ; ⵙⵓⵍ ⴽⵜⵉⵅ ⵃ ⵍⴽⴰⵥⵉⵔⵏⴰ, ⴱⴰⵟⵓⵔⵉ, ⵅⴰⵔⵄⴰⵃⵓ, ⵄⵄⵇⴰⴱⴱⵓ, ⵇⵇⴰⵚⴰⵍⵉⵎⴰ. ⵡⴰⵍⴰⵖⵍⵉ ⴰⴱⴱⴰⵏⵚⵓ ⵣⵉⵇⵓ. ⵇⵊⴰⵃⵍⵍⴰⵀ.

(مقطع من خطاب أحد قدماء المحاربين)

قد لا نبالغ إذا قلنا جازمين إن الناطق القح باللغة الفرنسية لن يسعفه الحظ كثيرا في فهم الأقوال الواردة أعلاه، رغم أنها أنجزت من قبل ناطقين يعتقدون، من جهتهم، بأنهم يتكلمون بالفرنسية. وهذه الوضعية ليست أهون مفارقة من مفارقات وضعيات الاتصال اللساني، التي يكون فيها ناطقو اللغات الضعيفة هم الذين يتوسّلون باللغات القوية لمجابهة ظروف التواصل المفروضة من قبل الحياة العصرية.

## 1. الإبداعية واتصال اللغات

يشكّل اتّصال اللغات ظاهرةً تطبع الوضعيّة اللغوية لدى سائر المجموعات البشريّة. وبإقامته علائقَ قوة بين اللغات المتساكنة، تنشأ عنه ظروف التبادل اللامتكافئ بين اللغات. إلاّ أن هذا التبادل يخوّل أيضاً فرصاً للصحوة اللسانيّة. وهذه المعاينة العامة تتجلى بوضوح من حالة الأمازيغيّة.

### 1.1. السوق اللغوية واتصال اللغات

إن من شأن عرض الوظائف السوسيولغويّة لكل متغير من المتغيرات المستعمَلة بالمغرب أن يبيّن علاقات الهيمنَة التي تربط بين هذه المتغيرات؛ فهي تخول لنا فهم سبب اتخاذ الاقتراض وجهة دون أخرى؛ وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر بفهم أسباب التبادل اللامتكافئ بين اللغات داخل نفس الجماعة.

إن السوق اللغوية المغربية تعجّ بعدّة لغات بعضها وطني والبعض الآخر أجنبي. فاللغات الوطنية هي الأمازيغية والعربية؛ وتنقسم الأمازيغية إلى لهجات، كما تنقسم العربية إلى فصحى ودارجة. أما اللغات الأجنبية فهي أساسا الفرنسية والإسبانية، وتعد هاتان اللغتان من مخلّفات الفترة الاستعمارية. والوظائف السوسيولغويّة لهذه اللغات مميّزة نسبيا.

(أ) تعتبر الأمازيغية اللغة الأصلية الأولى؛ وتشتغل حاليا باعتبارها لغة مفضّلة في وضعيات التواصل التي تسود فيها علاقات الأدوار الشخصية في وسط الناطقين بالأمازيغية؛

(ب) تشكل العربية الدارجة شفرة المعاملة بلا منازع حيث تعتبر اللغة التي تضمن التواصل بشكل أوسع؛

(ج) تستخدم العربية الفصحى بشكلها الكلاسيكي لغةَ الدين والشعائر، وتستخدم بشكلها العصري لغةً رسمية؛

(د) لا تزال الفرنسية، حتى بعد الاستقلال، تحتل مواقع قوية في قطاعات الاقتصاد والثقافة والتعليم التقني والعلمي؛

(ه) تفقد الإسبانية ببطء، وبما لا يدع مجالا للشك، المواقع التي كانت بحوزتها طوال فترة الاستعمار، وتنافسها الفرنسية بقوة، باعتبارها أول لغة أجنبية، ولا تزال تستخدم في المناطق الشمالية والجنوبية.

تربط بين اللغات الموجودة في السوق اللغوية المغربية علاقات تتسم بشدّة المنافسة، ولا تتوفر لكلّ منها نفس قيمة الأخريات في سوق الممتلكات الرمزية. فالبعض منها يشكل رأسمالا مثمّنا، يخوّل فوائدَ جمّة، وهذا شأن العربية الفصحى والفرنسية أساسا. ويشتغل البعض الآخر منها باعتبارها كمّياتٍ لا يعتدّ بها لكونها تنحصر في حقول اجتماعية ثقافية هامشية، حيث تستخدم الأمازيغية لغةً محليةً، وتستخدم العربية الدارجة لغةً ناقلةً أكثر فأكثر. وينجم التفاعل بين هذه اللغات عن القوانين العامة التي تحكم السوق اللغوية، ويترجم باتصال مطّرد يفرض الاقتراض حلاً طبيعياً لمشكل التواصل. غير أن الاقتراض يولّد تداخلات قد تمسّ كل مستويات البنية اللسانية.

ويستطيع الناطق بالأمازيغية الذي يواجه مشكل الاقتراض أن يختار نظريا بين ثلاثة حلول: استغلال موارد اللغة الأم بحد ذاتها، والتبادل المعجمي عربية-أمازيغية والاقتراض من العربية المعيار، والاقتراض من اللغات الأجنبية.

يتم+ الاتصال بين اللغات ّ في إطار سوق تكون فيها اللغات المغربيّة في وضعية تحتاج فيها إلى التزوّد بوحدات معجميّة متخصّصة من شانها التعبير عن الوقائع الجديدة في الميادين الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة. وفي ما يلي سنباشر فحص طرق الاتصال بين العربية الدارجة والفرنسيّة، من جهة، والمعجم الديني العربيّ في الأمازيغيّة، من جهة ثانيّة. وسيمكّننا هذا الفحص من إدراك جيّد لكيفية اشتغال ظاهرة التبعيّة الرمزيّة وما يلازمها من إبداعيّة لغويّة داخل اللغات المُستضعفة.

### 2.1. اتصال اللغات واستراتيجية التواصُل

يتوقف الاستعمال الذي يمكن أن يمارسه الناطقون باللغات الموجودة في مجتمعهم على درجة التمكن المتوفرة لديهم عنها (*انظر* واينرايش، 1952). وهكذا قد يتخذ الاستعمال شكل الثنائية اللغوية، والازدواجية اللغوية، وتناوب الشفرات (code-switching)أو مزجها (code-mixing) حسب ما إذا كان التمكن من هذه اللغات مُرضيا أم غير مُرضٍ. إلا أن الأمر يتعلق عامة، وفي جميع الحالات، بناطقين ذوي لغة أولى أدنى حظوة من اللغة الثانية، لغة أولى تابعة بسبب قصورها على مستوى الوضع والوظائف والموارد اللغوية. وفي هذه الوضعية يُظهر الناطقون نفعية باستعمال طرق شتى تبرز إبداعهم لسد نواقص لغتهم الأولى.

ولإماطة اللثام عن هذه المفارقة الجلية نودّ، في هذا الفصل، معالجة طرق اتصال اللغات الموجودة في المجتمع المغربي. وسنبدأ بالتذكير –بإيجاز– بالمظهر العام للسوق اللغوية التي يتم فيها اتصال اللغات، بغية فهم الوجهة التي يتخذها الإسهام اللساني، ثم ندرس مثالين عن تجلي التبعية اللغوية، ونعني بهما تبعية العربية للفرنسية وتبعية الأمازيغية للعربية. والقصدُ أن نبين بأن للغات المحلية، حتى ولو كانت في وضعية تبعية، القدرة على استيعاب المفردات المقترضة بإخضاعها لبنياتها الخاصة. ويمثل هذا الإبداع من الدرجة الثانية بالتأكيد، إحدى أهم استراتيجيات المقاومة لدى اللغات المستضعفة، في غياب الإبداعيّة المعجمية التي تُتيح خلق ألفاظ جديدة.

## 2. اتصال اللغات والتوارد المعجميّ

تقوم هذه الطريقة إما بإنشاء كلمات جديدة أو مستحدثة، وإما بتكييف كلمات موجودة مسبقا في المخزون المعجمي لهذه اللغة، قصد تسمية حقائق جديدة وذلك بتخصيص مدلولات جديدة لدوال جاهزة.

وقلّما تلجأ العربية الدارجة إلى هذه الطريقة. وبالمقابل، نشهد منذ السبعينيات انبثاق الميْل ورسوخه نحو إحداث الكلمات الجديدة في حقل الأمازيغية، ويتمثّل في عدة طرق نذكر منها بخاصة:

(أ) إعمالُ الجذور الموجودة لاشتقاق كلمات جديدة، مثلا *گرول* "عكس، قلب"، أعطى : *تاگراولا* "ثورة"، *يري* "أراد، أحب"، أنتج : *امارايْ* "العشيق"، وأتاحت *ماقل*، *سماقل* "رأى" اشتقاق : *تيسماقلين* "النظارات"، إلخ . (*انظر* Achab، 1996) ؛

(ب) تحيين الكلمات القديمة المقتبسة من لهجات أمازيغية مختلفة بدلالية جديدة، مثل :*اسكّيل* "حرف الأبجدية"، *اگمّاي* "أبجدية" ، *انگمو*"مضطهد"، *تيلِّلِي*"حرية"؛ أو الأعداد المقتبسة من تاشلحيت : *كراض*، *كّوز*، *سمّوس*، *سضيس*، *سا*، *تّام*، *تزا*، *مراو*، ومعناها على التوالي "ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، ثمانية، تسعة، عشرة".

## 1.2. الاقتراض الأمازيغي في العربية الدارجة

يقترض الناطقون بالعربية الدارجة وبالأمازيغية بتبادل مفردات لغتهم فيما بينهم؛ ويعتبر هذا الاقتراض اقتراض لغة، وهو وارد بوفرة لدى المستعملين، وفي هذه الحالة الخاصة، يبدو من الصعب الحديث عن علاقة هيمَنة بين اللغتين.

وهكذا اقترضت العربية الدارجة من الأمازيغية وزن *تافعّالت* مثلا لتسمية الحِرَف، مثلا : *تاگزّارت* "حرفة الجزار، جزارة"، *تانجّارْت* "حرفة النجار، نجارة"، *تابقّالت* "حرفة البقال، بقالة" ، *تاحدّادت* "حرفة الحداد، حدادة" ، *تادرّازت* "حرفة النساج، درازة"، إلخ. ويخول الوزن نفسه إنتاج أسماء مجردة، مثل *تامسلميت*" كرامة المسلم الصالح"، *تاكافريت* "أذى الكافر"، *تاداميت* "آدمية"، *تاعزريت*"عزوبة"، *تامارا* "شقاء"، تامعلميت "إتقان، حرفيّة"، إلخ.

ومنحت الأمازيغية للعربية الدارجة كذلك جزءا من مفرداتها الزراعية(*انظر:* Laoust، 1920 ؛ Colin، 1993 ؛ شفيق، 1999). وهذه بعض الأمثلة : *بحيرا* > *تيبحيرت* "مخضرة"، *تارگا* > *تارگُا* "قناة الري"، گادوما > تالگادومت "معزق يدوي"، جرّاف > اجرّاف "مجرفة النظافة"، إلخ. ويعود جزء من أسماء النباتات أيضا إلى أصل أمازيغي، مثل : *ازير* "إكليل الجبل"، *تاكاوت* "طرفاء"، *تيميجّا* "قويصة"، *تيغشت* "صابونية، من القرنفليات"، سكوم > *تاسكّومت* "هليون"، الخ؛

ومعجم الحيوانات، مثل : *تيبيبت*"سنونو"، *گرزام* > *اگرزام* "سنّور"، *برّان* > *ابرّان* "قط وحشي"، *ؤداد* "أروية"، إلخ. واقترضت أيضا كلمات كثيرة الاستعمال مثل *ساروت* > *تاساروت*"مفتاح" ، *گوال* > *اگوال* "طبلة".

كما اقترضت العربيةُ من الأمازيغية بعض مظاهر المعجم المخزني التقليدي (السلطة)، وهذه بعض الأمثلة : *مِزوار* > *امزوار* "نقيب"، *اگدال* "أرض شاسعة أمام القصر"، *افراگ* "نطاق من قماش حول خيمة السلطان"، *ازفل* "سوط"، *ابراز* "هدية العروسة"، *احفير* "خندق حول إقامة مؤقتة"، *اشبار* "سور فيه فتحات"، *اخبو* "سجن"، *اغنان* "خصام"، إلخ. كما تقترض العربية الدارجة من الأمازيغية عبارات مسكوكة مستنسخة، مثل :*هزّ-و لْما* > *ؤسين-ت وامان*" قضي به الأمر"، *خمِّم مع راسك* > *سوينگم د يخف نّك* "فكر في الأمر"، *دار-ها-لو فمّو* > *يسكر-اس-ت يمي نّس* "جنى عليه لسانه"، إلخ.

### 2.2. الاقتراض المعجميّ العربي في الأمازيغيّة

تشكّل الأمازيغيّة أيضاً نموذجاً مهمّا لهذه القدرة الاقتراضيّة والإبداعيّة اللغويّة، التي تمثّل أحد تجلّيات حيويّة اللغات غير المحظوظة من حيث سريان القوانين التي تحكم السوق اللغويّة.

وسنقوم هنا بفحص حالة خاصّة تهمّ الاقتراض المعجمي للأمازيغية (لهجة تاشلحيت) من العربيّة الفصحى. ويتعلّق الأمر بالمعجم الديني الإسلامي المتداوَل بكثرة في ممارسة الشعائر الدينية لدى أهل سوس (جنوب غرب المغرب). ونعتمد لذلك تحليلاً نوعيّاً، مقترحين في البداية تصنيفاً لمفردات المتن، ثم بعد ذلك سنباشر تحليل سيرورة الإدماج الفونولوجيّ والمورفولوجيّ للمورفيمات المقترَضَة، مع إبراز العمليّات التي توسّلت بها الأمازيغيّة لاستيعاب العناصر الدّخيلة.

### *1.2.2. المتن اللغوي*

يتألف المتن اللغوي الذي سيشكل موضوع هذه الدراسة من عينة من المصطلحات الموجودة في كتابات أوزال، خاصة في كتاب *الحوض*. وهو كتاب أُلّف في القرن الثامن عشر الميلادي، بتاشلحيت، بحروف عربية معدّلة نسبيّاً، ومخصّص لركائز الإسلام حسب المذهب المالكي. وهو معروف لدى الناطقين بالأمازيغية من أهل سوس، ويحفظه مُعظَم الرجال والنساء عن ظهر قلب. وقد أخذت المعطيات المدروسة هنا من تسجيلات *للحوض* أنجزت مع ناطقين ينتمون إلى الأطلس الصغير(تافراوت، إيداوسملال، إيداوبعقيل).

ويتضمن هذا المتن اللغوي عددا هاما من الكلمات المقترَضة من العربية الفصحى، معظمها مكيّف جزئيا مع البنيات الفونولوجية والصرفية الأمازيغية. ومع ذلك فهنالك عدد معين من الكلمات التي لا يطرأ عليها أي تغيير بانتقالها إلى الأمازيغية، خاصة حينما تؤَدّى من قبل *الفقهاء* أو *الطلبة* الذين يتقنون العربية الفصحى جيدا، الشيء الذي يحدث نادرا، خاصة على مستوى النطق؛ سيما حينما يتعلق الأمر بالكلمات التي تدل على أسماء الله تعالى وصفاته.

ولم يتم اختيار الحقل المفاهيمي والمعجمي الديني بطبيعة الحال بمحض الصدفة. ففي الواقع، إن كان هنالك من حقل تكتسي فيه كثافة المفردات المقترَضة من العربية الفصحى أهمية خاصة فهو ولا شك حقل الروحانيات، وهو حقل المقدس بامتياز. ويذهب البعض إلى اعتبار التمكّن من اللغة العربية جزءاً لا يتجزأ من سلامة ممارسة العقائد، قي حين أن قراءة القرآن وحدها هي التي لا تستقيم إلاّ بها. ومع ذلك، يبدل البعض جهودا في الإبداع المعجمي تميل إلى إنشاء مصطلحية للدين الإسلامي باللغة الأمازيغية. ولعل هذه الجهود تقتفي أثر اتجاه كان موجودا منذ ابن تومرت على الأقل، ومن ممثلي هذا الاتجاه لدى المستحدثين الحسين

جُهادي (1995، 1997، 2003). وبهذا الصدد، يجدر استحضار تجربة البورغواطيين الذين أبدعوا في توظبف اللغة والثقافة الأمازيغيتين بإحداث معجم ديني أمازيغي صرف وسنّ شعائر مختلفة عن شعائر الإسلام (راجع البكري، 1889).

### 2.2.2. التحقّق من المفردات المقترضة

يتضمن الجرد المختصر أدناه ثلاث لوائح من الأسماء المدوّنة طبقا لنطق المتكلمين الحقيقيين، والمستجوَبين في ظروف طبيعية. وتتضمن هذه اللوائح (أ) الكلمات العربية التي لا يتغير شكلها بانتقالها إلى الأمازيغية، وقد سجلت لدى ناطقين متعلمين؛ وفي (ب) المصطلحات ذات الأصل العربي والتي غُيّرت على المستوى الصوتي؛ وفي (ج) المفردات التي لحقتها تغييرات صرفية. والمفردات الواردة في (ب) و(ج) مستقاة من تسجيلات أنجزت لناطقين غير متعلّمين، نساء ورجالا.

*(أ) الله، رْبّ، مولانا العظيم، البصير، الوحيد، الباقي، أكبر، الكريم، الرحمان، الرحيم، الغفور، العاقل، العليم، الباري، مدبّر، مكوّن؛*

*(ب) لينجيل، لقُران، يبليس، ليسلام، لكتاب، لفارائض، شّروض، لاغراض، لبورهان، لماخلوقات، ليراضا، لجايز، لمورصلين، تّوحيد، لوضو، لجنابت، لحوكم، لبهايم، لبحور، وژوم؛*

*(ج) اموسلم، اكافري، وژوم، اناژوم، اشريك، يكافريێن، يباليسن، تاژالّيت، تالّوحت، تامومنت، تاكافريێت، تيموسلمين، تيلّواح، ژالّ، أژوم، حوجّو، تّزكّو، حّرم، تّنجام، جّم، تّرْكاع، تّسجاد، تّامن، تّعصو.*

### *3.2.2. سيرورات الإدماج الفونولوجي*

توضح المفردات المتضمنة في اللائحة (ب) السيرورات الفونولوجية المستخدمة في الاقتراض المعجمي الذي تقتبسه الأمازيغية من العربية الفصحى. والغاية من هذه السيرورات تحويل مصفوفات (matrices) الفونيمات الموجودة في المفردات العربية الفصحى إلى مصفوفات مطابقة لمعطيات النسق الفونولوجي الأمازيغي (*انظر*Boukous ، 2009). والسيرورات الإدماجية الأكثر إنتاجا هي الحذف والإبدال وتقصير الكمية الصائتية، واختزال الصوائت المزدوجة في صائت واحد. لننظر في هذه السيرورات من خلال تحليل بعض الأمثلة.

#### 1.3.2.2. حذف القطع واستبدالها

إن القطع المُعايَنة في المفردات المقترَضة من العربية الفصحى والغائبة من المصفوفة الفونولوجية للأمازيغية، إما أن تحذف في المفردات المدمجة وإما أن تستبدل بالقطع القريبة منها بنيويا. وتبين الأمثلة (أ)، و(ب)، و(ج)، و(د)، على التوالي، حذف الحنجرية الانسدادية، وحذف الصوائت (الشيء الذي يؤدي في حالة الأفعال الثلاثية الحروف إلى تكوين مفردات بدون صوائت)، واستبدال الاحتكاكيات البين أسنانية بالانسداديات المناظرة لها (أي: ث > ت، ذ > د، ظ > ض)، وتعويض المفخمات التي لا توجد في النسق الفونولوجي الأساس للأمازيغية بمفخمات أخرى *أصلية* كما يأتي : ط  ض، ص > ژ.

وتبين الأمثلة الآتية هذه السيرورات :

(أ)

العربية  االفصحى : *القرآن، الإسلام، الفرائض، الجائز، البهائم، الوضوء، الفناء، العِشاء.*
الأمازيغية : *لقْران، ليسلام، لفارايض، لجايز، لبهايم، لوضو، لفانا، لعيشا.*

(ب)

العربية الفصحى : *الشروط، البحور، سَجَد، رَكَع، ظَلَم، حَرَّم.*
الأمازيغية : *شّروض، لبحور، سجد، ركع، ضلم، حرّم.*

(ج)

العربية الفصحى : *الثلث، الأنثى، الظهر، الظلم، الذكر، الذنب.*
الأمازيغية : *تّولوت، لونتا، ضّوهر، ضّولم، دّيكر، دّنب.*

(د)

العربية الفصحى : *الشروط، الباطل، الصوم، الصلاة.*
الأمازيغية : *شّروض، لباضل، وژوم، تاژالّيت.*

### 2.3.3.2. تقليص الكمية الصائتية

إن السبب في تقليص كمية الصوائت الطويلة للعربية الفصحى، وجعلها قصيرة بالانتقال إلى الأمازيغية راجع إلى أن الكمية (صائت طويل *مقابل* صائت قصير)، ليست سمة فونولوجية مميزة في النسق الصائتي للأمازيغية. وتبين الأمثلة الواردة أدناه، بالعربية الفصحى ونظائرها بالأمازيغية، كيف تعمل هذه السيرورة.

العربية الفصحى :الإنجيل، *إبليس، البحور، الشروط، الأغراض، البرهان، المخلوقات.*
الأمازيغية : *لينجيل، يبليس، لبحور، شّروض، لاغراض، لبورهان، لماخلوقات*

### 3.3.3.2. تأحيد الصوائت المزدوجة

تختزل الصوائت المزدوجة " *اَو*" و "اَي" الموجودة في المفردات العربية الفصحى وتصير على التوالي "*و*" (ضمة) و"ي"(كسرة)، بالانتقال إلى الأمازيغية، حيث يتم تأحيدُها. وهذه السيرورة مستخدمة في الأمثلة الآتية:

العربية الفصحى: *الصّوم، المَوت، البَول، القَول، السَّيف، الدَين، الشَيطان، اللّيل*.

الأمازيغية : *وژوم، لموت، لبول، لقول، سّيف، دّين، شّيطان، لّيل*.

لنقدم، على سبيل التوضيح، اشتقاق ثلاث مفردات من العربية الفصحى المقترضة من قبل الأمازيغية : *القرآن، السيف، الباطل*:

| الصيغة الأصلية (الفصحى ) | *القرآن* | السيف | الباطل |
| --- | --- | --- | --- |
| حذف الحنجرية | ء>0 | ء>0 | ء>0 |
| حذف الصائت | اَ>0 | اَ>0 | اِ>0 |
| تقصير الصائت | ـَـَ > ـَ | | اَ > ـَ |
| إبدال الصامت | | | ط > ض |
| اختزال الصائت المزدوج | | | يَ > ي |
| الصيغة المدمجة (أمازيغية) | *لقورْان/لقُرْان* | سّيف | *لباضل* |

ينجم عن فحص السيرورات الفونولوجية المستخدمة في إدماج المفردات المقترضة من العربية الفصحى، خضوعها لمعطيات المصفوفة الفونولوجية الأمازيغية. ويؤدي ذلك أحيانا إلى إنتاج مفردات ذات شكل أصيل تماما مقارنةً مع شكلها في المصدر.

### *4.2.2. سيرورات الإدماج الصرفي*

تخضع المفردات التي تقترضها الأمازيغية من العربية الفصحى كذلك لتغييرات تلحق بنيتها الصرفية الأساس. وسننظر في أهم سيرورات الإدماج الصرفي التي تعمل في هذه المفردات. وللقيام بذلك، سنفحص، على التوالي، السيرورات المتعلقة بشكل الاسم، وتلك التي تتصل بشكل الفعل.

### 1.4.2.2. الصرافة الاسمية

لننظر في طرق إدماج الأشكال الاسمية للعربية الفصحى في الأمازيغية حسب الجنس والعدد.

*(أ) الإدماج حسب الجنس*

تتجلى في الأمثلة (أ) و (ب) على التوالي سيرورات إدماج أسماء التذكير والتأنيث لصيغة المفرد.

| | **عربية كلاسيكية** | **أمازيغية** | |
|---|---|---|---|
| (أ) | *كافر* | *اكافريْ* | ⴰⴽⴰⴼⵔⵢ |
| | *مؤمن* | *امومن* | ⴰⵎⵓⵎⵏ |
| | *مسلم* | *اموسلم* | ⴰⵎⵓⵙⵍⵎ |
| | *صائم* | *اناژوم* | ⴰⵏⴰⵣⵓⵎ |
| (ب) | *كافرة* | *تاكافريْت* | ⵜⴰⴽⴰⴼⵔⵢⵜ |
| | *مؤمنة* | تامومنت | ⵜⴰⵎⵓⵎⵏⵜ |
| | *مسلمة* | *تاموسلمت* | ⵜⴰⵎⵓⵙⵍⵎⵜ |
| | *صائمة* | *تاناژومت* | ⵜⴰⵏⴰⵣⵓⵎⵜ |

في الأمثلة (أ)، تدخل على مفردات المذكر المفرد من العربية الفصحى فتحة سابقة على العموم، وفي الوقت نفسه تفقد الحركة الأصلية الثانية. وفي حالة *اكافريْ*، هنالك قلب مكاني أو تبادل للمواقع بين" *ر*" و " *ي*" مع إلحاق الياء؛ ومثال *اناژوم* أكثر أهمية، إذ يبين تشكيل اسم الفاعل في الأمازيغية من خلال الجذر *اژوم* الذي يفترض أن يكون شكله الأصلي في العربية الفصحى هو *صَوَمَ* "صام". وفي الأمثلة (ب)، اشتقت مفردات المؤنث المفرد في أشكال الأمازيغية من نظائرها المذكرة (في العربية) مباشرة، وذلك بزيادة صرفة التأنيث المتقطعة *"ت+س+ت"*، كما يحدث ذلك في صياغة المفردات الأصلية.

*(ب) الإدماج حسب العدد*

نقدم في (أ) و (ب) أمثلة عن مفردات في صيغتي الجمع المذكر والمؤنث على التوالي.

| | عربية فصحى | أمازيغية | |
|---|---|---|---|
| (أ) | *كُفّار* | *يكافريْن* | */<ي+كافريِيْ+ن/* |
| | *مُؤمِنون* | *يمومنّ* | */<ي+مومن+ن/* |
| (ب) | *كافِرات* | *تيكافريْين* | */<ت+ي+كافريِيْ+ين/* |
| | *مُؤمنات* | *تيمومنين* | */<ت+ي+مومن+ين/* |
| | *مُسلِمات* | *تيموسلمين* | */<ت+ي+موسلم+ين/* |

يتضح من خلال هذه الأمثلة أن إدماج مفردات العربية الفصحى المصاغة في الجمع تخضع تماما لقواعد صياغة الجمع الخاصة بالأمازيغية. وفي الواقع، تصاغ أشكال المذكر عبر الجذر *"س"* المزيد بألحان الجمع *ي+**س**+ن* و *تي+**س**+ين*، بالنسبة للمذكر والمؤنث على التوالي. ونعلم أن الجمع في الأمازيغية يصاغ بواسطة ألحان أخرى، لكنه يبدو أن الكلمات المقترضة تخضع بشكل تفضيلي للألحان المذكورة آنفا، والتي هي من جهة أخرى أكثر الألحان *إنتاجا* في الأمازيغية، لهجة تاشلحيت (انظر Jebbour، 1988).

### 2.4.2.2. الصرافة الفعلية

تندمج الأفعال المقترضة من العربية الفصحى في الأمازيغية بالخضوع لبنيات الأمازيغية الصرفية سواء على مستوى الأوزان أو على مستوى الجذوع. ولنذكّر بأن *الوزن* *schème* هو *القالب* (*pattern*، gabarit) الممثل لبنية فئة المفردات،

بينما *الجذع thème* فهو الأساس الذي يقوم عليه التصريف (flexion)، وينتج عن إلحاق صُرَف تدعى جذعية (thématiques)، إلى الأصل أو الجذر (racine).

*(أ) الإدماج والأوزان الفعلية*

يتحقق الفعل "عصَى" الذي أصله في العربية الفصحى "عَصَيَ" ووزنه *فَعَلَ* (*سَ سَ سَ*)، في الأمازيغية "عصو" في الصيغة المجردة، الشيء الذي يعني كما يبدو أنه ينتقل من الوزن *سَ سَ سَ* إلى الوزن *س س و* في الأمازيغية؛ وينتقل الفعل *آمَنَ* من الوزن *فَعَلَ*(*سَ سَ سَ*) إلى الوزن *ا س س*، على شكل *امن*؛ و*رَكَعَ* التي وزنها *فَعَلَ* (*سَ سَ سَ*) في العربية الفصحى تندمج في الوزن *س س س* على شكل *ركع* في الأمازيغية، وينتقل الفعل *صام* الذي أصله *صَوَمَ* في العربية الفصحى من الوزن *فَعَلَ* (*سَ سَ سَ*) إلى الوزن *ا س و س* ليتحقق *ازوم* في الأمازيغية.

بملاحظة كيفية انتقال أشكال العربية الفصحى إلى الأشكال الأمازيغية، يتبين لنا أن بعض الأفعال في اللغة الأولى، والتي لها، على ما يبدو، الوزن نفسه، تندمج في أوزان مختلفة في الأمازيغية. وهكذا يتحقق كل من *رَكَع* وصَوَمَ المنتميان للوزن *سَ سَ سَ* في وزنين مختلفين، هما على التوالي : *س س س*، و *ا س و س*؛ وقد يدل هذا على أن الانتقال ليس محكوما بقواعد، وبالتالي لن تكون الأشكال المشتقة والمدمجة في الأمازيغية متوقّعة. غير أنه يبدو أن فحص بنية هذه الأفعال من شانه إجلاء سيرورات إدماجها في الأمازيغية. ذلك أن الأفعال التي يحتوي وزنها على صوامت صحيحة (وليس على أشباه الصوامت) تنتقل من الوزن *سَ سَ سَ* إلى الوزن *س س س* بعد حذف الحركات، وهذا شأن الفعلين *رَكَعَ* مثلا وسَجَدَ اللذان يحققان على التوالي *ركع* و سجد. أما الأفعال التي يحتوي جذرها على شبه صامت فتتصرف بشكل مختلف حسب الموقع الذي يشغله شبه الصامت (حرف العلة ع)

في جذرها. وهكذا تندمج الأفعال المكيفة (*ع س س*)، والأفعال المعتلة الوسط (*س ع س*)، والأفعال المعتلة الآخر (*س س ع*)، على التوالي، مع الأوزان : *ح س س*، *س ح س*، *س س ح*، حيث *ح* هي التحقيق المقطعي(الصائتي) لشبه الصامت، كما هو الحال في *وجد*، *زور*، *بدو*.

وتخضع الأفعال المقترضة من العربية الفصحى كذلك لقواعد الاشتقاق الأمازيغية. وهكذا يمكن أن نحصل من الأشكال الأساس المدمجة على أشكال مشتقة مثل صيغة التسبيب وصيغة المبني للمجهول. كما تشهد على ذلك الأمثلة الآتية :

| **عربية كلاسيكية** | | **أمازيغية** | **صيغة التعدية** | **صيغة البناء للمجهول** |
|---|---|---|---|---|
| *رَفَعَ* | > | *رْفع* | *سّرْفع* | *تّاورْفاع* |
| *حَرَّمَ* | > | حرّم | سّحرْم | *تّاوحرْام* |
| *فَلَحَ* | > | *فلح* | *سّفلح* | *تّاوفلاح* |
| *كَرِهَ* | > | كرْه | سّكرْه | *تّاوكرْاه* |

ويطرح إجلاء سيرورة إدماج أشكال العربية الفصحى الفعلية في الأمازيغية مشاكل عويصة. ففي الواقع، تحتوي بعض الأشكال المحققة في الأمازيغية على مُشَكِّلات (formants) يصعب تبرير اشتقاقها. ومثال ذلك *ازوم* الذي يفترض أن يكون مشتقا من *صامَ*. والفرضية التي تبدو في نظرنا أقرب إلى الصواب هي أن الأمازيغية تقترض أشكال العربية الفصحى الفعلية من جذوع الأمر الذي يصادف وزنُها الصيغة المجردة (أو الشكل الأساس في الأمازيغية) ويتيح لنا هذا الافتراض تحليل إدماج الأشكال الفعلية بشكل بسيط وطبيعي، مثلا *صُم ازوم*، *أُدعُ دعو*، *صَلِّ زّالّ*، إلخ.

ويمكن تصوّر حلّ لغز *صامَ* *ازوم* باعتبار *ازوم* بمثابة شكل أصلي من أشكال الأمازيغية وليس بمثابة شكل مقترض، وأن هذه المفردة جزء من لائحة من

الكلمات المشتركة بين الأمازيغية والعربية، بذنك فوجودها في الأمازيغية سابق لاعتناق الأمازيغ الإسلامَ. فهذه الكلمة ثابتة بأشكال عدّة في التركّية، إحدى اللهجات الأمازيغية الأكثر محافظة، كما هو الحال في كنمة *وژام* (كل صوم إجباري) مثلا، و*اژوم* (الصيام، الصوم)، و*اژوژم* (جعل أحدا يصوم) (*انظر* دو فوكو، 1952).

*(ب) الإدماج والجذوع الفعلية*

تتبنى الأفعال المقترضة شكل الجذوع الخاصة بالأمازيغية، مما يبرهن هنا كذلك على استعدادها أخذَ المفردات الأجنبية الأصل على عاتقها. ولننظر الآن في جداول التام وغير التام لأفعال: عصو، *امن*، ركع، *اژوم*، مع الاكتفاء بأشخاص المفرد. وهي معروضة على التوالي في (أ) و(ب) أدناه :

| | عصو | *امن* | *رْكع* | *اژوم* |
|---|---|---|---|---|
| (أ) | عصيغ | *ومنغ* | *رْكعغ* | *اژومغ* |
| | *تعصيت* | *تومنت* | *ترْكعت* | *تاژومت* |
| | *يعصا* | *يْومن* | *يرْكع* | *ياژوم* |
| | *تعصا* | *تومن* | *ترْكع* | *تاژوم* |
| (ب) | عصوغ | *امنغ* | *رْكعغ* | *اژومغ* |
| | *تعصوت* | *تامنت* | *ترْكعت* | *تاژومت* |
| | *يعصو* | *يامن* | *يرْكع* | *ياژوم* |
| | *تعصو* | *تامن* | *ترْكع* | *تاژوم* |

تبين هذه الجداول أن الأفعال المقترضة من العربية تندمج في الأمازيغية بخضوعها للتغيّر الذي يمسّ الصوائت الجذعية، وللتطابق مع علامات الشخص في الوقت ذاته. وهكذا يشهد عصو التناوب *ي/ا* في الماضي التام وثبات الضمة (و) في غير التام تماشيا مع نموذج الأفعال الأصلية التي وزنها (*س س و*)، كما في

*فْرو*"أدى ديْناً" و*دْرو* "شارك". ففي جدول *امن* هنالك ثبوت للصائت الجذعي، أي الضم في التام والفتح في غير التام، وذلك على غرار الأفعال الأصلية التي وزنها (*ح س س*) مثل *ازْن* "وزن"، *امْز* "أخذ"، *الْم* "كفّ الثوب". أما فيما يخص الأفعال التي على وزن (س س س)، مثل ركع، فجذعها في غير التام هو نفسه في التام، مثل *كرْز* "حرَث"، مگْر"حصد"، *زدْغ* "سكن". وينطبق الشيء ذاته على الأفعال التي من وزن (ح س ح س)، مثل *ازوم* "صام"، *افوض* "آبَ" و *اغول* "رجع"

## 3.2. الاقتراض من اللغات الأجنبية

يشكل الاقتراض من اللغات الأجنبية، خاصة من الفرنسية والإسبانية، ظاهرة مرتبطة ارتباطا مباشرا بالاتصال مع أوروبا خاصة منذ الاستعمار. ويتم إدماج الكلمات المقترضة إما بالحفاظ على شكلها ومعناها الأصليين، وإما بتكييف أحدهما مع بنيات لغة الاستقبال أو هما معا. وتمنح اللغات الأجنبية للغات المغربية المفردات التقنية على وجه الخصوص.

### ***1.3.2. الاقتراض من الإسبانية***

أقرضت الإسبانية للغات المغربية مفردات من حقول مختلفة:

(أ) مفردات الصيد : *لبارشو*، *ابارشو* < *barco* "قارب صيد"، *لكورّينتي*، *لكُرّينتي* <*corriente* "تيار بحري"، *دّراگا* < *draga* "كاسحة، شبكة"، *لفوندو* « *fondo* < "عمق البحر"، *لفرتونا*، *لفرتونت* < *fortuna* "زوبعة"، *قيمرون*، *قايمرون* « *camaron* < "إربيان"، *كاراما* <*calamar* "حبّارة"، *رّايا* < *raya* "شفنين بحري"، إلخ.

(ب) مفردات لعبة الورق : *رّونضا*، *لاّصْ*، *ضّوس*، *تّريس*، *كواترو*، *سّينكو*، *سّوطا*، *كابال*، *رّاي*، إلخ.

(ت) مفردات متداولة : *ليترو* "لتر"، *لميترو* "متر"، كومير "رغيف، خبز"، *كونا* "مهد"، *بوسطا* "مكتب بريد"، *كاتري* "مفرش، سرير"، *بيلوطا* "كرة".

### *2.3.2. الاقتراض من الفرنسيّة*

تعتبر الفرنسية أكبر مموّن للأمازيغية من حيث مفردات التقنيات والاقتصاد العصريين : *طرابوبليك* < *travaux publics* "أشغال عمومية"، *لْبلان* < le plan "تصميم"، *لباطيما* < le bâtiment "عمارة"، *لوزين* < l'usine "معمل"، *لفيرما* < la ferme، مزرعة، *لانطير* < l'antenne "قرن هوائي"، *لبانك* < *la banque* "بنك"، *شّيك* < chèque "شيك"، *كريدي* < crédit "ديْن"، *لاصورانس* < *l'assurance* "تأمين"، إلخ.

واستعرنا من للفرنسية أيضا المفردات الخاصة بالمجال العسكري: *لكاثيرنا* < la caserne "ثكنة"، *لگاريطا* < *la guérite* "مَرقب"، *باطروي* < patrouille "دورية"، *موسكوطو* < *mousqueton* "بندقية قصيرة"، *زاساليما* < renseignement "استعلامات"، *گرضافّو* < *garde-à-vous* "انتباه"، كابرْان < caporal "عريف"، *كُنينيرْ* < colonel "عقيد"، *شارجان* < *sergent* "رقيب"، الخ.

ولقد خصّص برينو Brunot (1949) دراسة منهجية *للاقتراضات اللهجية العربية من اللغة الفرنسية في المدن المغربية منذ 1912* بيَّن فيها أنه إذا كنا نجد في العربية الدارجة مفردات مقترضة من الفارسية والتركية والإغريقية والعبرية والرومانية، والإسبانية بخاصة، فإنها لم تُطبَع بعمق باقتراض الكلمات الأجنبية سوى مع إقامة الحماية الفرنسية، التي فُرضت عن طريقها تقنيات حديثة وثقافة جديدة بواسطة اللغة الفرنسية. وقد أحصى المؤلف في هذه الدراسة 182 كلمة من الأسماء والأفعال والصفات، وقدم معلومات عن كل واحدة منها مثل الطبيعة

والجنس والعدد بالنسبة للأسماء، والمعنى والاستعمالات القديمة والحالية؛ وبحث فيها في الأخير التغييرات الصوتية التي تلحق المفردات المقترضة عند اندماجها في العربية المغربية.

وقد بدا لنا من الأهمية بمكان تناول هذه الدراسة ثانية بعد خمسين سنة تقريبا من نشرها، لنرى ما إذا كان متكلمو الأمازيغية لا يزالون يستخدمون هذا المقترض من الفرنسية. والفرضية التي يمكن طرحها بصدد هذا الموضوع هي أن المغاربة يعمدون إلى العربية الفصحى بدلاً من الفرنسية لسدّ الثغرات المعجمية للعربية الدارجة، منذ استقلال البلاد، خاصة مع تقدم التعريب فيما يتعلق بالتعليم والإدارة.

وللتأكد من هذه الفرضية، أجرينا اختبارا أو رائزا (test) على عينة من الطلبة تضم 43 شخصا، 17 منهم ذكورا و 26 إناثا؛ ومن حيث تخصصهم يتابع 10 منهم دراستهم في العلوم الاجتماعية، و 16 في الرياضيات و 17 في الآداب. فلماذا تم اختيار الطلبة؟ لذلك أسباب عدة أهمها حضور الأشخاص، خاصة وأن الأمر يتعلق بمتمدرسين يتميزون بقوة سيرورة التعريب، فهم إذن قادرون بداهة على إحلال المعجم العربي محلّ المقترض الفرنسي في إنجازهم. ويتكون الاختبار الذي أجري على الطلبة من 75 كلمة مكتوبة، وكلها أسماء مقتبسة من قائمة برينو؛ وقد طُلب منهم أن يحدّدوا أصل هذه الكلمات، ويقدموا ما يناظرها في العربية المعيار، ويكتبوا الكلمة التي يستعملونها عادة وبشكل طبيعي.

وفيما يلي عرض للمتن اللغوي الذي استند إليه البحث كما يأتي:

*بيبليوتِك، بانك، باكيت.باكيِّا، بانجو، باربا، فاصما، باطروي، باژار، بِرموني، بيدو/بيدون، بيرو،بيسكليت/بشكليت،بيسري/پيسري، بلاكا/پلاكا، بلاصا، پنو، بولا، بوسطا، بريكي، بوليس، بولانجي، ديفانضي/بيفانضي، فاگو/ڤاگو، فرماصيان، فسيان، فيرما، فريزي، گاميلا، گارصون، گرافاطا، جاضارمي،*

*جيجديّبي/جيجديّپي، كابينا، كاميبو/كامايو، كاسكرُوت، كولي/كوليا، كورص، كريدي، كوفرْا، لاگارْ، لاگريما، لاموني، لانتريت، لاصورانس، لاصورتي، لصِنس، لوكس، لوطِل، مادام، مادايا، ماگاژا، ماشينا، مانضا، موضا، نيميرو، بوماضا/پوماضا، راضيو،ريسطورا، صنضالا، سنِياتور، سّينيما، شانطي، شّيكي، شّيفور /شّافور/شوفور، صبيطار، تنبر، تريسينتي، تيليفون، طّوبيس، طّوموبيل/طّوموبيلا، طّراباي/طّراڤاي، طّرابوبليك، طّربِونار، ژّالاميت، زّوفري.*

حصلنا عقب تصحيح الاختبار على النتائج الآتية :

(أ) الكلمات المجهولة : 9.47%

(ب) الكلمات المستعملة بشكلها المقترض: 57.45%

(ج) الكلمات التي يستعمل نظيرها الفرنسي: 30.99%

(د) الكلمات المعروف نظيرها في العربية المعيار: 74.01%

(ه) الكلمات التي يستعمل نظيرها في العربية المعيار: 5.26%

(و) الكلمات التي يستعمل نظيرها في العربية الدارجة: 6.25%

وتشير هذه المعطيات إلى أن الكلمات المقترضة لا تزال معروفة بكثرة وتستعمل من قبل المتكلمين في شكلها المدمج؛ وقليلا ما تستعمل نظائرها بالعربية الدارجة وبالأمازيغية؛ وأخيرا، ورغم أن الأشخاص يعرفون أغلب النظائر بالعربية المعيار، فإنهم لا يستعملونها إلا نادرا.

وتدل نتائج الرائز على أن للأشخاص معرفة سلبية بالاصطلاح في العربية الفصحى. وبالفعل، فقد خول لهم تعريب الإدارة والتعليم التعرف على كلمات عربية جديدة، إلا أن تمكنهم منها سلبي، ما داموا لا يستعملونها فعليا في سلوكهم اللغوي الواقعي وبشكل طبيعي.

## 3. جدليّة الإبداعيّة والصحوة

بداهةً، لا يمكن لوضعيّة الأمازيغية في اتصالها بلغات أقوى منها في السوق اللغوية إلاّ أن تؤدّي بها إلى الخمود. إلاّ أنّ قوّة بعض اللغات، وبالتأكيد تلك التي يحدو مجموعات الناطقين بها وعيٌ بضرورة الحفاظ على تراثهم اللغويّ، تُفضي أحياناً إلى ردّة فعل متّسمة بمقاومة التلاشي وبانبثاق سيرورة انبعاث وصحوة.

### 1.3. التبعيّة والمقاوَمة

تَحكُم النسقَ البيئي اللغوي المغربي لغاتٌ قوية، بوضعها المؤسساتي المميّز، وبوظائفها السوسيولغويّة ذات الاعتبار، وبقوتها البنيوية من حيث معيرة الصواتة والصرف والغنى المصطلحي. وهكذا فمن البديهي أن نكون في وضعية التبادل غير المتكافئ بين اللغات، والتي تتسم فيها الأمازيغية بالهشاشة والتبعية وما يترتب عن ذلك من خمود.

ويبدو على الرغم من ذلك، من خلال التحليل السابق، أن الأمازيغية تُبرهن على قدرتها الإبداعيّة بإدماجها المفردات الاسمية والفعلية المقتَرَضة من اللغات التي تتصل بها، وذلك بإخضاعها لقواعد صياغة الكلمات الأصلية. وهكذا تصب الأسماء المقترضة في قالب الأشكال الاسمية الأصلية سواء على مستوى الجنس أو العدد؛ مثلما أن الأفعال المقترضة تُكيَّف مع أوزان وجذوع الصرافة الأمازيغية. ويتضح إذن أن المتكلمين، ورغم ثغرات لغتهم المعجمية، يستخدمون طرق الإبداع المعجمي وإدماج المقترَض كي تستطيع لغتهم الاستجابة لحاجياتهم التواصلية. ومن ثمّ فالسؤال المطروح يتمثّل في معرفة ما إذا كان بإمكان استراتيجية من هذا القبيل أن تساهم في مقاوَمة اللغة خارج نطاق الآثار الفاضلة للرجوعيّة الداخليّة.

### 2.3. المقاوَمة والصحوة

إن آثار الحتمية السوسيولوجيّة تسير في اتجاه الإضعاف التدرّجي للأمازيغية الموجودة في وضعية تنافس داخل سوق اللغات حاسمة، حتى إننا نتساءل عن قدرة الأمازيغية على الصمود أمام سيرورة الخمود. وتعزيزا لهذا التساؤل يمكن أن نَذكُر، بجانب تهديدات محيط مُجافٍ، النقائص الداخلية للأمازيغية كذلك، خاصة التنوع المفرط في البنيات الصوتية والثغرات المعجمية وخفض الوظائف والاستعمالات. بل ربما نذكر وبشكل خاص عدم تعاطف أقليات كاملة من الساكنة ذات اللسان الأمازيغي بصفته لغة أم، والتي تقيم في التجمعات الحضرية وتتملّص، عن وعي أو دونه، من نقل اللغة من جيل إلى آخر. ويبدو إذن أن التحدي الأكبر الذي يواجهه بقاء الأمازيغية هو التوعية الذاتية لأهلها (*انظر* Landry وآخرين، 2005). ويعكس هذا التناقض المزدوج والمتّصف بالتبعية والإبداعيّة، الوضعية الموضوعية للأمازيغية، وضعية لغة في صراع من أجل البقاء. فهل تستطيع الأمازيغية أن تكون جزءا من الأقلية القليلة من اللغات التي تسنح لها بعض الفرص التخلّص من الخمود في سياق الهيمنة الداخلية والعولمة (*انظر :* Fishman، 2001) ؟ ودون أن نسقط في التفاؤل الساذج، نقول إن البيئة السياسية والاجتماعية الجديدة تمنح فرصا للأمازيغية كي تنخرط في سيرورة الصحوة التي قد تُمَهِّل حركة الجنوح الفادح الذي يهددها.

إن الأمازيغية ولا شك، تعيش وضعية خمود وهشاشة، ويبدو هذا من خلال وصف وضعيتها العامة في سوق اللغات، وعبر تقييم وزنها وقيمتها، وتحليل العوامل الاجتماعية التي تُنتِج ضعفها، مثل التهميش المؤسساتي وتمدّن الساكنة ومنافسة اللغات الأقوى، وعدم تناقل اللغة بين الأجيال، وغياب التوعية، والمواقف والتمثلات التي تحط من شأنها، إلخ. وقد أدى تضافر مفعول هذه العوامل إلى

تخفيض عدد الناطقين بالأمازيغية والإضرار بفعالية وظائفها السوسيولغويّة وإفقار بنياتها الصرفية التركيبية والمعجمية والأسلوبية والبلاغية. فهل يمكن قلب هذه الوضعية؟ إن الدراسات المكرسة للغات التي تعرف هذا النوع من الوضعية تميل إلى الشك في ذلك (*انظر*Dorian، 1982؛ Crystal ، 2004). ويبدو مع ذلك أن الأمازيغية، بوجودها في وسط يقدم لها فرصا جديدة فيما يتعلق بتهيئة الوضع والمتن اللغوي والإدراج المؤسساتي، وفي سياق استقلالية تسعى نحو التوعية النسبية، إنما تُمَهِّد لسيرورة صحوة قد تُدرِجها في حركية جديدة، يُحتَمل أن تنتشلها من الخمود ومن الموت على المدى المتوسط أو القريب.

# الفصل العاشر

## تنميط أبجدية تيفيناغ

### 1. من الشفهية إلى الكتابة

إن اللغة الأمازيغية ذات تقليد شفويّ بالأساس. ويشمل جدول الاستعمالات الشفهية مقامات التبادل الفعلي داخل الأسرة، وبين الأتراب، وفي الحياة الاجتماعية والمهنية والإنتاج الثقافي؛ وتتخذ في ذلك شكل الحكاية والشعر والغناء والمثل السائر واللغز، إلخ. كما أن تناقل تجارب الجماعات الأمازيغية بين الأجيال قد تمت بالأساس عن طريق التقليد الشفهيّ الذي صار بالتالي أكبر مصدر تاريخي. وبتطور المجتمع الحديث صار السؤال المحوري : كيف نضمن تواصلا فعالا بين الأفراد والجماعات، وكيف يمكن تبليغ تجربة الذاكرة الجماعية إلى أجيال المستقبل؟ وليس هذا أهون تحدّ تواجهه الجماعة الناطقة بالأمازيغية وليس هذا هو أدنى رهان لسيرورة الصحوة التي تثيرها اللغة والثقافة الأمازيغيتان.

#### 1.1. تنوع التقاليد الكتابية

إن الكتابة الأمازيغية ليست حديثة العهد. فقد استخدمت الجماعات الناطقة بالأمازيغية، في الواقع، كتابة خاصة، تسمى الليبية /اللوبية أو تيفيناغ، منذ أقدم العصور؛ وتعد هذه الكتابة إحدى الكتابات الصوتية النحوية الأولى للإنسانية. كما أن هذه الجماعات اقتَرضَت كتابتها من الجماعات التي اتصلت بها وفقا للظرفية التاريخية. وهناك تراث أمازيغيّ مكتوب على نحو نقائش قديمة باللوبية-البربريّة

(*انظر*Marcy، 1963؛ Chabot، 1940؛ Galand، 1966)، ومجموعة من النقائش المكتوبة بتيفيناغ (*انظر* Aghali-Zakara مع Drouin، 1997)، ونصوص أدبية إسلامية بالأمازيغية بخطّ عربيّ (*انظر* : Galand Pernet، 1972)، ومجموعة من النصوص، وكشافات المفردات والأنحاء (جمع نحو) التي كتبت بالحرف اللاتيني (*انظر*Boukous ، 1989). ويُضاف إلى هذا التقليد المحدود إجمالا بعضُ الكتابات الجديدة المكتوبة بتيفيناغ، والتي تندرج في سياق انبعاث الأمازيغية منذ سنوات الستينات من القرن العشرين.

إلا أن هذه اللغة لم تتحول إلى لغة مكتوبة سوى مع تبني أبجدية تيفيناغ وترميزها من قبل المعهد الملكي للثقافة الامازيغية بالمغرب بدءاً من سنة 2003، ومع استعمالها في تعليم الأمازيغية وتعلّمها، وفي الأدب الجديد. إننا إذن بصدد مرحلة مهمة من سيرورة صحوة الأمازيغية، إذ تتيح الكتابة لهذه اللغة أن تُستَخدم في الوقت نفسه في استعمالات شفهية وفي أخرى كتابية، الشيء الذي يوسع جدول مقامات التواصل التي يستطيع المتكلمون استخدامها فيها. وهذا المكتسب يدعّم بما لا يقبل الجدل، قيمة الأمازيغية في سوق اللغات بإدماجها، بشكل متواضع، في نادي اللغات المكتوبة.

## 2.1. خيار تيفيناغ

إن تبنّي أبجدية تيفيناغ، من حيث فلسفته وطرقه، باعتباره دعامة للخطّ الرسمي لأمازيغيّة المغرب، بمثابة مؤشّر على الإرادة السياسية الإيجابيّة تجاه الأمازيغيّة. وقد كان تنميط هذه الأبجديّة وتقعيدها من المهام الأوليّة التي تسبق كل عمليّة تروم معيرة اللغة، بحيث إن لاختيارات المنهج تأثير على كتابة الأمازيغية وإملائيتها ولها حتماً تبعاتٌ على اللغة ذاتها. ومن ثمّ فاعتماد هذه الأبجدية من قبل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغيّة كان قائماً على مقاربة ذات منحىً صِواتي

(فونولوجيّ)، ممّا له فضل توحيد الأمازيغيّة على مستوى الكتابة، مع إتاحته إنجازات صوتيّة (فونيتيكيّة) خاصّة بالنسبة لنطق الصوامت، والنبر، والإيقاع، والوزن، الخ. على غرار ما هو قائم في كل لغات العالم. وهكذا، فإن نفسَ النص المكتوب بالأمازيغية يُمكن قراءَتُه من قبَل الناطقين حسب معطياتهم الصوتيّة الأصليّة تماما بنفس الطريقة التي تتمّ بها قراءة نصّ بالحرف العربيّ حسب اختلافات النطق بين بلدان المغارب ومصر ودول الخليج العربيّ. ذلك أن الأهم هوأن النص الذي يمكن أن تختلف قراءاته يبقى مفهوماً بنفس المعنى من لدن الجميع. ومن المؤكّد أن انتقال الأمازيغة من الشفهيّة إلى الكتابة شرطٌ موجب لتهيئتها، إذ بيّنت تجارب التهيئة اللغويّة عبر العالم ما للكتابة من قدرة على مجانسة اللغات.

### 3.1. تنوع مدوّنات تيفيناغ

تمثلت المرحلة الأولى من مراحل النهج المتبع في إعداد خط تيفيناغ المعيار في العمل قدر المستطاع على مقارنة متغيرات أبجدية تيفيناغ كما كانت تستخدم أو مثلما لا تزال تستعمل في حقل الأمازيغية، وذلك بشكل شمولي (*انظر* أغالي زاكارا ودروين، *ن.م*). إلا أن المشكل المطروح هو القيام بتصنيف كل المدونات التي أثبت وجودها، ذلك لأن خط تيفيناغ عرف عدة أوجه، من أهمها : *تيفيناغ الأصلية* أو الليبية / اللوبية، وتيفيناغ التارگية الحالية (Prasse، 1972)، وتيفيناغ الجديدة (أگراو أمازيغ).

(1) تتضمن *تيفيناغ الأصلية* الأوجه الشرقية، والغربية، والصحراوية؛ وتتمتع بالخصائص المشتركة الآتية:

(أ) تتأسس على الصوامت وأشباه الصوامت، والصوائت لا تمثل سوى في آخر الكلمة؛

(ب) يظهر شكل الحروف تشابها أكثر مما يبرز اختلافات؛

(2) تتضمن تيفيناغ التارگية الحالية هي الأخرى بعض الأوجه ذات الوحدة الجوهرية البديهية من حيث نسق الكتابة.

(أ) الحروف عبارة عن صوامت وأشباه الصوامت على وجه الحصر، ومن ثمَّ فالصوائت غائبة.
(ب) أغلب الحروف لها شكل مماثل؛

(3) تحتوي تيفيناغ الجديدة على بعض الأوجه التي لا زالت تتسم بشكل أكثر بالوحدة مقارنة مع متغيرات الأنساق الأخرى:

(أ) تضع علامة للصوامت ولأشباه الصوامت والصوائت؛
(ب) اقتبست علاماتها بالأساس من تيفيناغ الأصلية ومن أبجدية التوارگ؛
(ج) عرفت أشكال بعض علاماتها تعديلات؛
(د) أضيفت بعض العلامات، خاصة تلك التي تمثل الصوامت المركبة والمفخمات والتضعيف والطبقيات المشفهة.

الخلاصة، إن الليبية /اللوبية، التي تعد أقدم شكل من أشكال هذه الكتابة، صامتية بالأساس، كما عرفت تيفيناغ التارگية تطورا مقارنة مع الليبية /اللوبية، وذلك بتدوين الصوائت (الفتحة والكسرة والضمة)، وأشباه الصوامت (ي ، و)؛ وأخيرا تتسم تيفيناغ الجديدة بالبحث عن وحدة الأشكال والانشغال بالتقنية.

## 2. معيرة أبجدية تيفيناغ

صار تبني خط معياري فعال ضرورة ملحة في سياق يلائم نسبيا الارتقاء بالأمازيغية مع تنوع المدونات، ولسد الحاجيات الاجتماعية لمستخدمي الأمازيغية. وينبغي أن يتم هذا التبني بطبيعة الحال، وفقا لنهج عقلاني ومتناسق.

## 1.2. السياق

إن تبني أبجدية تيفيناغ واستخدامها خطاً رسمياً في التعليم قد شَكّلا موضوعيا مراهنة حيث تمّ تجاهل هذه الأبجدية تماما، ليس من قبل السكان فقط بل من قبل المجموعة العالمة أيضا. وفي إطار المهام التي أسندها المشرّع للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، خاصة الفصل 3 من الظهير الخاص بإنشاء هذه المؤسسة وتنظيمها، تولّى الباحثون اللسانيون والمهندسون المعلومياتيون التابعون لهذه المؤسسة مهمّة معيرة خط الأمازيغية بنجاح (*انظر* إيعزي وآخرين، 2006). وتعتبر هذه العملية إسهاما جوهريا في أفق تهيئة اللغة الأمازيغية بغية إدماجها في المنظومة التربوية وفي وسائل الإعلام والحياة الثقافية الوطنية والجهوية والمحلية، وفي الحياة العامة عموماً.

## 2.2. النهج

يتضمن النهج المتبع في معيرة خط الأمازيغية المراحل الآتية:

(1) إنجاز قاعدة للمعطيات تشمل مختلف متغيرات تيفيناغ، ابتداء من بحث وثائقي واسع بهدف الإحاطة بمدى تنوّع التدوينات المستخدمة؛

(2) تقييم نتائج أعمال تحليل النسق الصوتي لأهم لهجات المغرب لحصر نسق فونولوجي مشترك يتضمن عددا محدودا من الوحدات المميزة؛

(3) إعداد نسق خطي تيفيناغي موحد، اعتبارا من الكتابات المستخدمة وفقا للمبادئ الآتية:

(أ) التاريخانية : تفضيل الرسوم الخطية المثبتة القدم على حساب الرسم الخطي الأكثر حداثة؛

(ب) التواطؤ : رسم خطي لكل صوت؛

(ج) البساطة : تفضيل الرسوم الخطية ذات الشكل البسيط على التي يحتوي شكلها على أكثر من عنصر؛

(د) التجانس : استبعاد الرسوم الخطية التي تنقل أصواتا مختلفة؛

(ه) الاقتصاد : الرسوم الخطية المفضلة هي التي تستجيب لعلاقة الربح والتكلفة من حيث الإنجاز التقني والنجاعة البيداغوجية؛

(4) أُنجز ترشيد المنتوج المقيَّم داخليا على هذا النحو لدى عينة مكونة من الباحثين بالمعهد الملكي للثقافة الامازيغية، خاصة منهم البيداغوجيون والأدباء، والأخصائيون في الحقل الأمازيغي غير المنتمين للمعهد الملكي للثقافة الامازيغية، ولدى أخصائيين وطنيين ودوليين، ومع الفاعلين الجمعويين والمبدعين، إلخ.

(5) تأصيل الخط المميز في التعليم من خلال الكتاب المدرسي والحوامل متعدّدة المؤشرات والدعامات المدرسية وكتيّبات أدب الأطفال، وفي إنتاج الأدب الجديد.

## 3.2. ضبط التنوع

يستجيب النهج المتبع في إعداد أبجدية تيفيناغ المعيار لحاجيات تهيئة هذه الأبجدية قَصد تكييفها مع النسق الفونولوجي للأمازيغية المغربية المعيار. ولهذا كان من الضروري مباشرةُ تعديلات أدت إلى تغيير شكل بعض العلامات المقتبسة من كتابات تيفيناغ الجديدة.

ولقد تم الاحتفاظ في النسق المعيار(tifinaghe–Ircam Unicode) (موحد الرمز)، بمعظم حروف تيفيناغ الجديدة؛ ولم يُحدث أي تعديل على الصوائت وأشباه الصوائت؛ أما بالنسبة للصوامت، فقد كان من الضروري العمل على إضافة علامة تفريقية أو العمل على تغييرها (*انظر* إيعزي وآخرين، 2006). وهكذا تم ما يأتي:

أضيفت الصوامت الطبقية المشفهة إلى النسق الصامتي استجابة لحاجيات الفونولوجيا الأمازيغية المعيار المغربية. لكتابتها ألحق بالصامت الأولي الرمز التفريقي ⵯ ؛ وبذلك حصلنا على:ⴽⵯ ؛ ⴳⵯ بالنسبة لِ كُ؛ گُ، وأمثلة ذلك على التوالي ⴰⵎⴷⴷⴰⴽⵯⴽⵯⵍ :امدّاكُكُل "الصديق"؛ ⵜⴰⴷⴳⵯⴳⵯⴰⵜ تادگُگُات "مساء"؛

(1) الصوامت المفخمة المناظرة لِ ط، ض، ص نقلت بعلامات تيفيناغ الجديدة ⵟ،ⴹ،ⵚ، بينما كتبت الزاي والراء المفخمتان على التوالي ⵥ، ⵕ عوض علامات تيفيناغ الجديدة توخيا للبساطة. أمثلة ⴰⵟⵟⴰⵏ : اطّان "مرض"، ⴰⴹⴰⵕ اضار "رِجل" ⵚⴽⵓ صكو "بنى" ، ⴰⵥⵓⵕ اژور"جذر"، ⴰⵕⴰ ارا "هات! " ؛

(2) الأصوات المناظرة لِ : ف، ل، ع، هــ لحقها تغيير كما يأتي:

(أ) إضافة خط رابط : نقلت الفاء بالرمز ⴼ عوض][ ؛ واللام الجانبية التي تكتب عادة ǀ نقلت ⵍ لتفادي الخلط بينها وبين ǀ المضعفة.(ǁ) أمثلة : ⵉⵍⵍⵓⵍⴰ يلّولا "خثر"، ⴰⴼⵓⵙ افوس "يد"؛

(ب) نقلت الحلقية ع، التي لا توجد في تيفيناغ التقليدية والتارگية الحالية والموجودة في النسق الصوتي للأمازيغية المغربية المعيار، بالعلامةⵄ . وقد أُحدث هذا الرمز ليحلّ محلّ بدائله في تيفيناغ الجديدة التي تشكو إما من التعقيد في شكلها أو من التباسها مع رموز أخرى. مثلا: ⴰⵄⴷⴷⵉⵙ اعدّيس "البطن"؛

(ج) الحنجرية هـ تكتب تقليديا إما ⵄ أو ⵃ بحسب المدونات؛ وتدون ⵄ في تيفيناغ المعيار لتفادي اللبس مع الشفتانية ب التي تدون فيها ⵃ. مثلا : ⵓⵄⵓ وهو "لا"، ⵉⵃⵉⵡ يبيو "فول".

(د) التضعيف، والذي يمسّ كل الصوامت وأشباه الصوامت في الأمازيغية، يكتب بتكرار الحرف (*س س*) .أمثلة : ⵍⵓⵏⵏⴰ "دفّ"؛" ⵍⵓⵥⵥⴰ "حجرة"؛ ⵓⵢⵢⵓⵔ "قمر، شهر"؛

(ه) فيما يخص اتجاه الكتابة والقراءة، تجدر الإشارة إلى وجود اتجاهات عدّة يشهد لها تاريخيا، يسار–يمين، ويمين–يسار، وفوق–تحت، وتحت–فوق؛ والاتجاه الذي تم تبنيه في كتابة تيفيناغ المعيار هو الاتجاه يسار–يمين.

## 4.2. تيفيناغ المعيار

نخلص مما سبق إلى أن الكتابة الأمازيغية تعود إلى آلاف السنين، وتطورت في المكان والزمان، وتعرف اهتماما متزايدا في السياق التاريخي الراهن الموسوم بالبحث عن الذات لدى الجماعات الإنسانية المواجهة لسيرورة التكيّف مع اللغات والثقافات المسيطرة. والمسألة الجوهرية في سيرورة صحوة تيفيناغ هي مسألة معيرة الكتابة بتدبير تنوع العلامات الثابتة في مختلف الممارسات بهدف تبنّي خط معياري مشترك. ويحتوي هذا الخط على 33 حرفا، منها 27 صامتا و 2 من أشباه الصوامت و 4 صوائت (*انظر* الجدول أسفله) .

يشتمل جدول رسوم خط الأبجدية المحتفظ بها 33 وحدة، هي:

(أ) صوائت ⴰ, ⵉ, ⵓ, ⴻ (شوا) مقحمة، والتي تقحم بين سلسلة من الصوامت المتطابقة أو المتماثلة المخرج.

(ب) مثل :ⵜⴻⵜⵜⵓ: "نسيَت"؛ ⵜⵜⴻⴷⴷⵓ ⵏⴰ "هي تذهب" (صيغة العادة)؛

(ج)2 من أشباه الصوامت : ⵢ, ⵡ ؛

(د) 20 صامتا بسيطا : ⴱ, ⴼ, ⵎ, ⵜ, ⴷ, ⵙ, ⵣ, ⵏ, ⵃ, ⵔ, ⵛ, ⵊ, ⴽ, ⵅ, ⵇ, ⵍ, ⴳ, ⵖ, ⵄ, ⵀ ؛
(ه) مفخمات : ⵟ, ⴹ, ⵕ, ⵥ, ⵚ ؛
(و) 2 طبقيات مشفّهة : ⴽⵯ, ⴳⵯ.

وقد أخذت بعين الاعتبار فئتان من رسوم الخط في إقامة أبجدية تيفيناغ، فئة رسوم الخط المحتفظ بها بدون تغيير، وفئة الأشكال التي خضعت للتهيئة. وقد أتاح تقييم الفئة الثانية من حيث الكلفة التقنية والبيداغوجية الإحاطة بإيجابيات وطاقات هذا الخط.

يقدم الجدول الآتي رسوم خط تيفيناغ ايركام مع مناظراتها بالحروف العربية واللاتينية:

# خط تيفيناغ بنظام يونيكود

| حرف تيفيناغ | المقابل بالعربية | أمثلة |
| --- | --- | --- |
| ⴰ | ا | ⴰⴷⵔⴰⵔ |
| ⴱ | ب | ⴰⴱⵔⵉⴷ |
| ⴳ | گ | ⴰⴳⵎⴰⵔ |
| ⴳⵯ | گ' | ⴰⵣⴳⴳⵯⴰⵖ |
| ⴷ | د | ⴰⴼⵓⴷ |
| ⴹ | ض | ⴰⴹⴰⵕ |
| ⴻ | | ⵜⴻⵜⵜⵔ |
| ⴼ | ف | ⴰⴼⵓⵙ |
| ⴽ | ک | ⴰⴽⵕⴽⵓⵕ |
| ⴽⵯ | ک' | ⴰⵎⴷⴷⴰⴽⴽⵯⵍ |
| ⵀ | هـ | ⴰⵀⴷⴷⵓⵏ |
| ⵃ | ح | ⴰⵃⵉⴷⵓⵙ |
| ⵄ | ع | ⴰⵄⴱⴰⵏ |
| ⵅ | خ | ⵜⵉⵅⵙⵉ |
| ⵇ | ق | ⴰⵇⵔⴰⴱ |
| ⵉ | ي | ⵉⵎⵉ |
| ⵊ | ج | ⴰⵊⴷⵉⵔ |
| ⵍ | ل | ⴰⵎⵍⴰⵍ |
| ⵎ | م | ⴰⵎⴰⵏ |
| ⵏ | ن | ⵉⵔⴷⵏ |
| ⵓ | و | ⵓⴷⵎ |
| ⵔ | ر | ⵓⵔⴰⵔ |
| ⵕ | ر̣ | ⴱⵕⵕⴰ |
| ⵖ | غ | ⴰⵖⵔⵓⵎ |
| ⵙ | س | ⵉⵍⵙ |
| ⵚ | ص | ⵚⵚⴰⴱⵜ |
| ⵛ | ش | ⴰⵛⵡⵡⴰⵍ |
| ⵜ | ت | ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ |
| ⵟ | ط | ⵟⵟⴼ |
| ⵡ | و | ⴰⵡⴰⵍ |
| ⵢ | ي | ⴰⵢⵢⵉⵙ |
| ⵣ | ز | ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ |
| ⵥ | ژ | ⵉⵥⵉ |

### 3. المصادقة الدولية

لقد تم الإقرار على المستوى الدولي بأبجدية تيفيناغ التي ضبطها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (IRCAM) من قبل المؤسسات ذات الاختصاص، وذلك تحت اسم تيفيناغ ايركام اونيكود (Tifinaghe–Ircam Unicode). وبالفعل، ففي يوم الجمعة 25يونيو 2004 ، تم الإقرار رسميا بكتابة تيفيناغ باعتبارها جزءًا من المخطط المتعدد اللغات والأساس من قبل المنظمة العالمية للمعايرة (ISO) الممثلة بالمغرب من قبل مركز المعايرة الصناعية المغربية (SNIMA)، التابع لوزارة الصناعة والتجارة والاتصالات (ISO/IEC JTC1/SC2/WG2 N2739). وللمصادقة الدولية على تيفيناغ أهمية قصوى باعتبارها مقدمة للاستفادة من التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال (*انظر* Zenkouar et Aït Ouguengay ، 2008).

#### 1.3. الحروف والنقوش

بالمصادقة على تيفيناغ دخلت الأمازيغية بشكل متواضع بالتأكيد، لكنها ولجت على كل حال عهد عولمة المعالجة، وتبادل المعلومات والنشر الإلكتروني، وذلك بالخضوع كما هو الشأن بالنسبة لحروف العالم بأسره لضرورة تحديد معايير للترميز. وهذا بالضبط شأن المعيار *اونيكود* أو الرمز الموحد، الذي يعتبر معيارا معلوماتيا مطورا من قبل *كونسورتيوم اونيكود* (*رابطة الرمز الموحد*) الذي يسعى إلى منح كل حرف من أي نظام لكتابة اللغة مطابقا رقميا وحيدا، وذلك بطريقة موحدة، مهما كانت المسطحة (plateforme) المعلوماتية أو البرمجية logiciel. ويشير الأخصائيون (*انظر*Haralambous، 2004 ؛ Andries، 2008) إلى أنه لكي نستطيع قراءة رمز الحروف، علينا أن نشرك به لائحة للحروف polices المنتِجة لصور مرئية، أو للتمثيلات الخطية للحروف (glyphes)، المطابقة للرموز

(codes) ؛ وهكذا فالحرف وحدة إعلامية نصّية مجردة، والتمثيل الخطي للحرف هو الشكل الخطي المستعمل لتقديم الحرف.

وقد تفاقمت إشكالية الترميز منذ مجيء الانترنيت وعولمة تقاسم المعلومات على شكل وثائق نصّية. والمثل البارز هو العمل على مُعالَجة الوثيقة، المحتوية على معلومات، بالسهولة نفسها التي تُعالَج بها في نظام يستخدم مجموعة من الحروف الأجنبية مثلا، وفي نظام آخر يَستخدم مجموعة مختلفة مثل الحروف *الشرقية*. ولهذا انجزت عدّة رموز إلا أنها ليست عالمية، وهذا شأن رموز ASCII أو ISO–2022، إلخ.

ولقد صار *الرمز الموحد* اليوم معيار ترميز لنص معظم الألسن وبروتوكولات التواصل. ويعتبره أغلب مهنيي المعلوميات منهجا دوليا للترميز بالنسبة لحروف أية لغة كانت، وعلى كل مسطحة تتعرف عليه.

يتمثل مبدأ مشروع الرمز الموحد في ضبط رمز:

(أ) عالمي يسمح بترميز كل الحروف؛
(ب) ناجع وبسيط في التحليل والمعالجة؛
(ج) موحد الشكل ومرموز في عدد محدود من وحدات التعداد (bits) ؛
(د) غيرملمس، وتطابق كل قيمة بالنسبة إليه حرفا واحدا ووحيدا.

### 2.3. ترميز كتابة تيفيناغ

يعد ترميز تيفيناغ ايركام بواسطة نظام *الرمز الموحد* فرصة سانحة وغير مسبوقة بالنسبة للأمازيغية ؛ وستكون له نتائج هامة بالنسبة لإشعاعه. وقد حظي اقتراح إضافة كتابة تيفيناغ إلى المخطط الأساسي المتعدد اللغات بالموافقة بالإجماع وذلك منذ التعديل الأول الذي تقدمت به مفوضيات مختلف البلدان المشاركة في

الأعمال التي عقدت ما بين 21 و 25 يونيو 2004 بمدينة طورونطو (كندا). وإن الموافقة التي تمّت على التعديل الحالي (ISO 10646 :2003) وليس على التعديل الثاني قد مكّنت الأمازيغية من توفير الوقت لترميز حروف تيفيناغ. وقد نوهت كل البلدان التي حضرت تلك الأعمال بالمستوى التقني العالي للاقتراح الذي تقدم به المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. ويتعلّق الأمر هنا بحدث استثنائي ينبغي التنويه به.

وبترميز كتابة تيفيناغ، يمكن أن تستفيد الأمازيغية من معايرة المنتوجات الالكترونية ومن تخصيص رمز معلومياتي (بيان واسم ورقم) لحروف تيفيناغ، الشيء الذي سيتيح تأمين تبادل الوثائق الالكترونية دون إتلاف للمعلومات. وهكذا تستطيع كتابة تيفيناغ أن تلج البرمجيات التي تعدّها الشركات الكبرى المتخصصة في إنتاج البرمجيات، مما سييسر بشكل خاص استخدامها على مستوى الشبكة العنكبوتية ومعالجة النصوص. إلا أن أثر هذا الترميز لا ينحصر هنا فحسب؛ بل يشكل، أكثر من ذلك، اعترافا دوليا على المستوى الرمزي بتيفيناغ باعتبارها إرثا كتابيا للعالم.

### 4. تأصيل تيفيناغ المعيار

تمت المصادقة إذاً على الإنجاز المقنع الذي قام به المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، فيما يخص إعداد مشروع ترميز كتابة تيفيناغ من قبل المحافل الدولية المعنيّة. وسيتيح هذا النجاح للأمازيغية أن تخطو خطوة نوعية عبر تنفيذ سياسة الارتقاء والتثمين التي تحظى بها.

## 1.4. لوائح الحروف

بترميز تيفيناغ المعيار الذي تم إنجازه بفضل التعاون بين الباحثين المعلوماتيين التابعين للمعهد الملكي والباحثين والمنظرين الكنديين والفرنسيين، أُتبِع استخدام تيفيناغ اونيكود بإعداد "لوائح الحروف (polices de caractères) "وفي الواقع، وحسب تعبيرAndries، إن عالم الحروف، الذي هو عالم اونيكود، وعالم تمثيلاتها المرئية، التمثيل الخطي للحرف، عالمان متمايزان. فعلى المستوى التقني، تم ضبط لوحة تيفيناغ وكذا ثلاثين لائحة من الحروف، منها: تيفيناغ ايركام اونيكود، تيفيناغ ايركام، تيفيناغ ايركام2، تيفيناغ لاتين ايركام، تيفيناغ ايزورن ايركام، تيفيناغ ايركام أگّوگ، تيفيناغ ايركام3د، تيفيناغ ايركام بريم، تيفيناغ ايركام تاروميت، تاسّافوت ستاندار اونيكود، تيفيناغ يوغورطا. وتنضاف إلى هذه اللائحة من الحروف اللوائحُ الحرفية اليدوية أو *المسترسلَة* (cursives) الآتية : تيفيناغ تازدايت نوفوسّ، تامالوت نوفوسّ اونيكود، تامزوارت نوفوسّ اونيكود، تاسّافوت نوفوسّ اونيكود، تدّوس نوفوسّ اونيكود؛ تيفيناغ تازدايت ستاندار اونيكود. هذا وتضل اللائحة الحرفية المسترسلة غير مدروسة بما فيه الكفاية، وليس هنالك تحليل *لطريقة خط علامات الكتابة (ductus)* في مجال تيفيناغ والتي تدقّق تنسيق الحركات المتتالية لليد لتحقيق مختلف وحدات رسم كل حرف، خاصة الوحدات الصاعدة والمنحدرة.

إلا أن هذه المكتسبات المتعلقة بتحقيق التمثيلات الخطية للعلامة أو الحرف (glyphes) ينبغي أن لا تخدعنا بأن الأمازيغية قد سلكت تماما أسهل طريق للتكنولوجيا الرقمية، فحضورها على الانترنت يظل أمنية، وستبقى البرمجيات (software) حكرا على اللغات الكبرى. وينبغي الإقرار بأن وزن الأمازيغية لا أهمية له في سوق تكنولوجيا الإعلام والتواصل الجديدة (NTIC).

### 2.4. مأسسة تيفيناغ

ينطوي استخدام تيفيناغ المعيار في تعليم الأمازيغية وتعلمها، والمؤازَر بالتكوين المناسب للمُدَرِّسين، على الايجابيات الآتية:

(أ) إن النسق الفونولوجي للأمازيغية المعيار مشبع، بحيث أن لكل فونيم حرفاً مميزاً يناظره بتيفيناغ. وبالعكس، فإن تبني الأبجدية العربية يقتضي بالضرورة إضافة علامات تمييزية لبعض الرسوم الخطية لنقل خصوصيات التصويت الأمازيغي، مثل الزاي والراء المفخمتين (ژ و رْ) والحركة المختلسة، التي لا نظير لها في الأبجدية العربية. وعلاوة على ذلك، هنالك معضلة الصوائت الشائكة التي لا تدوّن في العربية والتي سيُثْقِل استخدامُها النصَّ الأمازيغي كثيرا. وبالمثل سيطرح تبني الأبجدية اللاتينية عدّة مشاكل؛

(ب) إن الحافز الذي يولده تلقين نسق خطي ذي قيمة رمزية قد يكون أداة لتيسير تعلّم تيفيناغ وتعليمها. وبالفعل فإن تيفيناغ، في التمثّل الاجتماعي للناطقين بالأمازيغية، تعتبر جزءًا لا يتجزأ من الإرث الثقافي الوطني ومن ثم تكتسب الشرعية التاريخية.

(ج) إن التقابل بين لغة واحدة/خط واحد يعتبر عنصرا مُبَنينا يخلق نوعا من الثقة في ذهن المتعلِّم. إذ يطابق المتعلم بين اللغة العربية وأبجديتها، وبين اللغات الأجنبية والأبجدية اللاتينية، وبين الأمازيغية وتيفيناغ. وخلافا لما يمكن أن يتوقعه البعض، تشير مراقبات الفصل الدراسي والتقارير البيداغوجية للمدرسين والمكونين إلى أن تعلم ثلاث أبجديات مختلفة : عربية ولاتينية وتيفيناغ، وفي أي سنّ، لا يطرح أي صعوبات أو أي اضطراب لدى المتعلمين؛

(د) إن غياب التحويلات الإملائية والأصواتية الذي يمكن أن يترتب عن استخدام خط آخر غير تيفيناغ، مثل استعمال الحروف العربية ا *ي و* لنقل الفتح والكسر والضم على التوالي، قد يؤدي بالمتعلم إلى نطق هذه الصوائت حركاتٍ ممدودة في كلمة مثل احيزون ⴰⵃⵉⵉⵣⵓⵏ **آحيزون* عوض ⴰⵃⵉⵣⵓⵏ *اَحِزُن* "الأعرج" بدون مدّ صائتي. وهذا النوع من الممارسة قد ينتج عنه ارتكاب أخطاء متحجّرة يُعاقَب عليها المتعلم.

(ه) تَعزَّز حضور تيفيناغ في الحقل الاجتماعي بالتجربة الأخيرة لتعليم الأمازيغية واستعمالها في الحوامل البيداغوجية ووسائل الإعلام التربوية المتعددة، وفي مصنفات الإبداع الأدبي، وبدرجة أقل في الكتابات التي تحملها بعض لافتات المحلات ولوحات الإشهار.

### *1.2.4. تيفيناغ والمدرسة*

شكل اختيار معيار خطي وإملائي مقدمة لإدراج الأمازيغية في المدرسة. وبالفعل، فقد اعتبر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، منذ إنشائه عام 2002، حلّ مسألة الخط والإملائية مهمةً جوهريةً لتيسير تعليم الأمازيغية. وهكذا تم تبني تيفيناغ في شهر فبراير سنة 2003 بعد سلسلة من الدراسات حول مختلف الكتابات الخطية للأمازيغية، بمكامن قوتها وضعفها. وفي شهر شتنبر من العام نفسه استقبَلت أولى المدارس اللغة الأمازيغيةَ وخط تيفيناغ للوهلة الأولى في تاريخ النظام التربوي المغربي.

إنه ولا شك حدث مستجدّ ولكنه مراهنة حقيقية أيضا. فقد أعدّ أول كتاب موجز للأنشطة الشفهية، وتلته كتب ومصنّفات أخرى: كتاب التلميذ ودليل الأستاذ، وتم تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأساتذة والمفتشين ومكوني مراكز التكوين. وبقي أن

تُقَيَّم هذه التجربة استنادا على فحص هادئ لتلطيف مظاهر الاغتباط المفرط والتخوفات والشكوك على حد سواء.

### 2.2.4. تيفيناغ والثقافة

توجد نقوش صخرية بتيفيناغ في بعض المواقع الأركيولوجية بالمغرب، وتشكل تلك التي تذكرنا بحروف تيفيناغ سمة مميزة للفن الأمازيغي؛ كتبت على السجادات والحلي وأبواب المخازن الجماعية، وعلى السقوف المنقوشة للبيوت القروية الثرية، وعلى أواني الخزف ومباني القصبات بالجنوب الشرقي للمغرب. وإنه لَإرْثٌ يشهد بما لا يدع مجالا للشك على تاريخانية تيفيناغ ويشهد ضدّ الذين يعتبرونها مجرد ابتداع وإختلاق حديثي العهد.

وبجانب هذا التقليد العريق، تقليد آخر حديث العهد أخذ يتأصل في أوساط الأدب الجديد، عند الشعراء والقاصّين، والروائيين ورجال المسرح والسينمائيين. وصارت تيفيناغ، وإن ببطء، الأداة المفضلة للانتقال من الإنتاج الأدبي ذي التعبير الأمازيغي من الشفهية إلى الكتابة.

### 3.2.4. مأسسة أبجدّية تيفيناغ

لا يسع المجتمع المغربي إلاّ أن يكتشف تدريجيا كتابة تيفيناغ رغم عراقة وجودها في محيطه. فالقرويون الذين يعيشون في الأماكن التي تشتهر فيها رمزية تيفيناغ ليست لديهم معرفة خلاقة وحيّة بهذه الكتابة. وإذا ما أمعنا النظر وفق الذاكرة الجماعية اللاواعية، أمكننا القول بأن إعادة تملّك تيفيناغ تمت معايشته في شكل توق وحنين للماضي. ومن الأهميّة بمكان أن نلاحظ، بعد مرور لحظة الإجماع حول الإقرار الملكي بشأن تيفيناغ، أنه قد تعّبر بعض الأصوات عن نقدها لاختيار تيفيناغ حيث ادّعى البعض تقوقعها وتجاوزها باسم الحداثة ، واحتجّ البعض

الآخر، باسم العروبة والإسلام، بعدم شرعيتها؛ مما يدل أن تيفيناغ أصبحت موضوع نقاش اجتماعي وسياسي. لهذا فإن انبثاق ممارسة تيفيناغ في حاجة لكي تكون لها مصداقية ويكتب لها الدوام، إلى أن تعزّز بالمؤازرة المؤسساتية وأن تسندها حركة اجتماعية ثقافية تتبناها وتجد فيها جزءاً من هويتها.

وخلاصة القول، إن فحص رسوم الخط المرشحة لكتابة الأمازيغية : تيفيناغ والعربية واللاتينية، تظهر أن هذه الخطوط الثلاثة تحتاج، وبدرجات متفاوتة إلى إجراءات التنميط؛ وهذه الإجراءات تولِّد في الآن ذاته تكلفة اجتماعية وثقافية وتقنية وبيداغوجية. لذلك لا مناص من توصية مفادها أن خيار خطّ مهما كان، ينبغي أن لا يكون حصريا أو مطلقا. وبالفعل، فإن مرحلة تأصيل المنتوج الممعيَر، فيما يتصل بالتهيئة اللغوية، تحتاج إلى نهج تطوري يتصف بالمرونة التي تفرضها مستلزمات التتبع والتجريب والضبط، خاصة في مجال تعليم اللغة وتعلُّمها.

وإن المقاربة التي تبناها متمثِّلو تيفيناغ المعيار قد سخّرت المعارف العلمية المتاحة فيما يتعلق باللسانيات الحديثة المطبقة على الأمازيغية، وفيما يتعلق بترميز الحروف وإعداد التمثيلات الخطية المطابقة لها. إلا أنه من البديهي، ونظرا لطبيعة الرهانات التي ينطوي عليها خيار الخط، مراعاة اعتبارات لا تَمُتُّ للعلم بصلة وتكتنفها شرعيات متنافسة. إلا أنه يبدو جليا في آخر المطاف أن الأمر الحاسم في انتقال الأمازيغية من الشفهية إلى الكتابة عبر تيفيناغ، هو أن تأخذ المؤسسات والمجتمع على عاتقهما فعليا سيرورة الصحوة. والحال أن إعمال الوضع الذي خوّل مؤخّرا للأمازيغية باعتمادها لغةَ رسمية في الدستور الجديد يعتبر بحقّ مكسبا وازناً في هذا الاتجاه المؤسساتي.

# الفصل الحادي عشر

## التهيئة والصحوة اللغوية

### 1. سياسة التهيئة اللغويّة

عانت الأمازيغية من الدونية ولا تزال إلى يومنا هذا بسبب عدم معيرتها، في حين أنها تتميز بخصائص اجتماعية ولغوية هامة جداً مثل الحيوية والاستقلالية والتاريخانية (*انظر* Boukous، 1979، 1997). وفي الوقت الراهن، يظهر أن الشروط التشريعيّة والقانونية متوفّرة لإعمال صحوة الأمازيغية من خلال تهيئة متنها (بنياتها).

#### 1.1. الإطار السياسيّ للتهيئة

بالرغم من تاريخانية الأمازيغيّة، وتنامي مطالب المجتمع المدنيّ ومعها الانتظارات الاجتماعيّة، فقد ظلت مغيّبَةً في الخيارات المؤسّساتيّـــة منذ استقلال المغرب إلى غاية سنة 2001، تاريخ بداية استفادة الأمازيغيّة من بعض التدابير الهادفة إلى النهوض بها. وعلى المستوى الدستوريّ، يجدر التذكير بأن الإطار المرجعيّ للسياسة اللغوية والثقافية الجديدة بشأن اللغة والثقافة الأمازيغيتيْن يتمثّل في خطب الملك محمّد السادس، وخاصة منها خطاب العرش ليوم 30 يوليوز 2001، الذي كرّس الاعتراف بالأمازيغيّة كأحد أسس الهويّة المغربية، وخطاب أجدير يوم 17 اكتوبر 2001، بمناسبة إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ذلك الخطاب الذي شدّد فيه عاهل البلاد على هذا الأمر، حيث يقول :

*"ولأن الأمازيغيّة مكوّن أساسيّ للثقافة الوطنية، وتراثٌ ثقافيّ زاخر، شاهد على حضورها في كلّ معالم التاريخ والحضارة المغربيّة؛ فإننا نولي النهوضَ بها عنايةً خاصّة في إنجاز مشروعنا الديمقراطيّ الحداثيّ، القائم على تأكيد الاعتبار للشخصيّة الوطنيّة ورموزها اللغويّة والثقافيّة والحضاريّة."*

ويرتبط إطلاق عملية المعيرة بالإرادة السياسية الايجابية والفعلية للدولة. والحال أن هذه الإرادة موجودة حاليا، في الحين الذي فُقدت فيه طوال تاريخ المغرب؛ ولقد أقر بها عاهل المغرب في مناسبات عدة، خاصة في الخطابين السالفي الذكر. كما أن الخطاب الملكي ليوم 9 مارس 2011 جاء بالتأكيد القانوني الذي أسس لدسترة الأمازيغيّة، وجاء على إثره الدستور الجديد بمقتضى اعتماد الأمازيغيّة لغةً رسميّة بجانب العربيّة. ومن شأن هذه الشرعيّة الدستوريّة أن تسفر عن إنزال تشريعيّ يسهم في إعمال قوانين تنظيميّة كفيلة للتحقيق الفعلي للنهوض بالأمازيغيّة في السياسات العموميّة وفي الواقع المؤسساتي والمعيش المجتمعيّ.

إن التدخل في الوضع يهم المظاهر السياسية والقانونية لوضع اللغة؛ وهو متعلق بنطاق الدولة وينجم بالتالي من تدبير المطلب الاجتماعي في شأن الإقرار والنهوض باللغة. ومن ثم فإن الأمازيغية، بمساعدة الإرادة السياسية، يمكن أن تشهد توسعا في استعمالاتها ووظائفها لكي تصبح مثلا لغة التربية والتكوين والإعلام والثقافة المكتوبة والإدارة المحلية، إلخ. ويقوم هذا التدخل بدور حاسم في الإدراج الرسمي للأمازيغية وفي انتشارها عبر قنوات مؤثرة مثل التلفزيون والإذاعة والمدرسة. وبدون هذه الإرادة، ستظلّ جميع الأعمال المتعلقة بمعيرة الصوت والنحو والمعجم والخط، إلخ. بلا جدوى، هذا بصرف النظر عن صحّتها وملاءمتها ودقتها، لأنها ستبقى رهينة دوائر المتخصّصين والمناضلين، وبدون نتائج واقعية في المجال الاجتماعي (*انظر* Boukous ، 1999).

وهكذا سنتفهّم بسهولة أن تغيير الوضع، الذي سينتقل بالأمازيغية من وضع اللهجة الخاصة والمحلية إلى وضع اللغة الوطنية أو إلى وضع اللغة الرسمية، إنما يرتبط بالحكامة، ويتعلق بالنتيجة التي ستسفر عنها موازين القوى في الحقل السياسي. فلْنراهن أن هذه النتيجة ستتقيّد بروح الديمقراطية وبفلسفة العقد الاجتماعي.

### 2.1. الإطار المؤسّساتي للتهيئة

على المستوى المؤسساتي، يشكّل الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية النصّ القانوني الذي يخوّل الشرعية للجانب الأمازيغي في السياسة اللغوية والثقافية الجديدة للدولة، وذلك بإنشاء المؤسسة المنوط بها "الحفاظ على الأمازيغية والنهوض بها وتعزيز مكانة ثقافتنا الأمازيغية في المجال التربوي والاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني وكذا في تدبير الشؤون المحلية والجهوية." أخيرا، وعلى المستوى الإجرائي، فإن المهام المسندة للمعهد الملكي تغطي مجموعة من الأعمال، خاصة تجميع وتدوين مختلف تعبيرات الثقافة الأمازيغية ودراستها وتنميط الخط وإنجاز الأدوات اللازمة لتعليم الأمازيغية وتعلّمها، وللتكوين الأساسي والمستمر، والإسهام في تعزيز الأمازيغية في مجال الإعلام. وفي الإطار ذاته، يفتح الميثاق الوطني للتربية والتكوين وكذا القانون 00.01 ، ولو بطريقة محتشمة، حقل التعليم للغة الأمازيغية وثقافتها.

وتندرج معيرة الأمازيغية ضمن سيرورة التهيئة اللغوية. وتهدف هذه السيرورة إلى تغيير وضعية الأمازيغية وعلاقاتها باللغات الأخرى الموجودة في السوق اللغوية. وبذلك تغطي حقلين من حقول التدخل، هما حقل وضع اللغة وحقل متنها اللغوي. فإذا كان التدخل في الوضع يفترض وجود إرادة سياسية، فإن العمل على

المتن اللغوي يقتضي منهجية معقلنة يتفاعل فيها التفكير النظري، والمنهج، والمعرفة بالميدان، والتقييم.

## 2. تحديات معيَرة المتن

تتم تهيئة الأمازيغية بالأساس في إطار مؤسساتي، دون أن تندرج بالمقابل ضمن استراتيجية توضح مداخلها ومخارجها، خاصة ما يتعلق بوضع اللغة المعيار ووظائفها، والتحديات المرتبطة بسيرورة المعيرة. وأكيد أن تحقيق هذا المثل الأعلى ستعترضه عقبات عدة، يرتبط أهمها أولا بالواقع الاجتماعي اللغوي للأمازيغية.

### 1.2. التفريع اللهجي

تتمثل الأمازيغية في وعي الناطقين باعتبارها مثلاً أعلى للغة أكثر مما تتمثل عندهم بصفتها لغةً مثالية؛ لغة بدون واقع اجتماعي لغوي وبدون عقد مرجعي تاريخي. تلكم هي الأمازيغية التي تشتغل لغةً محليةً تعوقها الشفهية، وتنحصر في المجال القروي أساسا، ذلكم المجال الذي يوجد في طور متقدّم من التفكك الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وتظهر الأمازيغية في كل مكان على شكل لهجات وفروع لغوية مستعملة بين جماعات منحصرة في دول-وطنية لا تعترف لها في الغالب بأية شرعية. ودرجة التفاهم بين المتكلمين الذين ينتمون إلى الجماعات المتباعدة جد ضعيفة، حتى أن المستمزغين ذهبوا إلى القول بوجود لغات أمازيغية متعدّدة. وتختص الأمازيغية، على المستوى الاجتماعي واللغوي الشمولي، بوظائف النقل المحلي، وظائف تخلو من كل نفعيّة أو حظوة اجتماعية. وهذا ما يبوؤها مكانة غير مناسبة في السوق اللغوية، وغالبا ما تؤدي بالناطقين بها إلى عدم منحها الأهمية المركزية في سلوكهم اللغوي، وفي تمثلاتهم وخطابهم غير الواعي حول اللغة.

## 2.2. قانون سوق اللغات

تتعرض الأمازيغية، على مستوى السوق اللغوية، لتنافس حادّ من قبَل لغات أقوى منها تربطها معها علاقات تبادل غير متكافئ. وتسهم هذه الوضعية في الاجتياح الكاسح للاقتراض المعجمي والأسلوبي، خاصة من العربية والفرنسية؛ الشيء الذي يزيد من إضعاف الأمازيغية أكثر، ويجعل منها لغة تقف على حافة الاندثار.

وهكذا يتحدّد الرهان الجوهري لمعيرة الأمازيغية في تأمين شروط صحوة لغة أضرت سيرورة التفرع اللهجي المتقدمة جدا بأسس هويتها بالذات.

## 3. أوّليّات المعيرة

أمام الواقع السوسيولغويّ للأمازيغية، تصطدم إجراءات المعيرة بمشاكل الاختيار ومشاكل المنهج على حدّ سواء. ويتمثل المشكل الأول الذي يواجهنا حينما نباشر مشروع معيرة الأمازيغية في تعيين الشيء الذي ينبغي معيرته وتنميطه. ويخطر للذهن من الناحية النظرية ثلاثة خيارات للمعيرة : الأمازيغية الموحّدة (panamazighe)، واللهجة الجهوية (géolecte)، واللهجة الفرع (lecte).

### 1.3. الأمازيغية الموحَّدة

يرتكز الخيار الأول على معيرة *الأمازيغية الموحَّدة*، لتكوين *أمازيغية مشتركة* منها، مما يمكن تسميته، بشكل غير ملائم ولا شك، *الأمازيغية الفصحى*. وما يمنح الشرعية لهذا الخيار وجود بنيات مشتركة في حقل الأمازيغية برمته؛ فالوحدة الجوهرية للأمازيغية حقيقةٌ أقامت الدراسات اللسانية البرهان عليها بما فيه الكفاية، مما يجعلنا نقرّ بأن الأمر لا يتعلق إطلاقا بوهم (*انظر* Basset، 1952) .

ففي مجال التربيّة، من المخاطر القصوى أيضاً أن نرى المتعلّمين ينصرفون عن لغة غير مألوفة، تقدّم على نحو ما نفس خصائص الغرابة التي تتسم بها اللغات غير الأمهات المدرّسة لحدّ الآن في المنظومة التعليميّة. والحال أن البرهان الأساسيّ لصالح إدماج الأمازيغيّة في التعليم يتمثّل في أنّها الوسيط اللغويّ الطبيعيّ الذي سيتيح إدماج المتعلّم في العالم المدرسيّ ويؤمّن بسهولة تملّكه مختلف أنواع الكفايات، وخاصة الكفايات الاستراتيجية، والكفاية الثقافيّة، والكفاية التواصليّة. وقد بيّنت التجربة انه، على عكس ذلك، لا يقوم اللجوء إلى لغة ثانية إلاّ بعرقلة سيرورة التعلّم.

إن الأخذ بهذا الخيار يقتضي إبراز عدد معين من الأشياء، يرتبط أهمها بهوية الأمازيغية المشتركة في حد ذاتها: هويتها اللغوية (الأساس النحوي)، وهويتها السوسيولغوية (الوضع والوظائف والاستعمالات)، وهويتها المجالية (الفضاء الوطني والفضاء المتعدد القوميات). ودون الحاجة إلى تعميق النقاش حول هذه المسألة، فيبدو أن المعيَرة التي قد تستهدف وضع أسس لغويّة وسوسيولغويّة للغة الأمازيغيّة المشتركة من شأنها أن تُفضي إلى خلق لغة دون جذور في الواقع اللغوي والثقافي؛ وهذا إذا ما افترضنا إجلاء كافّة الصعوبات المرتبطة ببناء هويتها اللسانيّة (الصواتيّة والصرافيّة والمعجميّة والتركيبيّة، إلخ.). ومن ثمّ فالمنتوج المحقّق على هذا النحو ستكون له لا محالة قيمة رمزيّة من حيث إيديولوجيّة *تامازغا*، لكنه سيكون بلا قِوَام سوسيولغويّ. وقد سبق أن أشار Chaker ، (ص. 5، 2005) إلى هذه المجازفة المميتة بقوله:

*" إن إعداد أمازيغية معيارية مشتركة لا يمكن أن يعتبر هدفاً آنيا. بل ينبغي تجنب تشكيل وضعية جديدة للازدواجية على شاكلة ازدواجية العربية*

*الفصحى/العربية الدارجة، في حقل الأمازيغية، تلك الازدواجية التي ستكون نتائجها وخيمة على الغاية من الارتقاء باللغة الأمازيغية و على تعميمها بشكل خاص*".

### 2.3. الأمازيغية الجهوية

قد يهدف خيار الأمازيغية الجهويّة إلى تنميط اللهجات الجهوية بتقليص الفوارق بين بنيات اللهجات المحلية. ويتمثل هذا الخيار، الأكثر واقعية من سابقه، في النظر إلى الوقائع اللهجية في مجال تفاهم لغوي متبادل وفي مجال جماعة ثقافية ما. وقد يتألف الإجراء من عدة مراحل : (أ) تكوين قاعدة المعطيات اللغوية، (ب) جرد منهجي لوقائع التقارب، (ج) جرد منهجي لوقائع الاختلاف، (د) تحديد وقائع التنوع الحر ووقائع التنوع الجوهرية، (ه) تكوين قاعدة نحوية تتضمن وقائع التقارب على المستوى الفونولوجي والصرافي والمعجمي والتركيبي، (و) التثبيت التجريبي للمنتوج عبر التعليم والتعلم والإعلام والإبداع الأدبي والاستخدامات الاجتماعية والقناعات اللغوية غير الواعية (المواقف، وتمثلات المستعملين). وسيسهم هذا الخيار في جعل الأمازيغية متجانسة، انطلاقا من واقع لغوي وثقافي متين، وسينفتح في الوقت نفسه على الأمازيغية الموحدة بواسطة المفردات المستحدثة والمصطلحات الجديدة ومفردات التقنية التي ستُضخ بالتدريج في الذخيرة المعجمية للأمازيغية.

وتعتبر هذه المقاربة من أكثر المقاربات ملاءمة لأنها تخول، من ناحية، تحقيق وحدة الأمازيغية، وتتيح، من ناحية أخرى، الارتكاز على واقع لغوي واجتماعي لغوي جماعي، وتضع في الوقت ذاته رهن إشارة المتعلم أداة لتملّك المعرفة ووسيطا للتواصل العادي والعملي في المستقبل.

## 3.3. المعيار اللهجي

هنالك خيار آخر يتمثل في تقنين اللهجات المحلية بوصف بنياتها، وبإجلاء قواعدها النحوية الخاصة وتثبيت أنساقها بواسطة كُرّاسات ومصنّفات التعليم والتعلّم، والأنحاء والمعاجم ونصوص القراءة. ومن حسنات هذا الخيار أنه يراعي معطيات الواقع اللغوي والثقافي المحلي، لكن من أهم مساوئه تعزيز وضع التفرع اللهجي المفرط للأمازيغية، ويسهم من ثم في تقوية سيرورة التباين القائم في الحقل الأمازيغي منذ آلاف السنين.

يَنظر النَّهج، الذي يُفكّر في المعيرة من الأساس، إلى تهيئة الأمازيغية باعتبارها سيرورة تشتمل على خطوات تتضمن كل واحدة منها أهدافاً ووسائل مناسبة لتحقيقها. ومن مزاياه أنه ينفتح على الأمازيغية الموحَّدة بنهج تطوّري، حيث يتيح بالخصوص تنظيم المعيرة بواسطة تقدير التصوّر وضَخّ المفردات الجديدة في جسد اللغة، خاصة المصطلحات الجديدة والمفردات التقنية الحديثة.

إن ضرورة "الالتصاق بالواقع" ينبغي أن لا تؤدي مع ذلك إلى تقوية الفوارق بين الأمازيغية بوصف بنيات اللهجات المحلية وصفا دقيقا، وبتفسير قواعدها، وتثبيت معاييرها الخاصة، وبنشرها بواسطة كرّاسات التعليم والتعلّم، والأنحاء والمعاجم ونصوص القراءة. ذلك لأن من أهم مساوئ السير على هذا النهج تعزيز وضع تفرع الأمازيغية إلى لهجات والاسهام بالتالي في دعم سيرورة التباين القائمة في حقل الأمازيغية منذ قرون.

## 4. إجرائيّة التهيئة

تروم تهيئة متن اللغة تأمينَ الملاءمة بين حاجيات التواصل والموارد اللغوية المناسبة لهذه الحاجيات. وتتخذ تدابير التهيئة اللغوية بصفة عامة شكل معيرة بنيات اللغة. ذلك لأن معيرة اللغة يعني في النهاية توحيد بنياتها، واختزال اختلافات وفوارق بنياتها بإبعاد التواترات غير الوظيفية التي تكون في أحيان كثيرة سببا للّبس، ولصعوبات التفاهم المتبادل في عملية التواصل.

ومهما كان الخيار المتمسَّك به، فإن تهيئة متن الأمازيغية يقتضي تبنّي منهجية عامة ودقيقة ما أمكن. ويمكن أن يتضمن المنهج الشمولي عدة مراحل: (أ) تكوين قاعدة للمعطيات اللغوية، (ب) جرد منهجي لنقط التقارب، (ج) جرد منهجي لوقائع التباين، (د) تحديد وقائع التنوع الحر والتنوع الجوهري، (ه) بناء قاعدة نحوية تحتوي على وقائع التباين على المستوى الفونولوجي والصرافي والمعجمي والتركيبي، (و) إدراج وتثبيت تجريبي للحصيلة المنجزة عبر التعليم والتعلّم ووسائل الإعلام والإبداع الأدبي والاستخدامات الاجتماعية، (ز) تنظيم المنتجات انطلاقا من التلقي المرتبط بالنشاط اللغوي غير الواعي وذلك ابتداء من مواقف ومحفزات وتمثلات المستخدمين.

### 1.4. المعيرة، والاستقرار والتنوّع

ستسمح المعيرة في حقل الأمازيغية بتوضيح معايير النطق وصياغة الكلمات، وتأويلها الدلالي بانتقاء الأشكال المتنافسة وظيفيا والمتساوية، من بين الأشكال اللغوية المتوفرة، بغية تقليص الوقائع اللهجية. وسيتمثل الهدف في الآن ذاته في تأمين انسجام البنيات اللغوية بالحدّ من كثرة الأشكال الأصواتية والمعجمية، ومن ثمّ تأمين تجانس الجماعات الناطقة بالأمازيغية من خلال توزيع المعايير السوسيولغويّة

والأنشطة اللغوية اللاواعية المشتركة والمجانِسة عبر نشرها في إطار استراتيجية للتأصيل المعقلن بواسطة الأجهزة المؤسساتية، خاصة منها الإعلام والمدرسة، وعن طريق الإنتاج الأدبي والعلمي.

فالمعيرة تتيح توضيح معايير النطق والتركيب والمعجم، بانتقاء الأشكال المتنافسة وظيفيا، والمتساوية من بين الأشكال اللغوية المتوفرة قصد تقليص الوقائع اللغوية. و إن الغاية من ذلك هي تأمين انسجام البنيات اللغوية من خلال تقليص كثرة الأشكال الأصواتية والمعجمية، وتحقيق تجانس الجماعة الناطقة بالأمازيغية بتوزيع المعايير السوسيولغويّة المشترَكة والمجانِسة، عبر نشرها وفرضها بواسطة أجهزة مؤسساتية، خاصة منها وسائل الإعلام والمدرسة.

وإذ نسلم فرضيا بأن معيرة الأمازيغية إنما تسعى إلى وصف معايير لغة قارة وقابلة للتكيّف وتثبيتها، فإن الأمر يتعلق إجمالا بلغة تخضع لإجراءات التحديد والتصنيف، كما يتعلق بلغة تستجيب لحاجيات تواصل الناطقين بالأمازيغية، حاجيات تتبدل في الزمان والمكان حسب أوضاع التواصل. وبعبارة أخرى، فإن نتاج المعيرة سيكون عبارة عن لغة لا يُلْغي استقرارُها المرونة والتطور.

### 2.4. المنهج والمرونة

إن المنهج الذي يبدو إجمالاً أكثر ملاءَمةً من حيث معيرة متن اللغة يقوم على برنامج يشمل أربع محطات أساسية:

(أ) تشكيل قاعدة للمعطيات المعجمية ذات الصلة بلغات التقنية الموجودة في لغات التواصل الكبرى؛

(ب) إنجاز قاعدة للمعطيات التقنية المتصلة بتجارب ومقاربات الخلق المعجمي والمصطلحي عبر العالم؛

(ج) البحث النظري في ما يخص الإحداث المعجمي بعد تحديد الاحتياجات وترتيبها؛

(د) تثبيت لوائح الاصطلاحات لدى عينة من الناطقين النموذجيين من بين الجماعة الناطقة بالأمازيغية.

إنه بفعل المطلب الاجتماعي المتنامي والإرادة السياسية الرّاسخة، تعيش الأمازيغيّة اليوم وضعية غير مسبوقَة في تاريخها. فالتحديات التي ينبغي أن ترفعها اللغة والثقافة الأمازيغيتان هامة، والرهانات التي ينطوي عليها وضعهما الجديد جسيمة. ومعيرة الأمازيغية إنما تندرج في هذه الظرفية. إنها إذن مهمة مستعجلة، إلا أن هذا ينبغي أن لا يؤدي إلى الارتجال والعجلة؛ فالأمر في الواقع يتعلق بسيرورة ينبغي أن تمتدّ في الزمن، دون أن تقبل لهذا بأي توقيف؛ بل ينبغي أن لا يؤجل إطلاق هذه السيرورة إلى زمن غير معلوم. وإن إنجاز هذه المهمة ينبغي على أي حال أن يتبنى مقاربة منهجية وعقلانية وتدرُّجية ومَرِنة، تُدمج منهاجا يوفق بين البحث والتأصيل والتجريب والتنظيم.

### 3.4. المفردات المستحدَثَة والاصطلاح

أمام الواقع السوسيولغويّ، من الضروري أن تصطدم عمليات المعيرة بمشاكل تتعلق على حد سواء بالاختيار والمنهج. ويبدو أنه من اللازم، في هذه المرحلة العصيبة من تاريخ الأمازيغية، بذل مجهود في التتفكير النقدي الذي يركّز على تقييم عمليات المعيرة، خاصة في ما يتعلق بإيجاد المصطلحات، التي تجري هنا وهناك، بدون رويّة منهجية أحيانا وبارتجال في الغالب.

وتتمثل إحدى أنجع الوسائل لمعيرة الأمازيغية ولا شك في الاستحداث المعجمي. فبابتكار كلمات مستجدّة بالأمازيغية لتسمية تصورات أو أشياء جديدة،

وبتأمين الانتشار الواسع لها عبر المدرسة والإعلام والأغنية والإبداع الأدبي، نسهم في تكوين خزان معجمي مشترك بين الناطقين بالأمازيغية، وقادر على توسيع تشكيلة الاستخدامات الاجتماعية-اللغوية للأمازيغية. ويتضح إذن أن لتوليد الكلمات الجديدة، على أي حال، ميزتين تكمّل إحداهما الأخرى : سدّ ثغرات اللغة، وتوحيدها.

ومع ذلك، لا ينبغي اللجوء إلى الخلق الاصطلاحي إلا عند الضرورة الملحّة. ففي الواقع، يعتبر تحديد الاحتياجات وترتيبها مرحلة سابقة لكل عملية إبداع لغوي. وهكذا عندما تحدد الحاجات وترتب، تجدوَل الثغرات المعجمية ابتداء من حاجات تواصل الناطقين وتعبيرهم حسب أهمية الحقل المفهومي المقدّر. ويُدمِج هذا الإجراء بطريقة وظيفية الحاجيات الاجتماعية، وتواتر استخدام الوحدة المعجمية المقترحة في التواصل ووزنها في الدلالة الاجتماعية الثقافية للجماعة. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يتم ضخّ المفردات الجديدة في اللغة بقدر معيّن وبشكل تدريجي حتى لا تثار ردود أفعال رافضة للهجة قومٍ قد يُنظر إليها على أنها غير مقبولة اجتماعيا.

أما فيما يتعلق بالمنهج المستعمل في الإنشاء المصطلحي بحصر المعنى، فإنه ينبغي أن يستند بطريقة عقلانية إلى المبادئ الآتية:

(أ) مبدأ وحدة المعنى : على الكلمة الحديثة أو المفردة التقنية المقترحة ألا تكون لها مضامين دلالية متعارضة أو مختلفة. وبعبارة أخرى : لكل وحدة معجمية معنى مجرد أو تصور واحد؛

(ب) مبدأ الانسجام الداخلي : ينبغي تبني المقاربة نفسها، في الإحداث المعجمي بالنسبة لكل حقل مفهومي قدر المستطاع. مثلا، استعمال النهج ذاته في الإسباق والإلحاق والاشتقاق والتركيب، إلخ.، بالنسبة لكل حقل؛

(ج) مبدأ التجانس الخارجيّ : ينبغي ألا تدخل الكلمات الحديثة والمفردات التقنية المستحدثة في صراع (على المستوى الصوري أو الدلالي، أو هما معاً) مع الوحدات المعجمية الموجودة في الذخيرة المعجمية للغة؛

(د) مبدأ الاقتصاد : ينبغي أن لا تستخدم المفردات الجديدة والمفردات التقنية المستحدثة بشكل مكرّر مع الوحدات المعجمية الموجودة سلفا في مخزون اللغة المعجمي؛

(ه) مبدأ الطبيعية : ينبغي أن تطابق المفردات الحديثة والتقنية المستحدثة البنيات العروضية وطرق التشكيل المعجمي للأمازيغية. وبعبارة أخرى: ينبغي تفادي "الوحدات المعجمية الشاذة"؛

(و) مبدأ الشموليّة: العمل ما أمكن وبطريقة ممنهجة، في إنشاء المفردات الحديثة، على إشباع الثغرات التي ينطوي عليها كل حقل مفهومي.

على هذا المنهج والمبادئ التي ترافقه، ألا يوهم إطلاقا، بسهولة عمليات الإحداث المعجمي وآليتها. وينبغي الوعي بأن الأمر يتعلق بالبحث والتأصيل والتفعيل (implémentation) الشاق والبطيء.

ويمكن أن نعتبر بحق أن أوثق وسيلة وأقلها إشكالا بالنسبة لمعيرة الأمازيغية تكمن في الاستحداث المعجمي. وفي الواقع، إننا حينما نُبدِع الكلمات الأمازيغية المستجدة لتسمية تصورات أو أشياء جديدة، ونضخّها في مختلف اللهجات، ونضمن لها الانتشار الواسع عبر محطات الإعلام والأغنية والإبداع الأدبي، نسهم في خلق رأسمال معجمي مشترك بين المتكلمين الناطقين بالأمازيغية. وبهذه الطريقة يُسهم الاستحداث المعجمي في توحيد الأمازيغية.

إن المحاولات المرتبطة بصناعة المعاجم وكشافات الكلمات (glossaires) والمصطلحات التي نصادفها في السوق، تنتهي في أكثر الأحيان إلى نشر الغموض

في حقل يتسم بنوع من الهواية المُستَسَاغة. وما كان للأمر أن يختلف عما كان عليه لو لم تؤخذ نتائج هذه المبادرات على عاتق المؤسسات التي تصادق على نوعيتها وتؤمن لها الانتشار. فالمفردات المستحدثة التي اقترحت مثلا من قبل هذا وذاك فيما يخص مصطلحات وسائل الإعلام لم تصمد أمام المصطلحات التي تبناها مهنيو الإذاعة والتلفزيون (*انظر* نشرات الأخبار). ولاشك أن المنافسة بين المصطلحات التي ينتجها الهواة والمصطلحات التقنية للمهنيين غير مشروعة، لما يتمتع به هؤلاء من نشر واسع النطاق بفضل وسائل الإعلام السمعي والسمعي البصري.

## 5. نتائج التهيئة اللغوية

تخضع تهيئة أية لغة لوظيفية تستجيب للحاجيات والانتظارات التي تظهر في الحقل الاجتماعي. والغاية من تهيئة الأمازيغية هي أن تخوّل لمستخدمي اللغة الأمازيغية وثقافتها التواصل والإنتاج بطريقة فعّالة فيما بين أفراد جماعتهم.

### 1.5. تدابير التأصيل

هنالك تدابير ضرورية للتأصيل وللاستجابة لحاجيات محدّدة في مجالات التعليم والتربية والإعلام. ومن بين التدابير المستعجلة : تنميط الكتابة والإملائية ومعيرة بنيات اللغة على المستوى الأصواتي والصرافي والمعجمي، دون التضحية بالواقع اللهجي، وتأهيل اللغة على مستوى المصطلحات. وسيترتب عن التدخل في وضع اللغة، ولا ريب، تغيير في وظائف الأمازيغية التي ستنتقل بذلك من وضع اللغة الشفهية المستعملة لأغراض الحياة اليومية، خاصة في الوسط القروي، إلى وضع لغة مُدرَّسة (لغة تدريس؟) معترف بها ومرقّاة، لغة ينبغي أن تأخذ بالحسبان التساتلات أو نقط الالتقاء والتناتلات أو نقط الاختلاف الموجودة بين اللهجات وأن تتكون تدريجيا بمجهود متزامن من المعيرة وتعلّم الفوارق أو التناتلات.

### 2.5. الممارسات الاصطلاحية

إن تدابير تهيئة الأمازيغية مستعجلة، سيما أن هنالك ممارسات أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها تقريبية، وتحاصر الحقل الأمازيغي. فالمبادرات المتعلقة بصناعة المعاجم وكشافات الكلمات والمصطلحات التي نجدها في السوق كثيرا ما تؤدي إلى إدخال البلبلة في حقل يتسم بالأخص بغياب الاحترافية. ولن يكون الأمر خلاف ذلك لو لم تأخذ المحطات المؤسسية على عاتقها نتائج هذه المحاولات، ولو لم تصادق على نوعيتها وتؤمن لها الانتشار. فالكلمات المحدثة والمقترحة من قبل البعض هنا وهناك فيما يتعلق بمصطلحات الإعلام مثلا لم تصمد أمام المصطلحات التي يتبناها مهنيو الإذاعة والتلفزيون (*انظر* نشرات الأخبار). وإن المنافسة بالتأكيد غير شريفة بين المصطلحات التي يولدها الهواة والمصطلحات التقنية التي يرتجلها المهنيون، لما يتمتع به هؤلاء من الانتشار الواسع بفضل وسائل الإعلام السمعي والسمعي البصري التي يشتغلون بها. وإن الصيغة المثلى هي أن يكون هنالك تعاون وثيق بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، المؤسسة الرسمية المؤهلة لتحقيق معيرة الأمازيغية، وبين مهنيي التعليم والثقافة ووسائل الإعلام، لكي تستطيع المصطلحات المعدّة أن تتأصّل بنجاح في القطاعات المناسبة.

### 3.5. معيرة اللغة والتربية

كانت الأمازيغية قبل تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مُغيَّبَة من المدرسة المغربية، ولم تكن ثقافتها من جهتها أكثر حظا في البرامج التعليمية, هذا إذا استثنينا تلك التجربة التي أقدمت عليها سلطات الحماية الفرنسية ما بين 1912 و 1956. وفي خضم التوجهات الجديدة في مجال النهوض بالأمازيغية شرعت وزارة التربية الوطنية في إدماج تدريس الأمازيغية على مستوى التعليم الابتداي في شتنبر 2003، بتنسيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. ولقد تطلب ذلك وضع

اللبنات الأساسية لهذا المشروع الوطني بدءا بإعداد تصور عام لسيرورة الإدماج، فصياغة المناهج والبرامج الدراسية، فتنميط أبجدية تيفيناغ بعد تبنيها كحرف رسمي لكتابة الأمازيغية، دونما إغفال إعداد مصوغات تكوين الأطر والمكونين وضمان تكوين مستمر للموارد البشرية الموكول لها القيام بالتدريس. ومن أهم الإحصائيات بالنسبة للسنة الدراسية 2011-2012 ما يلي :

(أ) عدد التلاميذ : 527.000 أي 15 % من المجموع
(ب) عدد الأقسام : 17.630 أي 26 % من المجموع
(ج)عدد الأساتذة : 5.100 أي 04 % من المجموع

أما بالنسبة للتعليم العالي، فلقد تم إحداث مسالك الدراسات الأمازيغية ببعض الجامعات. ويصل تقريبا عدد الطلبة المسجلين بهذه الجامعات 1.250 طالبا برسم سنة2011 -2012.

أما بالنسبة لإعداد كتب تعليم وتعلم الأمازيغية، خاصة كراسات القراءة والكتابة والكتب المدرسية مثل كتب النحو ومعاجم اللغة، فقد اعتبرت هذا الموضوع ذات أهمية، حيث إن إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية يفرض إعداد كتب النحو، ومعاجم اللغة ونصوص القراءة. وهذا يتطلب بالتأكيد إبداع المصطلحات المناسبة. ومن الأكيد، أن جل هذه الأدوات متوفر اليوم.

ومع كل المنجزات والمكاسب السياسية المحققة، فمن أجل ترسيخ وتعليم وتعلم الأمازيغية وتعميمهما يتعين القيام بالمهام الآتية:

(أ) العمل على إصدار نصوص قانونية تؤطّر تدريس الأمازيغية وتعميمه أفقيا وعموديا، من أجل تحقيق أحد أهم حقوق الإنسان المتمثل في تعليم وتعلّم اللغة الوطنية ؛

(ب) العمل على تكثيف التكوين الأساسي لتدريس الأمازيغية للمكونين بالموازاة مع التكوين المستمر؛ ولعلّ تجاوز هذه الإكراهات سيسهم في رفع وتيرة تعميم تدريس الأمازيغية ؛

(ج) العمل على توفير الموارد البشرية التربوية بتوافر المناصب المالية الكفيلة بتوظيف الأساتذة؛

(د) العمل على إصلاح تدريس تاريخ المغرب والحوامل البيداغوجية لهذه المادة حتى تدمج التاريخ الشامل للبلد وتصحح المقاربة الإختزالية التي تقصي التاريخ العريق للمغرب؛

(ه) اعتماد الأمازيغية في مخططات وبرامج القرائية ومحاربة الأمية العامة والوظيفية وخاصة في مجال التربية السكانية.

### 4.5. معيرة اللغة ووسائل الإعلام

من البديهي أن الوظائف التي تضطلع بها وسائل الإعلام، تسهم في الزيادة من قدر ووزن اللغات الحاضرة فيها. فالأمازيغية كما تم وصفها أعلاه، حاضرة في وسائل الإعلام السمعي، خاصة على مستوى القناة الإذاعية العمومية، وحاضرة بشكل محتشم جدا في الإذاعات الخاصة. أما حضورها في وسائل الإعلام السمعي البصري فهو حديث العهد، حيث يتمثّل في بعض برامج القنوات العمومية التابعة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وقناة 2M. بيْد أنه مع إنشاء قناة تامازيغت سنة 2010، تعزّز حضور اللغة والثقافة الأمازيغيتيْن في المشهد الإعلامي المغربي. ومن مواصفاتها أنّها قناة عامّة ذات شبكة برامجيّة متنوّعة نسبيّاً، تشمل برامج إخباريّة وثقافيّة وترفيهيّة. ويحتاج تموقُعها إلى إعادة تفكير وتصوّر، حيث إن مستهدفيها ينحصرون أساساً في المجموعات الناطقة بالأمازيغيّة، مما قد يؤدّي بها

على أمد إلى العزلة مالم تنفتح على باقي الثقافات. كما أن الأمازيغية حاليا أقل حضورا في الصحافة المكتوبة. فثمّة بعض الدوريات التي تخصّص لها صفحةً أسبوعيّة. والظاهر عموماً ان المقاولة الحرّة لا تعير لحدّ الآن إلاّ اهتماماً جد محدود لهذا الحقل مع أنه جدّ واعد.

وبقيام سيرورة انبعاث الأمازيغيّة في إطار سياسة النهوض بالتنوّع الثقافيّ واللغويّ، فإن من شأن الإعلام أن يلعب دوراً وازناً في إشاعة اللغة والثقافة ونشرهما، وفي تأصيل اللغة الممعيَرة، بغاية التصدّي للكمّ الهائل من الاقتراضات من اللغات، وكذا بهدف تحقيق التوحيد التدرّجيّ للاستعمالات الجهويّة للأمازيغيّة، دون السقوط في معيَرة قسريّة قد تُبعد وسائل الإعلام عن وظيفتها الأولى كأدوات لتواصل القُرب. ومن ثمّ يتعيّن التعجيل بإمداد اللغة بما يلزم من مصطلحات خاصّة بحقل الإعلام، نظراً لضخامة الطّلب والحاجيات، وذلك إذا ما أُريدَ للأمازيغيّة أن تتفادى التبعيّة المفرطة. وتلك مأموريّة تقع على عاتق القائمين بالتهيئة، الذين بادروا إلى إنجاز أول معجم متخصّص في الإعلام. ومن شأن استعمال هذا الأخير أن يساعد المهنيّيين والصحافيّين والمذيعين والمنشّطين والمبدعين والمخرجين، وغيرهم من المعنيّين، خاصّة إذا ما استفادوا من برامج التكوين المستمرّ الملائم.

### 5.5. معيرة اللغة والنشر والإشعاع الثقافي

للنشر والإشعاع الثقافي مكانة متميزة في استراتيجية مأسسة الأمازيغية، بالنظر إلى المهام والمرامي التي تتلخص في ما يأتي:

(أ) التعريف بالأمازيغية عبر إصدار أعمال البحث الأساسي والبحث العملي وتكريس تأصيل المنجزات في المحيط من خلال نشر الكتاب الأمازيغي؛

(ب) نشر المعارف والمعلومات المرتبطة باللغة والثقافة الأمازيغيتين عن طريق التأليف والترجمة والتحقيق؛

(ج) انتقال الأداب الأمازيغية من الشفهي إلى المكتوب؛

(د) تشجيع ودعم الإنتاج العلمي والأدبي والفني والموسيقي عن الأمازيغية وبالأمازيغية؛

(ه) نشر المعرفة ودمقرطتها وتمكين المواطنين، بواسطة الكتاب والمنشورات والحوامل المتعددة المؤشرات سعيا إلى التعريف بالثقافة والتاريخ والذاكرة الجماعية؛

وفي هذا الصدد، فقد تم نشر عدد لا يستهان به من المؤلّفات شملت مجالات اللغة والأدب والتاريخ والأنتروبولجيا والتربية والتعابير الفنية, مما أعطى دفعة حاسمة للإنتاج العلمي والثقافي لم يسبق أن عرفت الأمازيغية مثله في تاريخها.

## 6. التهيئة اللغوية والصحوة

كما تمّ تناوُله في الفصول السالفة، فاللغات معرّضة لشدّة التنافس الرمزي في السوق اللغويّة المغربيّة، على حساب اللغات المستضعفَة. وهكذا، فبفعل إعمال القوانين التي تحكم هذه السوق، فإن موقع الإنقاص الذي تحتلّه كل من العربيّة الدارجة والأمازيغيّة يحدّ موضوعيّاً من إمكانياتهما من حيث التبادل غير المتكافئ مع اللغات الأقوى، وخاصّة العربية الفصحى والفرنسيّة. وعليه، فإن تهيئة متن اللغة يشكّل لامحالةَ رافعةً مهمّة لتعزيز موقع هاته اللغة.

### 1.6. التهيئة اللغوية والوظيفيّة

إن معيرة الأمازيغية، التي أصبحت حديثا موضوع نشاط مؤسساتي، مهمّة يتعيّن تقدير خطورتها وجسامتها بالنسبة للتاريخ المستقبلي للأمازيغيّة وللمشهد

اللغويّ المغربيّ بصفة عامّة. لذلك ينبغي القيام في آن واحد بمقاربة منهجية ومستعجَلة في إطار تخطيط استراتيجي ملائم.

وهذه بعض المبادئ العامة التي ستتيح إنجاز هذه المهمة على أحسن وجه:

(أ) احترام مبدإ الواقعيّة الذي يهدف إلى أن يكون المعيار متلائما مع الواقع اللساني والاجتماعي اللغوي للمستخدِم؛

(ب) تفضيل نقط التقارب مقارنة مع نقط التباين لتدعيم الوظيفة المجانسة للغة؛

(ج)معالجة الأشكال الوظيفية المنافسة باعتبارها بدائل لهجية، ذات قيمة أسلوبية وبلاغية أو تداولية، مع منح الأسبقية للأشكال المألوفة أكثر، والتي تتمتع بمردود وظيفي أعلى في التواصل والتي تتوفر على القيمة الرمزية الأكبر في النسق السيميولوجي والثقافي للجماعة؛

(د) معالجة الصيغ المنافسة غير الوظيفية كبدائل حرة؛ وتبني منهجية وظيفية في مجال الإنشاء المعجمي

(ه) اعتماد منهجيّة وظيفيّة في مجال الابتكار المعجميّ.

ولقد تأتّي لمشروع تهيئة الأمازيغية تطويرُ استراتيجيات للمقاومة تؤمِّن لها البقاء. وتتلخص هذه الاستراتيجيات أساسا في تدبير التنوع ما بين اللهجات الجهوية، وفي توحيد البنيات الفونولوجية والصرافية، وفي قدرة اللغة على اقتراض الكلمات التي يحتاجها المتكلمون ليواجهوا ضرورات التواصل بتكييفها مع بنياتها بميكانيزمات وسيرورات الإدماج الصرفي الفونولوجي. وتكمن أهم طرق إثراء اللغة وتوحيدها في توفير المصطلحات لتغطية المعجم المتخصص، خاصة في مجالي التربية ووسائل الإعلام والإبداع الثقافيّ.

## 2.6 التهـــيئة اللغوية وتكافؤ الفرص

يفترض الأخذ بالصحوة الأمازيغيّة مؤسساتيا، في إطار السياسات العمومية، اعتمادَ رؤيَة تضمن ممارَسة الحقوق اللغويّة الجماعيّة. وذلك ما ترومه سياسة النهوض بالأمازيغيّة، والتي تبنّتها الدولة المغربيّة منذ سنة 2001، من خلال إعادة تثمين البعد الأمازيغي للمغرب واعتباره مكوّنا أساسيا للكيان الوطنيّ وللهويّة الثقافية للشعب المغربي. وبخلاف ما كان قائماً في الماضي، تمّ التأكيد على أن الحفاظ على هذا المكوّن المشترك وتثمينه يندرجان في نطاق المسؤوليّة الوطنيّة الملقاة على الجميع دون استثناء.

ومجمل القول إن المعيرة المعقلنة للأمازيغية، من خلال التهيئة المؤسساتية لوضعها ومتنها، يشكل رافعة كفيلة بالإسهام، إلى حد ما، في توفير شروط تكافؤ الفرص بين اللغات المتنافسة. ذلك أن الأمازيغيّة، التي طالما عانت من الإجحاف التاريخيّ، في حاجة إلى جبْر الضرر التاريخيّ ننل سيمكينها راهناً من الدعم المؤسساتي الضروري لتحقق انبعاثها وصحوَتها وانتعاشها. ويرتبط ما طالها من ضرر في الظروف الموضوعيّة، السياسية منها والاقتصاديّة والاجتماعية، من جهة، وفي الظروف الخاصّة بالمجموعات الناطقة بالأمازيغيّة والتي تكاد تتسم بوعي حسّي لا يرقى عموما إلى وعي حداثي مستقلّ.

ومن المؤكّد أن انبعاث الأمازيغية، ولو في سياق متذبذب، قد يستفيد من إجراءات تهيئة متن اللغة، إذا ما تمّ تأمين تدبير التنوّع اللسانيّ في إطار قانونيّ يقطع مع وضعيّة ظلّت مشوبةً بالمفارقة التالية : فمقابل الواقع الأمازيغيّ ثمّة فراغ قانوني لا يساعد على مأسسة الأمازيغية ولا على تأصيلها الاجتماعي. والحال أن نجاح تهيئة المتن مرهون ليس فقط بالاستقامة النحوية للمفردات، بل كذلك بالمقبوليّة الاجتماعيّة لهذه المفردات. وبعبارة أخرى، فتهيئة اللغة تستلزم التمكّن

التقني من المنهجيّة المعتَمدَة وكذا المرونة التي تمليها قواعد الاحتراز ذات الطبيعة الاجتماعيّة. ومن ثمّ فلا يجب أن تكون اللغة المهيّأة لغة اصطناعيّة مشكّلة من "أمسوخات لسانيّة" تنبذها قواعد نحو اللغة، ولا شفرة منحازة عن الهابيتوس المشترك بين الناطقين وعن تمثّلاتهم الاجتماعيّة. وهذا حقا من التحد"يات العصيبة التي تواجهها سيرورة صحوة الأممازيغية.

# الفصل الثاني عشر

## التدبير السياسي للوضع اللغوي

إن تنظيم سيرورة انتقال اللغات المستضعفة من الخمود إلى الصحوة لا يمكن أن يتم بفعالية دون تدبير سياسي قائم على الاعتراف الدستوري المدعوم بمحطات مؤسسية تقوم بنقلها إلى التربية والإعلام والقضاء، في إطار الحكامة المركزية والمحلية، والمتأصل فعليا على المستوى العملي عبر إواليات وتدابير ناجعة. تلكم هي تحديات الرقي بالأمازيغية ورهاناتها في المغارب.

### 1. تدبير التنوّع اللغويّ

إن التنوع اللغوي والثقافي ظاهرة كونية. ففي الواقع، تعرف كل التجمعات البشرية، وحتى التي لها تاريخ طويل من المركزية اللغوية والثقافية، تعددا في اللغات، إن لم يكن تعددا في اللهجات الاجتماعية واللهجات الجهوية، أو اللهجات الخاصة بالأجيال . وهذا يسري كذلك على الثقافات، لأن الفوارق الملاحَظة في أشكال التعبير الثقافية (الأدب، الأغنية، الفنون، الهندسة، إلخ.) هي بمثابة انعكاسات لمعطيات متصلة بالبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفيزيائية الخاصة بالطبقات الاجتماعية والفئات العُمريّة والجهات والنواحي.

### 1.1. رُهابُ الطائفيّة

إن مسألة التنوع الثقافي واللغوي ومسألة الهوية الفردية والجماعية، التي هي نتيجة طبيعية لها، تقارَب من قبل خبراء الاستراتيجيات بطريقتين متضاربتين. فهذه الظاهرة تشكل بالنسبة للبعض الفرصة السانحة للجماعات البشرية لعقد الروابط القائمة على تحالف الحضارات من منظور تنظيم تشاركي للفوارق والصراعات ما بين الجماعات، إن لم يكن ذلك من منظور الوئام العالمي. وبالمقابل، فبالنسبة للبعض الآخر، تشكّل هاته الظاهرة الخط الرئيسي للفصل والمواجهة والاصطدام بين منطقتين حضاريتين في سياق نهاية عهد الحرب الباردة (انظرHuntington، 1997).

وإجمالاً، يمكن القول إن مسألة التنوّع الثقافي واللغويّ هي في ذات الوقت موضوع تفكير سيّء ومنظور إليها سلبيّاً بحكم تماثلها وتماهيها مع الطائفيّة، التي يُلوَّحُ بشبحها بهدف إبطال مطلب الحقوق الثقافيّة واللغويّة، المفترَض تهديدها لوحدة الدول–الأمم. وتقوم هذه المقاربة على ثلاثة استدلالات :

(1) إن المطالبة الهوياتية والثقافية أو الإثنية تؤدي إلى الهوية السياسية التي ليست سوى وهمٍ وبناء ايديولوجيّ يهدّد الديمقراطية. وهكذا لن تطرح المسألة الهوياتية مشكلا، وتعدّ وهماً يجدر تغطيته بحجاب من الجهل المتحفظ، أو يعتبر توجها خطيرا ينبغي أن تخمده الدولة (راجع Bayart ، 1997)؛

(2) إن الاختلافات الإثنية اللغوية والثقافية، والدينية غير قابلة للمعالجة، وهي نزاعية. ولا يمكن تدبيرها إلاّ ضمن استقلال الجماعات الذاتي وتحررها

في مقابل الدولة الاستعماريّة والدولة المركزيّة ما بعد الاستعمار (راجع: Daley، 2006)؛

(3) إن استجداء الهويّة العرقيّة مصدر لاحتِـدَاد الاختلافات والخصوصيّات؛ حيث إنه قد يؤدّي إلى العنف وإنكار الحرّيات الأساسيّة للأفراد والجماعات الأخرى. وهو بذلك أشدّ خطورةً على أنه يتأسّس على "وهم القَدَر المحتوم" (راجع: Sen، 2006).

ومن باب توضيح هذه الأطروحة، يمكن استحضار حالات النزاعات العنيفة والإبادات العرقيّة التي عرفتها الإنسانية عبر تاريخها القديم والحديث ؛ ومنها مثلا الصراعات الإثنية، إبان الحرب العالمية الثانية، بكل من يوغوسلافيا وبعض بلدان أفريقيا وآسيا، وكذا التطرّفات الدينيّة المختلفة المشارب هنا وهناك. ويميل العديد من علماء السياسة والمثقفين إلى الاعتقاد بأن الاستجداء الهوياتي لا يقوم سوى على وهم إثني مميت، يثير تصدعات في الجماعات التي تتخبط في تناقضات وضعية ما بعد الاستعمار (الداخلية والخارجية)، تلكم التناقضات الموسومة بالرهانات المرتبطة ببناء الدولة الوطنية، بل التي تتخبط في سياق العولمة المتسمة بهيمنة اللغات الكبرى، والحضارات العظمى التي تفرض نفسها على كل مواطن من العالم (راجع Maalouf ، 1998 ؛ Tourmon et Maiz، 2005).

### 2.1. المقاربة اللغويّة-السياسيّة

ترتبط مسألة الهوية الثقافية في المغارب عموما بالنقاش حول التنوع اللغوي والثقافي في إطار الأقطاب المتمثلة في التعريب والفرانكفونية والأمازيغية. ويمكن تفسير الحدّة التي تميز هذا النقاش إلى حدّ ما بالتغيرات التي تطرأ على العالم، وعلى تشكلات المركز والمحيط على حدّ سواء، والتي تضعه في منعطف تاريخي

يفرض عليه اتخاذ خيارات سياسية وسوسيوثقافية حاسمة من أجل مستقبله، خيارات تترتب عنها بالضرورة تبعات على الهوية الثقافية (انظر العروي،2009 ؛ الشيخ وآخرون، 1988). والخلاصة أن المسألة الهوياتية يتم تصوّرها حسب وجهتي نظر واحدة تندرج ضمن تصور يتشبث بأصالة هوية منغلقة وتصادمية، وأخرى ترتبط بتصور هوية متعددة، تكميلية وفي طور البناء.

وانطلاقا من اعتمادنا هذه الإشكالية العامة، فإننا نروم تحليل بعض ظواهر مسألة اللغة والثقافة الأمازيغيتين، لنبين المفارقة الموجودة بين شمولية الشأن الأمازيغي، ورسوخه في الواقع الاجتماعي اللغوي والثقافي، وبين الفراغ القانوني والتشريعي فيما يخص تدبيره السياسي. والقصد من هذا التحليل التفكير في صياغة سيناريوهات الدبيرالسياسي للشأن الأمازيغي. وفي هذا المنظور سنركز اهتمامنا على ثلاث قضايا:

(أ) الأسس والبواعث التي تمنح الشرعية للأمازيغية ؛
(ب) المقاربات المعتمدة على مستوى الخطاب، للتعبير عن نزاع الأقطاب الهوياتية ؛
(ج)الإطار التشريعي للسياسات اللغوية والثقافية الذي يمكن أن تؤخذ فيه المسألة الأمازيغية بعين الاعتبار.

إن المنهج الذي سنعتمده في التحليل المقترح هو المنهج *اللغوي–السياسيّ* *(glottopolitique)* الذي ينظر في وقائع اللغة حيث يكتسي وقع المجتمع شكل عمل سياسي (انظرGuespin et Marcellesi ، 1986)، على اعتبار أنّ اللغة منتوج اجتماعي يحدَّد وضعه وقيمته بخيارات سياسية ، وتضبط بنيته ووظائفه بتدابير التهيئة اللغوية.

## 2. أسس التنوّع اللغويّ

إن المسألة الأمازيغيّة ليست قضيّة عرَضيّة، وليست قطّ "مشكلاً مزيّفاً" بالنسبة لدول المغارب. إنه واقع متعدّد الأبعاد، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعيّة والثقافيّة واللغويّة. وسنكتفي هنا باعتبار البُعد اللغوي، مركّزين على أسسه التاريخيّة والأنتروبولوجيّة والقانونيّة.

### 1.2. الأُسُـــس التاريخيّة

شكّلت مسألتا أصول التعمير الأمازيغي بمنطقة شمال إفريقيا والقرابة اللسانية للغة الأمازيغيّة موضوعي خلافات تمتحّ من المواقف الإيديولوجية أكثر ممّا تستند إلى تحاليل علميّة. فبالنسبة لموضوع الإنتماء الجغرتفي للأمازيغ فإن ما هو موثوق يتمثّل في الأصالة الإفريقية للأمازيغ منذ القدم حسب ما يؤكّده علماء ما قبل التاريخ (انظرCamps ، 1985؛ Hachid، 2000 )، وكذا مؤرخو الفترات الموالية منذ العصور القديمة (انظر ابن خلدون، 1378؛ Terrasse، 1949 ؛Julien، 1994؛ القبلي، 2011). فابن خلدون (ن.م.) مثلا كتب بصدد سكان شمال إفريقيا ما يلي: "كان البربر دوما شعبا قويا، يُخشى جانبه، قوي الشكيمة وكثير العدد : شعب مثل سائر شعوب العالم، كالعرب، والفرس، والإغريق والرومان" (1999 : ج.6 ، ص. 199). وممّا يؤكّد هذا القول تاريخ الأسر المالكة من قبيل *إگلدان* قبل الغزو الروماني وخلاله وبعده، وكذلك السلالات الأمازيغية الإسلامية الحاكمة مثل المرابطين (ق-11-12) والموحّدين (ق. 12-13)، والمرينيين (ق.12-15)، والوطّاسيين (نهاية القرن 15-16). يُبيِّــن هذه القرائن أن المغرب كانت تحكمه سلالات أمازيغية تركت بصماتها على تاريخه ومشهده الطبيعي؛ وتؤشّر على ذلك الآثار المادية والرمزية العديدة التي خلفتها هذه السلالات. وما يلفت النظر كونها لم تسن الأمازيغية لغةً مؤسساتية في حين أنّها ساعدت بمؤازرة من

النخب الأمازيغية في نشر اللغة العربية والدين الإسلامي ممّا ساهم في إدماجَ الثقافة العربية- الإسلامية في صلب الهوية لأمازيغة للمغرب؛ لذا فالتشكيل التاريخي للهوية المغربية هو نتاج التمازج الأمازيغي-العربي تحت رعاية الأسر الأمازيغية والعربية الحاكمة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المؤرخين ، خلافا لهذه الحقيقة التاريخية، يختزلون العنف التاريخي لبلاد المغرب في قيام دولة الأدارسة (808-809 الميلادي)؛ وفي نفس السياق يماثل بعض الإيديولوجيين بين المطالب الراهنة بالأمازيغية والجاهلية (ياسين، 1998)؛ كما أن البعض الآخر يردّ أصول الأمازيغ إلى جنوب الجزيرة العربية (انظر العروي، 1982). وأمام التأويلات المُنكِرة التي تتجاهل تاريخية الشأن الأمازيغي أو تحطّ منه، يُعيد بعض المؤرخين الإقرار بالحق التاريخي لأمازيغية المغارب، مذكرين بمقاومة الأمازيغ عبر مختلف الحقب التاريخية، منذ العصور القديمة أمام الرومان (انظر Benabou، 1976)، ومقاومتهم خلال القرون الوسطى أمام الجيوش الإسلامية (انظر صدقي، 2002)، إلى العهد الحديث أمام الاحتلال الاستعماري الأوربي. وفي هذا الإتجاه، برز تيار يروم إعادة كتابة تاريخ المغرب من وجهة نظر ترافعية (انظر شفيق، 1989) مشدّدا على عدم صحة فرضية الأصول المشرقية للأملزيغ ومرشّحا قرابة الأمازيغ مع الإيبيريين بناءا على نتائج بعض البحوث القائمة على تحاليل جينيّة. ويبدو أن ذلك لا يُجيزُ استقراء الأصل الأوروبي للأمازيغ على اعتبار أن التداخلات بين ساكنة ضفّتي المتوسّط قديمة الإثبات عبر التاريخ (انظر Amaiz-Villena *et al*، 2002).

وهكذا فإن العمق التاريخي للغة والثقافة الأمازيغيتين يضفي على الأمازيغية شرعية تجعل منها أُسَّ الهوية الوطنية، وهي ديمومةٌ تهيْكلُ اليومَ الشخصيّة اللغوية

والثقافية للشعب المغربي. ويشكل اعتراف الدولة بهذا الأمر خطوة هامة في سيرورة مأسسة اللغة والثقافة الأمازيغيتين.

### 2.2. الأسس الأنتربولوجية

تتسم الأمازيغية بجملة من الخصائص الأنتربولوجية التي تميّز الثقافة الأمازيغية سواء في مظاهرها الرمزية (المعتقدات والتمثلات ورؤية العالم)، وغير المادية (الأدب والأغنية والرقص الجماعي)، أو في مظاهرها المادية (المعمار والحليّ والزرابي ونقش الخشب والخزف، إلخ.). ويتجلّى التعبير عن هذه الخصائص عبر النماذج الزخرفيّة، ومضامينها، البعض منها كوني والبعض الآخر خصوصي. ويدلّ هذا على أن الأمازيغية من مقوّمات التراث الأنتربولوجي الإنساني وأنها، بهذا الصدد، لا تقل شأنا عن باقي الموروثات. وعلى الصعيد الوطني، فالمغرب المعاصر يتميّز بملامحه المتعدّدة الأصوات والتجلّيات. ذلك أن الثقافة المغربيّة تنحو إلى تشكيل ثقافة وطنيّة من مكوّنات لكل واحد منها ما يميّزه من موقع إنتاج وشكل جماليّ وجوهر ثقافيّ. ومن ثم فهي تتمثل في الكيان الكلاسيكيّ المزدوج الوجهيْن : ثقافة حضريّة وثقافة قرويّة؛ حيث إن الأولى تتجلّى في الثقافة ذات التعبير العربيّ، بينما الثانية تظهر من خلال الثقافة ذات التعبير الأمازيغيّ.

والثقافة الأمازيغية تهيكل *اللاشعور الجماعيّ* للكائن المغربيّ، وتسبك الشخصية *الثقافيّة الأساسية للبلاد*. إذ إنها حاضرة بجَلاء أو ضمنيّاً لدى كل فرد، إن في لسانه أو في سلوكه الوجدانيّ والاجتماعي. كما أن وجودها جليّ ودائم في الفضاء المغربيّ من خلال أسماء الأماكن وفي المخيال الجماعيّ عبر التقليد الشفهي. وهي بذلك مكوّن أساس *لثقافة الشعب* حيث تعبّر رمزيّاً عن ظروف عيش المجموعات القرويّة وعن تمثّلاتهم العالمَ. ويشكّل الحضور البارز أو الخفيّ لهذه

الثقافة في الوعي والسلوك أحد مميّزات الخصوصيّة المغربيّة، والسمة التي تميّز الأمازيغية عن الهُويّات الأخرى بغضّ النظر عن التشابهات والتماثلات والتقاربات القائمة.

إن الثقافة الأمازيغيّة تعيش وضعية غير مسبوقة في تاريخها، تجعلها أمام تحدّيات ورهانات جسيمة، ذات صلة بسياق مُتّسم بعمق التحوّلات الجارية داخل المجتمع المغربي. وهذا السياق مطبوع بالتبعيّة المطلقة للمجتمع القرويّ المؤدّية إلى انضواء تراثه الثقافيّ وجماليته، بفعل تلاشي الظروف الإيكولوجيّة التي أتاحت إنتاج العناصر البارزة للثقافة الأمازيغيّة في مجالات المعمار والزربيّة والحليّ والتقليد الشفويّ ومختلف الطقوس الشاهدة على حيويّة هاته الثقافة. بيْد أن انبثاق وعيٍ هوياتيّ حديث، يجد تعبيره في التشبت باللغة والثقافة، لهو مؤشّر على رسوخ عزيمة مقاومة الاندثار والاستلاب، وكاشف عن انتظاريّة اجتماعيّة بشأن انبعاث الأمازيغية وصحوتها.

## 3.2. الأسس القانونيّة

تدخل مسألَة التنوّع الثقافي واللغوي في سياق عام يكتنفه جوّ من القلق عن مآل لغات وثقافات العالم. ومردّ هذا الحال إلى عوامل أساسية، منها : الميْل إلى اختزال التنوّع الثقافي واللغوي على المستوى الكوني، واستعمال الإيديولوجيات والسياسات المهيمنة لشجب التعدّديّة الثقافية، وما ترتّب عن العولمة من خلخلة للتوازنات الجماعية والبيجماعيّة.

وفي ذات السياق، تنبني المُطالبة الثقافيّة واللغوية على أسس القانون الدولي ذي الصلة بالاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية وإعمالها، وذلك ضمن الإطار العام للآليات المرجعيّة التالية :

- ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المصادق عليه سنة 1948، في مادته 27؛
- العهد الدولي حول القضاء على كل أشكال التمييز، المصادق عليه من قبل منظمة الأمم المتحدة، سنة 1965، بما في ذلك التمييز الثقافي واللغوي؛
- الميثاق المتعلق بمناهضة التمييز في مجال التعليم (اليونسكو، 1960)؛
- الإعلان عن مبادئ التعاون الثقافي الدولي (اليونسكو، 1966)، بما في ذلك التعاون في مجال التربية؛
- إعلان منظمة اليونسكو لسنة 1978، المؤكّد أن لجميع الأفراد والمجموعات حقهم في أن يكونوا مختلفين وأن يعتبروا أنفسهم مختلفين؛
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (منظمة الوحدة الأفريقية)؛
- إعلان الجمع العام للأمم المتحدة لاعتماد عشرية 1988-1997 عُشريةً عالمية للتنمية الثقافية؛
- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المصادق عليه من قبل المجلس الأوروبي؛ بما في ذلك الحق في اللغة وفي الثقافة؛
- الإعلان العالمي حول التنوّع الثقافي؛
- الاتفاقية الخاصة بحماية تنوع التعابير الثقافية والنهوض بها (اليونسكو، 2005).

وبالرغم من توافر هذه الترسانة القانونيّة، فإن العديد من الدول ما تزال ترى في الحقوق الثقافية حقوقاً دونية، بل تعتبرها، في أسوإ الأحوال، مجرّد تَعلّة تركبُها النخب التي تسيّس الهوياتية من خلال توظيف "العِرقانيّة" (ethnicité) في الصراع من أجل السلطة والسيطرة على الدولة. وذلك ما جعل تلك الدول تتحفظ على التصديق على هذه الحقوق. وتجدر الإشارة إلى أن ما يحفّ من لُبس بتحديد الأدوات المفاهيميّة لنظريّة الحقوق الثقافية لا يُسعف في الإحاطة بهذا الحقل وفي توسيع دائرة مُريديه. غير أنه يتعيّن بهذا الصدد، استحضارُ أربع وثائق رئيسة ترسم معالم حقل الحقوق الثقافية واللغوية، وهي على التوالي: *الإعلان العالمي*

*لمنظمة اليونسكو بشأن التنوّع الثقافي* (اليونسكو، 2001)، *والاتفاقية حول حماية تنوّع التعابير الثقافية والنهوض بها* (اليونسكو، 2005)، *والإعلان العالميّ للحقوق اللغويّة* (برشلونة، 1996)، *وإعلان فريبورغ حول الحقوق اللغوية* (فريبورغ، 2007). ومن الضروري، على المستوى القانوني، الإشارة إلى أن اتفاقية اليونسكو في حدّ ذاتها آلية قانونيّة دولية، حيث تمّ وضْعها في إطار إحدى منظّمات هيئة الأمم المتحدة، ووقّعتها وصادقت عليها دوّل عدّة؛ بينما إعلانا برشلونة وفريبورغ من وضع منظمات غير حكومية وشخصيّات من المجتمع المدني و/أو المجال العلمي، وليس لها أي طابع إلزامي بالنسبة للدول.

ومن مزايا كلّ من اتفاقية اليونسكو وإعلان فريبورغ أنهما يعرضان ما يتصل بالتنوّع الثقافي من أهداف ومبادئ عامّة، دون أن يُفردا للغة وللحقوق اللغويّة غير حيّز هامشيّ. وإن حقّ أن اتفاقية اليونسكو مرصودةٌ حصريّا للتنوّع اللغوي، إلاّ أن ذلك لا يعني أن ذات المنظّمة لا تحفلُ باللغة، فهي بوعيها بما يحدق بعدد هائل من لغات العالم من خطر الانقراض، اتخذت لصالح الأخيرة قرارات إيجابية، بعد إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2008 سنةً دولية للغات. أما إعلان فريبورغ فيتركّز حول الحقوق الثقافية ولا يباشر الحقوق اللغوية إلا على نحو ثانويّ، باعتبارها ضمنيّاً من الحقوق الثقافية. والواقع أن مُحَرّكي هذا الإعلان (المادة 5. ب) يضعون اللغة ضمن الثقافة، شأنها شأن "القيم والمعتقدات، والاقتناعات والمعارف والفنون والتقاليد والمؤسسات وأنماط العيش". أما الحقوق اللغوية فمخْتَزَلَةٌ في "حرّية التعبير العمومي أو الخاصّ باللغة أو اللغات التي يتمّ اختيارُها". وليس القصد من هذا التوضيح بشأن الهدف الرئيس لاتفاقية اليونسكو وإعلان فريبورغ إقامة فاصل مطلق بين الحقوق الثقافية والحقوق اللغوية؛ فَكِلا

الحقّين من مكوّنات الحقوق الرمزية للإنسان؛ وهي إن كانت حقوقا غير قابلة للتجزيئ والنقض، فإن توخّي الفعّاليّة البراغماتية يفرض ضرورة التمييز بينها.

وبالنسبة لإعلان برشلونة، فهو بالمقابل مخصّص حصريّا للحقوق اللغوية. ولأنه كذلك فإنه وثيقة تستحوذ على اهتمامنا بالدرجة الأولى في هذه الدراسة. وهي وإن كانت غير ذات قوّة إبرائية في عُرف القانون الدوليّ، تعدّ مرجعاً وازنا يتيح توضيح المسألة اللغويّة الأمازيغية. ويتمثل الهدف العامّ لهذا الإعلان في الإسهام في *تقويم الاختلالات اللغويّة لتأمين احترام سائر اللغات واتساع انتشارها، وإقامة مبادئ سلم لغويّة كونيّة عادلة ومُنصفِة، باعتبارها عنصرا أساسيا في التواجد الاجتماعي*". وبكيفيّة أوضح، يعرض الإعلان جملةً من الحقوق الشخصيّة الثابتة غير القابلة للتصرّف، يمكن ممارستها في كل الحالات؛ ومنها :

- حق الاعتراف بالشخص كعضو من المجموعة اللغوية؛
- حق الفرد في التحدّث بلغته في الخاصّ والعمومي؛
- حق استعمال الفرد اسمَه الخاص به؛
- حق الفرد في إقامة علاقات والتشارك مع باقي أعضاء المجموعة اللغوية الأصليّة؛
- حق الفرد في صيانة ثقافته وتطويرها؛

فضلا عن باقي الحقوق المرتبطة باللغة المنصوص عليها في *العهد الدولي للحقوق المدنيّة والسياسية* بتاريخ 16 دجنبر 1966، والعهد الدوليّ للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعية والثقافية، بنفس التاريخ (المادة 1.3).

وإلى جانب هذه الحقوق الفرديّة، يضيف الإعلان مجموعة من الحقوق الخاصة بالمجموعات اللغويّة، وخاصة منها :

- جميع المجموعات اللغوية متساوية في الحقوق؛
- حق المجموعات في تعليم لغتها وثقافتها؛

- الحق في الاستفادة من الخدمات الثقافية؛
- حق المجموعات في حضور عادل للغتها وثقافتها في وسائل الإعلام؛
- حق كل مجموعة في تعليم لغتها وثقافتها؛
- حق كل مجموعة في الاستفادة من الخدمات الثقافية؛
- حق كل مجموعة في حضور عادل للغتها وثقافتها في وسائل الإعلام؛
- حق كل عضو من المجموعات المعنية في الإجابة عليه بلغته في علاقاته مع السلطات العموميّة وفي العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية؛
- حق كل مجموعة لغويّة في تنظيم مواردها الخاصة وتدبيرها لتأمين استعمال لغتها في سائر مجالات الحياة الاجتماعية؛
- حق كل مجموعة لغويّة في التصرّف في الوسائل الضرورية لتأمين نقل لغتها وضمان ديمومتها؛
- حقّ كل مجموعة لغويّة في تقعيد نظامها اللغوي ومعيَرته والحفاظ عليه وتطويره والنهوض به، دون تداخُلات قصديّة أو قسريّة.

ومن شأن استلهام ما تم استعراضُه من مختلف مقوّمات الهويّة الأمازيغيّة أن تؤمّن لها المشروعية التي تمتحُ من الماضي ومن الواقع الثقافي ومن القانون الدولي. ويشكّل الاستدلالُ بتاريخانية الشأن الأمازيغي استحضارا لــحقيقة تاريخية تتصدى للخطاب الذي يعتبر المسألة الأمازيغية بدعةً لاشرعيّة من الموروث الاستعماري. ويقوم المطلب الأمازيغي أيضا على مشروعيّة أنتروبولوجيّة تضحد الأطروحة القائلة بتعبئة الهوية الأمازيغية من قِبَل أنصار الطائفيّة. كما أن مقاربة المسألة الأمازيغية من باب حقوق الإنسان تستند إلى مرجعية قانونية دولية تخوّلها كامل التسويغ المعزّز لمصداقيتها في مجالات التربية والثقافة والإعلام والإدارة العمومية وتفعيلاً لمقتضيات الدستور الذي جعل من الأمازيغية لغة رسمية بجانب العربية.

### 3. مقاربات بديلة

ليست الأمازيغية واقعا تاريخيا وأنتروبولوجياً وقانونياً فحسب، بل هي أيضا معطىً من الواقع الاجتماعي السياسي لمغرب اليوم، تفصَح عنه مطالبُ حركة اجتماعية صاعدة يتعيّن على الدولة أن تأخذها في الحُسبان في إطار التدبير العادل لما يصدر عن المجتمع من تناقضات. وعلى غرار سائر الخطابات التي تهيكل الحقل الرمزي بالمغرب، يواجه الخطابُ حول الأمازيغية مساءلات كبرى من قبيل : كيف يتأتّى إدماج الهويّة الأمازيغية ضمن مشروع مجتمعي قائم على الإنصاف والحداثة؟ وكيف يتحقّق تمفصُل اللغة والثقافة الأمازيغيتين مع باقي مكوّنات الهويّة الوطنيّة؟ ثم كيف سيتم النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين لتكونا منتوجيْن تنافسييْن في سوق الممتلكات الرمزية وتؤمّن لهما شروط الديمومة ؟

من البديهيّ أن الإجابة على ما سبق من أسئلة ليست حصرا على الحركة الثقافة الأمازيغية. فالواقع أن الأمر يتعلق بسؤال شموليّ يقع على ذمة المسؤولية الوطنية الملقاة على الجميع. وذلك ما يفسّر انكباب مختلف القوى عليه لمعالجته كل حسب طريقته، بعد طول حقبة من التجاهل والريبة والانتظاريّة. وبهذا الصدد، وعلى نحو تقريبي، نميّز بين أربع مقاربات لكل منها طريقةُ طرحٍ خاصّة، علما بأن الواقع، بالتأكيد، أشدّ تعقيداً. وهكذا تظهر المقاربات المذكورة وكأنها تتنافس في معالجتها للمسألة الأمازيغية في بُعديْها الثقافي والسياسي، متأرجحة في ذلك ما بين الثقافي والسياسي، وما بين الوطني والدولي.

#### 1.3. المقاربة الاحترازية

تقوم المقاربة السلبيّة أو الإنكاريّة على إيديولوجيّة وحْدَوِيّة تعتمدُ كمُسلّمةٍ أحاديّة الأمّة والتراب والشعب واللغة والثقافة، على منوال النموذج اليعقوبي

الفرنسي. وبديهيٌّ أن وضعَ اللغة والثقافة الأمازيغيتين في نطاق هذا الخيار يعني بالفعل إقصاؤهما أو تهميشهما، حيث إن دعاة هذه المقاربة يُنكرون شرعية المسألة الأمازيغية في حد ذاتها. وبالفعل، فإن النخب الثقافية والطبقة السياسية تعتبر اللغة والثقافة الأمازيغيتين عائقاً تاريخيّا، وعقبةً تَحول دون اندماج المجتمع المغربي ضمن مجموعات أوسَع وأكثر تنافسية وأوفر حظّا في الاستمرارية. وعلى هذا النحو، فالأمر يتعلّق *بقضيّة* تدخل في ذمة الماضوية والقبليّة ومن مخلّفات عهد *السيبة* أو ما عرف بـــ *"الفوضى البربرية"* (Terrasse، 1949). ويتجلّى هذا التصور للمسألة الثقافية على نحو خياريْن ينهل أحدهما من العروبية–الإسلاموية والآخر من الكونيّة التغريبية.

### *1.1.3. الخيار العُروبي- الإسلاموي*

يقوم الخيار العُروبي على أطروحات القوميّة العربية (*انظر* البيطار، 1960؛ عفلق، 1974؛ فرح، 1975 ؛ Carré ,2008). ويقدّم الخطابُ العروبيّ اللغة العربيّة مرصّعةً بكل الأساطير الاغتباطية التي تعتبَر أساساً *لتفوّقها وسُموّها،* حيث يؤكّد أنها أجمل اللغات من حيث تناسق البنيات الصرفية وغنى المعجم، وأنها لسان الفصاحة والبلاغة دون منازع. أما الثقافة التي تنقلها العربيّة فقد برهنت على مدى تفوّقها على باقي الثقافات، إذ كانت أكثر منها تقدّما في العصر الوسيط. وإذا عرفت في الوقت الراهن تقهقراً، فهي تختزن في طيّاتها إمكانات تسمو بها عاليا فوق الثقافات المحليّة ذات التعبير اللهجاتي.

وتتمثل الغاية القصوى للمقاربة العروبيّة في بناء *الأمة العربية*، على نحو تدرّجيّ من خلال الإدماجات الجهويّة، تحت إمرة دولة متعدّدة القوميّات وعبر وطنية(transnational) من شأنها تدبير سائر الموارد الماديّة والبشريّة المشتَرَكة. وبذلك سيكون على اللغة والثقافة العربيتيْن أن تشملا مجموع هذه القوميات تحت

شعار : "الأمّة العربيّة : أمّة واحدة ذات رسالة أزليّة من الخليج إلى المحيط". ويرى دعاة هذا التصوّر في إقامة *الأمة العربيّة* السبيلَ الوحيدَ لمواجهة تحدّيات الغرب والصهيونيّة، وللخروج من التخلّف واستعادَة العصر الذهبيّ للحضارة العربيّة. وفي ذات المنحَى يؤول للغات الهامشيّة المستضعفَة وضعٌ دونيّ، تحظى فيه بتساهُلٍ من قِبَل أقوى الأجهزة الإيديولوجية في الدولة العالميّة. وهكذا ساهمت المقاربة المُنكرة للتنوّع اللغويّ والثقافيّ في إجلاء المشروع الاستيعابي الاستبدادي للتيار العروبيّ– البعثيّ، وأسعفَت في استفحال مختلف الانتكاسات وخيبات الأمل على المستويات العسكريّة والسياسية والإيديولوجية.

أما أنصار المقاربة الإسلامويّة (أنظر ياسين 1994، 1997، 2005) فيعتبرون بصفة عامّة أن اللغة العربية في العالم الإسلامي، من حيث هي لغة *القرآن، لسان مقدّس،* وهي بالتالي *لغة الجنّة*. ومن ثمّ يفهم أن غيرها من اللغات ليست دونيّة فحسب، بل هي غير جديرة بمقام لغات لنقل المعارف العربية– الإسلامية. ومن هذا المنظور، الذي يمكن استقراؤه من يعض الكتابات الصحفية ةالتصربحات الدعوية، تتمثّل مقاربَة الإسلامويين في البلدان العربية أو الناطقة بالعربية في المقولة الآتية: إن لغة الدولة الإسلامية ليست غير العربيّة الفصحى التي يتعيّن أن يعادَ إليها صفاؤها الأصليّ وأن تنقّح من الاقتراضات المعجميّة والتركيبية من لغات أجنبيّة، أي من *لغُات العجَم*. أما اللغات المُستضعَفة فهي مجرّد مخلّفات من *الجاهليّة*، وحُثالات لغويّة حاملة للخرافات والشعوذة. ويذهب البعض إلى أن هذه اللغات، وخاصّة الأمازيغية في المغارب، يتوسّل بها المدافعون عنها كحصان طروادة المشحون بالروح العلمانيّة إن لم يكن بالإلحادية. ويشاطر الإسلامويّون بالمغرب تقريبا هذا الطّرح، ولو أن بعضَهم يقول بانتماء الأمازيغية للهوية الوطنيّة وبإمكانية إعادة الاعتبار لها، على أن يتوافر لذلك شرطان : أن

يُعتمدَ الحرف العربيّ في كتابتها، وأن لا تَنقُل ما دون الثقافة الإسلاميّة. وعلى أية حال، فلا يمكن العمل بها كلغة رسميّةً تامة الوظائف وإلا ستكون ضرة للعربية، بل يذهب بعضهم الى القول إن استعمالها لن يكون إلاّ مؤقّتاً، وبقاؤها لن يستغرق من الزمان إلاّ قدر ما يستلزمه القضاء على الأمّيّة باللغة العربيّة الفصحى. ومع هذا وذاك، لا محيد من الإقرار بتغيّر تدريجي للمواقف السلبية حيال الأمازيغية منذ ترسيمها.

### *2.1.3. الخيار التغريبي*

غالبا ما تتبنّى النخب المتجدّرة في منظومة العولمة واستهلاك الثقافة الكونيّة موقفاً من الثقافة الأمازيغية مشوباً إمّا بالازدراء أو بالتعالي. وبفعل اجتثاث هذه النخب اجتماعيّاً و/أو بحكم تكوينها وتربيتها واقتناعاتها، فإنها تكون مقوْلبةً في نماذج الثقافة الكونيّة القائمة أساسا على مبادئ عامّة، مثل العقلانيّة الاقتصاديّة، والقيم الماديّة، والتعدّديّة السياسيّة، والليبراليّة الاقتصاديّة. ويتمّ تناقل هاته الثقافة عبر وسائل الإعلام العابرة للأوطان، والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وقيم المجتمع الصناعيّ وما بعد الصناعيّ، وخاصة منها الفردانيّة والتنافسيّة والحرّيّة (انظر Berdouzi 2012 ؛ Bourqia، 2011 ؛ الخميسي، 1998).

وضمن الاقتصاد العامّ للنموذج الكونيّ، تعتبر اللغات والثقافات منتوجات متنافسَة، بحيث إن المنتوجات الأقوى في السوق تضمن بقاءها، بينما الأضعف منها يتعرّض للزوال. ومن ثمّ فالثقافات الهامشيّة تعتبر في غالب الأحيان من بقايا العهد ما قبل الصناعي، وتعكس المستوى الثقافي الأدنى للمجتمعات المتخلّفة، التي لم تلجْ بعدُ فضائل العقلانيّة الغربيّة. وقد يتأتّى لهاته الثقافات أن تواصل اشتغالها *كترسّبات* مشيّأة وجامدة، على نحو تحف فنّيّة تقليديّة ومتحفية و/أو تجاريّة، من قبيل

منتوجات الصناعة التقليديّة والرقصات الفلكلوريّة. إلاّ أنه على أمد، يكون محكوما على هاته الثقافات بالانقراض، نظرا لعدم قدرتها على التنافسيّة في السوق العالميّة للممتلكات الرمزية والمادية، إزاء اللغات والثقافات المهيمِنة، وعلى رأسها اللغة الإنجليزيّة والثقافة الأنجلوسكسونيّة. وتلك إذاً الواجهة الثقافيّة للنظام العالمي الجديد من خلال العولمة. ومن باب هذا الخيار، يُعتبر انبعاث الثقافات المحيطيّة مضيَعةً للوقت وهدراً للمال والطاقات؛ أي محاولةً مغلوطة تاريخيّاً، محكوم عليها بالفشل من قبل ديناميّة التاريخ نفسه.

وهكذا يتبيّن أن تدبير المسألة الأمازيغيّة، في نظام تهيمن عليه النخب المنضوية تحت التوجّه العروبي – الإسلاموي أو التوجّه التغريبي، لا يمكن أن يكون سوى تدبير انتقائي، إن لم يكن اختزالياً، يحكم موضوعيّاً على اللغة والثقافة الأمازيغيتيْن بالانتماء إلى رصيد تراث الإنسانية الرمزيّ الذي مآله التلاشي والموت.

## 2.3. المقاربة الأمازيغية

إن من مطامح الخطاب الأ مازيغي تتمثّل في إدراج الهويّة الأمازيغيّة ضمن مجهود بناء مجتمع متوازن وعازم السيْرَ نحو الحداثة، ومتجدّر في الهويّة الوطنيّة الإدماجيّة (انظرElmanouar، 2006 ؛ عنترة، 2006؛ Maddy, 2001; Aourid، 1992؛ El Qadery، 1995) وانطلاقاً من معاينة ما يطال اللغة والثقافة الأمازيغيتيْن من تهميش واستضعاف، وبالنظر إلى ما ينتج عن ذلك من ضرر بحقوق المجموعة المغربيّة برُمَّتها، فقد أخذت الحركة الثقافية الأمازيغيّة على عاتقها إيجاد ظروف الاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغيتيْن وردّ الاعتبار لهما. وفي هذا المنحى، شكّل *ميثاق أكادير* (1991) أرضيّة افتتاحيّة للمطالب الأمازيغية التي

بلورها مجموعة من الأطر الجمعويّة الممثّلة للجهات، بمناسبة انعقاد دورة الجامعة الصيفيّة بأگادير، في شهر غشت 1991، في عهد الملك الحسن الثاني. وتقوم مقتضيات الميثاق على مقاربة حقوق الإنسان، حيث تمحورت أهمّ المطالب المسطّرة حول دسترة اللغة الأمازيغيّة، وإدراجها في المؤسسات، وخاصة التربيّة، والإعلام، والإدارة، والتنمية الجهويّة. وقد كان لنشر الميثاق على نطاق شاسع دور المحفّز للحركة الجمعويّة الأمازيغيّة، حيث تمّ إنشاء جمعيات جديدة تقوم بصياغة مطالب ذات طبيعة ثقافية وسياسية. واستتبع ذلك بطبيعة الحال تتبّع الدولة هذا الوضع. وفي هذا السياق، شارك مناضلو جمعية تيللّي (الحرية) بالراشدية في عام 1994 في موكب مظاهرة فاتح ماي رافعين شعارات من أجل الاعتراف الرسمي بالأمازيغية، وقد تم توقيفهم ومحاكمتهم. وتشكلت حركة تضامنية كبيرة حول المجلس الوطني لتنسيق الجمعيات. وفي يوم 20 غشت من السنة نفسها، أكد الملك الحسن الثاني في خطاب العرش على عمق تاريخ البلاد ونادى بتدريس «اللهجات»؛ وبعد بضعة أيام، أعلن الوزير الأول عن بث نشرة تلفزيونية في التلفزة الوطنية. وفي فاتح مارس 2000، وبإيعاز من محمد شفيق ظهر بيان من أجل الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب، وكان عاملا مساعدا على جمع الجمعيات الأمازيغية حول المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنها الاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية، والتنمية الاقتصادية للجهات الناطقة بها، والتعليم الإجباري للأمازيغية، وإعادة الاعتبار لها في البرامج البيداغوجية وفي وسائل الإعلام، والارتقاء بالثقافة الأمازيغية ومبدعيها. وتعود التعبئة الحاشدة للحركة الأمازيغية في البدء إلى خطابي الملك محمد السادس عام 2001، خطاب العرش يوم 30 يوليوز وخطاب أجدير يوم 17 أكتوبر. ويتمثل فحوى هذين الخطابين في الاعتراف على مستوى قمة الدولة بمكانة الأمازيغية في الهوية

والثقافة المغربيتين. وأُحدثت مؤسسة تتولى النهوض بالأمازيغية بجانب الملك هي المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، عُين على رأسها محمد شفيق.

استُقبل هذا الحدث بمواقف مختلفة. فالبعض يعتبره مكسباً ينبغي الاستفادة منه لإنجاز الأعمال في مجال البحث من أجل النهوض باللغة والثقافة في مجال التربية للدفع بتعليم الأمازيغية، وفي مجال الإعلام لتسهيل إدماج الأمازيغية في وسائل الإعلام. وانتظم البعض الآخر في جمعيات للدفاع عن حقوق الأمازيغ أو في منظمات ذات طابع سياسي. وعلى أية حال، فإن إنشاء المعهد الملكيّ للثقافة الأمازيغيّة مكسب وازن لتأهيل اللغة والثقافة الأمازيغيتين ولتحقيق إشعاعهما. أما مدى إعمال اختصاصته السياسية فالأمر يبقى مرهونا بإكراهات المحيط العام.

### *1.2.3. المقاربة الثقافويّة*

إن المقاربة الإدماجيّة مقاربة ثقافوية أكثر مما هي سياسية، أو على الأقل تطرح المشكل من حيث إدراج الهوية الأمازيغية في الهوية الوطنية عبر الاعتراف للأمازيغ بحقوقهم اللغوية والثقافية. وبعبارة أخرى، يطالب المدافعون على هذه المقاربة بالثقافة الأمازيغية باعتبارها مكونا من الثقافة الوطنية، من حيث أنها ثقافة متعددة ومتنوعة الأبعاد تتفاعل فيها مختلف العناصر المكونة لها؛ هذه العناصر ولا شك تتنافس فيما بينها إلا أنها تغتني بالتبادل أيضا. والحال أن السعي وراء الاعتراف بالتنوع ضمن الوحدة يعتبر حاجةً وجودية ووجدانية، وتعتبر ممارسة الاختلاف ضمن الهوية حقا مشروعا لا ينكر.

وتعتبر الأبعاد العربية والإفريقية في هذا اللمنطور من المكونات الي تغني المنظومة الهوياتية الوطنية ، فالغيرية الغربية لا تنكر، بل يتم تحملها مصدراً للإلهام، والتجدّد وإعادة الإحياء. ويمكن أن تكون الغيرية، على هذا النحو، إيجابية

بشرط أن تكون العلاقات مع الهوية قائمة على الاعتراف المتبادل والتفاعل التشاركي، تشارك يتم عبر *السّلم اللغوية*.

رأينا في الفصول السابقة كيف أن اللغة والثقافة الأمازيغيتين تخرجان بتمهّل من وضع حرج في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وإيكولوجية ساعدت كثيرا على إضعافهما، والتي أدت آثارها المترتبة عنها إلى إضعاف وضعهما موضوعيا، وتقليص مجالهما الحيوي وعدد مستعمليهما. كما أن انبعاث وعي هوياتي حديث، تحمله نخبة تناضل من أجل الاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغيتين، يلتقي مع إرادة الدولة التي أكد عليها الملك محمد السادس لصالح إدماج الأمازيغية في مغرب حداثي وديمقراطي متعدد ومحترم لحقوق الإنسان. وإن هذا الأمر الواقع يسهم تدريجيا في صدّ آثار تهميش أخضع الأمازيغية، إلى عهد قريب، لسيرورة استيعاب متصلّفة.

وأمام وضع محفوف بالمخاطر يهدد بقاء اللغة والثقافة الأمازيغيتين، اتخذت إجراءات المحافظة والنهوض، خاصة في مجالي التعليم ووسائل الإعلام، واللغة والثقافة بوجه عام. وهكذا تتخذ الإجراءات الهادفة إلى الصحوة باللغة والثقافة الأمازيغيتين ثلاثة أشكال، البحث العلمي الهادف إلى معيرة اللغة والخط، والإنتاج الثقافي المؤمن لتجدّد الأشكال الأدبية والفنية، ودعم الفعل الجمعوي الذي يحرك المجتمع المدني. وهذه الإجراءات ناتجة عن عمل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغيّة، في إطار سياسة الدولة, وسمحت بتحقيق نتائج هامة، بالنظر إلى الوضع السابق لإحداث هذه المؤسسة. وبالطبع، فلا تزال هنالك مشاكل عالقة، خاصة ما يتعلق بإعمال مقتضيات الدستور الجديد القاضي بترسيم الأمازيغيّة، وبالتأصيل على مستوى السياسات العمومية، لأن ثمة "مقاومات" في بعض دواليب الجهاز التنفيذي. وتتمثل هذه المقاومة بجلاء في المجالين التشريعيّ والتنفيذي. ومن ذلك أن للفراغ

التشريعيّ تبعات على تعميم الأمازيغيّة، وعلى مكانتها في الحقل الإعلاميّ، وفي القضاء، وفي الاقتصاد، وفي الحكامة الترابيّة. ومن المعضلات الحساسة في هذا المضمار، ما له صلة بالتربيّة: فالوزارة الوصية لا تصدر عن رؤية واضحة في تحديد وضع الأمازيغية وموقعها ووظيفتها في المنظومة التربويّة، ولا تتوفّر على مخطط لتفعيل ملائم لتأمين الشروط الضرورية لإدماج الأمازيغية الفعلي، وخاصة الآليات التشريعيّة التي تؤطّر تدريسها والموارد البشريّة التربويّة اللازمة والمكوّنة والمؤهّلة، الكفيلة بتحقيق تعميمها.

والحاصل أن واقع الأمر، مع ما يتسم به من مقاومات ميدانيّة، يدفع الكثيرين إلى التساؤل عمّا إذا توفّرت حقيقة إرادة سياسية راسخة لتعميق سيرورة الاعتراف بالأمازيغيّة وضمان فعليّتها في السياسات العموميّة، أم أن التزام الدولة لم يكن سوى سراب أو مخاتلة (انظر بودهانن، 2012). ونعتقد أن هذا التساؤل هو من باب الحرص على اليقظة أكثر ممّا هو موقف مؤسّس على تحليل ملموس للواقع الحالي للأمازيغية خصوصا بعد دسترتها وترسيمها.

### *2.2.3. المقاربة السيادويّة*

إنها بالضبط النواقص والإخلالات الوظيفية في السياسات العمومية التي تؤدي بجزء من الحركة الأمازيغية إلى التجذّر، معتبرة أن الإرادة السياسية الفعلية لفائدة الاعتراف التام والكامل بالأمازيغية منعدمة على المستوى التشريعي، ومن ثم فإن المقاربة الأكثر ملاءمة لتدبير المسألة الأمازيغية هي المقاربة السياسية، من زاوية رؤية سيادويّة. وفي إطار هذه المقاربة، يتم التأكيد على أن الثقافة الأمازيغيّة تشكّل الأسّ الحصريّ لجوهر اختلاف الشخصية الرمزية للمغرب، وأن هذه الثقافة ينبغي أن تكون لها الرفعة في الحقل الاجتماعي والثقافي، باعتبارها سابقة لأية ثقافة

أخرى، وأنها صُلب الثقافة الوطنية. وبعكس الأوضاع بالنسبة إلى مناصري العروبية، يعتز المدافعون عن هذه المقاربة بشعور بالشموخ الإثني والأخلاقي للهوية الأمازيغية ويرفضون كل إجراء يُفترض أن يُعرّض الهوية الأولى للخطر، مثل التعريب والإدماج في وطن فوقي. كما أن سيرورة تعريب التعليم والإدارة التي انطلقت مع بداية الاستقلال تعتبر إجمالا بمثابة استراتيجية سياسية وإيديولوجية، الهدف منها استلاب الأمازيغ واستيعابهم؛ مثلما أن الإيديولوجيات العروبية والإسلاموية تُؤوّل كخطابات تهدف موضوعيا إلى استيعاب واستلاب الجماعات غير العربية، خاصة الجماعة الأمازيغية.

وترتسم معالم المقاربةَ السيادويّة لدى مناصري الأمازيغية على نحو طريقتيْن، إحداهما شموليّة تتمثل في الكونغرس العالمي الأمازيغي، وثانيثهما محلّياتيّة تجد تعبيراتها في بعض الجهات (راجع: Le Saout , 2009). ومن الناحية التكتيكية، قد تلتقي الطريقتان، بالنظر إلى أن الرؤية المتبنّاة تتمثل في طرح مشكل اللغة والثقافة الأمازيغيتين باعتباره مشكلاً ذا طبيعة سياسية أساسا. إلاّ أن حادث حلّ *الحزب الديمقراطي الأمازيغي* وكذا إجهاض بعض مشاريع إنشاء تنظيمات سياسية قائمة على الأمازيغية، لممّا يبيّن أن الوعي السياسي الأمازيغي لم يبلغ بعدُ مستوى الاستقلال الذاتي الواعيّ، وذلك بسبب الظروف الخاصّة بالفاعلين في الحركة وبالضوابط التي تحكم اشتغال الحقل السياسيّ.

وتُدرج الطريقة الفوق-وطنية الأمازيغية في إطار *"تامازغا"*، أي الوطن الأمازيغي (شمال أفريقيا)، كإطار معارض *للعروبيّة*. وتشكل هذه الأطروحة جوهر أرضيّة الكونغرس العالمي الأمازيغي، المنظمة الدولية غير الحكومية التي أنشئت سنة 1995 بسان روم دو دولان (بفرنسا) والتي تنادي ب «الدفاع عن الحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية *للأمّة الأمازيغية*».

وقد شهدت هذه المنظمة، سنة 2010، انقساما أفضى إلى إنشاء "الكونغرسع العالمي لتيزي أوزو" ، الذي أصبح منذ سنة 2011 "الجمعية العالمية للأمازيغ"" والكونغرسع العالمي لمكناس".

وفي إطار هذه المقاربة انبرى تلوين ذو *نزعة أهلية* يقوم بتطوير محاججة تقوم على كون المسألة الأمازيغيّة يجب أن تدخل في نطاق توصيّات *الإعلان العالمي حول حقوق الشعوب الأصليّة* (2007)، الذي ينصّ على حق الاستقلال الذاتي، وضمنه حق الشعوب الأصليّة في أن تحدد بحرية وضعها السياسي، وتضمن بحرية تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكذا حقهم في تنمية ومراقبة الأراضي والموارد التي يمتلكونها أو التي يستولون عليها. وعلى أساس هذا الإعلان، ومن باب اعتبار أن الأمازيغ يشكّلون الشعب الأصيل بالمغرب، فإن الحركة *الأهلوية تؤكّد* اغتصابَ حقوق *الشعب الأمازيغي* السياسية والاقتصاديّة والسوسيوثقافية. ولاسترجاع هاته الحقوق، يتعيّن إقامة حركة اجتماعيّة ينبثق منها تنظيم سياسي يدعو إلى الفيديراليّة ويكون من شأنه تحقيق المطالب ذات الطبيعة السياسية داخل البلاد، وإنجاز عمليّات لتعبئة الرأي الدولي، بتسخير الآليات القانونيّة لهيئة الأمم المتّحدة، وخاصّة منها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعقد الدولي للحقوق المدنيّة، والعقد الدولي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، وإعلان ڤيينا (1993)، الذي تمخض عن العشريّة الدوليّة للشعوب الأصليّة. وبحكم مقتضيات هاته الآليات، فإن التوجّه الذي يصدر عن هذه الحركة يطالب للأمازيغ بوضع الشعوب الأصلية وبالحقوق ذات الصلة، لا سيما حق التمتّع بحقوقها على أراضي الجموع وعلى الموارد والثروات الغابويّة والمائيّة والمعدنيّة. وبهذا الصدد، من الملاحظ أن مسألة حقوق الأمازيغ تقع ضمن إطار

يتجاوز الحقوق الثقافيّة واللغويّة، حيث تتخذ بُعداً أوسع يشمل سائر مناحي الحياة ومظاهرها.

ويتبنّى التيار الذي يتصوّر المسألة الأمازيغيّة إشكالا سياسياً مقاربة إقليمانيّة (territorialiste). ومن الناحيّة النظريّة، يمكن لهاته المقاربة أن تتخذ منحَيَيْن، أحدهما يستلهم النموذج الإسبانيّ، والثاني يمتح من النموذج السويسري. فبالنسبة للتوجّه الأوّل، يكمن حلّ المشكل في إطار الجهويّة، بحيث يتم تدبير المتغيّر اللسني والثقافي تاريفيت على مستوى الريف، والمتغيّر تامازيغت على مستوى المغرب الأوسط والجنوبي – الشرقي، بينما المتغير تاشلحيت يتم تدبيره في نطاق المجال الجيولهجي لسوس والأطلس الكبير الغربي. أما التوجّه الثاني، فيتصوّر حلّ الإشكال على نحو "جهويّة متقدّمة"، أي جهات تتمتع باستقلالية واسعة على الصعيد المؤسّساتي والثقافي والاقتصادي. ويمثّل النموذج الذي تدعو إليه الحركة من أجل استقلال القبايل (MAK) مثالا للتدبير السياسي للأمازيغانيّة في إطار مبدإ الإقليميّة (territorialité). ويقوم هذا الأنموذج على خمس ركائز أساسية : الاعتراف للقبايل بصفة الشعب والأمّة، والاستقلال الترابيّ للقبايل ضمن جزائر لامركزيّة، وترسيم لغة تقبايليت ببلاد القبايل، والعلمانية بالقبايل، وتمكين الكيان الجهوي من حصّته في الثروات الطبيعيّة الوطنيّة (انظر موقف Chaker 2001 ).

### 3.3. مدخل حقوق الإنسان

دخل المغرب بجرأة في درب احترام حقوق الإنسان مع مكتسبات المجتمع المدني فيما يخص حقوق الإنسان، والتجربة النموذجية *لهيئة الإنصاف والمصالحة* وتوصياتها. وبما أن المسألة الأمازيغية مسألة من حقوق الإنسان جوهريا، فإن تدبيرها يبدو بداهة وكأنه مجال لاختلافات شديدة، شريطة تبني رؤية كونية وغير

اختزالية لمفهوم حقوق الإنسان، واتخاذ الإجراءات المناسبة في السياسات العمومية للنهوض الفعلي باللغة والثقافة الأمازيغيتين.

ومن المفارقات الصارخة ان يلاحظ المرء أن تملّك فلسفة الحقوق اللغويّة والثقافيّة ليس بالأمر البديهي حتى لدى المنظمات الوطنيّة لحقوق الإنسان، التي ما تزال في غالبيتها سجينة إيديولوجية الأحادية الثقافية والأحادية اللغويّة. والحال أنه لم يتم استساغة اعتبار الحقوق اللغويّة والثقافيّة جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان من حيث كونها نسقا لا تنفصل فيه الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق الثقافية واللغوية، وإنما هي مترابطة. ومن ثم فالثقافة التي يتعيّن تطويرها هي التي تقوم على المبادئ الموجِّهة المعلن عنها في *اتفاقية اليونسكو حول حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي* (2005)، ألا وهي : مبدأ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومبدأ تساوي جميع الثقافات في الكرامة وفي الجدارة بالاحترام، ومبدأ التضامن والتعاون الدوليين، ومبدأ تكامل الجوانب الاقتصادية والثقافية للتنمية، والتنمية المستدامة، والتنوع الثقافي بصفته ثروة نفيسة للأفراد والجماعات، والانتفاع العادل من الثقافة، والانفتاح على الثقافات الأخرى، والتوازن بين مختلف الثقافات. وهكذا فإن اتفاقية اليونسكو تقدّم الإطار العامّ التوافقيّ، غير أنها لم تحظ بعد بمصادقة المغرب عليها.

وكما أسلفنا، فإعلان برشلونة العالمي للحقوق اللغوية (1996) يشكّل الإطار المرجعيّ الملائم لفهم أمثل للحقوق اللغويّة. إلاّ ان ثمّة تخوّفاً من أن يكون لدى كل من السلطات العموميّة ومنظمات حقوق الإنسان، باستثناء الجمعية المغربيّة لحقوق الإنسان، موقف أكثر تردّداً بسبب هيمنة الإيدولوجيّة العروبيّة. ومن شأن واقع الحال هذا أن يضرّ ببناء المشروع المجتمعيّ الوطني الديمقراطيّ. ذلك لأنه من المؤكّد أن مقاربة حقوق الإنسان هي التي من شأنها تقريب الرؤي وتحقيق تقاسم

نفس القيم والإسهام في إبادة الإقصاء المتبادَل. وفي ذات الاتجاه، يمكن تدبير المسألة الأمازيغيّة في إطار مقاربة تأخذ بالحقوق الفردية وبالحقوق الجماعية على حدّ سواء. ومن ثم فإن تدبير الشأن الأمازيغيّ من حيث الحقوق الشخصيّة يؤولُ إلى إدراجه في إطار حقوق الإنسان بمفهومها الكونيّ، وخاصّة حق كلّ شخص في التحدّث بلغته الأم، وفي التمتّع بثقافته وتلقينهما لذويه، في المدرسة وفي المجتمع، وكذا بحقه في الولوج الى الخدمات العموميّة بواسطتهما.

وفي هذا الإطار، يمكن أن يتم التدبير السياسي الإيجابي للمسألة الأمازيغية إما في إطار مقاربة من حيث *حقوق الإنسان*، أو في إطار مقاربة من حيث *الحقوق الإقليمية*. إلاّ أن هذه المقاربة تصطدم غالبا بالإرادة الراسخة للدولة المركزية في الحفاظ على مبدأ عدم التمييز بين المواطنين بإقامة لغة واحدة للجميع وبفرضها في كل القطاعات. وتؤدي هذه المساواتيّة المؤسساتية إلى تعزيز اللغة الرسمية في الواقع باسم المواطنة والوطنية والإدماج، على حساب اللغات والثقافات المستضعفة. وذلك حقّاً ما حدث مع سياسة تعميم التعريب وتعزيز اللغة الفرنسيّة، وما ترتب عن ذلك فعليّا من سياسة إقصاء الأمازيغيّة.

وتشمل مقاربة المسألة الأمازيغية من زاوية حقوق الإنسان، من جهة، التنصيص على الحقوق الثقافية واللغوية، ومن جهة ثانية، تدبير هاته الحقوق من حيث الحكامة. وتتمثل الحقوق اللغوية أساساً في ما يأتي :

(أ) حق الاعتراف الدستوريّ باللغة والثقافة؛
(ب) حقّ تعليم اللغة والثقافة؛
(ج) الحق في حضور متكافئ وعادل للغة والثقافة في وسائل الإعلام؛
(د) حق استعمال اللغة في المصالح العموميّة؛
(ه) حق الاستفادة من الخدمات الثقافيّة؛

(و) حق تنظيم الموارد وتدبيرها لغاية تأمين استعمال اللغة في سائر مجالات الحياة الاجتماعيّة؛

(ز) حق التوفّر على الوسائل الضروريّة لتأمين نقل اللغة والثقافة وضمان ديمومتهما؛

(ح) الحق في تنميط اللغة وتقعيدها ومعيرتها وتطويرها والنهوض بها دون تداخلات قصديّة أو قسريّة؛

(ط) الحق في الولوج إلى اللغات والثقافات الأخرى.

أمّا حكامة تدبير الحقوق اللغويّة، فيمكن أن تتأتّى في إطار مبدإ الحقوق الشخصيّة، أو في إطار مبدإ الإقليميّة. وبهذا الصدد، تُطبّق الدول غير المركزية أو الفدرالية مبدأ الوضع القانوني المميَّز الذي تستفيد بموجبه لغات وثقافات الجماعات المُشكلة للأقلية أو المستضعَفة باعتراف فعليّ، يُؤَمّن لها مكانا في التربية والإدارة ووسائل الإعلام. وواضحٌ أنه في هذا النظام القانونيّ، غالباً ما لا تحظى اللغات والثقافات الجهويّة بدعم حقيقيّ، حيث إنها مجرّد كيانات متساهَل معها من باب تلبية طلب اجتماعيّ، تختلف شدّته حسب الحالات. وتتشكّل *الثنائية اللغويّة المؤسساتيّة* أساس مقاربة أخرى في إطار الحقوق الشخصيّة، ويؤدّي إعمالُها إلى مأسسة نظام ثنائية لغويّة وطنية ومعمّمَة. وبمُقتضى هذا المبدإ يتمّ الاعتراف باللغات الوطنيّة كلغات رسميّة، بحيث تُستعمَل على مستوى مجموع التراب، وفي سائر مؤسسات الدولة (التربية، والإدارة، ووسائل الإعلام، إلخ.)، ومن قبَل جميع المواطنين. ويشكّل نموذج الباراغواي، بثنائية اللغة الوطنية، الاسبانية-الغورانية، أحد أندر الأمثلة على اعتماد هذا الخيار في التشريع، لكن بأقلّ فعالية في الواقع. غير أن لذات الخيار مزيّة إقامته تكافؤاً مثالياً بين اللغات والثقافات من حيث وضعها وحقوقها؛ إلاّ أن تطبيقه الفعليّ يبيّن عدم واقعيّته وارتفاع تكلفته.

ويستند مبدأ *الإقليمية* على أساس جغرافي محدّد بدقة في الخريطة، من أجل الاعتراف باللغة المُأقْلَمَة. وهكذا، ففي البلدان التي توجد فيها لغتان أو عدة لغات وطنية ذات قاعدة جهوية، يتم الاعتراف بالحقوق اللغوية، وتمارس هذه الحقوق في حدود الجهة المعنية. ويُعمل بهذا النموذج وفق طريقتيْن، حسب طبيعة الدولة:

(أ) نجد الكيفية الأولى في الدول التي لا تعترف *قانونيا* سوى بلغة رسمية واحدة ولكنها تتبنى سياسة اللامركزية اللغوية؛ فاللغات الجهوية أو *الوطنية* معترف بها في إطار إقليمها، حيث تستخدم في كل القطاعات إلى جانب اللغة الرسمية للدولة المركزيّة. وتمثّل إسبانيا النموذج الأكثر شهرةً، بما تعمده من سياسة استقلال جهوية. فهذا البلد يشمل 17 جماعة مستقلّة، حيث إن مبدأ الاستقلالية الإقليميّة يتمثّل في إقامة كيانات ترابيّة ذات طابع جهويّ، تتمتّع بمؤهّلات الحكم الذاتي وتوفير ضمانة دستوريّة للإدارات المحلّيّة لتدبير مصالحها الخاصّة بكيفيّة مستقلّة. وقد تمّ التنصيص على توزيع السلطة بين مستويات الإدارة الإقليميّة في الفصل 137 من الدستور الذي يقضي بأن "الدولة منظمة من حيث الإقليميّة على نحو جماعات وأقاليم ومجموعات مستقلّة. وتتمتع جميع هذه الكيانات باستقلاليّة تدبير مصالحها الخاصة". وقد تم تصنيف الجماعات المستقلّة حسب الصلاحيّات التي قد تمارسها. وهكذا فإن الجماعات التاريخية ذات الاستقلال التاّم هي : كاطالونيا، والأوزكاديا أو بلاد الباسك، وغاليسيا، والأندلس. ويمكن أن نذكر كذلك مثال الصين والفيتنام والاتحاد السوفياتي سابقا، ونيجيريا، إلخ.

(ب) وتطبق الكيفية الثانية في البلدان الفيدرالية أو المتحدة التي تقرّ فيها الدولة *قانونيا* بوجود لغتين رسميتين أو أكثر، كل واحدة في إطار فضائها الخاص. وتستخدم كل لغة من هذه اللغات على وجه الحصر في كل المجالات وقطاعات الأنشطة في حدود فضائها. ونجد هذه الصيغة ببلجيكا، في إقليم الفلامان وبلاد

الوالون( wallon) . أما بروكسيل فتعتبر مدينة ثنائية اللغة رسميا). وتمثل سويسرا حالة أخرى من البلدان حيث لكل مقاطعة من المقاطعات الأربع المشكلة للإتحاد لغتها الخاصة بها، أي الفرنسية والألمانية والإيطالية والرومانش. ومثال كندا هام من حيث أنه إشكالي. فهذا البلد ثنائي اللغة رسميا (ناطق بالإنجليزية والفرنسية). إلا أن أغلب الكنديين في الواقع ينطقون بالإنجليزية، فسكان الكبيك ناطقون أصليون بالفرنسية إلا أنهم ينطقون بالإنجليزية أيضا بالضرورة، وسكان الأنطاريو ينطقون بالفرنسية أو بالأنجليزية، أو بهما معاً...، وهذه الثنائية اللغوية الرسمية غير مستقرة في الواقع لأن الإنجليزية تتقدم على حساب الفرنسية، وفي فضائها بالذات (انظر: Landry وآخرين، 2005).

يتبين من خلال هذه الخيارات المختلفة، ماهية الخيارات المتاحة نظريا، عندما سيتم التفكير فعليا في مسألة التدبير السياسي للمسألة الأمازيغية. فبالتأكيد، يترتب عن كل خيار من هذه الخيارات اختيارات سياسية وإجراءات للتهيئة قد تهم وضعها وبنياتها.

فهل لدى الحركة الأمازيغية موقف موحد حول التدبير السياسي للشأن الأمازيغي؟ جوابا على هذا السؤال، ينبغي أن نسجل أن لا وجود إجمالاً لنصوص توجيهية تعطي جوابا شافيا. في حين يمكن أن نستند إلى بعض المصادر المرجعية التي تسمح بفهم المواقف الموجودة بصفة عامة. إن الأمر يتعلق إجمالا ببلاغات أو مقالات صحافية، أو بتصريحات بمناسبة ملتقيات أو مؤتمرات منظمات المجتمع المدني. أما الإهتمام بالقانون العرفي الأمازيغي، في أفق إدماجه ضمن مرجعيات المنظومة القانونية ، فلا يزال في مرحلة الإرهاصات الأولية (انظر أرحموش، 2012).

في ضوء هذه الوثائق، يمكن القول إن تيارين أخذا يرتسمان ضمن هذه الحركة دون أن يكون من السهل ربطهما بدقة بجمعية أو بأخرى إذ يتصوّر التيار الأول هذا الشأن مسألةً ثقافيةً ولغوية، بينما يعتبره الثاني معضلة سياسية:

(أ) إن الخيار الأول، باستلهامه الوضع القانوني المتميّز، يعتبر تدبير الشان الأمازيغيّ من زاوية الاعتراف الجزئي، وخاصّة في التعليم ووسائل الإعلام. ويبدو أن التيار العروبي ينحو في اتجاه هذا الحلّ الذي يأبى اختزال وظائف الأمازيغية الرسمية في حدود مجالية وسوسيولغوية ضيقة (انظر الفاسي الفهري، 2012)؛

(ب) أما الخيار الثاني، وهو يندرج في إطار مبدإ الثنائيّة العربية-الأمازيغية المتساوية في المؤسسات وفي المجتمع، يعمّم الاعتراف القانونيّ بالأمازيغيّة على كافة الأصعدة. ويظهر ان هذا الحلّ تنادي به بعض الجمعيات الثقافية الأمازيغيّة، التي تدفع بحجّة الشرعيّة التاريخيّة للأمازيغيّة وبكون المغرب قاطبةً أمازيغي في عمقه (انظر أخياط، 1994؛ الصافي مومن، 1996، 2002).

### 4. الدسترة والصحوة اللغوية

لقد شهدت الساحة السياسية المغربية، يوم فاتح يوليو 2011، حدثآ استثنائيآ تمثّل في إقرار دستور جديد للمملكة المغربية حاملا تصورا متقدّما للسياسة اللغوية والثقافية. وتتأسّس هذه السياسة على مبدإ النهوض بالتعدّد اللغوي والثقافي حيث تنصّ المادّة الخامسة من الدستور على الوضع الرسمي للغة العربية وللغة الأمازيغة من جهة، وعلى صيانة الحسّانية وحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية، وعلى تعلّم وإتقان اللغات الأجنبية من جهة أخرى. وفي هذا المضمار، تطرح عدّة تساؤلات بخصوص تفعيل رسمية اللغة الأمازيغة من قبيل استعجالية القانون

التنظيمي الخاصّ بهذا الموضوع وإعمال مخطّط مأسسة الأمازيغة وموقعة المؤسّسة المنوط بها تأهيل اللغة الأمازيغة الرسمية داخل هيكل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

يتضح إذن أن السياق الجديد الذي يعرفه المغرب قد يفتح آفاقآ واعدة أمام سيرورة إنتعاش اللغة الأمازيغة وثقافتها إن هو استمرّ بحزم وإصرار في الإنخرط في مسار الديمقراطية وحقوق الإنسان.

### 1.4. ضرورة الإنتقال إلى الحداثة

إن الرهانات التي ينطوي عليها تموقع القوى الموجودة في الحقل السياسي فيما يخص تدبير الأمازيغية تسائل الدولة والطبقة السياسية والمجتمع. وينبغي التذكير بأن سؤال الثقافة واللغة الأمازيغيتين شكل لسنين طويلة طابوهاً محرما بسبب مقاربة إرادية تروم بناء دولة وطنية مركزية وقوية. ومن طبيعة هذه الدولة أن تكون مهمّشة للقوى المميّزة ذات الطابع الجهوي أو القبلي، وذلك بفعل الإرث الإيديولوجي للحركة الوطنية بصفتها نتاج البورجوازية الحضرية التي تنظر إلى الهوية الأمازيغية على أنها خطر حقيقي أو محتمل على العروبة والإسلام. ولقد بدأت تزول هذه التصورات وهاته المخاوف والتوجّسات مع ترسيم الأمازيغيّة في الدستور الجديد للمملكة المغربية. لذا يتعيّن التفكير في المراحل المقبلة وتدبيرُها، من أجل الإعمال الفعلي والنهائي للوضع القانوني للأمازيغيّة في واقع السياسات العموميّة. وإذا كانت وضعية الأمازيغية، طوال عشرات السنين بعد استقلال البلاد، مطبوعة بالتهميش والهشاشة، فإننا نشهد اليوم بزوغ بوادر تطور في العقليات والمواقف والسلوكات بفعل الدستور الجديد الذي توج المكاسب الواردة في الخطب

الملكية وما تحقق من مكتسبات منذ الشروع في ماسسة الأمازيغية في مجالات البحث مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والتعليم والإعلام مع المؤسسات المعنية.

وفي الوقت الراهن، تعيش الأمازيغية فترة انتشاء غير مسبوقة في تاريخها. ذلك أن ترسيم اللغة الأمازيغيّة في الدستور الجديد يمنح للغة والثقافة الأمازيغيتيْن فرصا جديدة في مجالات التربية ووسائل الإعلام والثقافة والقطاعات الإدارية، وفي المجتمع بصفة عامّة. وغداً سيتعيّن دستوريا إزالة الكوابح والمعيقات والحواجز التي تعرقل الإعمال الفعلي للأمازيغية وتأصيلها في مختلف القطاعات. ومن البديهي أن بلوغ هذه الوضعيّة المُثلى يستوجب توافر إرادة سياسية حازمة لتأطير سيرورة ترسيخ الترسيم. واعتبارا لما راكمه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغيّة من انجازات، فمن المنطقي أن يتم ترصيد المكاسب الوازنة التي تحققت في مجالات تهيئة اللغة، وتقعيد كتابة تيفيناغ، وإعداد الحوامل البيداغوجية والديداكتيكيّة، والترجمة، والتعابير الأدبية والفنية والبحث في مظاهر الثقافة المادية، ، وتطبيق التكنولوجيات الحديثة. ويتميّز العمل الجبار الذي تم إنجازه طيلة عقد من الزمن، بجودته الكميّة والنوعيّة، مما يستوجب توظيف منتوجاته الوازنة واستثمارها وتعزيزها وإغناءَها في المرحلة الجديدة التي ستبدأ مع *المجلس الوطني للغات والثقافة المغربيّة*.

وعلى صعيد المجتمع المدني، فالتوجه الحالي في الحركة الأمازيغيّة ينحو منحى إنشاء جمعيات ذات طابع حقوقي-سياسي، مما يعد معطى جديدا يمكن، إن وفرت هذه الحركة لنفسها الظروف الذاتية والموضوعية المناسبة لذلك، أن يؤدي إلى فرضها فاعلا مباشرا أو قوة اقتراحية يحسب لها الحساب داخل الحقل السياسي، وذلك بجعل الأمازيغية رهانا سياسيا حقيقيا. وفي هذا الأفق، فالمقاربة السيادويّة التي تتبنى طرح مسالة تدبير الأمازيغية في إطار الفدرالية أو الإستقلال

الذاتي للجهات أو الجهوية اللاّتمركزية واللاّمُمركزة، تتوقف نجاعتها على قدرة الحركة الأمازيغية على الانتقال من الطرح الثقافوي الصرف إلى الطرح السياسي ذي البعد المواطن والحداثي. وهذا يقتضي العدول على التوجه الطائفي والأهلويّ الذي تحرّكه نخبة شعبويّة مفتقرة إلى وعي حداثي ذي بعد استراتيجي يستحضر التحديات والرهانات المعقدة التي تطبع الأوضاع السياسية والإجتماعية والثقافية على المستويين العالمي والمحلي. وهذا يفرض الإنتقال إلى تشكيل حركة اجتماعية حاملة لمشروع سياسي بديل. ومرة أخرى، فإن هذا المشروع، يفترض انبثاق زعامة قادرة على تصور استراتيجية تسمح بإنتاج رموز جديدة معبِّئة تتجاوز التضامن الآلي العرقي والولاءات التقليدية، لتؤسس لطرائق جديدة للتنظيم وأساليب حديثة للمطالبة والترافع، ومخططا استراتيجيا يسطر الأهداف العامة والمرحلية الرامية إلى تقديم بدائل متقدمة تروم استيعاب الشان الأمازيغي في أبعاده المختلفة خدمة للإنسان المغربي. وغني عن البيان أن الأمر يتعلّق بنخبة سياسية لا تقف فقط عند مطمح تعبئة العرقويّة في صراعها من أجل المشاركة في السلطة وفي مراقبة الدولة بغاية اقتسام الريع والامتيازات. وفي إطار السياق العالمي، المتّسم بالثنائية القطبيّة وبالعولمة والمحلّيّة، تبقى مسألة تسييس الهويات في ارتباطها بتكوين الدوّل واقعاً مرشّحا للتوسّع. ممّا يحتّم على الدولة كما على الاستراتيجيين وعلماء السياسة أن يولوا هذه الظاهرة الاهتمام اللائق بها، لأن من شأنها أن تتحول إلى مسرح لرهانات سياسية وسوسيوإقتصادية تتجاوز حدود المظاهر الثقافية واللغوية (راجع Touraine، 1978؛ Neveu، 1996) وأن تنقلب ضد الحقوق الفردية (انظر يوسري، 2012).

## 2.4. مقاربة الجهوية

إن المسألة الثقافية واللغويّة الأمازيغيّة بالمغرب قد تجد لها حلاً موفّقاً في إطار السياسة الجهويّة الجديدة التي تعدّ مبدئيّاً نموذجا *للجهويّة المتقدّمة بالنسبة للبلدان السائرة في طريق النموّ*. وواضحٌ أن الأمر يتعلّق هنا بعناصر تصوّر تسوّغ تدبيراً سياسياً سليماً للمسألة الأمازيغيّة، في إطار "الجهويّة المتقدّمة" المعلن عنها، وهو تصوّر يخوّل كامل قيمته ووزنه للبعد الرمزيّ والثقافي واللغويّ، في بناء الهويّة الجهويّة والوطنيّة. غير أن المقام يقتضي أن نسلّم بأن البعد الثقافي واللغويّ شبه مغيّب في الخطابات الحديثة. فهل يعني ذالك أن ثمّة تغيّراً في موقف الدولة من مسألة التنوّع الثقافيّ واللغويّ عامّةً ومن المسألة الأمازيغية بوجه خاصّ ؟

وتتمثّل مفارقَة إقليميّة اللغة والثقافة الأمازيغيّتيْن في ما يلي :

(أ) توفّر الإقليميّة فضاءً طبيعيّاً بمقوماته التاريخيّة، والثقافيّة والسوسيواقتصاديّة التي تؤمّن الشروط الفعليّة للحفاظ على اللغة والثقافة الأمازيغيتيْن والنهوض بهما في تنوعّهما وكذا ضمان تناقلهما عبر الأجيال؛

(ب) تعزّز الإقليميّة تشظّي اللغة والثقافة الأمازيغيتين إلى "عاميات" ولهجات محلية، الشيء الذي سيحول دون معيرة لغة مشتركة؛

(ج) تقود الإقليمية إلى تجاهل الجماعات الناطقة بالأمازيغية والمطوقة في تجمعات ناطقة بالعربية خاصة في المدينة. والحالة أن ظواهر النزوح القروي والهجرة تدفع بالساكنة القروية الناطقة بالأمازيغية إلى المدن وتدمج نتيجة لذلك. ويمكن حل هذا المشكل على الطريقة الفينلاندية. ففي فينلاندا يطبق في الواقع على كل أقلية تبلغ 10٪ من الساكنة *مبدأ الوضع القانوني*

*المميّز* الذي يضمن حقوق الأقليات في تعليم لغتها وثقافتها في إطار الحقوق الشخصيّة.

يتضح، في ضوء فحص مختلف بدائل التدبير السياسيّ للمسألة الأمازيغيّة، أنه بدون إرادة سياسية مستقلّة للأفراد والجماعات، والتزام حقيقيّ للدولة، وتوافق بين مختلف الأطراف المعنيّة بالإشكالية اللغوية والثقافيّة، لن تعدوَ كل مبادرات انتعاش الأمازيغية وصحوتها مجرّد بلسم وهمي لا فائدة منه أو شعارات جوفاء. ذلك أنه فضلا عن اختيار السياسة العامّة، فإن اعتماد إطار قانوني لتدبير المسألة الثقافية واللغوية الأمازيغيّة أمر حتميّ. وهنا يُطرح سؤال الحكامة نصوغه كالآتي: هل يتعيّن الأخذ بمبدإ الحقوق الشخصيّة مع وضع اللغة الأملزيغية لغة الأقلّيّة، أم مع وضع ثنائية اللغة الرسمية في نظام وطنيّ ثنائي اللغة أي العربية– الأملزيغية ؟ بالمقابل، هل يعتمد مبدإ الحقوق الترابية في إطار "الجهوية المتقدّمة"؟ وتتمثّل المخاطر المحتملة لكلا الطرحين في ما يلي: في إطار الاختيار الأول، يبقى تأمين فعليّة المساواة في الحقوق بين العربيّة ولأمازيغية عصيبا، بينما في إطار الاختيار الثاني، فإن المؤكّد مضاعفة لهجنة الأمازيغية وتشظّيها. أما الاختيار الثالث فيتمثّل في لبس الإطار السياسي والقانوني، ممّا قد يهدّد التنوّع اللغويّ عامّةً والأمازيغية على وجه خاصّ.

وإذا كانت الأسس التي تمّ اعتمادها في صياغة مشروع الجهويّة المتقدّمة بالمغرب من قبل اللجنة الاستشاريّة للجهوية (انظر: تقرير ذات اللجنة، مارس 2011) أسساً سليمة بحقّ بالنسبة لتصوّر شكل الإقليميّة وتدبيرها، فإنها مع ذلك تبقى غير كافية للإحاطة بالواقع الاجتماعيّ والثقافي والتراثيّ للبلاد. وبودّنا هنا مناقشةُ الرؤية التي يقوم عليها هذا التقرير، انطلاقاً من المسلمات التالية: بدايةً،

ليس ثمّة، في نظرنا، ديمقراطيّة إقليميّة دون الأخذ بالهويّة التاريخيّة والتراثيّة للأقاليم. والقصد بالتراث هو الموروث الماديّ واللاّمادي في آن واحد. ذلك أنه لن تتأتّى أي تنميّة إقليميّة دون إدماج البعد الثقافيّ للجهات. كما أنه لن يقوم أي مشروع تنمويّ دون اعتماد عناصر التنميّة البشريّة. وأخيراً، إنه لا يمكن الادّعاء بإعمال التنميّة البشريّة دون الأخذ بالبعد الرمزيّ للإنسان، لأنه لا حاجة للتذكير بأن الإنسان كيانٌ متعدد الأبعاد يتعيّن الإحاطة به في شموليّته.

بيْد أن المشروع الذي تقترحه اللجنة الاستشارية للجهوية يبخس الأبعاد الثقافيّة للجهويّة ويتناولها بكيفيّة غيرسليمة. ولإبراز هذه المعايَنة، نسرد ما ورد في الصفحة 7، الفقرة م: *"إن نموذج الجهويّة المتقدّمة ليس نتاج أي ملاءمة مع الخصوصيّات العرقيّة أو الثقافيّة أو العقائديّة الأكثر أو الأقلّ تشنجًا* ". وهنا يحق التساؤل عمّا تقصده اللجنة بـــ "الخصوصيات المتشنّجة". وفي نظرنا، لا يجب إقامة رابط سببي بين التعبير عن تشبث المواطن بثقافته في خصوصيتها وبين إرادة النهوض بالتنوّع الثقافيّ من جهة، وبين ذلك و "تشنّج الخصوصيات"، أو ما يسميه البعض بهلع "الانزلاقات الطائفيّة" من جهة أخرى. ويبدو أن اللجنة لا تميّز بين مطالب الحقوق اللغويّة والثقافيّة المشروعة والنهوض بها في إطار الجهويّة، وبين التعبير عن ترسّبات العرقويّة والنسبيّة الثقافية والسلوكات الملازمة لها. والحال أن التمييز ضروري بين هذا وذاك باعتماد مقاربة *اتفاقية اليونسكو حول حماية تنوّع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزها* (2005).

وفي نظرنا، يمكن تفسير موقف اللجنة المتحيّز بتناولها الخاطئ لهويّة المغرب المتعدّدة، القائمة تاريخيّاً على تعدّد العناصر المكوّنة لها. كما ينمّ عن طمس إسهام الأنتروبولوجيا الثقافيّة في الإحاطة بتكوين المجتمع المغربيّ. ومن ثم فالرأي المسبق هذا قد يحتمل مخطر تأويله بمثابة موقف إيديولوجيّ يتصوّر كلّ خصوصيّة

ثقافية و/أو لغويّة مصدراً لخطر يتهدّد الوحدة الوطنيّة. وقد يُفسّر ذات الرأي القبليّ بالاعتقاد الراسخ بأن النموذج الأمثل هو الدولة الأمّة على النحو اليعقوبيّ. وأخيراً، فالمشروع المتقدّم به لا يعير أي اهتمام للانتظارات والطلبات الاجتماعية من حيث الديمقراطيّة الثقافيّة واللغويّة التي عبّر عنها المجتمع المدنيّ، وكأن التعبير عن هاته الانتظارات لا يمكن اعتباره إلاّ "تشنجاً". والحال أن بالإمكان إيلاء اهتمام وازن للدراسات الأكاديميّة المنجَزة في مجالات التاريخ الثقافيّ، والسوسيولوجيا، وخاصة منها أعمالP. Pascon حول الطابع المركّب المميّز للمجتمع المغربيّ (1971)، وفي مجال الأنتروبولوجيا الثقافية (1969,Gellner)، وجغرافية الأرياف، والاقتصاد من منظور Belal (1980)، الذي أبرز العوامل غير الاقتصاديّة للتنميّة ومتاهات الاقتصادويّة الاختزاليّة. ولهذه الأعمال كلها إسهام وازن ورائد في تحليل تنوّع الممارسات الثقافيّة وغناها ومركزيتها في منظومة القيم لدى الجماعات والمجموعات.

وفي ضوء هذه المسلّمات، نعتبر أن تقرير اللجنة الاستشارية للجهوية يتسم باختزاليّة تفضي به إلى التضحيّة بالبعديْن الاجتماعيّ والثقافيّ للجهويّة. وفضلا عن ذلك، فالتقرير معرّض للتجاوز من قبل الظرفيّة الراهنة والآفاق الجديدة التي فتحتها الخطب الحديثة لجلالة الملك محمد السادس، أي خطاب 9 مارس وخطاب 17 يونيو من سنة 2011؛ ومن خلالها يدعو عاهل البلاد إلى التفكير في مغرب الغد، بكل جرأة وفي نطاق نماذج جديدة. كما أن التقرير معرّض للتجاوُز من لدن الحركة الاجتماعيّة التي تتطلّع إلى مغرب جديد، باعتماده هيمنة النظرة التنموية التقليديّة والسلوكات السياسية المحتشمة. وللتأكّد من ذلك، نحيل إلى الخطوط العريضة للمشروع والمستعرضة في الصفحات من 3 إلى 5، وإلى التصوّر العامّ للمشروع والمبدإ الموجّه له، الواردين في الصفحتيْن 31 و 34.

وهكذا فإن المشروع يبقى خارج السياق من حيث عدم استيعابه للظرفية السياسية الراهنة ومداخلها ومخارجها. ولغاية إبراز المرجعيّة السياسية لمشروع الجهويّة، نودّ التذكير هنا بالرؤية وبالتوجهات الواردة في خطب عاهل البلاد ذات الصلة بموضوع الجهوية، كالتالي :

(أ) في خطاب 30 يوليوز 2001 : " *وننظر إليها [الجهوية] على أنها انبثاق إدارة لا ممركزة للقرب مسيرة من قبل نخب جهوية، وكذا تفتق الخصوصيات الثقافية، التي يشكل تنوعها مصدر غني للأمة المغربية. وإيمانا من جلالتنا بأن الديمقراطية ليست مجرد تجسيد للمساواة في ظل دولة الحق والقانون، وإنما لابد لها أيضا من عمق ثقافي يتمثل في احترام تنوع الخصوصيات الثقافية الجهوية، وإعطائها الفضاء الملائم للاستمرار والإبداع والتنوع الذي ينسج الوحدة الوطنية المتناسقة، فإننا نعتبر عيد العرش المجيد، الذي يجسد وحدة شعبنا وصلة ماضينا بحاضرنا، والذي يحثنا على التفكير في غد أفضل لأمتنا خير مناسبة لمكاشفتك شعبي العزيز، بمسألة حيوية تهمنا جميعا، ألا وهي قضية الهوية الوطنية، المتميزة بالتنوع والتعددية، مثلما هي متميزة بالالتحام والوحدة والتفرد عبر التاريخ."*؛

(ب) وفي خطاب 12 دجنبر2006، بأگادير : "*مقاربتنا الجهوية، لتدبير الشأن المحلّي، نابعة من إيماننا الراسخ بأن كل جهة من جهات المملكة تزخر بإمكانات طبيعيّة وحضارية هامّة*"؛

(ج) وفي خطاب 6 نونبر 2008، بمراكش : "*كما أن نجاح الجهويّة رهين باعتماد تقسيم ناجع يتوخّى قيام مناطق متكاملة اقتصاديا وجغرافياً ومنسجمة اجتماعياً وثقافيا*"؛

(د) وفي خطاب "3 يناير 2010 : *"فالجهوية الموسّعة، يجب أن تكون تأكيداً ديمقراطياً للتميّز المغربيّ، الغنيّ بتنوّع روافده الثقافية والمجالية' المنصَهرة في هويّة وطنيّة موحَّدَة"*.

(ه) وفي خطاب 9 مارس 2011، يتم التنصيص على أول مقومات الإصلاح الدستوري على النحو التالي: *"التكريس الدّستوري للطابع التعدّديّ للهويّة المغربيّة الموحّدة، الغنيّة بتعدّد روافدها، وفي صلبها الأمازيغيّة، كرصيد لجميع المغاربة"*.

والخلاصة أنه، بالنظر إلى القضايا المثارة أعلاه، يمكن القول إن هذا المشروع يكتسي مخطراً أساسياً من حيث كونه مُجانباً للتطوّرات الحديثة التي طبعت الدينامية السياسية لبلادنا. والأدهى من ذلك أن ثمّة أيضاً مخطر أن يكون الأسّ الإبيستيمي الذي يقوم عليه المشروع يتمثّل في اعتبار الخصوصيات الثقافيّة "خطيرة" على وحدة الأمة، وبالتالي يتعيّن إزاحتها من مشروع الجهويّة. وذلك مما يجعل منه أسّاً متناقضاً مع روح الدستور الجديد ( فاتح يوليوز2011) الذي يقرّ بالطّابع التعدّديّ للثقافة الوطنيّة ويقضي بترسيم اللغة الأمازيغيّة.

وللخروج من نطاق النموذج الذي يدعو إليه المجلس الاستشاري للجهويّة بشأن مشروع الجهويّة الموسّعة، نقترح المبادئ الآتية بمثابة رافعات استراتيجية لإنجاح إصلاح الجهويّة في المغرب :

(أ) الأخذ بالمقوّمات التاريخيّة والثقافية واللغويّة التي ترسم معالم الهويّة الوطنيّة المتعدّدة؛ وهي مقومات واردة في تقرير الخمسينيّة. وبتلازم مع ذلك، فإن إقصاء هاته المقوّمات قد يجازف بهدم بنيات الجهات عبر خلق اختلالات توازنية داخلها من الصعب تداركها؛

(ب) الامتثال لحقوق الإنسان في كونيتها وتكاملها وعدم تجزيئها، ومنها الحقوق المدنيّة، والاقتصادية، والثقافية، واللغويّة. وفي هذا المنحى، نحيل على العقد الدولي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، وعلى إعلان

برشلونة حول الحقوق اللغوية، وعلى اتفاقية اليونسكو بشأن النهوض بالحقوق اللغويّة، وعلى إعلان فيربورغ حول الحقوق الثقافيّة؛

(ج) ترسيخ الاختيارات والتوجّهات الديمقراطيّة التي ينخرط فيها مشروع مغرب "موحّد في تنوعه"؛

(د) إدماج التنمية الثقافية في التنمية الاقتصاديّة، ومن ثمّ تمفصل البعد الاقتصادي مع البعديْن الاجتماعيّ والثقافي، في مشروع جهويّة، مندمج ومتقدّم بحقّ.

وفي إطار المبادئ السالفة الذكر، فإننا أمام نموذج من شأنه إغناء النموذج الذي يقوم عليه مشروع الجهوية الذي أتت به اللجنة الاستشارية للجهويّة. ولا بدّ أيضاً أن نعي بأنه لو كان هذا المشروع بمثابة مشروع استقلالية جهويّة متقدّمة، ولا يدرج البعد الثقافيّ في تنوّعه وسعَته، فلن تكون له أية جاذبيّة ولا أية مصداقيّة ولا أي إمكان. إذ من البديهي أن النموذج المنافس، أي نموذج الاستقلال الجهوي المقترح على الساكنة الصحراوية بالجنوب، يبقى هو الكفيلُ بتمكين شأنه تمكين الجهات الناطقة بالأمازيغيّة من ظروف ازدهار التنوّع الثقافيّ.

يروم الأخذ بالمبادئ السالفة تخويلَ الجهات هويةً ثقافية في إطار مشروع جهوية مندمجٍ، علماً بأن السِّمات الثقافيّة للجهات (ولا يتعلّق الأمر بالخصوصيات أو "العرقيّة") ليست قطّ عاملاً معيقاً للوحدة الوطنيّة ولتماسك المجتمع ولتنمية البلاد؛ بل إنها، على عكس ذلك، بمثابة عوامل مساعِدة، ورافعات استراتيجية ضروريّة لنجاح مشروع الجهويّة المتقدّمة. وفي هذا المنحى، من الواضح أن التقطيع المقتَرح من لدُن اللجنة الاستشارية للجهوية لا يستجيب للمتطلّبات الدستوريّة بشأن الحفاظ على التعابير الثقافية واللغوية الوطنيّة والنهوض بها في ترابها الطبيعيّ، أي الجهات ذات الشخصية الثقافية والتاريخيّة، والتي تتولّى، على نحو ديمقراطيّ، تدبير مواردها وثرواتها الماديّة والرمزيّة، في نطاق الوحدة والتماسك والتضامن.

### 3.4. من أجل تعاقد اجتماعيّ مميّز

بالرغم من المشاكل المعقّدة التي تواجهها المجتمعات المغاربيّة، فلا يمكننا أن تقفز على الإحاطة المعقلنة والمنصفة بواقعها، وخاصة ما يرتبط منها بالتنوّع اللغوي والثقافيّ. ويتمثّل رهان هاته الإشكالية في ضبط التناقضات القائمة وتسويتها، من جهة، بين التوجّه ذي النزوع المركزيّ، الذي يُرجِع التعدّديّة إلى التفرّد والخصوصيّة، والتنوّع إلى الوحدة، والوحدة إلى الأحاديّة، ومن جهة أخرى، بين التوجّه الطائفيّ الذي ينادي بالاختلاف المطلق. ويكمن الرهان الرئيس لتحوّلات المجموعات المغاربيّة في الانتقال من مجتمع قائم على تقاطبات هوياتية، أساسها التضامنات الآلية الإثنولغوية أو الدينية ذات طبيعة نزاعيّة، إلى مجتمع تُهيْكلُه الروابط العضويّة لتعاقد يروم التماسك الاجتماعيّ (راجع: Durkheim، 1999). وهكذا يتضح أن التحدّي الجوهري يكمن في ضبط تدبير ثنائية الكونية والخصوصية في إطار إقرار وضمان حقوق الإنسان في كليتها، أي الحقوق المدنيّة والاقتصادية والاجتماعية وكذا الحقوق الثقافية واللغوية.

# خاتمة

## العولمة والصحوة اللغوية

في ختام هذا المؤلَّف، نودّ إعادة تركيب بناء المشهد اللغويّ بالمغرب، ذلك المشهد الذي تمّ تفكيكه في الفصول السالفة لضرورة التحليل المنهجي. وتقوم عملية إعادة البناء هاته على موقعة إشكالية تعريض الأمازيغيّة لخطرالنكوص من جهة، وسيرورة انتعاشها من جهة أخرى، في سياق يأخذ في الحسبان كلاًّ من الشموليّة والمحلّيّة. وعليه سنقوم بمعالجة تحدّيات ورهانات سيرورة تغيّر وضع الأمازيغيّة وبنيتها في إطار الشموليّة المحلّيّة.

إن الشمولية المحليّة (glocalisation) مصطلَح يحاكي لغويّاً كلمة "dochakuta" اليابانيّة التي تعني "الموضَعة الشموليّة"، وتحيل على مفهوم سارٍ في مجال الممارسات الاقتصاديّة والماليّة، في توجّه يعتمد تمفصل الميولات الشموليّة مع الوقائع المحلّيّة. ومن ميّزات تمفصل الشموليّة والمحلّيّة أنه يفتح المحلّي على معطيات البيئة الشاملة، وخاصّة المعطيات السياسية والاقتصاديّة والثقافية والتكنولوجيّة، كما يمكّن من إعادة ضبط تلك المعطيات وتكييفها مع المعطيات التاريخيّة والثقافية والدينيّة والسياسية. والفائدة من الإجراء *الشمولي المحلّي* أنه يوفّر مدخلا للإحاطة بآثار الهيمنة الناتجة عن الشموليّة وآثار أواليات المقاومة المتولّدة عن الخصوصيات المحلّية.

## 1. الشمولية-المحلّية وتدبير الموارد اللغوية

يعدّ مفهوم "الشمولية المحليّة"، بنَقلِه من مجال الإقاصاد إلى المجال الثقافي واللغويّ، أداةَ تحليلٍ تمكّن من وصف وتفسير التداؤب بيْن الظواهر الثقافيّة واللغوية الداخلية منها والخارجية. وممّا يحرّك سيرورة هذا التداؤب هو اشتغال القوى المتناقضة للشموليّة والمحلّيّة حيث ترسم قوى المحلّية طابعها على حقائق الوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية، عاكسةً بذلك خصوصيات الجماعات ومميّزاتها. وبدورها، تقوم قوى الشموليّة بتحريض الميولات العامّة التي تفرض المنتجات الثقافيّة واللغوية المهيمِنة وتكرّسها، على الصعيد الكونيّ، عبر الوسائل المتوفّرة للسياسات والاقتصاديات المهيمنة.

في هذا المنحى العامّ وبالنسبة لكلّ الدول، وربّما حتى لكلّ المجتمعات، فإن قاعدة *"التفكير شمولياً و العمل محلّياً"* تمثّل المعادلة الاستراتيجيةالتي ينبغي حلّها. وتُطرح هذه المعادلة بشكل أساسي في بلدان الجنوب، بحيث تتعرّض مباشرة لآثار العولمة، الإيجابية منها والانحلالية. والسؤال المطروح هو : ما هي الفوائد التي يمكن جنيُها من العولمة في سياق محلّي ؟ وأكيد أن الجواب الأمثل يكمن في التدبير المعقلن والعادل لثنائية العولمة – المحليّة على نحو الشمولية-المحلية (أو "العوْمحلّيّة"). و يتأتّى ذلك بالضرورة، في الحقل اللغويّ، عبر تملّك قواعد اشتغال سوق اللغات، التي تنبني على قوى العولمة الجاذبة وكذا على قوى التموضُع (localisation) النابذة.

ويتمّ تدبير إشكالية التنوّع اللغوي في إطار السياسة اللغوية التي تعتمدها الدولة، وضمن الدينامية السوسيولغوية التي تخلقها الجماعة. والحال أنه بالنسبة لسياسة الدولة، فهي إمّا أن تكون تحكّميّة وفعّالة أو، بكل بساطة، إيديولوجية وأفلاطونية. فالسياسة غير التحكّمية الناجعة، هي التي تستجيب لمتطلّبات

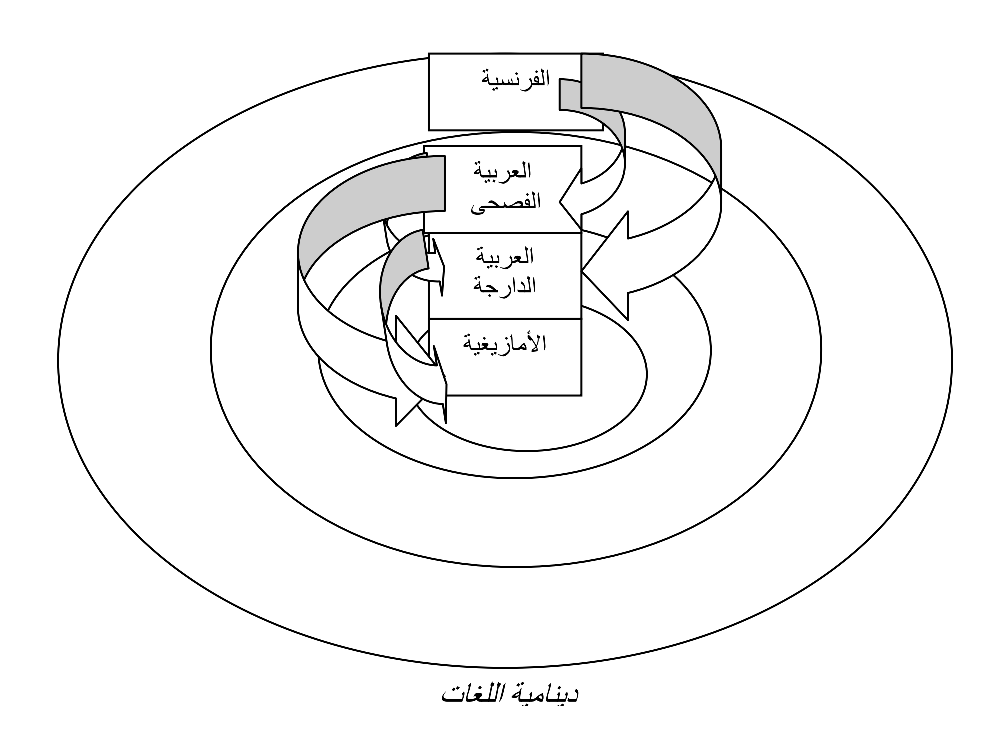
الديمقراطية والإنصاف، أي سياسة توافقيّة، معلنة على مستوى الدستور ومتأصّلة على المستوى المؤسساتي والإجرائي. وهكذا، فإن طبيعة تدبير تنوّع اللغات يعدّ بمثابة مؤشّر على نوعية الحكامة التي تؤثّر تأثيرا مباشرا في التنمية البشرية ؛ وهذا اعتقاد متقاسم بين الاختصاصين في هذا المجال (راجع : Weinstein، 1990). وقد تبنّت الدول المغاربية، منذ استقلالها، سياسة لغوية تعلن عن أولويّة العربية الفصحى، لكنها في الواقع سياسةٌ تشتغل افتراضياً فقط، حيث إن الاتجاه العام يتمثّل في فسح المجال للفعل الطبيعي للمنافسة بين اللغات. وإن عُرِضت أحيانا ترسانة قانونية قسرية وغير فعّالة لصالح خيار التعريب، فإنّ التعددية اللغوية التي تسم الساحة اللغوية المغاربية تعمل على أساس ممارسة الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، أي إن المتكلّمين يتواصلون في وضعيات تتمّ فيها تراتبية اللغات على نحو أصناف عليا وقويّة وأصناف دنيا ومستضعفة.

وبصفة عامّة، فإن هذه الظاهرة السوسيولغويّة مرتبطة بالتشكيلات الاجتماعية التي تتعرّض للتنوّع اللغوي بصفته نتاجاً هجينا للعولمة وللمحلّيّة. ويُفَسَّر استضعاف اللغات المحلّيّة بتنافسيتها وصراعها مع المنتجات اللغوية الخارجيّة، التي بحكم تفوّقّ وزنها وقيمتها، تمنح لمستعمليها امتيازات ماديّة مهمّة.

## 2. صراع الألسن والتراتبية اللغوية

إن الوضعية السوسيولغويّة السائدة في بلاد المغارب تتّسم بحركية تجعل مختلف اللغات تتفاعل فيما بينها. ويبين التمثيل، أسفله، تراتبية سوق اللغات هرميا على نحو لغة فوق–مركزية (الفرنسية)، ولغة مركزية (العربيّة الفصحى)، ولغة مشتركة وطنية (العربية الدارجة)، وأخيراً لغة محلّية (الأمازيغية). أما الانجليزية، بوصفها لغة مهيمنة على المستوى العالمي، فلا تلعب لحدّ الآن إلا دورا هامشيا. ويُظهر الرسم المقدّم أسفله أيضا أنّ هذه التراتبية الهرمية تعكس تنافس اللغات

الموجودة تبعآ لطبيعة تفاعلها وحجم التنافس بينها، وحسب الوضع والوظائف اللغوية ومجالات استعمالها. كما يبيّن الرسم، على مستوى عياني، الدينامية التي تعرفها العلائق بين اللغات المتواجدة:




*دينامية اللغات*

وهكذا تنافس اللغة الفرنسية بقوّة اللغة العربية الفصحى في الوظائف والاستعمالات التي هي وظائف واستخدامات اللغات القوية الحديثة، خاصّة في مجالات الاقتصاد العصري والتكنولوجيا والتربية والإعلام. هكذا تنافس الفرنسيةُ العربيةَ في كل المجالات ماعدا مجالي الدين والقضاء. وتمثّل العربية الدارجة لغة التواصل بامتياز في المجالات العامّة غير الشكليّة. وبذلك فهي المنافسة الرئيسية للأمازيغيّة إذ لا تزال إلى اليوم مصدر خطر مباشر للأمازيغيّة. ونتساءل الآن، مع

إقرار الدستور المغربي الجديد الأمازيغيّة لغة رسمية، هل ستعرف علائق القوة بين اللغتيْن تطوّراً لصالح الأمازيغية ؟ من المرجّح أن الأمر سيكون كذلك في أمد متوسّط، ذلك لأن تشكيلة وظائف الأمازيغيّة قد تتوسّع لتشمل وظائف ذات حظوة اجتماعيّة ومجالات استعمال مؤسّساتية. كما أن موقعها في *الهابيتوس* الجماعي قد يتغيّر بإدماجه ميولات ذهنية وسلوكيّة جديدة، بفعل التغيّرات الإيجابية في الموقف من اللغة والتي قد تؤثّر إيجاباً في السلوكات وفي التمثّلات الاجتماعية.

ومن البديهيّ أن موازين القوى بين اللغات ليست قارّة؛ فهي تتطوّر مع دينامية الوضعية السياسية والوضعية السوسيولغويّة. حيث تتوقّف وضعية اللغات بالتأكيد على حالة العلائق بين البلدان والمجموعات التي تدعّمها وتتملّكها. ومن هذا المنظور، يبدو إجمالاً، وحسب المواقف التي يُصرّح بها ، أن تموقعات مستعملي اللغات واضحة نسبياً. فهناك المجموعة التي تدعّم "الأمازيغفونية"، وتقوم بتوظيف الخطاب ألهوياتي لأغراض مختلفة، منها مبادئ الديمقراطية والحقوق الثقافية واللغويّة ومنها النزعة الطائفيّة "العربفوبية". وتقابلها المجموعة التي تمتَحّ من التراثيّة العربية-الإسلامية، و التي تضمّ في أحضانها نزعة "أمازيغفوببة". وهناك الجماعة الموالية لليبرالية والإدماج في العولمة، وهمي منفتحة أكثر على اللغات الأجنبية، والفرنسية منها على وجه الخصوص. وفي نظر هذه الفئة تمثل الثنائية اللغويّة السبيل الأمثل لتدبير الوضعية اللغوية بالمغرب. فبالنسبة للبعض، يتعلّق الأمر بالثنائية اللغوية العربية الفصحى-الفرنسية، بالنظر إلى إكراهات الوضعية الراهنة المتمثّلة في العلائق المتميّزة بين الدوّل المغاربية وفرنسا، تلك العلائق التي تكاد التبعية. ويرشّح البعض الآخر الثنائية العربية-الانجليزية، حيث يفضّلون الانخراط في الاستقبالية، اعتبارا للوضع المميّز للغة الأنجليزية. وخيارهم هذا يتأسّس على التساؤل عن مدى نجاعة الفرنسية كوسيط لغويّ للانفتاح على العالمية

وعلى الثقافة الكونية للزمن الحاضر. وهذا التساؤل نابع من تهميش الفرنسية على الساحة الدولية، وبطريقة تدرّجيّة على الساحة الفرانكفونية ذاتها، وخاصة في مجالات المال والأعمال والبحث العلمي والتكنولوجي. وقد نتساءل أيضا إلى أيّ حدّ يصبح تملّك اللغةِ الفرنسية و/أو اللغةِ الإنجليزية حكرا على الطبقات السائدة وتمييزيا من الناحية الاجتماعية، سيّما وأن اللغة الأجنبية أضحت حاجزاً أمام اندماج العامّة في فئة النخب؛ ولعلّ وضع اللغة الفرنسية في أفريقيا الفرنكفونية أفصح مثال على هذه الحالة (*انظر*Scotton–Myers، 1990).

**3. من أجل حكامة منصفة**

إن تاريخ بلدان المغارب يشكّل إرثا ثقيلا بالنسبة لمجتمعاتها ولمؤسّساتها حيث تجد نفسها مجبرة على تدبير أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ولغوية مركّبة ، تتشابك فيها عناصر داخلية مرتبطة بالمعطيات المحلية وأخرى خارجية تفرضها العولمة. و ثمّة سبيلان لمواجهة هذا الوضع، أحدهما يكمن في التجاذب بين التقليد والحداثة، والآخر، على العكس، يروم الانفتاح الاضطراري على المحيط الخارجي. وهذا ما يعكس جسامة رهانات *العولمة والمحلية* وتحدّياتها في هذه المنطقة من العالم، وحتمية التوفيق بين أفضل الممارسات على المستويين العالمي والمحلي. ولعل" ما يسهم في تمرّس المجتمعات المغاربية بظروف اجتماعية وسياسية جديدة هي التحوّلات الكبرى التي يعيشها المحيط العام والمتمثّلة أساسا في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وفي الإصلاحات الديمقراطيّة. لذا، نلاحظ أنّ هذه البلدان في مفترق الطرق حيث تتصارع بشراسة قوى الحداثة وقوى السلفية. تروم القوى الأولى الإنخراط في سيرورة بناء مجتمع بديل يقوم على الديمقراطية السياسية، وعلى التعدّدية اللغوية والثقافية، والحداثة المتحكّم فيها قدر الإمكان، والتنمية المستدامة في حين تنحى قوى التقليد منحى الرجوع إلى القيم الإسلامية

ومنحى السلف الصالح بل تدبير الشأن العام وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية. في هذا المخاض العسير، قد يخال للبعض أن المسألة اللغوية والثقافية مسألة هامشية، في حين أنّ تدبير تنوّع اللغات والثقافات ليس مصدرَ قلق وانشغال ذا مخاطر مفترضة، بل من شانه أن يصبح رافعة في إطار حكامة عادلة ومنصفة لمشروع استراتيجي يروم التنمية البشرية. بل أكثر من ذلك، فإن سياسةً تقوم على تمييز إيجابيّ لصالح اللغات والثقافات المستضعفة قد تساعد هاته الأخيرة على الإفلات من حتميّة الاندثار (راجع Crystal، 2000) ممّا سيسهم في الحفاظ على التراث الرمزي للإنسانية، وهذا من صميم قيم الحداثة,

وبالعودة إلى الأمازيغية، فلا شكّ أنّها تواجه في محيطها قوىً تنزع إلى الحفاظ على الوضع الراهن، أي حصرها في وضع لغة–ثقافة مستضعفة. ويتعلّق الأمر، من جهة، بقوى صادرة عن أوساط ترى أن إعادة الاعتبار للأمازيغية يشكّل خطراً على اللغة والثقافة العربيتيْن، وكذا على إدماج المجتمع المغربيّ في العالم العربي و الإسلامي. ومن جهة أخرى، يتعلّق الأمر بالقوى المنغمسة في الثقافة الغربية والتي تتصوّر الاعتراف بالأمازيغية بمثابة عائق تاريخي أمام التقدّم والحداثة. ولمقاومة هذه النزعة الإنكاريّة، من الإنصاف أن تتبنّى الدولة والمجتمع تصورا بديلا مؤسسا على استراتيجية التمايُز الرمزي، مع تلوينات متنوّعة تضمن التوافق بين الحساسيات السياسية والإجتماعية المختلفة. وغني عن البيان أنّ على القوى الداعمة للأمازيغية أن تنخرط في الحقل السياسي من أجل الإسهام في إعادة تشكيله وقطع دابر احتكاره من قبل الإيديولوجية الثاوية خلفَه. وفي إطار ذات الاستراتيجية، يعمل دعاة الأمازيغية منذ عقود بوصه قطب للتبلور الهوياتي من خلال تعبئة مزدوجة الشرعيّة، تلك القائمة على الشرعية التاريخيّة بحكم أصالة الأمازيغ، وتلك المؤسّسة على الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان. وثمّة رهانات

أخرى ترتسم في الأفق، مع التطوّرات الحديثة التي شهدتها الساحة الاجتماعية والسياسية. ذلك أنه في السياق الحالي، المطبوع بالحراك والاحتجاج الاجتماعيين، سيتأكّد أنّ تلبية المطلب الثقافي والهوياتي لن يحجب المطالب ذات الأساس السياسي والاقتصادي-الإجتماعي، بسبب هشاشة ظروف العيش التي تعاني منها القاعدة الاجتماعية العريضة المعنية وجوديا بالشأن الأمازيغي.

وختماً لتحليل رهانات سيرورة انتعاش اللغات المعرّضة للخطر وكذا الاستراتيجيات المعتمدة في أفق تحقيق صحوتها، من خلال معاينة مسار اللغة الأمازيغية، نخلص إلى استنتاجين رئيسيْن. أولهما، أنّ الرهان البارز لإشكالية اللغات المعرّضة للخطر هو رهان ذو طبيعة سياسية بامتياز، ويتمثّل في حكامة منصفة للتناقض بين نزعة قائمة على الهويات الطائفية المطلقة وسياسة مكرّسة للنهوض يالتنوّع في إطار مشروع شمولي مندمج. وفي هذا السياق، فالمسألة التي يتعيّن طرحُها هي معرفة طبيعة النموذج الأمثل للحفاظ على غنى البيئة اللغوية والثقافية للإنسانية. ومن باب الإنصاف والأخلاقيات، أن يقرّ المرء بسلامة واستقامة النموذج الذي يستلهم أسسه من مرجعية حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها في القانون الدولي. أمّا موضوع الاستنتاج الثاني، فهو ذات الصلة باستراتيجيات الصحوة اللغوية، مفادها حتمية التوفيق بين العولمة والمحلية؛ فمن مزايا العولمة أنها تتيح فرص الاستفادة من أجود النمادج وأفضل الممارسات عبر العالم في حين تطرح المحلية ضرورة الملاءمة مع حاجيات المجتمعات وانتظاراتها وكذا ترصيد تجاربها المميّزة وتعبئة قدراتها الخلاقة.

# معجم مصطلحي

| | |
|---|---|
| Adstrat | طبقة مجاورة |
| Ambivalence | تعاظل |
| Archisegments | صوتم كلي |
| Asymétrie télélogique | لاتماثل غائي |
| Autodétermination conscientisée | تقرير المصير المتبصّر |
| Berberisant | مستمزغون |
| Bilinguisme | ثنائية لغوية |
| Bilinguisme composé | ازدواجية مركبة |
| Bilinguisme coordonné | ازدواجية منسقة |
| Calque | مستنسخ |
| Chronolecte | لهيجة أجيال |
| Clavier | ملمس |
| Code mixing | مزج اللغات/الشفرات |
| Code switching | تناوب اللغات/الشفرات |
| Codes | رموز. شفرات |
| Collaboration synergique | تعاون تآزري |
| Compétence discursive | كفاية خطابية |
| Complétude institutionnelle | تكامل مؤسساتي |
| Contexte sociolinguistique | سياق اجتماعي–لغوي |
| Coordination | ترابط |
| Diglossie | مزاوجة لسنية |
| Emprunt de langue | اقتراض لغوي |
| Emprunt de parole | اقتراض كلامي |
| Epilinguistique | ظاهرة لغوية عارضة |
| Etat | حالة |
| Etat d'annexion | حالة مركبة |
| Etat libre | حالة حرّة |

| | |
|---|---|
| Exolingue | خارج لغوي |
| Formants | مشكّلات |
| Géolecte | لهجة جهوية |
| Globalisation | الشمولية/العولمة |
| Glocalisation | عومحلية، عولمة محلية |
| Glossaire | كشاف الكلمات |
| Glottopolitique | اللغويات- السياسية |
| Glyphes | تمثيلات خطية للحروف |
| Habitus linguistique | هابتوس أو تمثل اجتماعي لغوي |
| Hypercentrale | مركزية عليا |
| Hypercorrection | تصحيح مفرط |
| Idiolecte | لهيجة فردية |
| Implémentation | تفعيل |
| In vitro | في بيئة مصطنعة |
| In vivo | في محيط حي |
| Indicateur | مؤشر |
| Intellection | تفهّم لساني |
| Juxtaposition | تجاور |
| Langue centrale | لغة مركزية |
| Langue hypercentrale | لغة مركزية عليا |
| Langue supercentrale | لغة مركزية كبرى |
| Intrinsèque | ذاتية / جوهرية |
| Lecte | لهيجة |
| Légitimité idéologique | شرعية أيديولوجية |
| Localisation | محلّية |
| Logiciel | برمجة |
| Matrice | مصفوفة |
| Modalité | صيغة |
| Modèle gravitationnel | أنموذج إنجذابي |
| modulation | تغيير |
| Mondialisation | عولمة |

| | |
|---|---|
| Norme | معيار |
| Opérationnalisation | أجرأة |
| Panamazighe | أمازيغانية |
| Paramètres | ثابتات |
| Plateforme | مسطحة معلوماتية |
| Plurilinguisme | تعدد لسني |
| Polices | لائحة الحروف |
| Polyglossie | تعدّد لغوي |
| Pragmatique | براغماتية – تداوليات |
| Proximité socialisante | قرب مدمج اجتماعيا |
| Référentiaire | وظيفة مرجعية |
| Reversal language shift | تحول لغوي عكسي |
| Revitalisation ethnolinguistique | انتعاش/ الصحوة الإيثنولغوية |
| Sémique | سيمي |
| Sociolecte | لهيجة اجتماعية |
| Stéréotypes | قوالب |
| Subordination | تابعية |
| Subsidiarité | تبعية |
| Substrat | طبقة أساس |
| Superstrat | طبقة فوقية |
| Systémique | نسقية |
| Taxonomies | صنافات |
| Territorialité | إقليمية |
| Test | رائز |
| Variétés dialectales | متغيرات لهجية |


المراجع

## المراجع باللغة العربية


إبراهيم عبد الله، 1976، صمود وسط الإعصار محاولة لتفسير تاريخ *المغرب الكبير*، الطبعة الثانية، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء.

أبو عبيد البكري، 1889، *المسالك والممالك*، الناشر : J. de Gobje.

أخياط إبراهيم، 1980، *الوعي التاريخي كشرط للحفاظ على الهوية الفكرية والحضارية، التبادل الثقافي*، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، السنة الثانية، عدد 3.

أخياط إبراهيم،1994، *لماذا الأمازيغية؟* القنيطرة، سلسلة الدراسات الأمازيغية.

إد بلقاسم حسن، 1992، *حول الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية*، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

الإدريسي الحسين، 2009، *الأمازيغية: الدين والحداثة*، بحث في حدود العلاقة، الرباط، منشورات الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، سلسلة الندوات والمناظرات.

أرحموش أحمد، 2001، *القوانين العرفية الأمازيغية*، الجزء الأول، مطابع أمبريال، 2001، الرباط.

أرحموش أحمد، 2006، *مدونة القوانين الوضعية الأمازيغية*، الجزء الثاني، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط..

أرحموش أحمد، 2012، *قيم العدالة في القوانين الوضعية الأمازيغية*، بروموبا، الرباط.

أزايكو صدقي علي، 2002، *تاريخ المغرب أو التأويلات الممكنة*، مركز طارق بن زياد، الطبعة الأولى، أكتوبر، الرباط.

الأزهر علال، 1984، *المسألة القومية والنزعة الأمازيغية وبناء المغرب العربي*، دار الخطابي، الدار البيضاء.

إلياس فرح، *الفكر العربي الثوري أمام تحديات المرحلة*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت .1975

اوعشي مصطفى، 2002، *جذور بعض مظاهر الحضارة الأمازيغية خلال عصور ما قبل التاريخ*، منشورات مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، المغرب.

باكو أحمد، 2004، *الهوية الأمازيغية*، مؤسسة النخلة، وجدة.

بن ميس عبد السلام ، 2005، *مظاهر الفكر العقلاني في الثقافة الأمازيغية: دراسة في تاريخ العلوم الصورية وتطبيقاتها*، منشورات إيدكل، الرباط.

بودهان محمد، 2012، *"الظهير البربري": حقيقة أم أسطورة؟*، منشورات تاويزا.

بوكوس أحمد، 2003، *الأمازيغية والسياسة اللغوية والثقافية بالمغرب*، مركز طارق بن زياد، الطبعة الأولى، نونبر،الرباط.

بولعواني التجاني،2007، ال*إسلام والأمازيغية: نحو فهم وسطي للقضية الأمازيغية*، البيضاء، إفريقيا الشرق.

تقي عمر، 1997، *اللغة الأمازيغية ومصطلحاتها القانونية*، مطبعة فضالة، المغرب.

الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي،2007 ، *حول خطاب الهوية بالمغرب*،
جهادي الحسين الباعمراني، 1995، *تاغارست ن ؤرقاس ن ربّي*، الرباط، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي.
جهادي الحسين الباعمراني، 2003، *ترجمة معاني القرآن الكريم باللغة الأمازيغية*، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة.
الحاجي رشيد، 2006، *النّار والأثر بصدد الرمزي والمتخيل في الثقافة الأمازيغية*، الرباط، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية،.
الحاجي رشيد، 2008، *الأمازيغية والسلطة، نقد استراتيجية الهيمنة، أسئلة الهوية واللغة والثقافة والهامش*، دفاتر وجهة نظر (16).
حنوس عبد الله، 2012، في تقييم الحصيلة ونقد أداء مكونات الحركة الأمازيغية منذ خطاب العرش لسنة 2001، *صورة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية: استقراء الرأي*، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.
حنداين محمد، 1996، *شمال أفريقيا، المغرب: دراسات في التاريخ والثقافة*، مطابع التكتل الوطني، تمارة.
خشيم علي فهمي، 1996، *في المسألة الأمازيغية*، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط.
الخميسي عبد اللطيف، 1998، الهوية الثقافية بين الخصوصية وخطاب العولمة المهيمنة، مجلة فكر ونقد، عدد 14.
الدغرني أحمد، 1996، *الأمازيغية والتعديلات الدستورية*، مطابع التكتل الوطني، تمارة.
الدغرني أحمد، 1998، *العمل الجمعوي الأمازيغي بالمغرب (تامازيغت)*، أمبريال
الدغرني أحمد، 2006، *البديل الأمازيغي*، أمبريال.
رشيد الحسين، 2002، *وشم الذاكرة: معالم أمازيغية في الثقافة الوطنية*، مطابع امبريال، الرباط.
الزيد احمد، 2012، *الإسلام في المغرب بين خطاب الرسالة والممارسة السياسية*، الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر.
سبيلا محمد، 2002، *في تحولات المجتمع المغربي*، دار توبقال للنشر، الطبعة الاولى، الدار البيضاء.
شاكر سالم، *الأمازيغ اليوم*، ترجمة ومنشورات مؤسسة تاولت للثقافة، ليبيا.
شفيق محمد، 2000، *لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من تاريخ الأمازيغيين*، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، الطبعة الثالثة.
شفيق محمد، 2000، *من أجل مغارب مغاربية بالأولوية*، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى.
شفيق محمد، 2002، *من أجل مغارب مغاربية بالأولوية*، منشورات مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الرباط.
الصافي مومن علي، 1996، *الوعي بذاتنا الأمازيغية*، الرباط، الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، الدراسات الأمازيغية.

الصافي مومن علي، 2002، *خطابات إلى الشعب الأمازيغي*، الرباط، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، الدراسات الأمازيغية.

الصغير جنجار، محمد والناصري، ربيعة وموقيت، محمد، 2004، *التنمية الديموقراطية والفعل الجمعوي بالمغرب: عناصر تحليل ومحاور التدخل*، تقرير إشراف فضاء الجمعيات وحقوق وديموقراطية.

صلاح الدين البيطار، 1960، *السياسة العربية بين المبدأ والتطبيق*، دار الطليعة بيروت

العبيد صالح، 1999، *في المسألة الأمازيغية*، دار هومة، الجزائر.

العروي، عبد الله، 2007، *الحداثة وأسئلة التاريخ*، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، الدار البيضاء.

العروي، عبد الله، 2009، *من ديوان السياسة، المركز الثقافي العربي*، الدار البيضاء.

عصيد أحمد، 2002، *أسئلة الثقافة والهوية في المغرب المعاصر*، مطبعة بني إزناسن، سلا.

عصيد أحمد، 2005، *الأمازيغية في خطاب الاسلام السياسي*، الرباط، منشورات مجلة تاوسنا.

عصيد أحمد، 2009، *سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب بين التعاقد السياسي وسياسة الاستيعاب*، المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، الدارالبيضاء.

عقون العربي، 2010، *الأمازيغ عبر التاريخ نظرة موجزة في الأصول والهوية*، التنوخي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

عنترة مصطفى ، أتركين محمد، 2007، *المسألة الأمازيغية بالمغرب قراءة في مسار التحول الثقافي إلى السياسي*، البيضاء، دار القرويين.

عنترة مصطفى، 2006، *الأمازيغية وأسئلة المغرب الراهن*، منشورات مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الرباط.

الفاسي الفهري عبد القادر، 2012، اللغة العربية في الدستور المغربي الجديد: أنموذج سياسي–لغوي للعدالة والوحدة في التنوع، جرية المساء العدد 1941–1942.

القبلي محمد، 2006، *جذور وامتدادات الهوية واللغة والإصلاح بالمغرب الوسيط*، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء

القبلي محمد، *حول بعض مرتكزات الهوية في تاريخ المغرب الأقصى الوسيط*، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، سلسلة الدروس الافتتاحية رقم 1.

القبلي محمد، 2011، *تاريخ المغرب*، منشورات المعهد الملكي للدراسات التاريخية، الرباط.

الكبير بلكبير، علي واقفلي، فاطمة، *الشخصية المغربية الأمازيغية في الخطاب التاريخي المدرسي تاريخ المغرب الدولة ــ الدين ــ الهوية ــ اللغة ــ المجتمع ــ المجال.*

كتاب جماعي، *إشكاليات وتجليات ثقافية في الريف*، 1994، مطابع أمبريال، الرباط.

كتاب جماعي، *الثقافة الأمازيغية بين التقليد والحداثة*، مطبعة المعارف الجديدة، 1996، الرباط.

كتاب جماعي، *معارك فكرية حول الأمازيغية*، دفاتر (2)، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

كتاب جماعي، 2001، *في سؤال الأمازيغية: البناء، النظرية*، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.

كتاب جماعي، 2000، *الأمازيغية: حلقات للسجال* منشورات مركز مركز طارق بن زياد، الرباط.

مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، 2000، *الحركة الأمازيغية والحركة الإسلامية*، الرأي والرأي الآخر، الرباط.

مركز طارق بن زياد،2001، *الحركة الأمازيغية بين الهوية والن*ضال، سلسلة الدراسات والأبحاث.

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2009 ، *أشغال ندوة "تدريس تاريخ المغرب وحضارته: حصيلة وآفاق*، سلسلة الندوات والمناظرات رقم: 17، الرباط، أمبريال.

المناصرة عز الدين، 1999، *المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب: إشكالية التعددية اللغوية*، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

كتاب جماعي، 2004 ، *الأمازيغية: في الهوية والثقافة، إشكاليات وقضايا*، منتدى المواطنة، مطبعة دار القرويين،.

مؤسسة الملك عبد العزيز،2003 الأمازيغية: اللغة ــ الثقافة والتاريخ، الدار البيضاء.

مونيب محمد، 2002، *الظهير "البربري" أكبر أكذوبة سياسية في المغرب المعاص*ر، الرباط، دار أبي رقراق، للطباعة والنشر.

ميشيل عفلق، 1974 ، *في سبيل البعث*، دار الطليعة بيروت

كتاب جماعي، 1993، *هموم الأقليات في الوطن العربي*، التقرير السنوي الأول، منشورات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة.

الودغيري عبد العلي، 2000، *اللغة والدين والهوية*، البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة.

وعزي الحسين، 2000، *نشأة الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب، تحليل سيرورة تحول الوعي بالهوية الأمازيغية من الوعي التقليدي الى الوعي العصري*، ، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى، الرباط.

ياسين عبد السلام، 1994، *حوار مع الفضلاء الديمقراطيين*.

ياسين عبد للسلام، 1997، *حوار الماضي والمستقبل*.

ياسين عبد للسلام، 1997، *حوار مع صديق أمازيغي*.

ياسين عبد للسلام، 2005، رسالة إلى الأمازيغ.

يوسري مصطفى، 2012، التعدّدية والخصوصية، *الأوان من أجل ثقافة علمانية عقلانية*.

## المراجع باللغتين الفرنسية والانجليزية


Achab, R., (1996), *La néologie lexicale berbère,* Paris-Louvain, Peeters.

Adam, A., (1968), *Casablanca, Essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'Occident,* 2 vol., Paris, Editions du CNRS.

Afolayan, A., (1977), Nigeria, dans Sow, A. I. (éd.), *Langues et politiques de langues en Afrique Noire*, p. 298-312.

Agnaou, F. dir. (2011). *Lexique scolaire,* Rabat, Publications de l'IRCAM.

Agresti, G. et F. Rosati (éds.), (2008), *Les droits linguistiques en Europe et ailleurs, Linguistic Rights in Europe and beyond,* Atti delle Prime Giornate dei Diritti Linguistici, Università di Teramo, 11-12 giugno 2007.

Akouaou, A., (1983), Les études berbères au Maroc: Essai de bilan, *Tafsut* n°1, p. 151-159.

Alhyane, M., ((2004), *Etudes anthropologiques en Anti-Atlas occidental : Lakhsass*, Rabat, Publications de l'IRCAM.

Allard, R. & R. Landry, (1992), Ethnolinguistic Vitality, Beliefs and Language Maintenance and Loss, dans Fase *et al.*, p.171-196.

Aitchison, J., (1991), *Language Change: Progress or Decay?,* Cambridge, Cambridge University Press.

Amergui, L., (1995), Le français du Maroc et l'emprunt à l'arabe, dans *Le Français au Maghreb*, Aix-en-Provence, Publications de l'Université de Provence, p. 43-52.

Ameur, M., (2009), Aménagement de l'amazighe, Pour une approche polynomique, *Asinag,* n° 3, Rabat, Publications de l'IRCAM, p. 75-88.

Ameur, M., A. Bouhjar, F. Boukhris, A. Boukous, A. Boumalk, M. Elmedlaoui, E.M. Iazzi, (2006), *Graphie et orthographe de l'amazighe*, Rabat, Publications de l' IRCAM.

Ameur, M., et A. Boumalk, (dir.), (2004), *Standardisation de l'amazighe*, Rabat, Publications de l' IRCAM.

Andries, P., (2008), *Unicode 5.0. Codage des caractères et internationalisation des logiciels et des documents,* Paris, Dunod.

Aourid, H., (1999), Le substrat culturel des mouvements de contestation au Maroc, Analyse des discours islamiste et amazighe, Thèse pour le doctorat, Rabat, Université Mohammed V-Agdal, Faculté des Sciences économiques, juridiques et sociales.

Applegate, J. R., (1970), The Berber Languages, In *Current Trends in Linguistics*, vol. 6, The Hague, Mouton.

Arnaiz-Villena A., E. Gomez-Casado, J. Martinez-Laso, (2002), *Population genetic relationships between Mediterranean populations determined by HLA allele distribution and a historic perspective*, Volume 60, Issue 2, p. 111-121.

Badie, B., et M. C., Smouts, (1992), *Le retournement du monde. Sociologie de la scène internationale*, Paris, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques & Dalloz.

Badiou, A. (1998), *Abrégé de métapolitique,* Paris, Seuil.

Basset, A., (1952), *La Langue berbère,* Oxford, Handbook of African Languages.

Belal, A., (1980), *Développement et facteurs non économiques,* Rabat, SMER.

Bénabou, M., (1976), *La résistance africaine à la romanisation*, Paris, Maspero.

Benchikhi, M. (1995) Sous-développement et spécificité culturelle dans la justification de l'Etat autoritaire, *Annuaire de l'Afrique du Nord*, tome XXXIV, Editons du CNRS.

Benjelloun, M.O., (1986), Le débat culturel au Maroc, La question de l'identité marocaine, Thèse de Doctorat d'Etat, Toulouse, Université des Sciences sociales.

Bennis, S., (2006), C*ontact de langues et de populations au Maroc: Entre idéal linguistique et idéal identitaire, Cas de la Plaine du Tadla,* Thèse de Doctorat, Rabat, Université Mohammed V-Agdal, Faculté des Lettres et des sciences humaines.

Bentahila, A., (1983), *Language Attitudes among Arabic-French Bilinguals in Morocco*, Clevedon, Multilingual Matters.

Berdouzi, M. (2012), *Structures du Maroc précolonial. Critique de Robert Montagne*, Rabat, Publications du Conseil national des droits de l'Homme.

Bernstein, B., (1971), *Class, Codes and Control*, London, Routledge & Keagan Paul. Trad. Fr., (1975), *Langage et classes sociales, Codes socio-linguistiques et contrôle social*, Paris, Editions de Minuit.

Bhola, H. S., (1984), *Campaigning for Literacy, Eight National Experiences of the Twentieth Century, with a Memorandum to Decision Makers*, Paris, UNESCO.

Bloomfield, L., (1933), *Language*, New York, Holt, Rinehart and Winston.

Boris, G. (1951), *Documents linguistiques et ethnographiques sur une région du sud tunisien (Nefzaoua),* Paris, Imprimerie Nationale.

Bougchiche, L., (1997), *Langues et littératures berbères des origines à nos Jours: Bibliographie internationale*, Paris, Ibis Press.

Bouhjar, A., (2002), *Bilinguisme et migration, Le cas des Marocains à Bruxelles*, Thèse de Doctorat, Rabat, Université Mohammed V-Agdal, Faculté des Lettres et des sciences humaines.

Boukhris, F., A. Boumalk, E. El Moujahid, and H. Souifi, (2009), *Grammaire nouvelle de l'amazighe*, Rabat, Publications de l' IRCAM.

Boukous, A., (1977), *Langage et culture populaires au Maroc*, *Essai de sociolinguistique*, Casablanca, Dar Al-Kitab.

Boukous, A., (1979a), Le profil sociolinguistique du Maroc, *Bulletin Economique et Social du Maroc,* n° 140, p. 5-31.

Boukous, A., (1979b), La situation linguistique au Maroc, Compétition symbolique et acculturation, dans Europe, n° 602-603, p. 5-21.

Boukous, A., (1981), Le langage enfantin, Approche sociolinguistique, *Langues et Littératures* n°1, p. 7-40.

Boukous, A., (1985), Bilinguisme, diglossie et domination symbolique, dans Bennani, A. *et al*. *Du bilinguisme*, Paris, Denoël, p. 30-62.

Boukous, A., (1989a), Les études de dialectologie berbère, dans *Langue et société au Maghreb,* Rabat, Publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines, p.119-150.

Boukous, A., (1989b), L'emprunt linguistique en berbère, *Etudes et Documents Berbères*, n° 6, p. 5-18.

Boukous, A., (1995a), *Société, langues et cultures au Maroc*, Rabat, Publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines.

Boukous, A., (1995b), Phonologie comparée dans le domaine tamazighte, dans *Dialectologie et sciences humaines au Maroc*, Rabat, Publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines, p. 43-50.

Boukous, A., (1995c), La langue berbère, Maintien et changement, *International Journal of the Sociology of Language*, 112, p. 9-29.

Boukous, A., (1996a, La politique linguistique au Maroc, Enjeux et ambivalences, dans *Les Politiques linguistiques, Mythes et réalités,* Universités francophones, AUPELF-UREF, p. 73-82.

Boukous, A., (1996b), La francophonie au Maroc, Situation sociolinguistique, dans *Le français dans l'espace francophone,* tome 2, Paris, Champion, p. 691-704.

Boukous, A., (1996c), Les paradigmes culturels au Maroc, Paris, *Awal,* 13, p. 3-20.

Boukous, A., (1997), Situation sociolinguistique de l'amazighe, *International Journal of the Sociology of Language*, 123, p. 41- 60.

Boukous, A., (1999a), *Dominance et différence, Essais sur les enjeux symboliques au Maroc,* Casablanca, Eddif.

Boukous, A.,(1999b), La Langue et la culture amazighes, Entre la plénitude du fait et la vacuité du droit, *Prologues,* 17, p. 22-29.

Boukous, A., (2000a), L'amazighe, Perte irréversible ou changement linguistique?, dans Chaker, S. (éd.), *Etudes Berbères et Chamito-Sémitiques, Mélanges Offerts à Karl-G. Prasse,* Paris-Louvain, Editions Peeters, p. 43-59.

Boukous, A., (2000b), Les Marocains et la langue française, Dans *La coexistence des langues dans l'espace francophone, Approche macrosociolinguistique*, Universités francophones, Actualité scientifique, p. 13-30.

Boukous, A., (2001a), Eléments d'information sur le Fonds Roux de manuscrits arabo-berbères marocains, *Etudes Maghrébines*, 13, p. 22-35.

Boukous, A., (2001b), La francophonie au Maroc, Quelques questionnements, dans *Les nouveaux enjeux de la francophonie au Maroc,* Rabat, Publication du Service de Coopération et d'Action Culturelle, Ambassade de France, p. 9-22.

Boukous, A., (2002), La berbérophonie au Maroc, Enjeux d'une renaissance, dans *Les langues de la Méditerranée,* R. Bistolfi, (Dir.), Paris, L'Harmattan, p. 264-283.

Boukous, A., (2003), De l'aménagement dans le domaine amazighe, *Prologues*, n° 27-28, p. 13-20.

Boukous, A., (2004a), Ecologie et minoration linguistique, Le cas de l'amazighe, *Revue d'Aménagement Linguistique,* n°107, p. 91-102.

Boukous, A., (2008a), Globalization and Sociolinguistic Stratification in North Africa, the Case of Morocco, In Vigouroux C. B. and S. S. Mufwene (eds.), *Globalization and Language Vitality, Perspectives from Africa*, New York, Continuum International Publishing Group, p. 126-141.

Boukous, A., (2008b), Le champ langagier au Maroc, Diversité et stratification, *Asinag,* n° 1, Rabat, Publications de l'IRCAM, p. 15-38.

Boukous, A., (2009a), Le poids de l'amazighe, De la métaphore au paramétrage, dans Gasquet-Cyrus M. et C. Petit-Jean (éds.), *Le Poids des langues, dynamique, Représentations, Contacts, Conflits*, Paris, L'Harmattan, p. 123-139.

Boukous, A., (2009b), *Phonologie de l'amazighe*, Rabat, Publications de l'IRCAM.

Boukous, A., (2009c), L'aménagement de l'amazighe, Pour une planification stratégique,, *Asinag*, n° 3, Rabat, Publications de l'IRCAM, p. 13-40.

Boukous, A., (2010), Université, marché linguistique et globalisation, in *L'université et les défis de la globalisation*, coord. R. Bourqia, Publication de l'Université Hassan II, Mohammedia-Casablanca, Imprimerie Najah Al jadida.

Boukous, A., (2011a), Variation et norme sociolinguistique, Le cas de l'amazighe, Paris, Etudes et documents berbère, n° 29-30, p. 71-84.

Boukous, A., (2011b), La diversité culturelle, Le droit et le fait, dans A. Sedjari (dir.) *Culture et cultures : Un défit pour les droits de l'homme*, L'Harmattan, p. 45-62.

Boumalk, A., (2003), *Manuel de conjugaison du tachelhit*, Paris, L'Harmattan.

Boumalk, A., et A. Bounfour, (Coord.), (2009), *Néologie et terminologie grammaticale amazighe*, Rabat, Publications de l'IRCAM.

Bounfour, A., (1994), *Le nœud de la langue, Langue, littérature et société au Maghreb*, Aix-en-Provence, Edisud.

Bourdieu, P., (1982), *Ce que parler veut dire, Economie des échanges linguistiques*, Paris, Fayard.

Bright, W., (Ed.), (1966), *Sociolinguistics*, The Hague, Mouton.

Brunot, L., (1949), Emprunts dialectaux arabes à la langue française dans les cités marocaines depuis 1912, *Hespéris*, Paris, Librairie Larose, p. 347-430.

Calvet, L.-J. , (1975), *Pour et contre Saussure, Vers une linguistique sociale*, Paris, Payot.

Calvet, L. J., (1987), *La guerre des langues et les politiques linguistiques*, Paris, Payot.

Calvet, L.-J., (1994), *Les voix de la ville, Introduction à la sociolinguistique urbaine*, Paris, Payot.

Calvet, L. J., (1999), *Pour une écologie des langues du monde*, Paris, Éditions Plon.

Calvet, A. , et L. J. Calvet, (2009), Le Poids des langues, Vers un index des langues du monde, dans Gasquet-Cyrus M. et C. Petit-Jean (éds.), *Le poids des langues, Dynamiques, représentations, contacts, conflits,* Paris, L'Harmattan, p. 49-73.

Cambazard, C. et A. Amahan, (1999), *Arrêt sur sites*. *Le patrimoine marocain*, Casablanca, Editions le Fennec.

Camps, G., (1995), *Berbères, Mémoire et identité*, Paris, Éditions Errance.

Carré, O., (2004), *Le nationalisme arabe,* Paris, Petite Bibliothèque Payot.

Castells, M., (1981), *La question urbaine,* Paris, F. Maspero.

Chafik, M., (2000), *Pour un Maghreb d'abord maghrébin*, Rabat, Centre Tarik Ibn Ziyad.

Chaker, M., S., (1985), La planification linguistique dans le domaine berbère, une normalisation pan-berbère est-elle possible ?, *Tafsut*, série spéciale, Etudes et Débats, p. 81-91.

Chaker, M., S. (1989), *Amazighes aujourd'hui*, Paris, L'Harmattan.

Chaker, M., S., (1995), *Linguistique amazighe, Etudes de syntaxe et de diachronie*, Paris-Louvain, Editions Peeters.

Chaker, S., (2000), Orientations générales pour l'aménagement de la langue berbère, Urgence et réalisme, *Imazighen-Assa*, p. 5-6.

Chaker, S. (2001), *Réflexions pour l'autonomie de la Kabylie*, Paris, Editions Tamazgha.

Charaudeau, P., (2002), A quoi sert d'analyser le discours politique ? in *Analisi del discurs politic*, IULA-UPF, Barcelone.

Chikh, S., M. Elmandjra and B., Touzani (1988), *Maghreb et francophonie,* Paris, Economica.

Chiorbili, J., éd. (1990), *Actes du colloque international des langues polynomiques*, Corti, Université de Corse.

Chomsky, N., (1986), *Knowledge of Language, Its nature, Origin and Use*, New York, Praeger.

Chraibi, M., (2011), Droits humains et autonomisation des droits culturels au Maroc, Thèse de doctorat, Oujda, Université Mohammed I.

Cohen, M., (1947), *Essai comparatif sur le vocabulaire et la phonétique du chamito-sémitique*, Paris, Champion.

Cohen, M., (1953), *L'écriture*, Paris, Editions sociales.

Cohen, D., (1968), Les Langues chamito-sémitiques, dans *Le langage*, Paris, Gallimard, Encyclopédie de la Pléiade, p. 1288-1330.

Colin, G.-S., (1937), Les parlers, II, l'Arabe, dans *Initiation au Maroc*, Paris, I.H.E.M, p. 209-236.

Corbeil, J.-C., (1987), Vers un aménagement linguistique comparé, dans Maurais, J. (éd.), p. 553-556.

Commission Spéciale Education et Formation (COSEF), (1999), *Charte nationale de l'éducation et de la formation*, Royaume du Maroc.

Crystal, D., (2000), *Language Death*, Cambridge, Cambridge University Press.

Cummins, J., (1979), Linguistic Interdependence and the Educational Development of Bilingual Children, *Review of Educational Research,* n°49, p. 222-251.

Daley, P., (2006), Ethnicity and political violence in Africa, the Challenge to the Burundi State, *Political Geography* n°25, 6, p. 657-679.

De Clerck, M. (1993), *Alphabétismes et alphabétisations*, Hambourg, Institut de l'UNESCO pour l'Education.

De Foucault, Ch., (2005). *Dictionnaire touareg-français. Dialecte de l'Ahaggar*, Paris, L'Harmattan, Paris, 4 volumes.

De Ruiter, J. J., (1989), *Young Moroccans in the Netherlands, an Integral Approach to their Language Situation and Acquisition,* Thèse de doctorat, Utrecht, University of Utrecht.

De Ruiter, J. J., (2006), *Les jeunes marocains et leurs langues*, Paris, L'Harmattan.

De Saussure, F., (1916, [1974]), *Cours de linguistique générale,* Paris, Payot.

De Swaan, A., (2001), *Words of the World*, Malden, MA, Polity Press.

Depecker, L., et V. , Dubois, (éds.), (2005), *Les néologies contemporaines, Le savoir des mots,* Paris, Société française de terminologie.

Depecker, L., et V., Dubois, (éds.), (2009), *L'idée de politique linguistique, Le savoir des mots,* Paris, Société française de terminologie.

Deroy, L., (1956), *L'emprunt linguistique*, Paris, Société d'Edition Les Belles Lettres.

Dorian, N. C., (1981), *Language Death, The Life Cycle of a Scottish Gaelic Dialect.* Philadelphia, University of Pennsylvania Press.

Dua Hans R., (1981), Dimensions of Speech Community, *International Journal of the Sociology of Language*, 32, p. 85-119.

Dubois, L., et A., Boudreau, (dir.), (1996), *Les Acadiens et leur(s) langue(s), Quand le français est minoritaire*, Editions d'Acadie.

Durand, G., (1969), *Les structures anthropologiques de l'imaginaire*, Paris, Bordas.

Dworetzky, J. P., (1984), *Introduction to Child Development*, 2nd Edition. New York, West Publishing Company.

El Gherbi, E. M., (1993), *Aménagement linguistique et enseignement du français au Maroc*, Meknès, Imprimerie la Voix de Meknès.

El Kettani, O. , (2009), *La communication politique à l'épreuve du modèle d'analyse communicationnelle intégré*, Casablanca, Najah El Jadida.

El Kirat, Y., (2004), The Lexical and Morphological Structure of the Amazigh of Béni Iznassen in a Context of Language Loss, Thèse de Doctorat, Rabat, Université Mohammed V-Agdal.

El Manouar, M., (2006), *Tamazighte* : *La constitutionnalisation ou la mort.* Rabat, Editions et impressions Bouregreg.

El Moujahid, El., (1989), La recherche linguistique en amazighe durant les trois dernières décennies: Morphologie et syntaxe, dans *Langue et Société au Maghreb, Bilan et Perspectives*, Rabat, Publications de la Faculté des Lettres, p. 53-64.

El Moujahid, El., (1995), Dialectologie comparée, de quelques similitudes, syntaxiques entre le berbère et l'arabe marocain, dans, *Dialectologie et sciences humaines*, Rabat, Publications de la Faculté des Lettres, p. 127-138.

El Qadery, M. (1995), l'Etat national et les Berbères : *le cas du Maghreb. Mythe Colonial et négation nationale*. Thèse de Doctorat en Histoire, Montpellier 3.

Encrevé, P., dir. (1977), Linguistique et sociolinguistique, *Langue française* n° 34.

Ennaji, M., (2004), *Multilingualism, Cultural identity, and Education in Morocco.* Springer Science & Business Media, Inc.

Ennaji, M., (1997), The Sociology of Berber, Change and Continuity, *International Journal of the Sociology of Language* n°123, p. 23-40.

Er-ramadani, Y., (2003), *Acquiring Tarifit-Berber by Children in the Netherlands and Morocco*, Studies in Multilingualism, Tilburgh University.

Etienne, B., (1987), *L'islamisme radical,* Paris, éd. Hachette.

Fase, W., K., Jaspeart and S., Kroon, (Eds.), (1992), *Maintenance and Loss of Minority Languages,*

Fasold, R., (1984), *The Sociolinguistics of Society,* Oxford, Blackwell.

Ferguson, Ch.-A., (1959), Diglossia, *Word*, 15, p. 325-340.

Feliu, L., (2004), Le Mouvement culturel amazigh (MCA) au Maroc », *L'Année du Maghreb***.**

Ferguson, Ch.-A., (1970), Myths about Arabic. Dans Fishman, J. A. (ed.) *Readings in the Sociology of Language,* The Hague, Mouton de Gruyter, p. 325-340.

Fishman, J.-A., (1966), *Language Loyalty in the United States, the Maintenance and Perpetuation of Non-English Mother Tongues by American Ethnic and Religious Groups,* The Hague, Mouton.

Fishman, J.-A., (1968), *Language Problems of Developing Nations,* New York, Wiley..

Fishman, J.-A., (1973), *Language and Nationalism, Two Integrative Essays,* Rowley, Mass., Newbury House.

Fishman, J.-A., (1974), *Advances in Language Planning,* The Hague, Mouton.

Fishman, J.-A., (1983), *Progress in Language Planning, International Perspectives*, Berlin & New York, Mouton.

Fishman, J.-A., (1985), *The Rise and Fall of the Ethnic Revival, Perspectives on Language and Ethnicity,* Berlin & New York, Mouton.

Fishman, J.-A., (1987), *Ideology, Society and Language, The Odyssey of Nathan Birnbaum,* Ann Arbor, Karoma Publishers.

Fishman, J.-A., (1991a), *Reversing Language Shift, Theory and Practice of Assistance to Threatened Languages,* Clevedon, Multilingual Matters.

Fishman, J.-A., (1991b), *Language and Ethnicity.* Amsterdam & Philadelphia, J. Benjamins Pub. Co..

Fishman, J. - A., (2000), *Can Threatened Languages Be Saved?* Clevedon, Multilingual Matters.

Fouad, L; (2010), *Guide des artistes plasticiens,* Rabat, Publications de l'IRCAM.

Foucault, M., 1971), *L'ordre du discours,* Paris, Gallimard.

Galand, L., (1960), Géographie linguistique dans la région d'Imintanout (Grand Atlas Marocain), dans *Actes du 1er Congrès International de Dialectologie Générale*, Bruxelles, Louvain.

Galand, L. (1966), Inscriptions libyques. Dans *Inscriptions Antiques du Maroc*. Paris: Editions du CNRS.

Galand, L., (1989), Evolution des recherches sur les langues et les littératures berbères du Maroc depuis 1956, dans *Langue et société au Maghreb, Bilan et Perspectives*, Rabat, Publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines, p. 65-70.

Galand, L., (2002), *Etudes de Linguistique berbère*, Leuven-Paris, Peeters.

Galand, L., (2010), *Regards sur le berbère*, Milano, Centro Studi Camito-Semitici.

Galand, L. (2010), *Deux mille phrases dans un parler berbère du Maroc*, Rabat, Publications de l'IRCAM.

Galand-Pernet, P, (1972), *Recueil de Poèmes Chleuhs I*, Paris, Editions Klincksieck.

Garvin, P. L. and M. Mathiot, (1970), The Urbanization of the Guarani Language, A Problem in Language and Culture, In J. A. Fishman (ed.), p. 365-374.

Gellner, E., (1969), *Saints of the Atlas*, London, Wiendenfeld and Nicolson.

Ghiglione, R. and B. Matalon, (1978), *Les enquêtes sociologiques, Théories et pratiques*, Paris, A. Colin.

Gobard, H., (1976), *L'aliénation linguistique, Analyse tétraglossique*, Paris, Flammarion.

Goffman, E., (1982), *Interaction Ritual, Essays on Face-to-Face Behavior*, New York, Pantheon Books.

Grandguillaume, G., (1983), *Arabisation et politique linguistique au Maghreb*, Paris, Maisonneuve & Larose.

Grandguillaume, G., (1990), Language and Legitimacy in the Maghreb, In Weinstein, B. (ed.), *Language Policy and Political Development*, Norwood, NJ, Ablex, p. 150-166.

Gravel, L. A., (1976), *Sociolinguistic Investigation of Multilingualism in Morocco*, Thèse de doctorat, Columbia University Teacher's College.

Greenberg, J. H., (1971), *Language, Culture and Communication*, Stanford, Stanford University.

Guespin, P. and J. B. Marcellesi, (1986), *Langages* 83, p. 5-34.

Gumperz, J. J., (1982a), Types of Linguistic Communities, *Anthropological Linguistics*, 34, p. 191-212.

Gumperz, J. J., (1982b), *Discourse Strategies, Studies in Interactional Sociolinguistics* 1, Cambridge, Cambridge University Press.

Gumperz, J. J. and D. H. Hymes , (eds.), (1972), *Directions in Sociolinguistics*, *The Ethnography of Communication*, New York, Holt Rinehart and Winston Inc.

Habermas, J., (1996), *Morale et communication. Conscience morale et activité communicationnelle*, Cerf, Paris.

Habermas, J., (1999), *Écrits politiques : culture, droit, histoire*, Paris, Flammarion, coll. «Champs».

Hachid, M., (2000), *Les premiers Berbères, Entre Méditerranée, Tassili et Nil*. Edisud, Aix-en-Provence

Hagège, C., (2000), *Halte à la mort des langues*, Paris, Odile Jacob.

Haralambous, Y., (2004), *Fontes et codages,* Paris, O'Reilly France.

Harshav, B., (1993), *Language in Time of Revolution*, Berkeley, University of California Press.

Heath, J., (1989), *From Code-Switching to Borrowing, A case study of Moroccan Arabic*, London, Keagan Paul International.

Heidegger, M.,(1954), *La question de la technique*, Paris, Gallimard.

Himeur-Ensighaoui, O. (2009), *Ils ont défié l'empire*, *Juba, Tacfarinas, Firmus et Gildon*, Alger, Casbah Editions.

Hjelmslev, L., (1971), *Prolégomènes à une théorie du langage*, Paris, Editions de Minuit.

Hollos, M. and Cowan, (1973), *Growing up in Flathill, Social Environment and Cognitive Development*, Oslo, Universtitetsforlaget.

Hosotte-Eynaud, M., (1956), *Publications de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines*, Limoges.

Huntington, S. P., (1996), *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*, New York , Simon & Schuster.

Hymes, D. H., (1972), On Communicative Competence, In Pride J. B. and J. Holmes, (eds.), *Sociolinguistics*, Harmondsworth, Penguin, p. 69-93.

Hymes, D. H., (1984), *Vers la compétence de communication*, Paris, Hatier.

Iazzi, E., (1998), Aménagement linguistique, Cas de l'amazighe marocain. *Plurilinguismes, n°*16, p. 53-88.

Ibn Khaldoun, A., (1925-1926), *Histoire des Berbères et des dynasties musulmanes de l'Afrique septentrionale,* Translated by Le Baron de Slane. Paris, Geuthner.

Iraqi-Sinaceur, Z., (éd.), (1993), *Le dictionnaire Colin d'arabe dialectal marocain*, Rabat, Editions Al-Manahil, Ministère des Affaires Culturelles.

Jakobson, R., (1963), *Essais de linguistique générale*, Paris, Editions de Minuit.

Jakobson, R., (1968), *Child Language, Aphasia and Phonological Universals*, Walter De Gruyter Inc.

Johnson G., K. Scholes, R. Whittington, and F. Fréry, (2008), *Stratégique*, Pearson Education.

Julien, Ch. A., (1994), *Histoire de l'Afrique du Nord*, Paris, Payot.

Kamel, S. (2006), *Lexique amazighe de géologie,* Rabat, Publications de l'IRCAM.

Khatibi, A., (1993), *Penser le Maghreb*, Rabat, SMER.

King, R. D., (1969), *Historical Linguistics and Generative Phonology*, New Jersey, Prentice Hall.

Labov, W., (1972a), *Sociolinguistic Patterns*, Philadelphia, University of Pennsylvania Press.

Labov, W., (1972b), *Language in the Inner City, Studies in the Black English Vernacular*, Philadelphia, University of Pennsylvania Press.

Lacoste-Dujardin, C., (1970), *Le conte kabyle,* Paris, F. Maspero.

Lafkioui, M., and V. Brugnatelli, Eds. (2008), *Berber in Contact, linguistics and Sociolinguistics perspectives,* Köln, Rüdiger Köppe Verlag.

Laghouat, M., (1995), L'espace dialectal marocain, sa structure actuelle et son évolution récente, dans *Dialectologie et sciences humaines au Maroc*, Rabat, Publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines, p. 9-41.

Lakhdar-Ghazal, A., (1976), *Méthodologie générale de l'arabisation de niveau*, Rabat, IERA.

Lambert, R. D. and B. F. Freed, (Eds.), (1982), *The Loss of Language Skills*, Rowley, MA, Newbury House.

Landry, R., K. Deveau et R. Allard, (2005), Au-delà de la résistance, Principes de la revitalisation ethnolangagière, Communication présentée au 73e Congrès de l'ACFAS, Université du Québec à Chicoutimi.

Lanly, L., (1970), *Le français d'Afrique du Nord, Etude linguistique*, Paris, Bordas.

Laoust, E., (1920), *Mots et choses berbères, Notes de linguistique et d'ethnographie, Dialectes du Maroc*, Paris, A. Challamel.

Laroui, A., (1970), *L'Histoire du Maghreb, Un essai de synthèse*, Paris, F. Maspero.

Laroui, A, (1973), Cultural Problems and Social Structures, The Campaign for Arabization in Morocco, *Humanoria Islamica* I, p. 33-46.

Laroussi, F., (éd.), (1993), *Minoration linguistique au Maghreb*, Cahiers de Linguistique Sociale, n°22, Université de Rouen.

Le Saout, D., (2009), La radicalisation de la revendication amazighe au Maroc, Le sud-est comme imaginaire militant, *Année du Maghreb*, V, Editions du CNRS, p. 75-93.

Maalouf, A., (1998), *Les identités meurtrières*, Paris, Editions Grasset.

Maddy-Weitzman, B., (2001), Contested Identities: Berbers, 'Berberism' and the State in North Africa, The Journal of North African Studies, Vol. 6 No. 3, 24.

Marçais, W., (1961), Comment l'Afrique du Nord a été arabisée, dans *Articles et Conférences*, p. 171-192.

Marcellesi, J.-B., (1981), Bilinguisme, diglossie, hégémonie, Problèmes et tâches, *Langages*, n°61, p. 5-11.

Martinet, A., (1955), *Economie des changements phonétiques*, Berne, Editions A. Francke.

Martinet, A., (1975), *Evolution des langues et* reconstruction, Paris, PUF.

Martinet, A.-C., (1990), *Diagnostic stratégique*, Vuibert Entreprise.

Maurais, J., (1987), L'Expérience québécoise d'aménagement linguistique dans *Politique et aménagement linguistiques*, p. 359-416.

Maurais, J., (éd.) (1987), *Politique et aménagement linguistique*, Québec, Conseil de la langue française, Paris, Le Robert.

Meillet, A., (1926), *Linguistique historique et linguistique générale*, Paris, Champion.

Messaoudi, L., (2003), *Etudes sociolinguistiques*, Rabat, Editions Okad.

Miège, J.-L., (1961), *Le Maroc et l'Europe*, 1830-1894, 4 vol., Paris, Presses universitaires de France.

Mintzberg, H., (1994), *The Rise and Fall of Strategic Planning*, Harvard Business Review.

Moâtassime, A., (1993), *Arabisation et langue française au Maghreb*, Paris, Presses Universitaires de France.

Morin, E., (2007), *Vers l'abîme*, Paris, L'Herne.

Moulton, W.-G., (1962), Dialect Geography and the Concept of Phonological Space, *Word* vol. 18, p. 25-32.

Myers-Scotton, C., (1990), Elite Closure as Boundary Maintenance, The Case of Africa, In Weinstein, B., p. 25-42.

Nahir, M., (1987), L'aménagement de l'hébreu moderne, dans Maurais, J. (éd.), *Politique et aménagement linguistiques*, p. 257-316.

Neveu, E., (1996), *Sociologie des mouvements sociaux*, Paris, La Découverte.

Ould-Braham, O., (2000), Les études linguistiques berbères en Europe, (Années 1795-1844), *Etudes et Documents Berbères*, 18, p. 5-85.

Pascon, P., (1971), La formation de la société marocaine, *Bulletin Economique et Social du Maroc*, n° 120-121, p.1-25.

Pécheux, M. (1975), Analyse du discours.Langues et idéologies, *Langages*, 37.

Pedalino Porter, R., (1990), Forked Tongue, The Politics of Bilingual Education, BasicBooks, Harper Collins Publishers.

Phillipson, R., (Eds.), (2000), *Rights to Language, Equity, Power and Education*, New york, Routledge.

Piaget, J., (1968), *Le langage et la pensée chez l'enfant*, Neuchâtel, Delachaux et Niestlé.

Pizzorno, A. and C. , Crouch, (1978), *The Resurgence of Class Conflict in Western Europe since 1968*, McMillan.

Pool, J., (1979), Language Planning and Identity Planning, *International Journal of the Sociology of Language*, p. 5-22.

Porter, M., (1982), *Strategic Choice and Competition*, Oxford University Press.

Pouessel, S. (2010), Les *identités amazighes au Maroc*, Paris, Editions Non Lieu.

Rachik, H., (éd.), (2006), *Usages de l'identité amazighe au Maroc*, Casablanca, Imprimerie Najah El Jadida.

Reboul, O., (1980), *Langage et idéologie,* Paris, Presses Universitaires de France.

Richert, N., (1987), *Arabisation et technologie,* Rabat, Publications de l'IERA.

Roy, O., (1995), *Généalogie de l'islamisme*, Paris, Ed. Hachette.

Saad-Zoy, S. et J. Bouchard, (éds), (2010), *Droits culturels au Maghreb et en Egypte*, UNESCO.

Sadiqi, F., (1995), The Language of Women in the City of Fes, Morocco, *International Journal of the Sociology of Language*, 112, Berlin, Mouton de Gruyter, p. 63-79.

Sadki Azaykou, A., (2002), *Histoire du Maroc et ses possibles interprétations, Recueil d'Articles*, Rabat, Centre Tarik Ibn Zyad.

Saint-Prot , Ch., (1955), *Le nationalisme arabe : Alternative à l'intégrisme*, Paris, Edition Ellipses,

Saqri, N., (2006), Le comportement communicatif verbal des employés de l'entreprise marocaine, Thèse de doctorat, Rabat, Université Mohammed V-Agdal.

Sen, A., (2006), *Identity and Violence, The Illusion of Destiny*, Norton and Company.

Schuchardt, H., (1908), Berberische Studien, *WZKM* 22, p. 245-64, p. 341-84.

Skounti, A., A. Lemjidi et M., Nami, (2003), *Tirra, Aux origines de l'écriture au Maroc*, Rabat, Publications de l'IRCAM.

Skounti, A., (2012), *Le sang et le sol. Nomadisme et sédentarisation au Maroc. Les Ayt Merghad du Haut-Atlas oriental*, Rabat, Publications de l'IRCAM.

Skutnabb-Kangas, T., (1981), *Bilingualism or not, The Education of Minorities*, Clevedon, Multilingual Matters LTD.

Skutnabb-Kangas, T., (2000), *Linguistic Genocide in Education or Worldwide Diversity and Human Rights*, Mahwah, New Jersey, Lawrence Earlbaum.

Sow, A. I., (1977), *Langues et politiques de langues en Afrique Noire, L'expérience de l'UNESCO*, Paris, Nubia.

Stewart, W. A. (1970). A Sociolinguistic Typology for Describing Multilingualism, dans Fishman, J. A., (ed.), *Readings in the Sociology of Language*, The Hague, Mouton, p. 531-545.

Strevens, P., (1987), The Spread of English and the Decline of French, A Paradox for Canada, In *Actes du Colloque International sur l'Aménagement*

*Linguistique*, Centre international de recherche sur le bilinguisme, Les Presses de l'Université de Laval, p. 349-356.

Stora, B., (2003). *La mort de l'idéologie nationaliste arabe*, Esprit, n° 295.

Taifi, M., (1997), Le lexique berbère entre l'emprunt massif et la néologie sauvage, *International Journal, of the Sociology of Language,* 123, p. 61-80.

Talbi, M., (1966), *L'Emirat aghlabide, Histoire politique (800-909),* Paris, Maisonneuve.

Terrasse, H., (1949-1950), *Histoire du Maroc des origines à l'établissement du Protectorat Français*, 2 vol., Casablanca, Editions Atlantides.

Titone, R., (1979), *Le bilinguisme précoce*, Paris, Payot.

Touraine, A., (1978), *La voix et le regard*, Paris, Seuil.

Touraine, A. (1992), *Critique de la modernité*, Paris, Fayard.

Tournon, J., and R., Maiz, (éds.), (2005), Ethnicisme et politique, Paris, L'Harmattan.

Trudgill, P., (2004), Glocalisation and the Ausbau Sociolinguistic of Modern Europe, In Suszak, A. and U. Okulska, (eds.), Speaking from the Margin, Global English from a European perspective, Oxford, Peter Lang.

Tsunoda, T., (2005), Language endangerment and language revitalization, An introduction, Berlin, Mouton de Gruyter.

UNESCO, (2003), Programme de sauvegarde des langues en danger, Paris.

Valdman, A. (1997), L'étiolement linguistique, dans M.-L. Moreau, éd., Sociolinguistique, Concepts de base, Mardaga, p. 141-157.

Valdman, A. ed. (2010), French and Creole in Louisiana, Topics in Language and Linguistics. Topics in Language and Linguistics.

Van Dijk, T. (1998a), Ideology, A Multidisciplinary Approach, London, Sage.

Van Dijk, T. (1998b), What is political Discourse Analysis? In J. Bloomaert & Ch., Bulcaen (eds.), Political linguistics, Amsterdam, Benjamins,, p. 11-52.

Vermeren, P., (2001), *La formation des élites par l'enseignement supérieur au Maroc et en Tunisie au XXe siècle*, Casablanca, Éditions Alizés.

Versteegh, K., (1984), *Pidginization and Creolization, The Case of Arabic*, Amsterdam, John Benjamins Publishers.

Vigouroux C. B., and S., Mufwene (Eds.) (2009) *Globalization and Language Vitality, Perspectives from Africa*, New York, Continuum International Publishing Group.

Vycichl, W., (1988), Les Imazighen, 5.000 ans d'histoire, *Etudes et Documents Berbères*, 4, p. 85-93.

Walter, H. (ed.), (1977), *Phonologie et société,* Studia Phonetica.

Weinreich, U., (1968), *Languages in Contact, Findings and Problems*, The Hague, Mouton.

Weinstein, B., (ed.), (1990), *Language Policy and Political Development*, Norwood, New Jersey, Ablex Publishing Corporation, p. 1-2

Whorf, B. L., (1962), *Language, Thought and Reality*, Cambridge, Massachusetts, M.I.T.

Willms, A., (1966), Auswahlbibliographie des Berberologischen Schriftum, *Africa und Ubersee*, 50, p. 64-128.

Yassine, A., (1998), *Islamiser la modernité*, Casablance, Impressions Al Ofoq.

Youssi, A., (1983), La triglossie dans la typologie linguistique, *La linguistique*,19, p. 71-83.

Zenkouar, L., et Y., Aït Ouguengay, (Dir.), (2005), *La typographie entre les domaines de l'art et de l'informatique,* Rabat, Publications de l'IRCAM.

# فهرس المحتويات

**الديباجة : اللغات المُهَدَّدَة بين النكوص وسيرورة الإنتعلش .................. 5**
1. اللغات المهدَّدة.................................................................... 7
2. تعدّد أبعاد اللغة ..................................................... 8
3. تعريض اللغات للخطر بالمغارب ......................................10
4. كتاب ومسار ...................................................31
**الجزء الأول: سيرورة تعريض اللغات لخطر الموت وآثارها.................15**
**الفصل الأول: تراتبية السوق اللغوية....................................17**
1. التنوع اللغوي والتنافسيّة.........................................17
1.1. الخلفية التاريخية.........................................18
2.1. معطيات ديموغرافية لغويّة .............................19
3.1. الثنائية اللغوية والازدواجية..........................23
2. اللسان الأمازيغي أو الطبقة المحلية ..............................26
1.2. عناصر تاريخية وجغرافية.................................26
2.2. الاستيعاب اللغوي ومقاومته...............................29
3. اللسان العربي أو الطبقة المركزية ..............................32
1.3. الخلفية التاريخية..........................................32
2.3. سيرورة التعريب .........................................33
3.3. ازدواجية التعريب وتناقضاته ...............................35

4. اللسان الفرنسي أو الطبقة المركزية الكبرى....................38
1.4. الخلفية التاريخيّة....................................38
2.4. وزن اللغة الفرنسية ....................................39
3.4. تعاظل الفرنكوفونيّة....................................40
5. اللسان الإنجليزي أو الطبقة المركزية العليا ....................43
1.5. وافد جديد على الساحة اللغوية.............................43
2.5. شبكات الصراع ..........................................43
6. الدينامية السوسيولغويّة ......................................46
**الفصل الثاني: تشخيص وضعية الأمازيغية..........................47**
1. التقييم التشخيصي للوزن النوعيّ...................................47
1.1. وضعيةٌ متعاظلةٌ في الميزان ....................................47
2.1. وزن اللغات : استعارةٌ متعاظلة.................................48
3.1. مؤشرات وزن اللغات .........................................51
2. الأمازيغيّة في الميزان............................................51
1.2. المؤشرات الجوهريّة ..........................................52
2.2. المؤشرات الايكولوجية .........................................55
3. مُنعَطَف تاريخيّ...................................................63
1.3. لُغةٌ مُهدّدةٌ ..................................................63
2.3. آفاق تحقُّق الصحوَة.............................................64
**الفصل الثالث: اتّصال اللغات والتبعيّة ............................67**
1. اتصالُ اللغات ظاهرةٌ كونيّة ......................................68
1.1. تأثير اتصال اللغات.............................................68
2.1. مقاربات اتصال اللغات .........................................72

2. حوافز اتصال اللغات ............................................73
1.2. الجوار .................................................74
2.2 الاستعمار ................................................74
3.2. الهجرة .................................................76
4.2. المبادلات الدولية .........................................76
5.2. التفوّق الديموغرافي .......................................77
6.2. الاضطرابات اللغوية .......................................78
3. اتصال اللغات ظاهرة عرضية.......................................78
1.3. مقاربة نظرية لاتصال اللغات........................................79
2.3. راهنية دراسة ظاهرة اتصال اللغات ..................................80
4. اتصال اللغات بالمغارب ...........................................81
1.4. وقفة تاريخية .............................................81
2.4. اتّصالُ اللّغات والثُّنائية اللّغوية ...................................82
3.4. الازدواجية اللغوية واتصال اللغات......................................83
**الفصل الرابع: التوارث اللسني بين الأجيال ......................................87**
1. الصراع والمُخاطرَة باللُّغات ..........................................87
1.1 مَوْت اللّغات...................................................87
2.1. مُفارَقَة الأمازيغيّة.................................................88
2. إطْلالَة نظريّة ......................................................89
1.2. المُقارَبَة البِنْيويّة ..............................................89
2.2. المقاربة السّيَاقيّة.................................................90
3.التغيّر والخُمود .....................................................91
1.3. التمكُّن من اللّغة الأولى ...........................................91

2.3. التـــحَرِّي ........................................91
4. التجليات اللغوية للخمود ........................................93
1.4. الكفاية النحوية........................................93
2.4. الكفاية الخطابية ........................................108
5. آثار تداعيات التّوارُث بين الأجيال........................................112
1.5. المُعاينات........................................113
2,5. قيمةُ اللغة وتَـــوْريـــثُها ........................................114
**الفصل الخامس: التّمَدُّن والــعُــنف الــرّمْــزِيّ ........................................115**
1. ظاهرة العنف الرمزي........................................115
1.1. العنف الرمزي وإبادة اللغات........................................115
2.1. العنف الرمزي والتغيّر اللسني ........................................116
2. احترازات منهجية........................................117
1.2. تمثيليّة العيّنَة ........................................118
2.2. درجة مُلاءَمة المتغيرات........................................118
3.2. درجة ملاءَمة أدوات التحليل........................................119
3. وقع المؤشرات غير اللغوية ........................................121
1.3. نوع الإقامة........................................121
2.3. الوسط الاجتماعي ........................................122
3.3.البيئة اللسانية........................................124
4.3. الحوافز والمواقف ........................................128
4. الوقع على الكفاية اللغويّة........................................132
1.4. الكفاية التواصلية ........................................132
2.4. الهابتوس اللغوي ........................................133

5. سيرورة الخمود ........................ 134
1.5. الثنائية اللسانية الانتقالية ........................ 134
5.2. نمذجة سيرورة الخمود ........................ 135
**الجزء الثاني: بوادرصحوة الأمازيغية........................ 139**
**الفصل السادس: التخطيط الاستراتيجي للصحوة........................ 141**
1. المقاربة النسقية ........................ 141
1.1. أنموذج الصحوة اللغوية........................ 141
2.1. عن الاستراتيجية ........................ 143
2. قيمة الأمازيغية في السوق اللغوية ........................ 144
1.2. التشخيص الخارجي : الفُرَص والتّهديدات........................ 145
2.2. التشخيص الداخلي: نقط القوة ومواقع الضعف........................ 150
3.2. قالَب قضفم (SWOT) ........................ 153
3. التخطيط الاستراتيجي ........................ 155
1.3. الرؤية السياسية........................ 156
2.3. سيرورة الصحوة اللغوية........................ 159
3.3. الصحوة عبر التهيئة........................ 170
4. الحتمية الاجتماعية واستقلالية القرار........................ 179
**الفصل السابع: الرأسمال المعرفي والصحوة اللغوية ........................ 183**
1. اللهجاتية، علم وإيديولوجيا........................ 183
1.1. اللهجاتية الأمازيغية والنظرة الإستعمارية ........................ 184
2.1. الحاجة إلى النقد المزدوج........................ 184
2. الإطار المرجعي ........................ 185
1.2. الإطار السياسي ........................ 185

2.2. الموارد البشرية ........................................ 186
3.2. المؤسّسات.................................................. 189
3. عودة إلى الحصيلة ........................................ 193
1.3. المجالات المدروسة ........................................ 193
2.3. الجغرافية اللسانية ........................................ 195
4. الحسّ المشترك إلى الرأسمال المعرفي.............................. 199
1.4. مكاسب يتعين استثمارها.................................... 199
2.4. آفاق جديدة ................................................ 201
**الفصل الثامن: التوحيد اللغوي والصحوة ........................ 205**
1. البنية الاجتماعية والبنية اللغوية.................................. 205
1.1. منعطَف نظريّ.............................................. 205
2.1. الأمازيغية والبنية الاجتماعيّة ................................... 207
2. نقط الاختلاف والالتقاء البنيوية.................................. 210
1.2. النظام الصوتي ............................................... 210
2.2 الفرع اللغوي المرجع.............................................. 212
3. سيرورة فرض المعيار السوسيولغويّ.................................. 213
1.3. المعيار السوسيولغويّ.............................................. 214
2.3. التصحيح السوسيولغويّ المفرط.................................... 216
3.3. الهابيتوس السوسيولغوي............................................ 219
4.3. تمثُّل الكفاية التغيُّريّة.............................................. 220
4. الحتمية الاجتماعية والتوحيد ........................................ 222
1.4. توحيد التنوع ............................................... 222
2.4. المُجانسَة والتوحيد ......................................... 223

**الفصل التاسع: الابداعيّة اللغوية والصحوة................................ 225**
1. الابداعية واتصال اللغات ........................................ 226
1.1. السوق اللغوية واتصال اللغات ................................... 226
2.1. اتصال اللغات واستراتيجية التواصُل ............................. 228
2. اتصال اللغات والتوارد المعجميّ ..................................... 229
1.2. الاقتراض الأمازيغي في العربية الدارجة .......................... 230
2.2. الاقتراض المعجميّ العربي في الأمازيغيّة ......................... 231
3.2. الاقتراض من اللغات الأجنبية..................................... 242
3. جدليّة الإبداعيّة والصحوة.............................................. 246
1.3. التبعيّة والمقاومة ................................................. 246
2.3. المقاومة والصحوة.................................................. 247
**الفصل العاشر: تنميط أبجدية تيفيناغ.......................................... 249**
1. من الشفهية إلى الكتابة.................................................. 249
1.1. تنوع التقاليد الكتابية ............................................... 249
2.1. خيار تيفيناغ........................................................ 250
3.1. تنوّع مدوّنات تيفيناغ ............................................... 251
2. معيرة أبجدية تيفيناغ ................................................... 252
1.2. السياق ............................................................. 253
2.2. النهج............................................................... 253
3.2. ضبط التنوع......................................................... 254
4.2. تيفيناغ المعيار....................................................... 256
3. المصادقة الدولية ........................................................ 259
1.3. الحروف والنقوش ................................................... 259

2.3. ترميز كتابة تيفيناغ........................................ 260
4. تأصيل تيفيناغ المعيار ........................................ 261
1.4. لوائح الحروف ........................................ 262
2.4. مأسسة تيفيناغ........................................ 263
**الفصل الحادي عشر: التهيئة والصحوة اللغوية ........................ 267**
1. سياسة التهيئة اللغوية........................................ 267
1.1. الإطار السياسي للتهيئة ........................................ 267
2.1. الإطار المؤسساتي للتهيئة........................................ 269
2. تحدّيات معيرة المتن........................................ 270
1.2. التفريع اللهجي ........................................ 270
2.2. قانون سوق اللغات ........................................ 271
3. أوّليّات المعيرة ........................................ 271
1.3. الأمازيغية الموحدة ........................................ 271
2.3. الأمازيغية الجهوية ........................................ 273
3.3. المعيار اللهجي ........................................ 274
4. إجرائية التهيئة ........................................ 275
1.4. المعيرة والاستقرار والتنوع........................................ 275
2.4. المنهج والمرونة........................................ 276
3.4. المفردات المستحدثة والاصطلاح ........................................ 277
5. نتائج التهيئة اللغوية ........................................ 280
1.5. تدابير التأصيل ........................................ 280
2.5. الممارسات الاصطلاحية........................................ 281
3.5. معيرة اللغة والتربية ........................................ 281

4.5. معيرة اللغة ووسائل الإعلام ........................ 283
5.5. معيرة اللغة، النشر والإشعاع الثقافي ...................... 284
6. التهيئة اللغوية والصحوة.......................................... 285
1.6. التهيئة اللغوية والوظيفيّة........................................ 285
2.6. التهيئة اللغوية وتكافؤ الفرص.................................. 287
**الفصل الثاني عشر: التدبير السياسي للوضع اللغوي........................ 289**
1. تدبير التنوع اللغوي ............................................. 289
1.1. رهاب الطائفية ................................................ 290
2.1. المقاربة اللغوية – السياسية.................................... 291
2. أسس التنوع اللغوي ............................................. 293
1.2. الأسس التاريخية ............................................. 293
2.2. الأسس الأنتربولوجية.......................................... 295
3.2. الأسس القانونية .............................................. 296
3. مقاربات بديلة ................................................... 301
1.3. المقاربة الاحترازية............................................. 301
2.3. المقاربة الأمازيغية ............................................ 305
3.3. مدخل حقوق الإنسان ......................................... 312
4. الدسترة واللغوية.................................................. 318
1.4. ضرورة الإنتقال إلى الحداثة...................................319
2.4. مقاربةالجهوية ................................................ 321
3.4. من أجل تعاقد اجتماعي مميّز ................................. 328
**خاتمة: العولمة والصحوة اللغوية.......................................... 331**
1. الشمولية– المحلية وتدبير الموارد اللغوية ........................ 332

2. صراع اللغات والتراتبية اللغوية ........................................ 333
3. من أجل حكامة منصفة ............................................ 336
**معجم مصطلحي ............................................................ 339**
**المراجع ................................................................... 343**
**فهرس المحتويات ......................................................... 365**

أحمد بوكوس

مسار اللغة الأمازيغية
الرهانات والاستراتيجيات



يروم هذا المؤلَّف تحليل بعض الرهانات ذات الصلة بمسار اللغة الأمازيغية بالمغرب خلال العقد الأخير، بقصد إجلاء بوادر الصحوة اللغوية في سياق ترسيم الأمازيغية. ويستهلّ التحليل بتوصيف عامّ للوضع السوسيولغوي الذي يسم السوق اللغوية، مركّزا على تشخيص حالة الأمازيغية في علائقها باللغات المتداولة فيها. وينتقل التحليل إلى ملامسة سيرورة الصحوة المتمثلة في التغيير الذي حدث على الوضع القانوني للأمازيغية والعمليات التي تخصّ تأهيل متونها. وفي هذا السياق، يحاول الكاتب إبراز تمثّلات بعض التيارات والفئات الاجتماعية، في أفق تدبير التنوع اللغوي في ضوء مقتضيات الدستور. ويخلص إلى طرح إطار منطقي لمشروع تعاقد اجتماعي وسياسي كشرط أوّل لضمان فعلية سيرورة ترسيم الأمازيغية ومأسستها.

ⵉⴳⴰ ⵓⴷⵍⵉⵙ ⴰⴷ ⵢⴰⵏ ⵓⵥⵎⵎⴰⵥⵥⵍ ⴳ ⵓⴱⵔⵉⴷ ⵏ ⵓⵙⵉⵙⴼⵉⵡ ⵏ ⵡⴰⵏⴰⵎⴽ ⵏ ⵓⵙⴷⴷⵓⴷ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴳ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ⴰⵙⵙⴰ. ⵉⵔⴰ ⵓⵎⴰⵔⴰ ⵏⵏⵙ ⴰⴷ ⴳⵉⵙ ⵉⵎⵍ ⴰⴷⴷⵓⵔ ⵜⴼⴽⴰ ⵜⵎⵏⴹⴰⵡⵜ ⵉ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴷ ⵎⴰⵎⵏⴽ ⵙ ⵜⵜⴰⵏⵏⴰⵢⵏ ⵡⵉⴷⴰ ⵉⵡⴰⵍⴰⵏ ⴰⵙⴰⵢⵙ ⵏ ⵜⵙⵔⵜⵉⵜ ⵉⵎⴰⵍ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴳ ⵜⵉⵎⵔⵙⴰⵍ ⵜⵉⵖⴰⵔⵉⵎⵉⵏ ⵏ ⵜⵏⴱⴰⴹⵜ. ⵉⵙⴰⵡⵍ ⵡⴰⵔⵔⴰ ⴰⵡⴷ ⴼ ⵎⵏⵏⴰⵡⵜ ⵜⵎⵙⵍⴰⵢⵉⵏ ⵥⵍⵉⵏⵉⵏ ⵙ ⵓⵙⴷⴷⵓⴷ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⴰⵎ ⵉⵣⵔⴼⴰⵏ ⴷⴰ ⵔⴰⴷ ⵉⵙⵙⵓⴼⵖ ⵓⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰⵏ ⴷ ⵜⵡⵡⵓⵔⵉ ⴷ ⵉⵇⵇⴰⵏⵏ ⵜⵉⵎⵔⵙⴰⵍ ⵍⵍⵉ ⵔⴰⴷ ⵉⴱⵉⴷⴷ ⴼ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⴷ ⵡⴰⵏⴰⵡ ⵏ ⵓⵎⵙⴰⵙⴰ ⵍⵍⵉ ⵙ ⴷ ⵉⵇⵇⴰⵏ ⴰⴷ ⵢⵉⵍⵉ ⵏⴳⵔ ⵉⵎⵓⵍⵍⵉⵢⵏ ⵉⵙⵔⵜⴰⵏ. ⴳ ⵓⵏⴳⴳⴰⵔⵓ, ⵉⵙⵙⵏⴹⴰ ⵡⴰⵔⵔⴰ ⵙ ⵎⵏⵏⴰⵡ ⵉⵙⵡⵉⵏⴳⵉⵎⵏ ⴼ ⵜⵖⴰⵔⴰⵙⵉⵏ ⵍⵍⵉ ⵔⴰⴷ ⵉⴼⴽ ⵜⴰⵢⴰⴼⵓⵜ ⵉⵛⵏⴰⵏ ⵉ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ.

The present book aims at analyzing the challenges linked to the recent adoption of Amazigh as an official language in Morocco besides Arabic, and the strategies set by actors in the political field. In so doing, it provides a descriptive analysis of the prevailing sociolinguistic situation, and affords a specific diagnosis of the reality of the amazigh language. In addition, it tackles key issues, specifically the political positions adopted by the protagonists, and the modalities as regards the management of the co-officiality, within two approaches, namely Arabic-Amazigh national bilingualism vs personal rights within the territoriality frame. The author concludes with the need for the negotiation of a sociopolitical contract as a prerequisite for the effectiveness of the Amazigh officialization and institutionalization.

Le présent ouvrage a pour objet l'analyse des enjeux de l'officialisation de l'amazighe au Maroc et des stratégies déployées par les acteurs du champ politique. Comme base de l'analyse, il fournit une analyse descriptive de la situation sociolinguistique générale ; ensuite, il focalise sur quelques questions centrales, notamment les postures politiques adoptées par les courants protagonistes et les modalités de la gestion du bilinguisme institutionnel arabe-amazighe, en mettant en lumière les paradoxes de l'approche de la territorialisation. En conclusion, il suggère un cadre logique pour la négociation d'un contrat sociopolitique comme préalable à l'effectivité du processus d'officialisation et d'institutionnalisation de l'amazighe.

